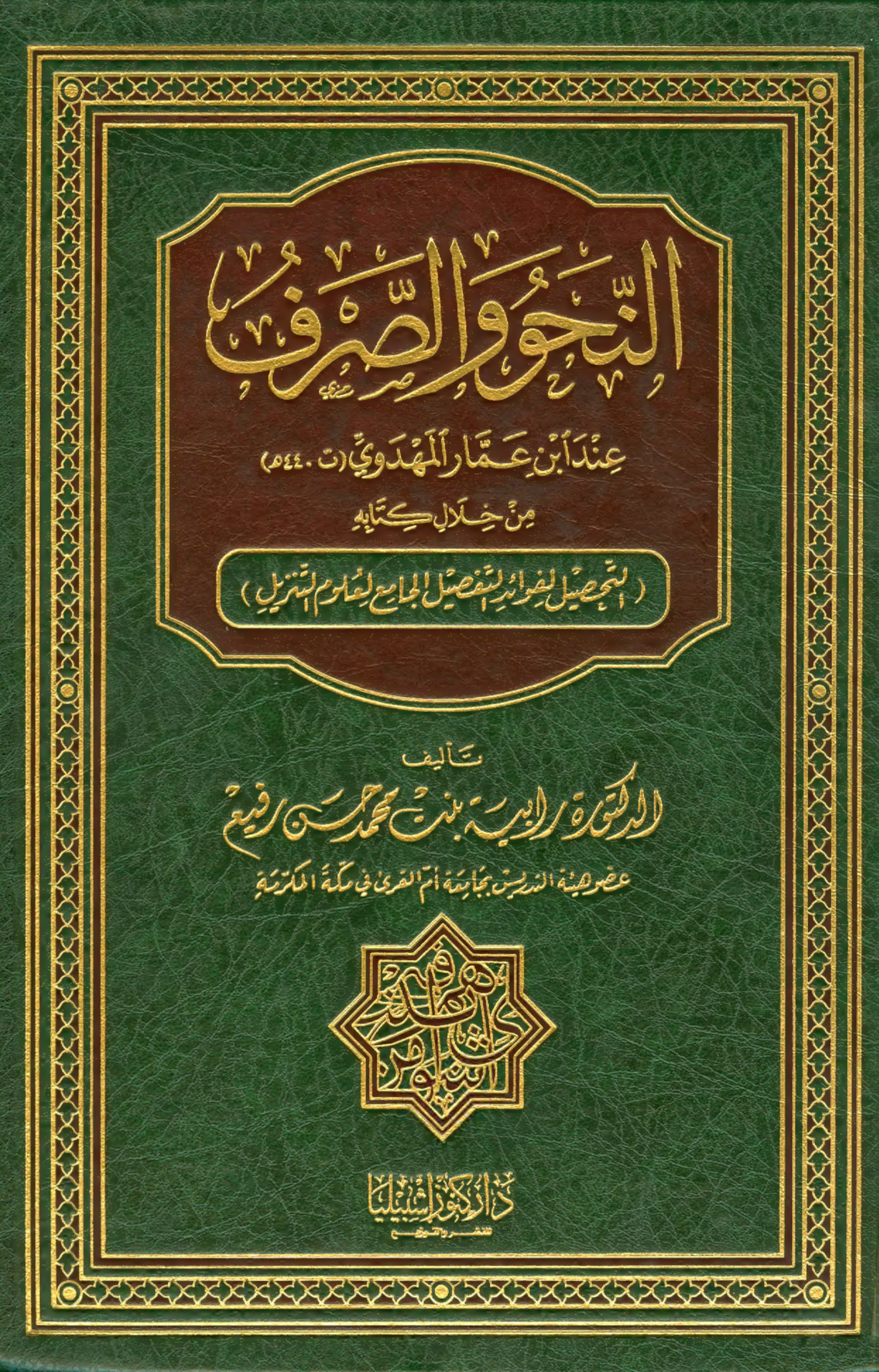

النحو والصرف
عند ابن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)
من خلال كتابه
(التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)
تأليف
الدكتورة رابية بنت محمد حسن رفيع
عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى في مكة المكرمة
دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع



عند ابن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)

من خلال كتابه

(التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)

تأليف

الدكتورة رابية بنت محمد حسن رفيع

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى في مكة المكرمة





أصل هذا الكتاب

رسالة دكتوراه، تقدمت بها المؤلفة إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف.

وقد وافق مجلس الجامعة في جلسته رقم [٥] بتاريخ ١٤١٦/١١/٥هـ الموافق لـ: ١٩٩٦/٣/٢٤م على منحها درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير (ممتاز).

وتكونت لجنة المناقشة من كلٍ من:

[١] أ. د. أحمد مكي الأنصاري .... مشرفاً.

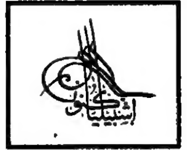
[٢] أ. د. عبد العزيز محمد فاخر .... مناقشاً خارجياً.

[٣] أ. د. سعد بن حمدان الغامدي .... مناقشاً داخلياً.

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
رفيع، رابية محمد حسن
النحو والصرف عند ابن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ) من خلال كتابه (التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل/ رابية محمد حسن رفيع- الرياض ١٤٣٠هـ.
٦٠٠ صفحة ١٧×٢٤
ردمك: ١-٢٨-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨
١. القرآن – تفسير ٢. المهدوي، أحمد بن عمار
أ. العنوان
ديوي ٢٢٧,٣ ١٤٣٠/٧٦٧٧

رقم الإيداع: ٧٦٧٧/ ١٤٣٠هـ
ردمك: ١-٢٨-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

المقدمة

الموضوع، سبب اختياره وأهميته، منهج البحث

الحمد لله مِلء السماوات والأرض، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه واتبع هداه وبعد..

موضوع البحث:

«النحو والصرف عند ابن عمّار المهدوي (ت٤٤٠هـ) من خلال كتابه التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل».

سبب اختياره وأهميتُهُ:

بعد أن مَنَّ الله عليَّ بالحصول على الماجستير، عقدت العزم على أن يكون بحثي في الدكتوراه متصلاً بالقرآن الكريم وعلومه؛ موقنة أنّ مثل هذه الدراسات أنفع للناس، وأخلد على مرِّ الزمان، وأحقُّ أن تبذل فيها الجهود، وأكرم ما يتجه إليها الباحثون، وكان من فضل الله عليّ أن وفقني إلى العثور على مخطوط: (التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل) للإمام أحمد ابن عمّار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، وحبب إليّ هذا المخطوط أنه يَشمَل (علوم القرآن) من (أحكام ونسخ، وتفسير وقراءات وإعراب). وتلك بغيتي التي طالما تمنيتها من قبل، وعقدت العزم على أن تكون الدراسة في (النحو والصرف عند ابن عمار المهدوي من خلال هذا الكتاب). ووجدت في مركز البحث العلمي وإحياء التراث جزئين من هذه المخطوطة، الجزء الأول مصور من المكتبة

الظاهرية[1] ، والجزء الثاني مصور من مكتبة الأسْكُرْيَال[2] . وساعدني الأستاذ الدكتور محمد زين العابدين سالمة - المشرف السابق - في الحصول على بقية المخطوطة من دار الكتب المصرية[3]- فجزاه الله عني خير الجزاء -.

ولما كان موضوع البحث هو : (**النحو والصرف عند المهدوي**) لم يكن لزاماً عليّ أن أصف المخطوطة بالتفصيل ؛ لأن هذا من شأن المحقق ، ومن لوازم تحقيق المخطوطات ، أمّا البحث الموضوعي المنهجي فلا يلزمه شيء من ذلك على الإطلاق ، كما هو معلوم في مناهج البحث.

---

(١) رقم المركز ٧٦٥ تفسير، ٢١٥ ورقة، ١٩ سطراً في كل صفحة. مصور عن المكتبة الظاهرية بدمشق برقم: ٥٠٤ (مكتوب في الصفحة الأولى): الأول من تفسير القرآن للإمام العالم المقرئ أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، وفيه من أول القرآن إلى... المائدة إلى قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا... ﴾ أحد عشر حزباً.

(٢) رقمه في المركز ٦٣ تفسير ١٧٧ ورقة، مصورة، عن مكتبة الأسكريال بإسبانيا، برقم ١٢٧٢. السفر الثاني من كتاب التحصيل لفوائد التفصيل المؤلفة لخزانة الملك الجليل أبي الجيش مجاهد، اعتنى باختصاره وتأليفه الفقيه العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المقرئ المهدوي ﷺ.

(٣) تحصلت على مصورتين من دار الكتب المصرية.

الأولى: ليس لها صفحة عنوان، فهي جزء من مخطوط مصور من بداية سورة الحج إلى نهاية سورة محمد (٢٠٤) ورقة.

الثانية: مصورة من دار الكتب، تفسيرات ٧ مؤيدة نمرة ٧٧٠ من سورة (ص) إلى نهاية القرآن – ٢٧٣ورقة. كتب على الصفحة الأولى: وقف لله تعالى. لعن الله من يبطل وقفه، الرابع من كتاب التحصيل لفوايد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل. عني باختصاره وتلخيصه لخزانة... مجاهد مؤلف الكبير الفقيه المقرئ النحوي الحافظ أبوالعباس أحمد بن عمار بن أبي العباس التميمي المهدوي رحمة الله عليه. وغفرانه على كاتبه وقاريه.

إلا أنني وضعت نماذج من المصورة بعد المقدّمة، ليشترك القارئ الكريم معي في أخذ صورة سريعة عن المخطوطة، لعلها تنير الطريق أمام الموازنة[1] التي عقدتها بين كتاب المهدوي، وكتاب الطوسي. كما أنها تفيد في إلقاء الضوء على محور الإعراب، الذي هو المنبع الأصيل الذي استخرجت منه مباحث النحو والصرف؛ وهما موضوع الرسالة التي أعالجها الآن.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة.

وتحدثت في: **الباب الأول** عن المؤلِّف والمؤلَّف فكان ذلك في فصلين:

الفصل الأول: المهدوي ترجمة مختصرة.

الفصل الثاني: التحصيل دراسةً.

أما **الباب الثاني** فكان عن النحو والصرف عند المهدوي، واشتمل أيضاً على فصلين:

الفصل الأول: النحو عند المهدوي. واشتمل على عشرين مبحثاً.

الفصل الثاني: الصرف عند المهدوي. واشتمل على عشرة مباحث.

الباب الثالث: الأصول عند المهدوي.

وقد اكتفيت بالحديث فيه عن: السماع والقياس. ولذلك كان في فصلين:

الفصل الأول: السماع عند المهدوي.

الفصل الثاني: القياس عند المهدوي.

منهج البحث:

[١] اختيار بعض النماذج من الإعراب الذي يستحق الوقوف عنده، وقد تحاشيت المسائل التي قُتلت بحثاً من قبل، ومنها على سبيل المثال فقط مسألة:

---

(١) ينظر: ص٩٤ من هذا الكتاب.

﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[١] ؛ حيث كتب فيها الإمام ابن تيمية[٢] رسالة كاملة، كما كتب فيها أستاذنا الدكتور الأنصاري[٣] بحثًا مستفيضاً فلم أجد بعد هذا وذاك مجالاً لقول يؤتى فيه بشيء له قيمة علمية لهذا تحاشيتها وأمثالها[٤].

[٢] تناولت النماذج بالطريقة التي التزمت بها في كل الرسالة وهي: (العرض ـ التوضيح ـ الترجيح).

أمّا العرض:

فكان مقصوراً على كلام المهدوي نفسه.

---

(١) من [آية ٦٣، سورة طه]. والآية هي: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾.

(٢) نشرت الرسالة كاملة بتحقيق الدكتور/ ناصر بن سعد الرشيد في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الثاني ١٣٩٩هـ - من ص٢٦٥ إلى ص٢٧٨، جامعة الملك عبدالعزيز. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية.

(٣) ينظر: كتاب (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين) للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري من ص٥٦ إلى ص١٠٣، ط١، توزيع دار المعارف بمصر.

(٤) من مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]، فقد اهتم بها العلماء قديماً وحديثاً ومن أحدث ما نشر فيها مطبوعاً بحث بعنوان: (مسألة ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ للرّوذْراوَري وابن مالك)، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ـ ضمن (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها... تصدرها سنوياً كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ـ جـ٣ (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) ومن ذلك أيضاً قوله: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [سورة النساء: ١]، بخفض (الأرحام) في قراءة سبعية محكمة هي قراءة حمزة الزيات؛ حيث كتب فيها أستاذنا الدكتور الأنصاري بحثاً مطولاً من ص١ إلى ص٣١، في كتاب (الدفاع عن القرآن).

وأما التوضيح:

فمجال القول فيه فسيح... ولهذا حاولت - جهد الطوق - أن استعرض آراء العلماء الواردة في المسألة، وأناقشها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً مع التزامي بالتسلسل الزمني كلما أمكن ذلك.

أما الترجيح:

فكان خاصاً بوجهة نظري في هذه المسألة... وقد التزمت بذلك في جميع المسائل المعروضة في البحث والدرس؛ لأن المؤلف - يرحمه الله - لم يلتزم بذلك. فكان ناقلاً.

وإنني رجحت ما رجحت من الآراء بحسب ما ظهر لي من قوة الدليل - في نظري - وليس من الضروري أن يكون هو الراجح في نظر جميع العلماء والباحثين فكُلٌّ له رأيه... وله رؤيته الخاصة به.

[٣] كان الطَبِعي أن لا ألتفت إلى الأعاريب السهلة الواردة في هذا التفسير - وما أكثرها - وذلك لأن هذا البحث رسالة دكتوراه ينبغي أن يعالج شيئاً يسترعى الانتباه، أمّا ما سوى ذلك فلا يكاد يدخل في دائرة البحوث العلمية المتخصصة بأي صورة من الصور كما هو معلوم للجميع.

وبعد: فقبل أن أضع القلم يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لله جلّ وعلا على ما أنعم وتفضل عليّ بإتمام هذا البحث.

والشكر والعرفان لأستاذي - المشرف السابق - الأستاذ الدكتور/ محمد زين العابدين سلامة - الذي ساعدني في اختيار البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء. وطيّب الله ثراه وأسكنه فسيح الجنات مع النبيين والصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وأتقدم بوافر الشكر وكامل العرفان لمن كان له فضل رعاية هذا البحث وتعهده بالإشراف الكامل منذ أن كان شطأة حتى استوى على سوقه المشرف الحالي - الأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري - على توجيهاته القيّمة، وعلمه الغزير وآرائه السديدة، التي أضاءت لي الطريق وسهلت لي المسالك الوعْرة الموحشة فيه. كل ذلك بفضل الله أولاً ثم بفضل رعايته وعنايته الخاصة، فقد ضاعف لي الجهد والوقت، وكان له الفضل في تذليل كثير من العقبات لما عرف عنه من دماثة خلق، وطهارة قلب، فقد كان يشرف علي إشرافاً مفتوحاً أضعاف الوقت الرسمي فمنح هذا البحث من جهده ووقته وصحته الكثير بنفس راضية وإخلاص متفان ابتغاء وجه الله. وهذا أسلوبه، وما عرف عنه من أخلاق كريمة بين طلابه وطالباته.

فجزاه الله عني خيراً وتوفيقاً في الدنيا، وأمدّ الله في عمره، وجعله في الآخرة من الفائزين.

كما أتقدم بالشكر العميق لجميع القائمين على جامعة أم القرى. ولا أستطيع أن أفيهم حقهم من التقدير والشكر، وكل ما أستطيعه الدعوات الصادقة بأن يجزيهم الله عن العلم وأهله خير الجزاء.

كما أشكر كل من كانت له يد في إخراج هذا البحث إلى الوجود، وأخص زوجي الكريم على تشجيعه المتواصل ووقوفه بجانبي، وإحضار كل ما يحتاج إليه البحث من مصادر ومراجع. وليس غريباً عليه ذلك فهو قبل كُلِّ شيءٍ رجلٌ تربوي.

ومن الحقائق المجهولة أن الزوج هو الجندي المجهول وراء كل رسالةٍ تقدمها طالبةٌ من الطالبات المتزوجات، لهذا أدين لزوجي بكل الشكر والعرفان والتقدير العظيم.

كما أخص بجزيل شكري سعادة الأستاذين الكبيرين: الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز محمد فاخر، والأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي، اللذين تفضلا مشكورين بقبول مناقشة هذا البحث والتضحية بالوقت الثمين خدمة للعلم فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

المؤلفة

الرمــوز والمختصرات

نسخ المخطوطة:

ك = الأسكوريال.

ظ = الظاهرية.

د = دار الكتب المصرية (النسخة الأولى).

حـ = دار الكتب المصرية (النسخة الثانية).

البغداديات = المسائل المشكلة للفارسي.

طبقات القراء = غاية النهاية في طبقات القراء.

طبقات الذهبي = معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.



المخطـــوطات

الأول من تفسير القرآن

للإمام العالم العلامة المفسر

أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي

الصفحة الأولى مع صورة من المقدمة

صورة من المخطوطة الظاهرية المصورة من المكتبة بدمشق لرقم ٥٤

رقم المركز ٧٦٥ تفسير

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسّر

الفقيه الإمام العالم العامل المقرئ أبو

العباس أحمد بن عمار التميمي المهدوي

رضي الله عنه وأرضاه بمنه وكرمه

الحمد لله الذي أخرج الحب وأنبت الحب وأنزل الرزق قواما للخلق
وفلق الفلق وفرق البرق وأبرز دواجي الغسق فله في كل ما شامله الأبصار
اللاحظة ونطقت به الألسن اللافظة وتعرفه القلوب الواعية وتدركه
العقول الزاكية من أفلاك دايرة ونجوم سايرة وغايرة وسماء مظلة
وأرض مقلة وبحور طامية وأودية جارية وحركة وسكون
ولايح للعيون وناطق وصامت وساير وثابت ومحسوس وملموس ومرئي
غير محسوس ومجتمع ومفترق ومختلف ومتفق ومتباين ومنتظم
ومنتشر غير ملتبس دليل شاهد على أنه واحد أنزل ظاهر بيّن
أنه مدبر قاهر ليس يعلو لعينه ويثبته ويبيده وبكلائه
بعين لا تنام ويدبره بتدبيره لأنه أمر وحيد علما بظاهره وخفيه
ومستتره وجليه فلن يخفى عليه عدد الأنفاس ولا ما تضمر القلوب
من الإحساس ولا تعزب عنه زنة في العدل ولا أعمق في لحظ ولا سر
ولا علانية ولا ذرة خافية ولا ورقة ساقطة أو نابتة ولا حبة في
ظلمات الأرض أو علو أو خفض أو مهمه أو قفر أو نهر أو بحر ولا رطب
ولا يابس إلا في كتاب مبين ذلك الله الذي لا إله إلا هو العزيز الحكيم

أحمده حمداً يبلغه صدق النية ويزكيه لديه خلوص الطوية
ونسأله أن يصلي على أفضل البرية المبعوث بالملة الحنيفية محمد
خاتم أنبيائه وخيرته من خلقه وأصفيائه وعلى آله وعترته
وأنصاره وصحابته وأزواجه وذريته أفضل الصلوات وأزكاها
وأطيبها وأنماها إنه سميع الدعاء فعال لما يشاء أمر الموفق أطال
الله بقاءه للعلوم برفعها وللمعالي بجمعها وللمكارم بصنعها ولعصابة
الأدب بدفعها ومنعها باختصار كتاب التفصيل الجامع لعلوم
التنزيل المؤلف لخزانته العالية أدام الله فيها بدوام أيامه النعم
المتوالية بعد حصوله لديه ووقوفه عليه لتكون هذا الاختصار
قريب التناول لمن أراد التذكار كما كان الجامع الكبير خزانة جامعة
لمن أراد المطالعة فبادرت إلى امتثال أمره ولم أقصر وأحطت
ولم أعذر بشعر فضلاً لما في النفس من حقوق النعم التي لها ولما ملكت فأبلغ
غاية جهدي متحققاً قولي ومبلغ أنفس عذرها مثل منجح
فإذا كان أدام الله توفيقه عديم أتراب وأقران ووحيد مراد أبرّ
وقران وهو مجتهد في أن ينهج للعلوم طريقاً وتقيم للآداب سوقاً
مع كونها في زماننا هذا أشد الأشياء طامسة في التأميل وسلعاً كاسدة
إلا عند القليل وما رغب في المجد واكتسابه وحرص على حوزه
واجتلابه إلا أحرار الرجال ومعادن الأموال وبدور السماء
ومصابيح الظلماء وقد جاء في الخبر المأثور أن الله عز وجل يحب أن

يوبر وكل نار ومن قرأ فأطلع بالنصب فعلى انه جواب
لكلام غير موجب والمعنى اذا بلغت اطلعت ومن
رفع عطف على أبلغ والمعنى لعلي ابلغ ولعلي اطلع
وتقدم القول في وصد عن السبيل في فتح الصاد وضمها
وكسرها في الرعد ومن قرأ وصد جعله معطوفا على اسوء

ن القول في قوله تعالى ن

ويا قوم مالي ادعوكم الى النجاه وتدعونني الى النار
الى اخر السورة

لا احكام فيه ولا نسخ

التفسير ن

النجاة الايمان بالله عز وجل عن مجاهد وغيره ن
وقوله تعالى وان المسرفين هم اصحاب
النار يراد به الكفار وعن ابن مسعود وغيره
انهم سفاك الدماء فوقيه الله سيئات
ما مكروا قال قتادة كان قبطيا فنجاه الله مع

بني اسرائيل فالها على هذا للمومن ال فرعون وقيل انها
لموسى عليه السلام وقوله تعالى النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا قال ابن مسعود ذلك في الدنيا
وارواح ال فرعون في اجواف طير سود تعرض في كل
يوم على النار مرتين يقال لهم هذه داركم والدليل
على هذا قوله عز وجل ويوم تقوم الساعة
ادخلوا ال فرعون اشد العذاب فالقران هذا
العرض في الاخرة ومعنى غدوا وعشيا مقدار ذلك
وقوله تعالى انا لننصر رسلنا والذين امنوا
في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد الاشهاد الملائكة
والانبياء والمومنون يشهدون على العباد باعمالهم
قاله قتادة وواحد الاشهاد شاهد وشهيد ن
قوله تعالى ان في صدورهم الا كبر ما هم ببالغيه
قيل معناه ما هم ببالغي ارادتهم فيه بخزيه وقيل
الكبر هاهنا العلو على النبي صلى الله عليه وسلم
والمراد به المشركون وقيل اليهود وقيل كل من

نموذج من المخطوط يبين معالجة المهدوي للآيات

مخطوطة دار الكتب المصرية

تفسير ٧ مؤيد نمرة ٧٧٠

كفر بالنبي صلى الله عليه وسلم وقيل معناه ما هم ببالغي الكبرياء
الذي يجادلونه وقيل معناه ما هم ببالغي الفضل الذي
اتاك الله مجاهد معناه في صدورهم عظمة ما هم
ببالغيها لخلق السموات والارض اكبر من خلق الناس هذا
احتجاج على منكري البعث وقوله تعالى ان الذين
يستكبرون عن عبادتي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان المراد بالعبادة هاهنا الدعا ابن عباس معنى ادعوني
استجب لكم وحدوني اغفر لكم ومعنى داخرين صاغرين
وقوله تعالى فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب
العالمين اي قولوا الحمد لله رب العالمين قال ابن عباس
من قال لا اله الا الله فليقل الحمد لله رب العالمين
وقوله تعالى الم تر الى الذين يجادلون في ايات الله
انى يصرفون قال عقبة بن عامر قال النبي صلى الله عليه وسلم
نزلت هذه الايه في القدرية وقوله تعالى اذ الاغلال
في اعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم اي يجرون على
وجوههم ثم في النار يسجرون قال مجاهد اي توقد بهم النار
ثم قيل لهم اينما كنتم تشركون من دون الله قالوا ضلوا عنا اي ذهبوا

عنا وتركونا في العذاب ثم استدركوا فانكروا الشرك
وقوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير
الحق بما كنتم تمرحون قال مجاهد وغيره اي تبطرون
وتاشرون وتقدم القول في قوله تعالى الله الذي
جعل لكم الانعام لتركبوا منها ومنها تاكلون ومعنى
ولتبلغوا عليها حاجة في صدوركم الرحلة من بلد
الى بلد عن مجاهد وغيره وقوله تعالى فلما
جاتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم
قال مجاهد قالوا نعلم انا لا نبعث بعد الموت
وقيل المعنى فرح الكفار بما عندهم من علم الدنيا وقيل
الضمير في فرحوا للرسل اي فرح الرسل بما عندهم
من علم اهلاك الكفار وقيل في الكلام حذف
والمعنى فلما جاءت الرسل قومهم كذبوهم فاوحى الله
اليهم انه معذبهم ففرحوا بما اوحي اليهم من ذلك
والضمير في وحاق بهم ما كانوا به يستهزءون للمشركين
بغير اختلاف فلما راوا باسنا قالوا امنا بالله وحده
وكفرنا بما كنا به مشركين يعني انهم امنوا حين لا ينفعهم الايمان
سنة الله التي قد خلت في عباده يعني انه لا يقبل

٢٣٤

التوبة بعد نزول العذاب ٥ .. ٥

القراءات

نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ويوم تقوم
الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب من ادخل
والباقون ادخلوا من دخل ابن هرمز ويوم تقوم الاشهاد
بتاء ابن كثير وابو عمرو وابن عامر يوم لا تنفع الظالمين
معذرتهم بتاء والباقون بياء عاصم وحمزة والكسائي
قليلا ما تتذكرون بتائين والباقون بياء وتاء ابن مسعود
تأني يوفكون بياء ابو رزين فاحسن صوركم بكسر الصاد
وروي عن الاعمش ابن مسعود وابن عباس اذ
الاغلال في اعناقهم والسلاسل بالنصب يسحبون
بفتح الياء طلحة بن مصرف فالينا ترجعون بتاء وتقدم
القراء في فتح التاء وضمها ٥

فيها عشر ياءات اضافة مختلف فيهن

اني اخاف ثلاثة مواضع وامري الى الله وقد تقدمت
اصولهن وفتح ابن كثير الياء في ذروني اقتل وادعوني

استجب لكم واسكن ابن محيصن والاعمش ان تقولوا ربي الله
وجاني البينات وفتح نافع وابن كثير وابو عمرو وهشام
عن ابن عامر الياء في ما لي ادعوكم واسكن عاصم وحمزة والكسائي
لعلي اطلع

وفيها ثلاث محذوفات

تقدم القول في التناد والاختلاف في الياء من التلاق
مثله واثبت ابن كثير الياء في الوصل والوقف في
اتبعون اهدكم وقالون وابو عمرو في الوصل خاصة
وحذفها الباقون ٥

الاعراب

قوله لا جرم ان ما تدعونني اليه وان مردنا الى الله
وان المسرفين ان في الثلاثة المواضع في موضع نصب
باسقاط حرف الجر وعلى ما حكاه سيبويه عن الخليل
من ان لا جرم رد للكلام يجوز ان يكون موضع ان
رفعا على تقدير وجب ان ما تدعونني اليه كانه قال
وجب بطلان ما تدعونني اليه وان المرد الى الله عز وجل
وكون المسرفين اصحاب النار وقوله يوم

٢٣٥

يقوم الساعة ادخلوا ال فرعون من قرا من أَدْخِلَ
فالمعنى يقال للمليكة ادخلوا ال فرعون فال مفعول
اول واشد ثانٍ بحذف الجر ومن قرا من دَخَلَ
فالمعنى يقال لهم ادخلوا يا ال فرعون اشد العذاب
فال منصوب على النداء وانتصاب يوم في قوله
ويوم تقوم الساعة يجوز ان يكون بادخلوا فيوقف
على قوله وعشيا ويجوز ان يكون بيعرضون على النار
في الدنيا ويوم القيامة فلا يوقف على عشيا ٥
وقوله واذ يتحاجون في النار يجوز ان يكون منصوبا
معطوفا على وانذرهم يوم الازفة فلا يوقف على العذاب
ويجوز ان يكون منصوبا باضمر فعل فيوقف على
العذاب والوقف على قوله وحاق بال فرعون
سوء العذاب حسن ان قدر ارتفاع النار بالابتداء
او على اضمار مبتدا ولا يوقف عليه ان قدر بدلا
وقوله انا كلٌّ فيها فيها صفة لكل وكل نكرة
ولا يصح حمله على الحال اذ ليس في الكلام ما يكون حالا عنه
ويجوز ان يكون كلٌّ وفيها جميعا الخبر كقولك هذا

٢٣٥ ب

حلو حامض فيجوز على هذا ان يتعلق فيها بمضمر على
حد قولك زيدٌ في الدار واجاز الكسائي والفرا نصب
كل على النعت للمضمر ولا ينعت المضمر عند البصريين
ووجه قول الكسائي والفرا انه تاكيد للمضمر
والكوفيون يسمون التاكيد نعتا وكل وان كان
لفظه نكرة فهو معرفة عند سيبويه على تقدير
الاضافة والحذف ولا يجوز فيه البدل لان المخبر
عن نفسه لا يبدل منه غيره وقوله انا لننصر
رسلنا والذين امنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد
يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم يوم الثاني بدل من يوم
الاول ومن قرا والسلاسلُ بالرفع عطفه على الاغلال
ومن قرا والسلاسلَ يسحبون نصب السلاسل
بيسحبون وعطف الجملة التي من الفعل والفاعل
على الجملة التي من الابتدا والخبر وقد حكى عن بعضهم
والسلاسلِ يسحبون بالجر ووجهه انه محمول
على المعنى لان المعنى اعناقهم في السلاسل ومثله
في الحمل على المعنى ٥ قد سالم الحيات منه القدما
الافعوان والشجاع الشجعما ٥ ∴ ٥

ع الاغلال

٤٣٦

لان من سالك تقدسا امنه وكذلك الاغلال
في الاعناق والسلاسل مثل الاغلال والسلاسل
في الاعناق في الحال التقدير وفي السلاسل يسحبون
في الحميم والسلاسل ثم يقدم المعطوف على المجرور
بين ذلك مستقبح لان المعطوف لا يتقدم على ما
[illegible] حروف الجر لا يجوز مررت وزيد بعمرو وذكر
[illegible] في المرفوع نحو قام زيد وعمرو ويستقبح في
المنصوب وقوله ومنهم من قصصنا عليك
قصصنا ذكره فحذف المضاف لان الاختصار

[illegible] ه **هذه السورة مكية**

عددها في المدنيين والمكي اربع وثمانون اية
الكوفي خمس وفي الشامي ست وفي البصري اثنان
تختلف منها في تسع ايات حم كوفي يوم التلاق
[illegible] سوى الشامي يوم هم بارزون شامي كالمهل
[illegible] سوى الكوفي بني اسرائيل الكتاب الجماعة
[illegible] المدني الاخير والبصري يسحبون كوفي ومدني الاخير

٤٣٦

تشامي في الحميم مدني الاول ومكي تشركون كوفي وشامي
الاعمى والبصير مدني الاخير وشامي ه

بسم الله الرحمن الرحيم
سورة حم السجدة

القول من اولها الى قوله تعالى [illegible]

لا احكام فيه ولا نسخ

التفسير

روي ان عتبة بن ربيعة قال لقريش انا استخبر لكم
محمدا وكان قد قرأ الكتب وتعلم الكتابة والكهانة
فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه بكلام كثير قد
ذكرت بعضه في الكبير فقرأ النبي هذه السورة
الى ان بلغ الى فان اعرضوا فقل انذرتكم صاعقة مثل
صاعقة عاد وثمود فوثب عتبة ووضع يده
على فم النبي صلى الله عليه وسلم وناشده الله الا سكت

٢٧٣ أ

وهو الميم من أمعن قراءة سحوبه وغيره وكذلك القول
لمن قرا عليهم بكسر الهاء وضم الميم من غير صلة ومن قرا
عليهم اتبع الياء الهاء وكسر الميم كراهة الخروج
من كسرة إلى ضمة وقلب الواو ياء مع كراهيته أن يأتي
بنظير المرفوعين في وقوع الواو طرفا وكذلك القول لمن قرا
عليهم بكسر من غير صلة إلا أنه حذف الياء استخفافا
ومن قرا عليهم فهو الأصل على ما قدمناه وعلة ورش
في اختصاصه صلة الميم بواو عند الهمزة خاصة أن
مذهبه نقل حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها و
فلما كانت الميم ساكنة وبعدها الهمزة وكان من مذهبه
يوجب تحريكها حركها بالحركة التي هي أصلها ووصلها
بالواو كراهة أن يلقي عليها الحركة فيحركها حركات
مختلفة ومن ضم الميم عند لقاء الساكن وهو ممن
يشبعها إذا لم يلقها ساكن فإنه لما احتاج إلى تحريكها
لالتقاء الساكنين ردها إلى أصلها ○ فهذه جملة
كافية من القول في أصول القراءات يكتفي بمثلها في
مثل هذا الاختصار ومن أراد الشرح والتعليل وبسط
الاحتجاج والأقاويل أخذ ذلك في الكبير إن شاء الله وهو المستعان

٢٧٣ ب

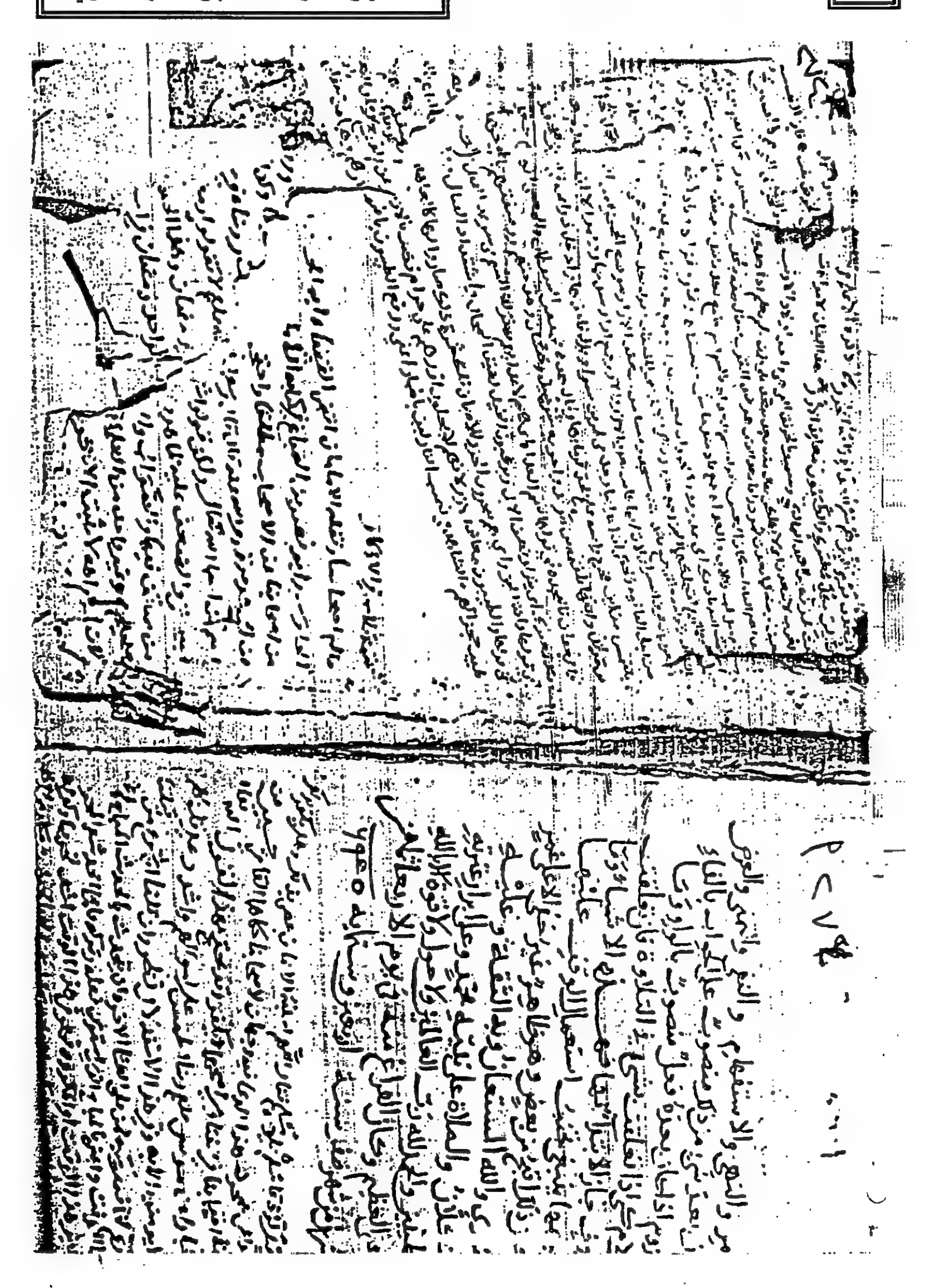
قال الفقيه المقرئ

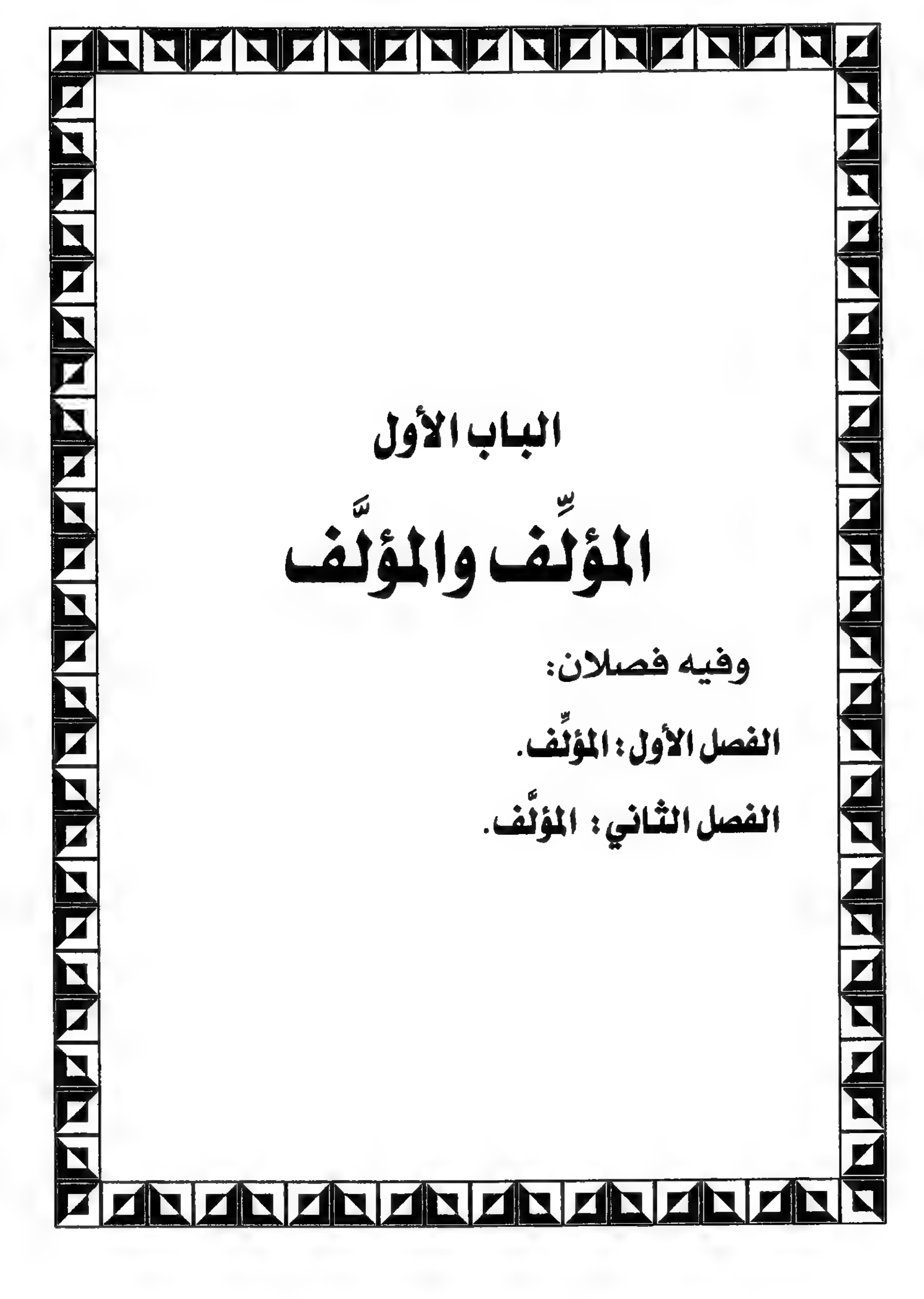
وقد أتينا في السور والأصول على ما شرطناه وإنا نختم
الكتاب إن شاء الله بفصل مختصر في المواقف التي
ذكرت مشكلها في خلال الكتاب عند ذكر التفسير
والإعراب في الرأي ينبغي أن يستعمل الوقف عليه ما في
الكلام عنده دليل من التفرقة بين العامل والمعمول
فيه كالفعل دون فاعله أو مفعوله أن تعدى إلى مفعول
والمبتدأ دون خبره والخبر دون المبتدأ والمضاف
دون المضاف إليه والمنعوت دون النعت والمؤكد
دون التوكيد والمبدل منه دون البدل والمعطوف
دون العطف والقسم دون جوابه والشرط دون
الجزاء والنفي دون المنفي وجميع حروف المعاني التي
تقع الفائدة فيما بعدها وأسماء إن وأخواتها
وكان وأخواتها دون أخبارها وذي الحال دون حاله
والمميز دون التمييز والمستثنى منه دون الاستثناء
والذي وما ومن دون صلاتهن والفعل دون
مصدره وحروف الاستفهام دون المستفهم عنه

صورة من نهاية المخطوط

مخطوطة دار الكتب المصرية

تفسير ٧ مؤيد نمرة ٧٧٠





الباب الأول

المؤلِّف والمؤلَّف

وفيه فصلان:

الفصل الأول: المؤلِّف.

الفصل الثاني: المؤلَّف.

الفصل الأول

المؤلِّف

المهدوي ترجمةً مختصرة

ويشتمل على ما يلي:

[١] كلمة.

[٢] اسمه وكنيته ونسبته.

[٣] موطنه.

[٤] نشأته ورحلاته.

[٥] شيوخه.

[٦] تلاميذه.

[٧] مذهبه الفقهي.

[٨] عقيدته.

[٩] هو والشعر.

[١٠] هو والنحو.

[١١] مكانته العلمية في سجل التاريخ.

[١٢] مؤلفاته.

[١٣] وفاته.



المهدوي ترجمةً مختصرة

[١] كلمة:

لم يحظ المهدوي بشهرة الذكر، وذيوع الصيت كما حظي غيره من أنداده، مثل: (مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧هـ) و(أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ)، وغيرهما، ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن من العلماء الكبار، إنما هو ممن خانتهم الشهرة سوى ما ورد من شهادة بعض الأئمة[1] بفضله، وعلمه، ونبوغه، ورجاحة عقله.

وعند الرجوع إلى كتب التراجم التي تعرضت لذكر سيرته، نجد ما كتب عنه جد قصير، لا يروي غليلاً ولا يشفي عليلاً، فهي لم تذكر شيئاً عن مولده أو نشأته الباكرة، فلذلك استميح القارئ عذراً إن وجد قصوراً مني في هذه الترجمة.

[٢] اسمه وكنيته ونسبه:

اسمه (أحمد) لا اختلاف في ذلك بين العلماء، وإنّما الخلاف كان في اسم أبيه وجده، وذلك في ثلاث روايات.

الرواية الأولى:

رواية الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ذكرت بعض[2] كتب التراجم أنّ اسم أبيه (عمار)،

---

(١) ينظر: مكانته العلمية في سجل التاريخ ص٢٠، ٢١ من هذا البحث.

(٢) ينظر: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) للذهبي ١/٣٩٩، تحقيق: بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة، و(الوافي بالوفيات) للصفدي جـ٧/٢٥٧، تحقيق: أحمد ابن الطيب بن خلف وأحمد بن محمد بن شراعة، ط٢، باعتناء إحسان عباس، وكتابا (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) جـ١/٣٥١، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، و(طبقات المفسرين) ص١٩، للإمام جلال الدين السيوطي، و(طبقات المفسرين) للداودي جـ١/٥٦، تحقيق: علي محمد عمر، بمركز تحقيق التراث بدار الكتب، الناشر: مكتبة وهبه، و(كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون) لحاجي خليفة جـ١/٤٥٩، ٤٦٢، ٥٢٠، جـ٢/٢٠٤٠، ط(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) دار الفكر.

واكتفت بذلك. وبعضها[١] أضاف له كنية جده (أبي العباس)، فأصبح الاسم: (أحمد بن عمّار بن أبي العباس).

الرواية الثانية:

رواية الحميدي[٢] (ت ٤٨٨هـ) والضبي[٣] (ت ٥٩٩هـ)، وهي أن اسمه (أحمد بن محمد)، وفيها يختلف اسم أبيه (محمد) عن الرواية الأولى.

الرواية الثالثة:

لياقوت[٤] (ت ٦٢٦هـ) ويذكر فيها اسمه: (أحمد بن محمد بن عمّار بن مهدي بن إبراهيم)، وفيها يضيف له جداً ثانياً وثالثاً (مهدي بن إبراهيم).

---

(١) ينظر: (فهرس ابن خير) ٣١، ٤٣، ٤٤، ط(١٩٨٣م)، والصلة لابن بشكوال (أبي القاسم خلف بن عبدالملك) جـ١/٨٦، ٨٧، الدار المصرية للتأليف والترجمة، و(إنباه الرواة على أنباه النحاة) للقفطي جـ١/٩١، ٩٢، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م)، وكتابا: (النشر في القراءات العشر) جـ١/٩٢ عني بنشره (ج برجستراسر) ط٢ (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) دار الكتب العلمية ببيروت، لابن الجزري، و(مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم) لطاش كبري زاده جـ٢/٧٤ـ٧٥ دار الكتب العلمية، و(فهرست الكتبخانة الخديوية)، لحسنين محمد، جـ١/٦١، ط١(١٣٠١هـ)، و(الأعلام) لخير الدين الزركلي جـ١/١٨٤ دار العلم للملايين بيروت، لبنان، و(معجم المؤلفين)، لعمر رضا كحالة جـ٢/٢٧، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت.

(٢) ينظر: (جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس) لعمر رضا كحالة جـ١/١٨٢، تحقيق: إبراهيم الإبياري.

(٣) ينظر: (بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس) للضبي، ص١٦٣، ط(١٨٨٤م) مطبعة روخس، مجريط.

(٤) ينظر: (معجم الأدباء) لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) جـ٥/٣٩، ٤٠، راجعته وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأخيرة، مكتبة البابي الحلبي وشركاه مصر.

ونرجّح من هذه الروايات الرواية الثانية. وهي أن اسمه (أحمد بن محمد بن عمّار) وذلك للأسباب التالية:

[١] إنّ الحميدي صاحب هذه الرواية هو أقرب المؤرخين للمهدوي، إذ أن سنة وفاته (٤٨٨هـ)، فهو قريب عهد المهدوي وروايته ربما كانت أصحّ من غيرها.

[٢] إنّ الرواية الأولى (أحمد بن عمّار) لا تتعارض مع رواية الحميدي (أحمد بن محمد)، وقد يكون الاسم الأوسط سقط من عمل النساخ، أو من قبيل الاختصار.

[٣] إنّ رواية (ياقوت) هي المشكوك فيها؛ لأنّ (مهدي بن إبراهيم) هو جده لأمّه، وقد تلقي عنه العلم، قال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «قرأ على جده لأمّه مهدي بن إبراهيم»[١]، وهذا ما ذكره (الداودي)[٢] (ت ٩٤٥هـ) أيضاً في طبقاته، فلا يصح أن ينسب إليه.

كنيته:

(أبوالعباس)، وهذا ما وجدته في كتب التراجم التي وقفت عليها باستثناء (ياقوت) (٦٢٦هـ)، فقد ذكر أنّ كنيته (أبوالقاسم)[٣]، وقد بينت عند الكلام عن اسمه أنّ ياقوتاً قد خلط في اسم المهدوي، وأضاف له جده لأمّه. وهنا

---

(١) ينظر: (النشر) ١/٦٩.

(٢) ينظر: (طبقات المفسرين) ١/٥٦.

(٣) ينظر: (معجم الأدباء) ٥/٤٠.

أضاف لـه كنية جديدةً. وقد يكون تعليل ذلك كما ذكره بعض[1] المحققين حيث قال: «وأميل في تعليل ذلك إلى افتراضين:

أولهما: أن ياقوتاً غلط، أو أنّه نقل عن أصل مغلوط.

ثانيهما: أنّ هذه الكنية هي إحدى كنيتين كان يعرف بهما المؤلف في حياته على ما نرى في ترجمة كثير من الأعلام».

ولو أنّني أرجّح التعليل الأول؛ وذلك لأنّ الخلط واضح من بداية الاسم كما بيَّنتُ آنفاً.

نسبته:

المهدوي: نسبة إلى مدينة (المهدية) بالمغرب موطنه الذي نشأ فيه، وقد أضاف له بعضهم نسبة أخرى وهي (المغربي)[2]، كما أضافوا له نسبة ثالثة، فقالوا: (القيرواني)[3]، وكلتاهما لا تُستغرب؛ لأنّه عاش في المغرب ورحل إلى القيروان. كما أنّ (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ) أضاف له نسبة جديدة وهي (التميمي)، فيقول: «المهدوي التميمي»[4]، ولعله اطلع على ذلك في أصل من

---

(١) هو الدكتور/ محي الدين رمضان في تحقيقه لكتاب (هجاء مصاحف الأمصار، لأحمد بن عمار المهدوي) الذي نشره في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة مجلد ١٩ جـ١/٥٧، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

(٢) ينظر: (جذوة المقتبس) ١/١٨٢، (إنباه الرواة) ١/٩١، (معجم المؤلفين) ٢/٢٧.

(٣) ينظر: (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون) لإسماعيل باشا البغدادي ٥/٧٥، ط(١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) دار الفكر.

(٤) ينظر: (كشف الظنون) ١/٤٦٢.

الأصول التي لم يتسنَ لأصحاب التراجم الأخرى الانتفاع به، وقد أخذ عنه ذلك صاحب الأعلام حيث قال: «أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي أبوالعباس»[(١)].

[٢] موطنه:

عاش المهدوي في مدينة (المهدية)، وقد ذكرت ذلك أكثر كتب التراجم التي ترجمت له.

فهذا الحميدي[(٢)] (ت ٤٨٨هـ)، وابن بشكوال[(٣)] (ت ٥٧٨هـ)، والضبي[(٤)] (ت ٥٩٩هـ)، وياقوت[(٥)] (ت ٦٢٦هـ)، والبغدادي[(٦)] (ت ١٣٣٩هـ)، والزركلي[(٧)] (ت ١٩٧٦م) يذكرون أنه أندلسي، أصله من المهدية بالقيروان. قال ياقوت (ت ٦٢٦هـ): «وهذه المدينة بإفريقيا... بينها وبين القيروان مرحلتان، القيروان في جنوبها»[(٨)].

---

(١) ينظر: (الأعلام) ١/١٨٤.

(٢) (جذوة المقتبس) ١/١٨٢.

(٣) (الصلة) ١/٨٦.

(٤) (بغية الملتمس) ص١٦٣.

(٥) ينظر: (معجم الأدباء) ٥/٤٠.

(٦) ينظر: (هدية العارفين) ١/١٧٥.

(٧) ينظر: (الأعلام) ١/١٨٤.

(٨) ينظر: (معجم البلدان) ٥/٢٣٠، ط(١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م) بيروت.

المهدية:

تنسب إلى عبيد الله بن المهدي[(١)] (ت ٣٢٢هـ) الذي اختطها على ساحل بحر الروم واتخذها عاصمة لـه. قال ياقوت (ت ٦٢٦هـ): «هي على ساحل بحر الروم داخلة فيه ككف على زند، عليها سور عال محكم كأعظم ما يكون يمشي عليه الفرسان، عليها باب من حديد مصمت مصراع واحد تأنّق المهدي في عمله... كان شروعه فيها سنة ٣٠٠هـ، وكمل سورها في سنة خمس، وانتقل إليها سنة ثمان في شوال»[(٢)].

[٤] نشأته ورحلاته:

لم أجد في كتب التراجم التي بين يدي شيئاً يذكر عن نشأة المهدوي، ولم تحدثنا كتب التاريخ بشيء - قل أو كثر - عن نشأته الباكرة في أهله. أو في مدينته المهدية، وكل الذي وصل إلينا أنه من: (المهدية بلاد القيروان)[(٣)]، ومن خلال تتبعي لشيوخه الذين درس عليهم، أستطيع أن أعرف أنه رحل إلى القيروان؛ وذلك لأنّه درس على (محمد بن سفيان) وأخذ على (أبي الحسن القابسي) وهما من القيروان. ثم نجده يدرس على (أبي الحسن القنطري) في

---

(١) هو عبيدالله بن محمد الحبيب بن جعفر المصدّق بن محمد المكتوم الفاطمي العلوي من ولد جعفر الصادق، مؤسس دولة العلويين في المغرب، وجدّ العبيديين الفاطميين أصحاب مصر، وأحد الدهاة، في نسبه خلاف طويل... اختَط مدينة المهدية سنة ٣٠٣هـ، واتخذها قاعدة لملكه، ومات بها بعد أن حكم أربعاً وعشرين سنة، توفي سنة ٣٢٢هـ، ينظر: (الأعلام) ٤/١٩٧ «بتصرف».

(٢) ينظر: (معجم البلدان) ٥/٢٣٠، ٢٣١.

(٣) ينظر: (جذوة المقتبس) ١/١٨٢.

(مكة) - فنفهم من ذلك أنه رحل إلى مكة، ثم رحل إلى الأندلس كما ذكرت كتب التراجم[١] في حدود الثلاثين وأربعمائة، ولا اختلاف في ذلك، إلا أنّ الزركلي[٢] انفرد بقوله (سنة ٤٠٨هـ) ولم يبين مصدره. وقد ألف كتابه (التحصيل) للموفق والي مدينة دانية في الأندلس وقد ذكر ذلك في مقدمته[٣].

[٥] شيوخه:

ذكر ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) أنّه: «روى عن أبي الحسن القابسي وغيره، وقرأ القرآن على أبي عبدالله بن سفيان المقرئ»[٤]، وأضاف الذهبي (ت ٧٤٨هـ) أنّه قرأ بالروايات عن: (أبي بكر بن محمد الميراثي)[٥] وفي غاية النهاية يذكر ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) أنّه قرأ: «على جده لأمّه مهدي بن إبراهيم، وأبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة»[٦]. وإليك ترجمة هؤلاء الخمسة.

(١) أحمد بن محمد بن عيسى البلوي، أبوبكر المعروف بابن الميراثي، يلقب (غُنْدُراً) محدّث حافظ، حدّث بالأندلس عن أبي عثمان سعيد بن نصر المعروف بابن أبي الفتح مولى الأمير (عبدالرحمن بن محمد)، وعن أبي الفضل أحمد بن

---

(١) ينظر: (جذوة المقتبس) ١/١٨٢، و(الصلة) ١/٨٦، و(بغية الملتمس) ١٦٣، و(معجم الأدباء) ٥/٤٠، و(إنباه الرواة) ١/٩٢.

(٢) ينظر: (الأعلام) ١/١٨٤.

(٣) ينظر: المقدمة: ٢/أ/ظ، ٢/ب/ظ، ٣/أ/ظ، ٣/ب/ظ.

(٤) ينظر: (الصلة) ١/٨٦.

(٥) ينظر: (طبقات الذهبي) ١/٣٩٩.

(٦) ينظر: (طبقات القرّاء) ١/٩٢.

قاسم بن عبدالرحمن التاهرتي البزاز سمع منه بالأندلس أبوالعباس أحمد بن عمر بن أنس العذري وحدث عنه[1].

(٢) أبوالحسن القنطري: هو أحمد بن محمد أبوالحسن القنطري نزيل مكة، شيخ مقرئ، قرأ على الحسن بن محمد الحباب، وعمر بن إبراهيم الكناني، وعلي بن محمد بن يوسف العلاف وأبي فرج الشنبوذي... قرأ عليه محمد بن شريح وأحمد بن عمار. قال أبوعمرو الداني: أقرأ الناس دهراً بمكة، ولم يكن بالضابط ولا بالحافظ، مات بمكة سنة ٤٣٨هـ (ثمان وثلاثين وأربعمائة)[2].

(٣) أبوالحسن القابسي: هو علي بن محمد بن خلف، أبوالحسن المعافري الغروي، يعرف بابن القابسي نسبة إلى قابس بإفريقيا بالقرب من المهدية. محدّث حافظ فقيه أصولي متكلم، رحل إلى المشرق، وسمع للبخاري بمكة. أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي الفاتح بن بدهن وعليه اعتمد، قال الداني: أقرأ الناس بالقيروان دهراً... ثم عمل بالفقه والحديث إلى أن رأس وبرع وصار إمام زمانه فيها.

له تواليف بديعة ككتاب - الممهد في الفقه - وأحكام الديانات - والمنقذ من شبه التأويل - وكتاب المنبه للفطن من غوائل الفتن - وملخص الموطأ - وكتاب المناسك - الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين، وأحكام المعلمين

---

(١) ينظر: (جذوة المقتبس) ١٠٦.

(٢) ينظر: (الطبقات) للذهبي ٣١٧/١، و(طبقات القرّاء) لابن الجزري ١٣٦/١.

والمتعلمين رسالة في الاعتقادات. توفي أبوالحسن عام أربعمائة وثلاثة بالقيروان(١).

(٤) محمد بن سفيان أبوعبدالله القيرواني الفقيه المالكي صاحب كتاب (الهادي) ـ أستاذ حاذق تفقه على أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي حتى برع في الفقه، وسمع منه. ورحل إلى مصر، فقرأ على إسماعيل بن محمد المهري لورش - وعرض الروايات على أبي الطيب بن غلبون، رحل إليه قبل سنة ثمانين وثلاثمائة وعاد من مصر... قرأ عليه أبوبكر القصري... وأبوالعباس المهدوي... - وكان ذا فهم وحفظ وستر وعفاف، وخرج من القيروان لأداء فريضة الحج سنة ثلاث عشرة وأربعمائة فحج، وجاور بمكة، ثم أتى المدينة فمرض وتوفي بها سنة خمس عشرة وأربعمائة، توفي أول ليلة من صفر ودفن بالبقيع(٢).

(٥) مهدي بن إبراهيم (جد المهدوي لأمه)(٣). لم أجد له ترجمة.

[٦] تلاميذه:

ذكر صاحب طبقات القرَّاء أنّه: «قرأ عليه غانم بن الوليد، وأبوعبدالله محمد ابن أحمد بن مطرف الطرفي، وموسى بن سليمان اللخمي، ويحيى بن إبراهيم ابن البياز، ومحمد بن إبراهيم بن إلياس، ومحمد بن عيسى بن فرج المغامي»(٤).

---

(١) ينظر: (تذكرة الحفاظ) للذهبي ٣/١٠٧٩، و(طبقات القراء) لابن الجزري ١/٥٦٧، و(كشف الظنون) ص١٩٠٨، و(هدية العارفين) ١/٦٨٥، و(معجم المؤلفين) ٧/١٩٤.

(٢) ينظر: (طبقات القراء) ٢/١٤٧.

(٣) المرجع نفسه ١/٩٢.

(٤) ينظر: (طبقات القرَّاء) ١/٩٢.

وإليك ترجمة هؤلاء الستة من تلاميذه:

(١) غانم بن وليد المالقي مقرئ، قرأ على أبي العباس المهدوي، قرأ عليه ابن أخته محمد بن سليمان النفري، مات سنة سبعين وأربعمائة[١].

(٢) محمد بن أحمد بن مطرف الكناني المقرئ يعرف بالطرفي من أهل قرطبة يُكَنَّى أبوعبدالله.

تلا القرآن بالروايات على أبي محمد مكي بن أبي طالب ولازمه، واختصَّ به، وأخذ عنه معظم ما عنده، وكان من أهل القراءات. حسن الضبط لها، عالماً بوجوهها وطرقها، وصحب أبا العباس المهدوي.

كان ديناً فاضلاً، صاحب ليل وعبادة، ثقة فيما رواه، توفي في صفر سنة أربع وخمسين وأربعمائة ومولده سنة سبع وثمانين وثلاثمائة[٢].

(٣) محمد بن إبراهيم بن إلياس، أبوعبدالله اللخمي الأندلسي المعروف بابن شعيب المقرئ، وشعيب هو جده لأمه، أخذ القراءات عن مكي بن أبي طالب، وأبي العباس المهدوي، وأبي عمرو الدَّاني، قرأ عليه القراءات أبوالحسن عون الله بن عبدالرحمن شيخ ابن الفحام، روى القراءات عنه علي عبدالله بن محمد الجذامي، قال الأبار تصدَّر بجامع المرية لإقراء القرآن والعربية والآداب، وقفت على السماع منه في سنة إحدى وثمانين وأربعمائة[٣].

---

(١) ينظر: (طبقات القراء) ٢/٣.

(٢) ينظر: (الصلة) ١/٥٩، و(طبقات القراء) ٢/٨٩.

(٣) ينظر: (طبقات القراء) لابن الجزري ٢/٤٧، و(طبقات الذهبي) ١/٣٥٩.

(٤) محمد بن عيسى بن فرج أبوعبدالله التجيبي المغمي الطليطلي إمام مقرئ ضابط، قال الذهبي: كان أحد الحذاق بالقراءات، صاحب أبي عمرو الدَّاني، قلت قرأ على الدَّاني ومكي وأبي عمر الطلمنكي وأحمد بن عمار المهدوي وسليمان بن إبراهيم ووالداه أبي الأصبغ، قرأ عليه أبوبكر بن عياش ابن خلف البطليوسي وعبدالوهاب بن حكيم... قال ابن سكره، مشهور بالتقدم والأمانة في الإقراء وشدّة الأخذ على القراءة والالتزام للسمت والهيئة.

وقال ابن بشكوال: كان عالماً بوجوه القراءات، ضابطاً لها متقناً لمعانيها، إماماً ديِّناً، أخبرنا عنه غير واحد من شيوخنا، ووصفوه بالتجويد والمعرفة، توفي بإشبيليا في نصف ذي القعدة سنة خمس وثمانين وأربعمائة[١].

(٥) موسى بن سليمان اللخمي، أبوعمران اللخمي المقرئ، قرأ على مكي ابن أبي طالب، وأحمد بن الربيع صاحب السامري، وأبي العباس المهدوي. قرأ عليه أحمد بن عبدالرحمن القصبي، وعبدالرحيم بن الفرس الغرناطي، ومحمد بن الحسن بن غلام الفرس، وقال أبوعبدالله الحافظ: أقرأ الناس، وكان عالي الإسناد عالماً بالقراءات، قال ابن بشكوال: أخبرنا عنه بعض من التقيناه، وتوفي في صفر سنة أربع وتسعين وأربعمائة[٢].

(٦) يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد أبوالحسن اللوائي المرسي المعروف بابن البياز، صاحب كتاب (النبذ النامية) شيخ الأندلس، إمام كبير قرأ على مكي

---

(١) ينظر: (الصلة) ٢/٥٢٨، و(طبقات الذهبي) ١/٣٥٨، و(طبقات القراء) ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) ينظر: (الصلة) ٢/٥٧٩، و(طبقات القراء) ١/٩٢، ٢/٣١٩.

ابن أبي طالب، وأبي عمرو الدَّاني، وعبدالرحمن الخزرجي، وأبي عمرو الطلمنكي، وعبدالجبار الطرسوسي... والمهدوي. تصدر للإقراء وعمّر دهراً.

قرأ عليه أبوالحسن علي بن أحمد الباذش، ومحمد بن الحسن بن غلام الفرس، وعلي بن عبدالله بن ثابت الخزرجي...

قال ابن بشكوال: وأخبرنا عنه جماعة من شيوخنا وسمعت بعضهم يضعفه وينسبه إلى الكذب وإلى إدعاء الرواية عمن لم يلقه ولا أجازه، ويشبه أنّ ذلك في وقت اختلاطه؛ لأنّه اختلط في آخر عمره، ومات بمرسية في ثالث المحرم سنة ست وتسعين وأربعمائة وله تسعون سنة[1].

[٧] مذهبه الفقهي:

لم أستطع أن أحدد مذهب المهدوي الفقهي؛ لأنّني لم أطلع على جميع كتبه، وكذلك لم أجد له ترجمة في كتب طبقات الفقهاء، ولكن من خلال تتبعي لحياته وشيوخه، فقد وجدت أنه تتلمذ لأبي الحسن القابسي المحدّث الفقيه، ولأبي عبدالله بن سفيان القيرواني المالكي، ولما كانا من المالكية، ولما كان مغربياً، فالراجح أنه مالكي المذهب.

[٨] عقيدته:

أولاً: وجدته أنه يرد على المعتزلة في قضية خلق القرآن:

فمما قاله في ذلك:

---

(١) ينظر: (الصلة) لابن بشكوال ٢/٦٣٢، و(طبقات الذهبي) ١/٣٦٣، و(طبقات القراء) لابن الجزري ٢/٣٦٤.

(أ) «في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾[١]، ردّ على من قال: إن معنى ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[٢]، خلقناه؛ لأنّه يلزمهم أن يكون المعنى هاهنا، ما خلق الله من بحيرة، ولا سائبة ولا وصيلة ومثله، في القرآن كثير»[٣].

(ب) في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٤]، يعني من المخلوقات، ولا يدخل في ذلك (كلامه) ولا غيره من صفات ذاته، وحمل مثل هذا على العموم لا يلزم، ولو لزمه ذلك للزم ملزمه أن يحمل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[٥]، على العموم وأن يحمل قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾[٦]، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[٧]،

---

(١) من [آية ١٠٣، المائدة]، والآية هي: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۙ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(٢) من [آية ٣، الزخرف]، والآية هي: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط: ٢٢/أ/ك.

(٤) من [آية ١٠١، الأنعام]، والآية هي: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٥) من [آية ١٨٥، آل عمران]، والآية هي: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾.

(٦) من [آية ٢٥، الأحقاف]، والآية هي: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

(٧) من [آية ٣٣، النمل]، والآية هي: ﴿إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾.

وشبهه على العموم، وذلك باطل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١]، وهي لا تسع إبليس ولا الكفار»[٢].

ثانياً: في الرد على المعتزلة في نفي الرؤية:

مثال: قوله ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٣]، فدخول (إلى) دليل على أنّه نظر العين، ولا معنى لقول من قال إنّه من الانتظار، وإنّ المعنى ثواب ربها منتظرة؛ لأنّ العرب لا تقول: نظرت إليه بمعنى انتظرته. إنّما تقول: نظرته وانتظرته، ولا يقولون أيضاً: انتظرت زيداً بمعنى انتظرت عطاءه أو نحوه، لما في ذلك من تغيير المعاني.

فإنّما يضاف النظر إلى الوجوه، والانتظار إلى القلوب، وإنما أضيف النظر إلى الوجوه، والمراد العيون؛ لأنّها في الوجوه.

وكذلك قول من قال: إنّ (إلى) واحد الآلاء، وليست بحرف جر. والتقدير: عند نعمة ربها منتظرة، فحال ظاهر الفساد؛ لأنّه أخبر عن الوجوه بأنّ النعيم قد حلّ بها في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ فكيف يجوز أن يخبر عنها بأنّها تنتظر ما قد حلّت فيه، وهل يجوز أن نقول: أنا انتظر زيداً وأنت معه»[٤].

---

(١) من [آية ١٥٦، الأعراف]، والآية هي: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٤٦/أ/ك.

(٣) سورة القيامة، الآيتان [٢٢-٢٣].

(٤) المخطوط ٤٦/أ/ك، ٤٦/ب/ك.

ثالثاً: ووجدته يرد على بعض المعتزلة إنكارهم للشفاعة لأهل الكبائر:

قال: «والشفاعة إنَّما تكون لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ وكذلك قال النبي عليه السلام: (**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**)[١]، ولا تكون لمن لا ذنب له، ولا لأهل الصغائر كما زعم بعض المعتزلة، إذ لا حاجة بالفريقين إلى الشفاعة مع سلامتهم من الكبائر، ولا تكون الشفاعة لكافر بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾[٢]، وقد قال قبله: ﴿ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[٣]. وقد أنكر بعض المعتزلة الشفاعة جملة، وهذا ردّ للكتاب والسنة»[٤].

رابعاً: ووجدته يبطل مذهب القدرية:

(أ) قوله تعالى: ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[٥]. قال: «هذا إبطال لمذاهب القدرية حسب ما تقدم في أمثالها»[٦].

(ب) قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ﴾[٧]. قال: «هذا إبطال لمذاهب القدرية»[٨].

---

(١) ينظر: (سنن الترمذي) ٦٢٥/٤، و(مسند أحمد) ٢١٣/٣، و(سنن ابن ماجه) ١٤٤١/٢.

(٢) سورة المدثر، الآية [٤٨].

(٣) سورة المدثر، الآية [٤٦].

(٤) ينظر: ٢٤/أ/ط، ٢٤/ب/ط.

(٥) من [آية ٣٩، الأنعام]، والآية هي: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾.

(٦) ينظر: ٣٢/ب/ك.

(٧) من [آية ١٠٧، الأنعام]، والآية هي: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾.

(٨) ينظر: ٢٢/ب/ك.

ومن نماذج التأويل عنده ما يأتي:

قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[١].

قال: «المعنى يأتيهم أمره، وقيل المعنى: أن يأتيهم الله بالعذاب في ظلل من الغمام، وقيل المعنى بظلل من الغمام فـ(في) بمعنى (الباء).

ابن عباس: المعنى أن يأتيهم الله بوعده ووعيده، ويكشف لهم يوم القيامة عن أمور كانت مستورة عنهم. ولا يجوز أن يحمل هذا وأشباهه مما جاء في القرآن، والخبر على وجه الانتقال والحركة والزوال، وما لا يجوز على الباري جل وعز[٢].

يظهر مما ذكرت من النصوص أنه يخالف أهل الأهواء والبدع فلعلّه بذلك كان يذهب مذهب أهل السنة في الكلام.

[٩] هو والنظم:

جاء في جذوة المقتبس: «ذكره لي بعض أهل العلم بالقراءات، وأثنى عليه، وأنشدني له في ظاءات القرآن»[٣].

وقال الضبي (٥٩٩هـ) وياقوت (٦٢٦هـ): «ومن شعره في ظاءات القرن»[٤].

---

(١) من [آية ٢١٠، البقرة]، والآية هي: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾.

(٢) ينظر: ٨٩/أ/ظ.

(٣) ينظر: (جذوة المقتبس) للحميدي ١/١٨٢.

(٤) ينظر: (بغية الملتمس) ص١٦٣، و(معجم الأدباء) ٥/٤٠، ٤١.

وقال صاحب الأعلام: «له أبيات في أجناس الظاءات»[(١)].

١. ظَنَّتْ عَظِيمةُ ظُلْمنا من حَظّها	فظللتُ أوقظها لتكظِمَ غيظها
٢. وظعنتُ أنظر في الظلام وظلّهِ	ظمآن انتظرُ الظهورَ لوعظها
٣. ظهري وظُفري ثُمَّ عظمي في لظي	لأظاهرنّ لحظّها ولحفظها
٤. لفظي شُواظ أو كشمس ظهيرة	ظفرٌ لدى غِلَظِ القلوب وفَظّها

ومن نافلة القول أن هذه الأبيات لا تعد شعراً بالمعنى الفني للشعر، ولكنها تدخل في باب النظم فقط، ولا ترتقي إطلاقاً إلى مرتبة الشعر الفني، كما هو واضح لكل من له إلمام بطبيعة الشعر.

[١] ومن الكلمات الواردة نصاً في القرآن الكريم، وجاءت في هذه الأبيات:

(أ) كلمة (لظى): وهي في القرآن في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[(٢)].

(ب) كلمة (شُواظ): وهي في القرآن في قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾[(٣)].

(جـ) كلمة (ظهيرة): وفي القرآن في قوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ الْعِشَآءِ﴾[(٤)].

---

(١) ينظر: (الأعلام) للزركلي ١/١٨٤.

(٢) سورة المعارج، الآيتان [١٥-١٦].

(٣) سورة الرحمن، الآية [٣٥].

(٤) من [آية ٥٨، النور]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ الْعِشَآءِ ۚ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْءَايَٰتِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(د) كلمة (فظّ): وهي في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾[1].

[٢] وهناك كلمات كثيرة تصرّف فيها المهدوي، لكن المادة اللغوية ظلت موجودة من ذلك مثلاً:

(أ) كلمة (أوقظها): إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[2].

(ب) كلمة (لتكظم): إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[3]. وإلى قوله تعالى: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾[4].

(جـ) كلمة (ظعنت): إشارة إلى قوله تعالى: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾[5].

---

(١) من [آية ١٥٩، آل عمران]، والآية هي: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

(٢) من [آية ١٨، الكهف]، والآية هي: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾.

(٣) سورة آل عمران، الآية [١٣٤].

(٤) من [آية ٨٤، يوسف]، والآية هي: ﴿وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾، وينظر: سورة غافر، الآية [١٨]، وسورة النحل، الآية [٥٨]، و سورة الزخرف، الآية [١٧].

(٥) من [آية ٨٠، النحل]، والآية هي: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَـٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَـٰثًا وَمَتَـٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾.

(د) كلمة (لوعظها): إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[١].

(هـ) كلمة (لأظاهرن): إشارة إلى قوله: ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[٢].

[٣] وهناك بعض المنظومات التي جاءت في ظاءات القرآن الكريم، ومنها منظومة ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وهي في معرفة تجويد الآيات القرآنية، وفيها جزء في (باب الضاد والظاء) ويحوي ثمانية أبيات، و هي في الألفاظ نفسها التي وردت في منظومة المهدوي.

وأبيات[٣] ابن الجزري هي:

والضاد باستطالة ومخرجٍ	ميِّز من الظاء وكلها تجي
في الظَّعنِ ظلّ الظُّهرُ عظم الحِفظ	أيقظ وانظُر عظم ظهر اللفظ
ظاهر لظى شواظ كظم ظلما	أغلظ ظلام ظفر انتظر ظما
أظَفَر ظنّا كيف جا وعظ سوى	عضين ظلَّ النحل زخرف سوى
وظَلَتْ ظلَمَ وبروم ظلّوا	كالحجر ظلّت شُعرا نظلُّ

---

(١) سورة البقرة، الآية [٦٦]، وينظر: سورة الشعراء، الآية [١٣٦]، و سورة لقمان، الآية [١٣].

(٢) من [آية ٢ ، المجادلة]، والآية هي: ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾، وينظر: سورة الأحزاب، الآية [٤].

(٣) ينظر: (متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية) للشيخ محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) صفحة ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، شرح الشيخ زكريا الأنصاري.

إلا بويـــل هـــل وأولـــي ناضـــره والغـيظ لا الرعـد وهـو قاصـره؟
والحـــظ لا الحـــضّ علـــى الطعـــام وفي ضـــنين الخـــلاف ســـامي

ومعلوم أنّ المهدوي سابق لابن الجزري، حيث كانت وفاة المهدوي (٤٤٠هـ) على حين كانت وفاة ابن الجزري سنة (٨٣٣).

[١٠] هو والنحو:

على الرغم من أنّ المهدوي كان من كبار العلماء الأجلاء في عصره... فهو في النحو كما ظهر لي أقلّ ممّا ينبغي لأمثاله، حيث إنّه – عارضاً لا ناقداً – بمعنى أنّه يعرض المسائل النحوية التي يعالجها عرضاً مجرّداً من النقد الموضوعي فلا تكاد ترى رأياً خاصاً به، أو ترجيحاً يدل على شخصيته المستقلة حينما يتعرض للمسائل الخلافية بين النحويين، إلا في القليل النادر جداً – والنادر لا حكم له – كما يقولون، ومن هنا يبدو العلاّمة المهدوي في صورة العارض أكثر منه في صورة الناقد الحصيف البصير.

على أنّ هذا الانطباع هو الذي خرجت به من خلال معايشتي للمسائل النحوية، التي تعرض لها في كتاب واحد فقط وهو كتاب (التحصيل) ذلك الكتاب الذي هو موضوع البحث والدرس في رسالتي للدكتوراه.

على أنَّ هذا الحكم الذي بدا لي من أنّ الشيخ كان عارضاً لا ناقداً ينبغي أن لا يحول بيننا وبين الانتفاع بعلمه الغزير، ذلك الذي جمعه من إطلاعه الواسع الوفير.

وقديماً انتفع الإمام ابن تيمية برأي المهدوي في الرسالة التي كتبها عن إعراب قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١]. ومما جاء فيهما: «وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف، فاحتجَّ لها كثير من النحاة بأنّ هذه لغة بني الحارث بن كعب، وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية، قال المهدوي: بنو الحارث بن كعب، يقولون: ضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، كما تقول جاءني الزيدان، قال المهدوي: حكى ذلك أبوزيد والأخفش والكسائي..»[٢].

وقال في موضع آخر: «وحكاه المهدوي وغيره عن الفرّاء ولفظه قال: إنه ذكر أنّ الألف ليست علامة التثنية، بل هي ألف (هذا) فزدت عليها نوناً، ولم أغيرها، كما زدت على الياء من (الذي) فقلت الذين في كل حال»[٣].

وقال في موضع ثالث: «قال المهدوي: وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان عن هذه المسألة فقال: لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد، ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد، إذ التثنية يجب ألاّ تغير»[٤].

[١١] مكانته العلمية في سجل التاريخ:

اكتملت للمهدوي الأدوات العلمية، وتهيأت له أسبابها، فأغلب من ترجموا له يذكرون أنّه مفسر، نحوي مضطلع بالقراءات والعربية. وآخرون يذكرون علمه بالآداب.

---

(١) من [آية ٦٣، طه]، والآية هي: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾.

(٢) (الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ لابن تيمية)، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد الثاني (١٣٩٩هـ)، ص٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

ولا بُدّ للمفسر من حظ وافرٍ من الآداب واللغة والنحو، فضلاً عن تمكنه من القراءات ووجوهها، حتى يبرع في فنه، وقد برع المهدوي فيها جميعاً، ونهل منها شأنه شأن النابهين من العلماء، وألّف في كثير منها. ولعل في ذكر شيوخه وتلاميذه، ورحلاته في طلب العلم، ما يدلُ على علمه. وقد أثنى عليه العلماء ثناءً كبيراً. وأشاروا إلى تقدمه وبراعته قالوا: «كان عالماً بالقراءات والأدب متقدماً»[١].

وقال عنه الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «كان رأساً في القراءات والعربية»[٢]. واتفق الصفدي (ت ٧٦٤هـ)[٣] وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)[٤] والسيوطي (ت ٩١١هـ)[٥] على أنه: «المقرئ المجوّد المفسر النحوي».

ووصفه: (بالأستاذية) كل من: ابن الجزري في طبقاته[٦]. وصاحب مفتاح السعادة[٧].

ومن خلال دراستي للمخطوط وجدت أنّ المهدوي كان يذكر حشداً كبيراً من علماء الفقه مثل: ابن مالك والشافعي وابن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم، وكذلك يذكر كثير من علماء النحو والصرف من أمثال سيبويه والفرّاء والمبرِّد

---

(١) ينظر: (جذوة المقتبس) للحميدي ١/١٨٢، و(الصلة) لابن بشكوال ١/٨٦، و(بغية الملتمس) للضبي ص١٦٣، و(معجم الأدباء) لياقوت ٥/٤٠، و(إنباه الرواة) للقفطي ١/٩١.

(٢) ينظر: (طبقات الذهبي) ١/٣٩٩.

(٣) ينظر: (الوافي) ٧/٢٥٧.

(٤) ينظر: (النشر) ١/٦٩.

(٥) ينظر: (البغية) ١/٣٥١.

(٦) ينظر: ١/٩٢.

(٧) هو طاش كبرى زاده، ص٦٦٢.

والزجّاج وغيرهم - مما يدل على سعة عمله بأحكام الفقه والنحو واللغة، واطلاعه على أقوال العلماء واختلافاتهم.

[١٢] مؤلفاته:

للمهدوي - رحمه الله - ثروة علمية كبيرة من الكتب المفيدة، والتي تدل على غزارة علمه، وطول باعه في التفسير والقراءات والنحو واللغة. وقد أظهر ذلك كل من ترجموا له، فأثنوا عليه وعلى كتبه ثناءً حسناً.

قال صاحب الصلة: «ألف كتباً كثيرة النفع»[١].

وقال الذهبي: «صنف كتباً مفيدةً»[٢].

وكتبه هي:

[١] كتاب (بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات)، لم تذكره كتب التراجم - حققه الدكتور حاتم الضامن ونشره في مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ٢٩، الجزء الأول، توجد منه نسختان، إحداهما في جستربتي، والأخرى في المدرسة الإسلامية بالموصل.

[٢] كتاب (التفصيل)[٣] ويسمى: (التفسير المشهور)[٤] ويسمى (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)[٥] ويسميه المهدوي (الكبير).

---

(١) هو ابن بشكوال ١/٨٨، وينظر: (إنباه الرواة) ١/٩١.

(٢) ينظر: (طبقات الذهبي) ١/٣٢٠، و(الوافي) ٧/٢٥٧، و(طبقات المفسرين) للسيوطي ص٣٠، و(بغية الوعاة) ١/١٥٢.

(٣) ينظر: (إنباه الرواة) للقفطي ١/٩١.

(٤) ينظر: (طبقات الذهبي) ١/٥٦، و(طبقات القراء) لابن الجزري ١/٩٢، و(طبقات المفسرين) للسيوطي ٣٠، و(بغية الوعاة) ٥/١٥٢، و(مفتاح السعادة) ٢/٨٤.

(٥) ينظر: (كشف الظنون) ١/٤٦٢.

قال عنه القفطي (ت ٦٤٦هـ): «وهو كتابه الكبير في التفسير، ولمّا أظهر هذا الكتاب في الأندلس؛ قيل لمتولي الجهة التي نزل بها من الأندلس: ليس الكتاب له. وإذا أردت علم ذلك، فخذ الكتاب إليك، واطلب منه تأليف غيره، ففعل ذلك، وطلب غيره، فألّف له (التحصيل)، وهو كالمختصر منه، وإن تغير الترتيب بعض تغير، والكتابان مشهوران في الآفاق سائران على أيدي الرفاق»[1].

ثم ذكر حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) بعد ذلك أن الكتاب ليس للمهدوي وإنما هو لشخص آخر، وذلك نقلاً عن السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه (أعيان الأعيان) قال حاجي خليفة: «ذكر السيوطي في أعيان الأعيان عن الحميدي أنّه لأبي حفص أحمد بن محمد بن أحمد الأندلسي. وكان حياً سنة أربعين وأربعمائة»[2].

وقد بحثت عن كتاب: (أعيان الأعيان) للسيوطي فلم أوفق في العثور عليه، وبحثت في كتاب (الحميدي) عن ترجمة أبي حفص هذا فلم أجدها، ولم أجد أيضاً كتاب (التفصيل) فلم أطلع عليه.

ومما سبق يتضح أنّ نسبة كتاب (التفصيل) للمهدوي مشكوك فيها، آية ذلك أن السيوطي نفي نسبة هذا الكتاب إلى المهدوي كما رأينا آنفاً.

---

(١) ينظر: (إنباه الرواة) ١/ ٩١، ٩٢.

(٢) ينظر: (كشف الظنون) ١/ ٤٦٢.

وأستبعد أن يكون السيوطي اخترع هذا اختراعاً دون أن يكون تحت يده دليل يستند إليه. ومما يؤيد هذا الشك في الكتاب ما ذكره القفطي (ت ٦٤٦هـ) آنفاً. من أنّ بعض الذين عاصروا المهدوي، قد شككوا في تأليفه لهذا الكتاب وقالوا للوالي: إنّ الكتاب ليس له ومره بتأليف غيره، فألّف كتاب (التحصيل) بعد ذلك، ولم يشكك أحد في نسبة (التحصيل) إليه، كما شككوا من قبل في نسبة التفصيل.

[٣] كتاب (التحصيل): ويسمى (التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)(١).

وسأفرد له بحثاً فيما بعد إن شاء الله؛ لأنّه موضوع الدراسة.

[٤] كتاب (تعليل القراءات السبع): ذكره القفطي بقوله: «هو كتاب جميل ذاكرت به بعض أدباء عصرنا فقال: هو عندي أنفع من الحجة لأبي علي الفارسي. فقلت له: وهو صغير الحجم؟. فقال: إلاّ أنّه كثير الفوائد، حسن الاختصار، يصلح للمبتدئ والمنتهي»(٢).

[٥] كتاب (التيسير في القراءات): قال حاجي خليفة: «ذكره الجعبري وقال: له التيسيران الكبير والصغير»(٣).

وقد أنكر بعض(٤) المحققين نسبة هذا الكتاب للمهدوي، ونسبه لأبي عمرو الدّاني.

---

(١) ينظر: (فهرس ابن خير) ص٤٤.

(٢) ينظر: (إنباه الرواة) ١/٩٢.

(٣) ينظر: (كشف الظنون) ١/٥٢٠.

(٤) هو الدكتور حاتم الضامن في مقدمته لكتاب: (بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي) ص١٣٢.

والحقيقة أنهما كتابان، أحدهما لأبي عمرو الدَّاني، والآخر للمهدوي، وقد وضّح ذلك حاجي خليفة بقولـه: «التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني... التيسير في القراءات أيضاً لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي»[1]. فكلمة أيضاً تدل على أنّهما كتابان، وليسا كتاباً واحداً.

[٦] كتاب (ري العاطش): نسبه للمهدوي كل من البغدادي (١٣٩٩هـ)[2]، والزركلي (١٩٧٦م)[3]، وقد شكك أيضاً محقق[4] كتاب (بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات لأبي العباس المهدوي). في نسبة هذا الكتاب له؛ وذلك لأنّه رجع لكتاب (كشف الظنون) ووجد أنّ الكتاب لشخص آخر. ولكن عند رجوعي لكتاب (كشف الظنون) وجدت أنّ حاجي خليفة ذكر: «ري العاطش لأحمد بن عمّار المهدوي - [ثم بين قوسين - «وحيد منصور بن سليمان الإسكندري الشافعي الحافظ المتوفي سنة ٦٧٣هـ»[5]. ولا أدري ما علاقة الاسمين ببعضهما ولعلها مزيدة من النساخ. وربما يكون صاحب (الهداية) نقل عن (الكشف) قبل هذه الزيادة، ولذلك أثبت في كتابه أن (ري العاطش) للمهدوي - والله أعلم.

---

(١) ينظر: (كشف الظنون) ١/ ٥٢٠.

(٢) ينظر: (هدية العارفين) ٥/ ٧٥.

(٣) ينظر: (الأعلام) ١/ ١٨٤.

(٤) هو الدكتور حاتم الضامن في مقدمته ص١٣٢.

(٥) ينظر: (كشف الظنون) ١/ ٩٤١.

[٧] كتاب (شرح الهداية إلى مذاهب القراء السبع)[١]، ويسمى (الموضح في تعليل وجوه القراءات) وتوجد منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٣٩ق) ومنه صورة بـ(المكتبة المركزية)[٢] بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وقد اطلعت على المخطوط وفي مقدمته يقول المهدوي: «قد سألني سائلون أن أملي عليهم كتاباً مختصراً في شرح وجوه القراءات، والاعتلال على الروايات، بغاية الاختصار وحذف التطويل والتكرار، وأن أجعل ذلك شرحاً للكتاب المختصر في القراءات السبع، الذي كنت ألفته وسميته بكتاب الهداية، فأجبتهم إلى ذلك، وجعلت هذا الكتاب إملاءً علي حسب الإمكان».

[٨] كتاب (الكفاية في شرح مقاري الهداية): ذكره ابن خير في فهرسته[٣].

[٩] كتاب (الهداية في القراءات السبع)[٤]: ويسمى أيضاً: (الهداية إلى مذاهب القراء)[٥]. وهو الكتاب الأصلي الذي شرحه المهدوي في كتاب (الموضح في تعليل وجوه القراءات) وقد بيّن ذلك في مقدمته كما ذكرت آنفاً.

---

(١) ينظر: (طبقات القراء) لابن الجزري ١/ ٩٢، (طبقات المفسرين) للداودي ١/ ٥٦، و(مفتاح السعادة) ٢/ ٦٤، (كشف الظنون) ٢/ ٢٠٤٠.

(٢) ينظر: (فهرس المخطوطات والمصورات) جامعة الإمام ١/ ١٣٧-١٣٨.

(٣) ينظر: (فهرس ابن خير) ٤٣.

(٤) ينظر: (طبقات القراء) لابن الجزري ١/ ٩٢، و(طبقات المفسرين) للداودي ١/ ٥٦، و(مفاتح السعادة) ٢/ ٨٤، و(كشف الظنون) ٢/ ٢٠٤٠.

(٥) ينظر: فهرس ابن خير) ٣١١.

[١٠] كتاب (هجاء مصاحف الأمصار): ذكره صاحب[1] الأعلام. وقد اطلعت عليه حيث قام بتحقيقه: محي الدين عبدالرحمن رمضان، ونشره في مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٩، الجزء الأول. من نسخة فريدة في دار الكتب المصرية.

هذه الكتب هي التي وصلت إلينا، وقد يكون للمهدوي كتب أخرى لم تصل إلينا، وقد عفا عليها الزمان.

[١٣] وفاته:

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده؛ لأنّ معظم المؤرخين لا يهتمون بالعلماء إلا بعد ظهور المواهب فيهم، وحينذاك يكون قد مضى على تاريخ الميلاد زمن كفيل بأن ينسي التاريخ، فلا يجدي البحث عنه، ولهذا يهمله كثير من المؤرخين. أمّا الوفاة فإنها تذكر غالباً.

والمهدوي لم يذكر المؤرخون تاريخ ميلاده، ولكنّهم ذكروا أكثر من تاريخ لوفاته.

* **التاريخ الأول:** أقدم التواريخ للذهبي (٧٤٨هـ) حيث ذكر: «توفي بعد الثلاثين وأربعمائة»[2]، واعتمد هذا التاريخ من بعده كل من ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)[3]، والداودي (٩٤٥هـ)[4]، وطاش كبر زاده

---

(١) ينظر: ١/١٨٤.

(٢) ينظر: (طبقات الذهبي) ١/٣٢٠.

(٣) ينظر: (طبقات القراء) لابن الجزري ١/٩٢، و(النشر) ١/٦٩.

(٤) ينظر: (طبقات المفسرين) ١/٥٦.

(ت ٩٦٢هـ)[1]، وحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)[2]، وهذا ما وجدته أيضاً في (فهرسة الكتبخانة الخديوية)[3].

* التاريخ الثاني: للسيوطي (٩١١هـ): (في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة)[4]، ولم يذكر هذا التاريخ أحد غيره.

* التاريخ الثالث: للصفدي (٧٦٤هـ): (في حدود الأربعين وأربعمائة)[5]. ولم يذكره أحد غيره.

* التاريخ الرابع: للسيوطي (مات في الأربعين وأربعمائة)[6].

واعتمد هذا التاريخ كل من البغدادي (١٣٣٩هـ)[7]، والزركلي (٩٧٦هـ)[8]، وصاحب معجم المؤلفين[9].

غير أنَّني أبادرُ فأرجِّح رواية الصفدي (٧٦٤هـ)، وهي أنَّ الوفاة كانت في حدود الأربعين وأربعمائة وذلك للأسباب الآتية:

---

(١) ينظر: (طبقات السعادة) ٢/ ٨٥.

(٢) ينظر: (كشف الظنون) ١/ ٤٥٩، ٤٦٢، ٥٤٠، و٢/ ٢٠٤٠.

(٣) للشيخ حسنين محمد ١/ ٦١.

(٤) ينظر: (طبقات المفسرين) للسيوطي ٣٠.

(٥) ينظر: (الوافي بالوفيات) ٧/ ٢٥٧.

(٦) ينظر: (بغية الوعاة) ١/ ٣٥١.

(٧) ينظر: (هدية العارفين) ٢/ ٧٥.

(٨) ينظر: (الأعلام) ١/ ١٨٤.

(٩) ينظر: (معجم المؤلفين) ٢/ ٢٧.

[١] رواية الذهبي تذكر أنّ الوفاة حدثت (بعد الثلاثين وأربعمائة) ورواية السيوطي الأولى تذكر أنّها حدثت في (حدود الثلاثين وأربعمائة) فيحتمل أنّها في الأربعين وأربعمائة ؛ لأنّها بعدها. وكلمة (بعد) وكلمة (حدود) تشتمل ذلك ؛ لأنّها لم تحدد السنة.

[٢] ذكرت كتب التراجم أنّه رحل إلى الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمائة، وفي مقدمته لكتاب (التحصيل) يذكر أنّه ألّف كتابه التحصيل (للموفق) ولي مدينة (دانية) بعد رحيله إلى الأندلس. فيكون تأليف الكتاب بعد الثلاثين وأربعمائة.

[٣] الرواية الرابعة: وهي رواية السيوطي نستبعدها ؛ لأنّه قد ذكر تاريخين مختلفين في كتابيه، فمن البديهي أن لا أرجِّح أحدهما على الآخر، لعدم وجود قرينة تفرض ذلك.

الفصل الثاني

المؤلَّف

دراسة لكتاب التحصيل

ويشتمل على العناصر التالية:

[١] العنوان.

[٢] سبب التأليف.

[٣] منهجه في الكتاب ويتمثل في المحاور التالية:

(أ) الأحكام والنسخ.

(ب) التفسير.

(جـ) القراءات.

(د) الإعراب.

[٤] أهمية الكتاب وأثره فيمن بعد.

[٥] موازنة بين كتاب التحصيل للمهدوي (ت٤٤٠هـ)، وكتاب التبيان للطوسي (ت٤٦٠هـ).

دراسة لكتاب التحصيل

[١] العنوان:

هو كتاب: (التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)[١].

ويُعدُّ التحصيل كالمختصر (للتفصيل)، كما ذكر القفطي (٦٤٦هـ)؛ حيث قال: «وهو كالمختصر من التفصيل، وإن تغير الترتيب بعض التغير»[٢].

[٢] سبب التأليف:

ألفه الإمام أبوالعباس أحمد بن عمّار المهدوي للملك الجليل (الموفّق) والي مدينة (داينة) بالأندلس بناءً على طلبه، قال في مقدمته: «أمر الموفّق ـ أطال الله بقاءه ـ ... باختصار كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل المؤلف بخزانته العالية... بعد حصوله لديه، ووقوفه عليه، ليكون هذا اختصاراً قريب المتناول لمن أراد التذكار؛ كما كان الجامع الكبير خزانة جامعة، لمن أراد المطالعة، فبادرت إلى امتثال أمره، ولم أقصر، وأهطعت إليه ولم أعذر»[٣].

[٣] منهجه في الكتاب:

بيّن المهدوي في مقدمته منهجه في الكتاب بقوله: «وأنا مبتدئ ـ إن شاء الله ـ في نظم هذا المختصر الصغير، ومجتهد أن أجمع فيه جميع أغراض الجامع الكبير من الأحكام المجملة، والآيات المنسوخة أحكامها المهملة، والقراءات المعهودة المستعملة، والتفسير الغريب والمشكل والإعراب والمواعظ والأمثال، والآداب، وما تعلق بذلك من سائر علوم التنزيل المحتملة للتأويل»[٤].

---

(١) هذا الاسم هو المعتمد في نسخة الأسكريال. وجاء في فهرست الكتبخانة الخديوية: «الجزء الرابع من التحصيل بفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» ١/٦١.

(٢) ينظر: (إنباء الرواة): ١/٩١.

(٣) مقدمة المخطوطة ٢/ب/ظ.

(٤) ينظر: مقدمة المخطوطة ٣/أ/ظ

فهو يسير في كتابه على الترتيب التنازلي للقرآن، من سورة الفاتحة، ويثني بسورة البقرة وآل عمران، وهكذا حتى ينتهي من سور القرآن جميعها. وقسم السور إلى مجموعات من الآيات، قال في مقدمته: «وأجعل ترتيب السور مفصلاً، ليكون أقرب متناولاً فأقول: القول من سورة كذا إلى موضع كذا منها، فأجمع من آيها عشرين آية أو نحوها بقدر طول الآي وقصرها»(١).

وهو في الغالب يكتفي بعشرين آية. إن لم يكن قد التزم بذلك في مواطن كثيرة منها.

وقد التزم ترتيب الموضوعات على النحو التالي:

[١] الأحكام والنسخ.

[٢] التفسير.

[٣] القراءات.

[٤] الإعراب.

ثم ينهي بعد ذلك السورة بذكر مواضع النزول فيها حيث يقول في مقدمته: «واذكر في آخر كل سورة موضع نزولها، واختلاف أهل الأمصار في عددها»(٢).

ومثال ذلك قوله في سورة الفاتحة: «نزلت أم القرآن بالمدينة في قول أبي هريرة، وعطاء بن يسار، وابن عباس، باختلاف عنه وهي في قول عطاء وابن جبير مكيّة، وروى نحوه عن ابن عباس، وعددها سبع آيات بإجماع إلا أن الكوفيين والمكيين

---

(١) ينظر: ٣/ب/ظ.

(٢) ينظر: المقدمة ٣/ب/ظ.

عدّوا ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ آية ولم يعدوا ﴿ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[١]، وسائر العادّين سواهم عدّوا على ضد ذلك»[٢].

لم يتخلَّ عن ذلك في الكتاب كله من أوله إلى آخره. وسأتناول هذه المحاور بإلقاء الضوء عليها حسب ورودها في الكتاب وإليك البيان بالتفصيل.

أولاً: الأحكام والنسخ:

وفيه يتحدث عن الأحكام ـ بفتح الهمزة وليس بكسرها ـ ويقصد بها: الأحكام الفقهية في السورة، وعن الناسخ والمنسوخ فيها؛ حيث يقول: «يكون المحذوف في الأصل ما أنا ذاكره في هذا الفصل. فأحذف من الأحكام التي هي أصول الحلال والحرام، أكثر تفريع المسائل المنثورة، مما ليس بمنصوص في السورة. واقتصر من ذكر الاختلاف على الأقوال المشهورة، وأذكر الناسخ والمنسوخ بكماله، وأورده مختصراً على أتمّ أحواله»[٣].

ففي سورة الفاتحة يبدأ بالتعوذ في القرآن، وحكمه في الصلاة ويبين هل يجوز أم لا؟.

ويذكر لنا الحكم عاماً، ثم يفصِّل رأي علماء المذاهب مثل: مالك ـ الشافعي ـ أبي حنيفة ـ ابن حنبل ـ ثم يذكر حكم البسملة في القرآن، وكذلك يبيِّن رأي العلماء فيها مثل: الأوزاعي ـ الزُهري ـ وقد ينسب هذه الآراء المروية إلى الصحابة مثل: عمر رضي الله عنه ـ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ وابن عباس ـ وابن عمر ـ وعبادة بن الصامت ـ وزيد بن ثابت ـ وغيرهم ـ رضي ا لله عنهم جميعاً ـ.

---

(١) من [آية ٧، الفاتحة]، والآية هي: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٨/أ/ط، ٨/ب/ظ. وينظر: أمثلة ٥٩/ب/ك.

(٣) ينظر: المقدمة ٣/ب/ظ.

وهذا مثال على الأحكام الفقهية في كتابه فيقول:

«وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةً﴾[1]، في هذا دليل على أنّ السنة في البقر الذبح، والنحر فيها جائز عند سائر الفقهاء»[2]. وبعد تعميم الحكم يبدأ يفصِّل المذاهب الفقهية في ذلك فيقول: «ولم يمنع مالك من أكل ما نحر منها، واستحب ذبحها لقرب المنحر من المذبح، وكره أكل البعير يذبح، أو الشاة تنحر لغير ضرورة، وكذلك ما سُنّتهُ النحر بذبح، وما سُنّته الذبح بنحر لغير ضرورة؛ سوى ما تقدم مذهبه في البقر. وأباح أكثر أهل العلم ذلك لغير ضرورة. وهو مذهب عطاء والزهري والشافعي وابن حنبل وغيرهم، وما بين المنحر والمذبح منحر ومذبح عند الضرورة عند سائر العلماء، ويجزي في حال الضرورة ما أمكن، ولا يجزي عند مالك وربيعة غير ذلك من المقاتل في الضرورة، ويجزي عند عطاء والحسن وأبي حنيفة وغيرهم أن يطعن عند الضرورة؛ حيث ما أمكن، وروى نحو ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة»[3].

يلاحظ مما سبق أنّه ذكر الكثير من الأحكام الفقهية المتعلقة بالآية ونسبتها إلى أصحابها، وذكر أوجه الخلاف بينهم.

---

(١) من [آية ٦٧، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةًۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٣/أ/ظ.

(٣) ينظر: المرجع نفسه.

ثم يتكلم عن الناسخ والمنسوخ فيبين الآيات المنسوخة ويبين سبب النسخ:

ففي سورة البقرة يذكر الآيات المنسوخة بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟..﴾[1]، الآية منسوخة بقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ..﴾[2]»[3].

وقد يكون النسخ لحكم قبل الإسلام، فيبين ذلك حيث يقول: «قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ....﴾[4].

قال بعض العلماء هذا الآية ناسخة لما كان قبل الإسلام وفي أول الإسلام من أنّ الرجل إذا أُتبع بدينٍ، ولم يكن عنده مال، يقضى منه دينه؛ بيع في الدين. وهي عند أكثر العلماء عامة في كل مسعر»[5].

وأثناء ذكره للأحكام والنسخ يتعرض لأسباب نزول الآيات، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[6].

قال: «نزلت هذه الآية بسبب ثقيف، وكانوا عاهدوا النبي عليه السلام على

---

(١) من [آية ٦٢، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٢) من [آية ٨٥، آل عمران]، والآية هي: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

(٣) ينظر: ٣٠/ب/ظ.

(٤) من [آية ٢٨٠، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٥) ينظر: المخطوط ١١٢ب/ظ، ١١٣/أ/ظ.

(٦) سورة البقرة، الآية [٢٧٨].

أنّ ما لهم من الرِّبا على الناس فهو لهم، وما للناس عليهم من رباه فهو موضوع عنهم»[١].

وقد تكون الآيات خالية من الأحكام، فينبّه إلى ذلك تطبيقاً للمنهج الذي التزم به فيقول: «لا أحكام فيه»[٢].

وقد تكون الآيات خالية من الأحكام والنسخ، فينص أيضاً على ذلك بقوله: «لا أحكام ولا نسخ فيه»[٣].

ثانياً: التفسير:

يذكر المهدوي في هذا المحور الكثير من الآراء التي ذكرها العلماء في معنى الآيات، وهو يلتزم في تفسيره بالمأثور؛ حيث يفسر القرآن بالقرآن، والقرآن بالحديث الصحيح، والقرآن بأقوال الصحابة التابعين، ومن بعدهم من العلماء وأصحاب السير والأخبار وأهل الشعر، كما يعتدّ بالعربية اعتداداً بالغاً؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب.

(أ) تفسير القرآن بالقرآن:

إنّ تفسير القرآن بالقرآن من أعلى مراتب التفسير؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أعلم بمراده فيه، فهو الذي يوضّحه ويبينه؛ لأنّه أنزله، وليس أصدق وأوضح من تفسير صاحب الكلام وقائله.

---

(١) ينظر: المخطوط ١١٢/ب/ظ.

(٢) ينظر: المخطوط (٨/ب/ظ)، (١٣/أ/ظ)، (٣٤/أ/ك)، (٤١/أ/ك)، (٤٥/أ/ك).

(٣) ينظر: سورة الشعراء من الآيات [١-٨] (٤٥/ب/د)، وسورة النمل من [١-٤٤] (٥١/ب/د)، وسورة القصص من [١-٤٢] (٦٠/ب/د).

والمهدوي اتبع ذلك في تفسيره فهو يستدلُّ على معنى الكلمة بما ورد من معناها في آيات أخرى، ومثال ذلك:

قال تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[1].

قال: « ﴿ مَلِكِ ﴾ من اختاره؛ فلأنّه أعمّ من مالك من حيث لا يستعمل إلاّ في من ملك الأشياء الكثيرة، بخلاف ﴿ مَٰلِكِ ﴾ لقوله تعلى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾[2].

وقوله: ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾[3].

ومالك من اختاره؛ فلأنه صفة جارية على الفعل، فهي تجمع الاسم والفعل ولقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ... ﴾[4]، و﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾[5]»[6].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ.. ﴾[7].

---

(١) سورة الفاتحة، الآية [٤].

(٢) سورة الناس، الآية [٢].

(٣) من [آية ١٦، غافر]، والآية هي: ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾.

(٤) من [آية ٢٦، آل عمران]، والآية هي: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(٥) سورة الانفطار، الآية [١٩].

(٦) ينظر: المخطوط ٧/أ/ظ، ٧/ب/ظ.

(٧) من [آية ٤٨، البقرة]، والآية هي: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾.

«سميت الشفاعة شفاعة؛ لأنّ طالبها يأتي بآخر معه ليشفع له، والشفع هو الزوج، وهذا عام في اللفظ خاص في المعنى، خوطب به اليهود؛ لأنّهم زعموا أنّ آباءهم هم يشفعون لهم، ويبين ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ...﴾[1]، وقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[2]. وجاءت في الشفاعة آثار كثيرة يطول الكتاب بذكرها».

ويستدل أيضاً بالقرآن الكريم على تعدد المعاني للكلمة الواحدة: مثال قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[3].

قال المهدوي: «أي أرشدنا ووفقنا، وأصل الهداية الدلالة، ومنه هوادي الخيل وغيرها، وقد يأتي هديت بمعنى بيّنت نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ..﴾[4]، وبمعنى ألهمت، نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ..﴾[5]، وبمعنى: دعوت نحو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[6]»[7].

---

(١) من [آية ٢٨، الأنبياء]، والآية هي: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾.

(٢) سورة المدثر، الآية [٤٨].

(٣) ينظر: المخطوط ٢٣/ب/ظ.

(٤) سورة الفاتحة، الآية [٦].

(٥) من [الآية ١٧، فصلت]، والآية هي: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

(٦) من [الآية ٣، الإنسان]، والآية هي: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.

(٧) ينظر: المخطوط ٦/أ/ظ.

وقوله تعالى: ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ...﴾[١].

قال المهدوي: «أصل الظلم: وضع الشيء في غير موضعه. وقد يسمى به الشرك كقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[٢] - والجحد نحو: ﴿بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾[٣]، والنقص نحو: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٤]»[٥].

ويستدل بالقرآن أيضاً على نفي احتمال معنى معين، بحمل الآية على آية أخرى توضح المعنى المراد. وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...﴾[٦].

قال: «لا يوصف الله تبارك وتعالى بالاستحياء على حد ما يوصف به

---

(١) من [الآية ٣٥، البقرة]، والآية هي: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٢) من [الآية ٨٢، الأنعام]، والآية هي: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾.

(٣) من [الآية ٩، الأعراف]، والآية هي: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾.

(٤) من [الآية ٥٧، البقرة]، والآية هي: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

(٥) ينظر: المخطوط ١٧/ب/ظ.

(٦) من [الآية ٢٦، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

المخلقون، والمعنى: لا يخشى كما جاء يخشى بمعنى يستحي، كقوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ..﴾(١)، قال جامعة من المفسرين واختاره الطبري، وقال: الاستحياء مردود إلى المخلوقين كأنّه قال: إنما يضرب الله به الأمثال لأن يستحي منه، وقيل المعنى: لا يدع الله أن يضرب الأمثال بهذه الأشياء»(٢).

ويستدل بالقرآن على تأييد ما ورد في آية بما نص من آيات أخرى، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ..﴾(٣).

قال المهدوي: «هذه الآية توجب خلق الأرض قبل السماء، وكذلك في (حم) السجدة(٤)، وقال في النازعات: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾(٥)، فوصف الله تعالى خلقها ثم قال بعد: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ

---

(١) من [آية ٣٧، الأحزاب]، والآية هي: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ١٤/ب/ظ.

(٣) من [آية ٢٩، البقرة]، والآية هي: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٤) ينظر: [آيتا ٤ـ٥ السجدة]، والآيتان هما: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾.

(٥) سورة النازعات، الآيتان [٢٧ـ٢٨].

دَحَىٰهَآ﴾[(١)] ، فكأن السماء على ذلك خلقت قبل الأرض ، فالمعنى فيما ذكره مجاهد وغيره من المفسرين أنّه تعالى أيبس الماء ، الذي كان عرشه عليه ، فجعله أرضاً ، وثار منه دخان فارتفع فجعله سماء ، فصار خلق الأرض قبل السماء»[(٢)].

ويستدل بالقرآن في إثبات حقيقة علمية. وذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ...﴾[(٣)].

قال المهدوي: «المعنى: لا يقومون في الآخرة ، إلا كما يقوم الذي يتخطبه الشيطان من مسّ الجنون. عن قتادة وغيره. وفي هذا دليل على فساد إنكاره من أنكر الصرع من جهة الجن ، وزعم أنّه من فعل الطبائع ، وجعل الله هذه العلامة لأكلة الربا ، وذلك أنّه أرباه في بطونهم ، فأثقلهم ، فهم إذا خرجوا من قبورهم يقومون ، ويسقطون»[(٤)].

(ب) التفسير بحديث الرسول ﷺ:

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ...﴾[(٥)].

---

(١) سورة النازعات ، الآية [٣٠].

(٢) ينظر: المخطوط ١٥/ب/ظ.

(٣) من [آية ٢٧٥ ، البقرة] ، والآية هي: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾.

(٤) ينظر: المخطوط ١١٦/أ/ظ.

(٥) من [آية ٣٥ ، البقرة] ، والآية هي: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

قال: «واختلف في وسوسة إبليس إلى آدم وحواء، فقيل كان ذلك بسلطانه، الذي ابتلي به آدم وذريته، ولم يدخل الجنة كقول النبي ﷺ: **(إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم)**[١]»[٢].

وقال في موضع آخر عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ...﴾[٣].

«والشفاعة إنّما تكون لأهل الكبائر من أمّة محمد ﷺ وكذلك قال النبي عليه السلام: **(شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)**[٤]»[٥].

وقال في موضع آخر: «قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[٦].

قال ابن عباس: يعني علمه وعنه أيضاً قدر القدمين، ومعنى ذلك متقدم علمه ومنه قوله: ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ...﴾[٧]، وقول النبي ﷺ: **(لا تسكن**

---

(١) ينظر: صحيح البخاري ٢٥٧/٢ و٢٥٨ و٩٣/٤، و١١٤/٨، وصحيح مسلم ١٧١٢/٢، ومسند أحمد ١٥٦/٣.

(٢) ينظر: المخطوط ١٧/ب/ظ.

(٣) من [آية ٤٨، البقرة]، والآية هي: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٤) ينظر: سنن الترمذي ٦٢٥/٤، ومسند أحمد ٢١٣/٣.

(٥) ينظر: المخطوط ٢٣/ب/ط.

(٦) من [آية ٢٥٥، البقرة]، والآية هي: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾.

(٧) من [آية ٢، يونس]، والآية هي: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾.

جهنم حتى يضع الله قدمه فيها)[١]، أي من سبق في قديم علمه أنه فيها»[٢].

(جـ) التفسير بأقوال المفسرين:

يذكر المهدوي في أثناء التفسير كثيراً من أقوال المفسرين في معنى الآية الواحدة. فيقول في آية: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾[٣].

«قال مجاهد وعكرمة وابن جبير: علمه أسماء كل شيء.

ابن زيد: أسماء ذريته.

القتبي: أسماء ما خلق في الأرض.

وقيل: أسماء الأشياء ومنافعها.

وقيل: أسماء الأجناس والأنواع.

الطبري: أسماء ذريته وأسماء الملائكة لقوله عرضهم»[٤].

نلاحظ هنا أنّه ذكر أقوالاً دون أن يذكر أصحابها، ودون أن يرجّح بعضها على بعض - ولعله فعل ذلك؛ لأنّه لا تضارب بين هذه الأقوال ويمكن الجمع بينها بأنّها جميعاً من متعلقات الكتاب السابق فكأنّه عدّدها لتوضيح المعنى فقط.

---

(١) ينظر: صحيح البخاري ٤٧/٦، و٢٢٥/٧، و١٦٧/٨، وصحيح مسلم ٢١٨٦/٣، وسنن الترمذي ٣٩٠/٥، ومسند أحمد ٣٦٩/٢.

(٢) ينظر: المخطوط ١٠٤/ب/ظ.

(٣) من [آية ٣١، البقرة]، والآية هي: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

(٤) ينظر: المخطوط ١٦/ب/ظ.

(د) بيان القصص والأخبار وموقفه من الإسرائيليات:

يذكر المهدوي عند تفسيره للآيات الأخبار التاريخية عامة، وكذلك نقله كتب التفسير التي قبله من بعض الإسرائيليات. وهو يذكرها كما هي، أي كما وردت في المصادر الأولى لها دون أن يعلّق عليها بنقد أو رأي، وأكثرها مأخوذ من تفسير الطبري. أو من غيره من المصادر التي بين يديه؛ وهو يذكرها دون نسبة لرواتها الأول ودون إسناد.

ومن هذه الأخبار ما يتعلق ببعض الخرافات المتعلقة بخلق السموات والأرض، وبقصة الملكين، وغير ذلك من الأمور التي ذكرتها المصادر الإسرائيلية والتي فيها شرح وتفصيل لما جاء مجملاً في القصص القرآني.

ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ...﴾[1].

قال: «يقولان لمن جاء هما إنما نحن فتنة فلا تكفر فإن أبى أن يرجع، قالا له: ائت هذا الرماد فَبُلْ فيه، فإذا بال فيه، خرج منه نور يسطع إلى السماء، وهو الإيمان، ثم يخرج منه دخان أسود، فيدخل في أذنيه؛ وهو الكفر، فإذا أخبرهما بما رآه من ذلك، علّماه»[2].

---

(١) من [آية ١٠٢، البقرة]، والآية هي: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٤٥/ب/ظ.

وقد علّق أبوحيّان على هذه القصة بقوله: «إن المفسرين[١] ذكروا قصصاً فيما يعرض من المحاورة بين الملكين، وبين من جاء ليتعلم منهما، وفي كل من ذلك القصص: أنّهما يأمرانه أن يبول في تنور فاختلفوا في الإيمان الذي يخرج منه، أيرى فارساً مقنعاً بحديد، يخرج منه حتى يغيب في السماء، أو نوراً خرج من رماد يسطع حتى يدخل السماء، أو طائراً خرج من بين ثيابه وطار نحو السماء؟. وفسّروا ذلك الخارج بأنّه الإيمان، وهذا شيء لا يصح البتة. فلذلك لخصنا منه شيئاً، وإن كان لا يصح، حتى لا نُخلي كتابنا مما ذكروه»[٢].

(هـ) اعتداده بالعربية:

عني المهدوي في تفسيره بإيضاح المفردات القرآنية، وبيان أصولها اللغوية البعيدة، وذلك حتى يكون القارئ لتفسيره على علم بأصول كلام العرب، الذي نزل به هذا القرآن. فلذلك نراه يهتم بذكر أصول الكلمات وتصاريفها واشتقاقها، وذلك لكي تتضح النصوص القرآنية.

بيان المفردات:

قال في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا...﴾[٣].

«أي أكفاء وأمثالاً. هذا مذهب أهل اللغة سوى أبي عبيدة فإنّه قال: أنداد معناه أضداد»[٤].

---

(١) ينظر: (جامع البيان) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ١/٤٦٠، وما بعدها، ط٣(١٣٨٨هـ-١٩٦٨م)، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) لأبي حيان ١/٣٣١، ط٢(١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، دار الفكر - بيروت.

(٣) من [آية ٢٢، البقرة]، والآية هي: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٤) ينظر: المخطوط ١٣/أ/ظ.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾[١].

«أصل العدل: المثل، ورُوي عن النبي عليه السلام. وغير واحد من المفسرين ومنهم ابن عباس أنّ العدل ههنا الفدية، والفدية: مماثلة الشيء بالشيء، وعن ابن عباس أيضاً، العدل البدل، وهذا راجع إلى الأول»[٢].

عناية بالاشتقاق:

قال في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ...﴾[٣].

«الصيب: المطر، وأصله صيوب عند البصريين، وصويب عند الكوفيين، وهو من صاب، يصوب: إذا نزل من علو إلى أسفل»[٤].

وقال في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ...﴾[٥].

«الإيلاء: الحلف. آلى يولي إيلاه وألِيّةً وأُلُوّةً»[٦].

---

(١) من [آية ٤٨، البقرة]، والآية هي: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٢٤/أ/ظ.

(٣) من [آية ١٩، البقرة]، والآية هي: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَـٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾.

(٤) ينظر: المخطوط ١٠/ب/ظ.

(٥) من [آية ٢٢٦، البقرة]، والآية هي: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٦) ينظر: المخطوط ٩٩/أ/ظ.

ثالثا: القراءات:

عُني المهدوي بالقراءات كثيراً، ولا غرو في ذلك فهو من القراء، وقد ذكر ذلك في مقدمته فقال: «وأذكر القراءات السبع في الرويات التي اقتصر عليها أهل الأمصار سوى من لم يبلغ مبلغهم من الاشتهار، إلا ما لا اختلاف فيه بين السبعة القراء، فإنّي أذكره منسوباً إلى بعض من روى عنه من القراءة، ليُعرف من هذا الاختصار ما هو من القراءات المروية، مما لم يقرأ به قارئ، وإن كان جائزاً في العربية»[(١)]. فهو يبين القراءات التي ترد في الآية بطرق مختلفة، فيذكر القراءة في الآية، ويذكر معها آيات أخرى مناظرة لها في سور مختلفة، فيقول في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ...﴾[(٢)]:

«قرأ ابن عامر والكسائي بتخفيف (لكن) ورفع ما بعدها وكذلك ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ...﴾ في الأنفال[(٣)] وزاد حمزة والكسائي: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[(٤)] في يونس. والباقون بالتشديد والنصب»[(٥)].

---

(١) ينظر: مقدمة المخطوط ٣/أ/ظ.

(٢) من [آية ١٠٢، البقرة]، والآية هي: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) من [آية ١٧، الأنفال]، والآية هي: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِىَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٤) من [آية ٤٤، يونس]، والآية هي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

(٥) ينظر: المخطوط ٤٩/ب/ظ.

وقال في موضع آخر: «﴿ كُن فَيَكُونُ... ﴾[1] ابن عامر بالنصب وكذلك موضع في آل عمران: [2]، وموضع في النحل[3]، وموضع في مريم[4]، وموضع في يس[5]، وموضع في المؤمن[6]، ووافقه الكسائي في النحل ويس ولم يختلف في ﴿ كُن فَيَكُونُ ۝ ٱلْحَقُّ... ﴾[7]، في آل عمران، و﴿ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ... ﴾[8]، في الأنعام»[9].

---

(١) من [آية ٧٣، الأنعام]، والآية هي: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾.

(٢) من [آيتي ٤٧، ٤٨، آل عمران، والآيتان هما: ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾.

(٣) من [آية ٤٠، النحل]، والآية هي: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٤) من [آية ٣٥، مريم]، والآية هي: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٥) من [آية ٨٢، يس]، والآية هي: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٦) من [آية ٦٨، غافر (المؤمن)]، والآية هي: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(٧) من [آيتي ٥٩، ٦٠، آل عمران]، والآيتان هما: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾.

(٨) سورة الأنعام، الآية [٧٣]، وينظر: في هامش رقم [١] من الصفحة نفسها.

(٩) ينظر: المخطوط ٥٠/أ/ظ.

وقد يذكر القراءة ويستقصيها في القرآن جميعه، وذلك مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى...﴾(١)، قال: «قول (إبراهيم) ابن عامر (إبراهام) بالألف جميع ما في البقرة، واختار الأخفش عن ابن ذكوان (الياء)، وروى هشام عن ابن عامر (الألف) في جميع ما في البقرة، وهو خمسة عشر، وزيادة ثمانية عشر موضعاً، سواها في النساء: ﴿وأتبعَ مِلَّةَ إبْرَاهَام﴾(٢)، ﴿واتَّخذَ اللهُ إبْرَاهَامَ﴾(٣)، ﴿وأوْحَيْنَا إلى إبْرَاهَامَ﴾(٤)، وفي التوبة: ﴿ومَا كانَ اسْتِغْفَارُ إبْرَاهَامَ﴾، ﴿إنّ إبراهَامَ﴾(٥)، وفي إبراهيم: ﴿وإذْ قَالَ إبْرَاهَامَ﴾(٦)، وفي النحل: ﴿إنّ إبْرَاهَامَ﴾(٧)، وفي مريم: ﴿واذْكُرْ في الكتابِ إبْرَاهَامَ﴾(٨)، ﴿عَنْ آلهتِي يَا

---

(١) من [آية ١٢٥، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾.

(٢) من [آية ١٢٥، النساء]، والآية هي: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾.

(٣) المصدر السابق.

(٤) من [آية ١٦٣، النساء]، والآية هي: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾.

(٥) من [آية ١١٤، التوبة]، والآية هي: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾.

(٦) من [آية ٣٥، إبراهيم]، والآية هي: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾.

(٧) من [آية ١٢٠، النحل]، والآية هي: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

(٨) من [آية ٤١، مريم]، والآية هي: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾.

إِبْرَاهَامَ﴾[١]، ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهَامَ﴾[٢]، وفي العنكبوت: ﴿رُسُلُنَا إِبْرَاهَامَ﴾[٣]، وفي الشورى: ﴿وَمَا وصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهَامَ﴾[٤]، وفي الذاريات: ﴿ضَيْفِ إِبْرَاهَامَ﴾[٥]، وفي النجم: ﴿وإِبْرَاهَامَ الَّذِي وَفَّى﴾[٦]، وفي الحديد: ﴿نُوحاً وإِبْرَاهَامَ﴾[٧]، وفي الممتحنة: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهَامَ﴾[٨]، وما سوى هذه المواضع (بالياء) والباقون

---

(١) من [آية ٤٦، مريم]، والآية هي: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾.

(٢) من [آية ٥٨، مريم]، والآية هي: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾.

(٣) من [آية ٣١، العنكبوت]، والآية هي: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾.

(٤) من [آية ١٣، الشورى]، والآية هي: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾.

(٥) من [آية ٢٤، الذاريات]، والآية هي: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾.

(٦) من [آية ٣٧، النجم]، والآية هي: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾.

(٧) من [آية ٢٦، الحديد]، والآية هي: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾.

(٨) من [آية ٤، الممتحنة]، والآية هي: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

بالياء في الجميع»[١].

وقد يذكر قراءة مخالفة للمصحف مثال قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[٢]، قال: «الحسن ﴿الملائكةُ والنّاسُ أجْمَعُون﴾ بالرفع فيهن، وهي مخالفة للمصاحف»[٣].

رابعاً: الإعراب:

يذكر ما اختلف فيه القراء من مسائل الإعراب التي خفي إعرابها، قال في مقدمته: «وأذكر من مسائل الإعراب الخفية ما يحتاج إليه، مما اختلف القراء فيه، أو كان جائزاً في المقاييس العقلية»[٤].

والإعراب عند المهدوي جزء من التفسير، بل إنّ التفسير عنده يعتمد بالدرجة الأولى على الإعراب، ولذلك وجدت في التفسير كثيراً من الإعراب، وكذلك في الإعراب وجدت كثيراً من التفسير.

وهو ينقل في إعرابه للآيات عمّن تقدمه من النحويين وعلماء العربية، الذين ألّفوا في إعراب القرآن، وبلغوا الإمامة في هذا الشأن.

فهو يكثر النقل عن الأخفش والكسائي والفراء، ويهتم برأي سيبويه خاصة، كما ينقل عن البصريين والكوفيين بشكل عام، ويذكر اختلافاتهم.

---

(١) ينظر: المخطوط ٥٦/أ/ظ، و٥٦/ب/ظ.

(٢) من [آية ١٦١، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط ٦١/أ/ ظ.

(٤) ينظر: مقدمة المخطوط ٣/أ/ط، و٣/ب/ط.

وينقل عن الزجاج وابن كيسان والمازني وأبي عبيد، وأبي حاتم، وأبي جعفر النحاس، والجرمي، وعلي بن سليمان، وأبي علي الفارسي وغيرهم. وهو في كل ذلك ناقل لا ناقد، فلا يرجِّح ولا يوجِّه ما يذكره..

وقد رأيت المهدوي في إعرابه يهتم بإظهار النواحي التالية:

(أ) المذاهب النحوية:

حرص المهدوي على أن ينسب كل رأي إلى صاحبه، ويبين مذاهب النحويين المختلفة في معظم الإعراب الذي تعرض له، ومن ذلك قوله في إعراب: ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾[1]:

«مذهب البصريين أن الكاف والميم للخطاب، لاحظّ لها في الإعراب. ومذهب الكسائي وغيره من الكوفيين أنّ (الكاف) نصبت بوقوع الرؤية عليه..، ومن حذف الهمزة فهو تخفيف أيضاً، ومذهب مشهور للعرب...»[2].

وقال في إعراب: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[3]:

«المعنى: أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متُّم، فـ(أنّ) الثانية بدل من الأولى. هذا مذهب سيبويه. والتقدير عند الأخفش: أيعدكم أنّكم إذا متُّم وكنتم تراباً وعظاماً يحدث إخراجكم. فـ(أنّ) الثانية في موضع رفع بفعل مضمر...

---

(١) من [آية ٤٠، الأنعام]، والآية هي: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٣٦/ب/ك.

(٣) سورة المؤمنون، الآية [٣٥].

وذهب المبرد إلى (أنّ) الثانية تأكيد للأولى»[١].

وقال في إعراب ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[٢]:

«أجاز الكوفيون كون (هو) هنا عماد... ولم يجزه البصريون»[٣].

وقال في موضع آخر: «وأجاز الأخفش وجماعة من الكوفيين العطف على عاملين»[٤].

ومن الملاحظ أيضاً أنه يذكر بعض اصطلاحات الكوفيين في إثناء إعرابه.

من ذلك قوله اصطلاح: «حروف الإضافة»[٥]، يقصد حروف الجر.

وقوله: «ويجوز أن ينتصب قول (إلاّها) على البيان»[٦].

وقوله: «والنصب بإضمار (أن) هو (الصرف) عن الكوفيين»[٧].

وقال: «نصب على التفسير»[٨].

---

(١) ينظر: المخطوط ١٥/ب/د، و١٦/أ/د.

(٢) من [آية ٨٥، البقرة]، والآية هي: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط ٤١/أ/ظ.

(٤) ينظر: المخطوط ٦٩/أ/د.

(٥) ينظر: المخطوط ٣٩/أ/ ك.

(٦) ينظر: المخطوط ٧٨/أ/ك.

(٧) ينظر: المخطوط ١٠٣/أ/ك.

(٨) ينظر: المخطوط ١١٢/ب/ك.

(ب) اهتمامه بالصرف ومعاني الكلمات:

يهتم المهدوي بتصريف الكلمات، ويبين ما فيها من إعلال وإبدال وغيره... وفي أثناء ذلك يبين ما تدل عليه الكلمة من معنى، وإليك الأمثلة:

[١] قال في إعراب: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ﴾(١):

«أسَارى جمع أسِير، وأسير بمعنى مأسور. والباب في تكسيره إذا كان كذلك (فَعْلَى)، وأسَارى على التشبيه بكَسَالى. كما قالوا كَسْلَى تشبيهاً بأَسْرَى»(٢).

[٢] وقال عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾(٣):

«من قرأ (أَيّدناه)(٤) فهو أفعَّلناه من الأيد وهو القوة، والأصل (أأيدناه) وصحّت العين، كما تصح في (أغيلت)(٥) ولو أُعُلّ على حد (أقلت) و(أجدت)، فألقيت حركة العين على الفاء، وحذفت العين، لوجب أن تنقلب الفاء (واواً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما انقلبت في (وأواخر وأويخر)، ولم تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فلما أدى القياس إلى إعلال الفاء والعين، صحح ورفض الإعلال. ومن قرأ (أيدناه) عدل إلى (فعّلت) فراراً من الإعلال»(٦).

---

(١) من [آية ٨٥، البقرة]، والآية مذكورة في هامش رقم [٢] في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر: المخطوط ٤٠/ب/ط.

(٣) من [آية ٨٧، البقرة]، والآية هي: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾.

(٤) هي قراءة ابن محيصن (أيدناه) بالمد.

(٥) أغيلت المرأة: سقت ولدها الغيل الذي هو لبن المأتيّة أو لبن الحبلى. (اللسان) ١١/٥١١ (غيل). دار صادر. ببيروت لبنان.

(٦) ينظر: المخطوط ٤١/أ/ظ.

(جـ) **اهتمامه بالأصول النحوية:**

يهتم المهدوي في إعرابه للآيات بالأصول النحوية من سماع وقياس وعلّة وعامل. وقد أفردت لها باباً أخيراً في الرسالة.

(د) **اختلاف الإعراب باختلاف القراءات:**

بعد أن يذكر القراءات في مجموعة الآيات التي نص عليها، يبين أوجه الإعراب المحتملة لكل قراءة في الآية، ومن ذلك ما قاله في إعراب: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ..﴾[1]: «من رفع فعلى إضمار مبتدأ التقدير: ملتنا ملة إبراهيم..

ومن نصب فالمعنى: قد تتبع ملة إبراهيم فهو معطوف على المعنى؛ لأن المعنى: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ..﴾: اتبعوا اليهودية أو النصرانية.

وقيل: انتصب على تقدير: بل نكون أهل ملّة إبراهيم فحذف المضاف.

وقيل: هو إغراء، أي: ألزموا ملّة إبراهيم»[2].

(هـ) **اختلاف الإعراب وأثره في اختلاف الأحكام:**

قال: «وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا...﴾[3]. تقديره وإعرابه ومعناه:

على مذهب سيبويه: وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم.

وعلى مذهب الكسائي: والذين يتفون منكم ويذرون أزواجاً، يتربصن أزواجهن بعد وفاتهم أربعة أشهر وعشراً.

---

(١) من [آية ١٣٥، البقرة]، والآية هي: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٧٥/أ/ظ.

(٣) من [آية ٢٣٤، البقرة]، والآية هي: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

الأخفش: الخبر يتربصن، وفي الكلام تقدير حذف العائد على المبتدأ، التقدير: يتربصن بأنفسهن بعدهم ونحوه.

المبرد: تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، أزواجهم يتربصن.

وقيل: إنّ الحذف في أول الكلام التقدير: وأزواج الذين يتوفون منكن يتربصن»(١).

والمشكلة النحوية في الآية هي أنّ ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾ اسم موصول مبتدأ، (يتوفون) صلة الموصول، والخبر هو جملة (يتربصن) وليس بها رابط، وهذا هو موضع الخلاف في وجهات النظر بين العلماء.

(و) ردّه لبعض وجوه الإعراب بناءً على التفسير:

يذكر المهدوي دائماً الآراء دون أن يعلّق عليها أو يرجّحها، وفي النادر ما يُردُّ بعض وجوه الإعراب بناءً على التفسير وحده؛ لأن القول بهذه الوجوه يؤدي إلى فساد المعنى. ومثاله في ذلك:

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ....﴾(٢).

---

(١) ينظر: المخطوط ٩٩/أ/ظ، ٩٩/ب/ظ.

(٢) من [آية ٢١٧، البقرة]، والآية هي: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾.

قال المهدوي: «﴿قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞ﴾ابتداء وخبر، (ثم استأنف فقال): ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ﴾ أي بالله، ﴿وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾، أي وصدّ عن المسجد الحرام، ﴿وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ﴾، أي أهل المسجد الحرام أكبر عند الله، والفتنة أكبر من القتل.

وأجاز الفرّاء: أن يكون (الصد والكفر) معطوفين على (كبير)، وذلك يوجب أن يكون القتال في الشهر الحرام كفراً، وجعل الفرّاء أيضاً المسجد الحرام معطوفاً على الشهر الحرام، وهو بعيد؛ لأنّهم لم يسألوا عن المسجد الحرام، وإنّما سألوا عن الشهر الحرام هل يجوز فيه القتال؟.

ولا يجوز أن يعطف على (الهاء) في (به) عند مَنْ يجيزه عطف الظاهر على المضمر؛ لأنّ المعنى: ليس هو على كفر بالله وبالنبي عليه السلام أو بالمسجد الحرام.

وقيل: المعنى: وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به كبيران عند الله، فحذف الخبر لدلالة الأول عليه، وفيه بُعد؛ لأنّه يوجب أن يكون إخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله من الكفر، وإخراجهم منه، إنّما هو بعض الكفر، فالوجه ما قدمناه أولاً»[١].

(ز) ذكر القواعد النحوية:

لا يكتفي المهدوي بتطبيق قواعد النحو على الآيات القرآنية... وإنّما يستطرد أحياناً فيذكر هذه القواعد، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: المخطوط ٨٩/ب/ط، و٩٠/أ/ط.

قوله: «لأنّ حروف التعريف لا تدخل على الفعل قبل أن ينقل، ولا بعد النقل»(١).

وقوله: «لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله»(٢).

وقوله: «إذا نعت المصدر واسم الفاعل لم يعملا لخروجهما عن شبه الفعل»(٣).

وقوله: «والفعل يتعدى إلى الظرف بحرف جر وبغير حرف جر»(٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾(٥): «من قرأ (قِيَما) فهو مصدر أُعِلّ كما أُعِلّ فعله. وكان يجب أن تصح (الواو) كما صحت في (الحول) و(العوض) و(قَياماً) مصدر قام مثل صيام»(٦).

وقال في قوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾(٧): «من قرأ: (الأعجمين) فقيل: إنه جمع (أعجم) وفيه بعد؛ لأن ما كان من الصفات على (أفعل) الذي مؤنثه على (فعلاء)، لا يجمع مذكره بالواو والنون، ولا مؤنثه الألف والتاء،

---

(١) ينظر: المخطوط ٤٤/ب/ك.

(٢) المرجع نفسه ٦٢/أ/ك.

(٣) المرجع نفسه ٦٦/أ/ك.

(٤) المرجع نفسه ٢٤/أ/ج.

(٥) من [آية ٩٧، المائدة]، والآية هي: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٦) ينظر: المخطوط ١٩/ب/ ك.

(٧) سورة الشعراء، الآية [١٩٨].

الألف والتاء، فلا يقال أحمرون ولا حمراوات»[١].

(ح) شواهده:

يستشهد المهدوي في إعرابه بأقوال العرب من نثر وشعر. ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

[١] قال: «وهمز ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢] فراراً من التقاء الساكنين، فحركت الألف فانقلبت همزة، حكى أبوزيد وغيره عن العرب (دأبه) و(فأره) و(شأبه). وعليه قول كُثَيِّر[٣]:

إذا ما الغواني بالعَبِيطِ احْمَأَرَّت»[٤]

[٢] وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ..﴾[٥]:

---

(١) ينظر: المخطوط ٥١/أ/د.

(٢) من [آية ٧، الفاتحة]، والآية هي: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة لكثير يمدح فيها «عبدالعزيز بن مروان»، والبيت هو:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا   إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل

الشاهد: (احمأرت) حيث حرك الألف وأبدلها همزة، العبيط: الدم الطري، والعاملة: صدر الرمح. ينظر: البيت في ديوان كثير ص٢٩٤، جمعه وشرحه د. إحسان عباس ط(١٣٩١هـ-١٩٧١م)، دار الثقافة ببيروت لبنان. وفي (الخصائص)، لأبي الفتح عثمان بن جنى ج٣/١٢٦ و١٤٨، تحقيق محمد علي النجار ط(١٣٧٦هـ-١٩٥٧م) دار الكتاب العربي ببيروت لبنان.

(٤) ينظر: المخطوط ٨/ب/ظ.

(٥) من [آية ١٣٣، البقرة]، والآية هي: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾.

«الجمع ظاهر، ومن قرأ (إله أبيك) احتمل أن يكون أيضاً جمع سلامة كما قال[١]:

فلمّا تبيّنَّ أصواتَنا بكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأبينَا[٢]

[٣] قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا..﴾[٣]:

---

(١) هو زياد بن واصل السلمي - من شعراء الجاهلية -.

والبيت من أبيات يفخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم من بني عامر، وأنهم قد أبلوا في حروبهم ومعاونتهم، فلما عادوا إلى نسائهم، وعرفن أصواتهن، فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحرب.

والشاهد: (بالأبينا) حيث جمع (أب) جمع سلامة على أبين، وهو جمع غريب، إذ حقه للأعلام والصفات الجارية على فعلها كمسلمين.

ينظر البيت في (الكتاب) جـ٣/٤٠٦، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ط(١٤٠٣هـ -١٩٨٣م) عالم الكتب، و(المقتضب) للمبرد جـ٢/١٧٢، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة (١٣٩٩هـ)، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات) لأبي الفتح عثمان ابن جني، جـ١/١١٢، تحقيق علي ا لنجدي ناصف وزميليه، ط٢(١٤٠٦هـ -١٩٦٧م)، دار سزكين للطباعة والنشر، و(الأمالي الشجرية) لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري، جـ٣/٢٧، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، جـ٢/١٣٨، ط٣(١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، و(خزانة الأدب على شواهد شرح الكافية) للبغدادي ٢/٢٧٦، دار صادر، بيروت.

(٢) ينظر: المخطوط ٥٧/أ/ظ.

(٣) من [آية ٣٨، الأعراف]، والآية هي: ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾.

«من أثبت الألف من (إذا) وجمع بينهما وبين الذال ساكنين، فهو على تشبيه المنفصل بالمتصل نحو (دابة) وشبهه، وقد حُكى: (التقتا حلقتا البطان) بإثبات الألف، وحكى (هذان عبدا الله) و(له ثلثا المال) ونظيره كثير»[١].

(ط) موقفه من القراءات الشاذة:

اهتم المهدوي بالقراءات الشاذة، وحاول أن يجد لها وجهاً من الإعراب، وأمثلة ذلك ما يلي:

[١] ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ...﴾[٢]:

قال: «ومن قرأ ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ بالجر [٣] فهو بعيد ذو جهة مع بُعده، أنّه لما قال: تريدون عرض الدنيا، فجرى ذكر (العرض)، صار كأنّه أعاده ثانية، فكأنّه قال: والله يريد عرض الآخرة، ونظيره قوله[٤]:

أَكُلَّ امرئٍ تَحسبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيْلِ ناراً

فناب ذكر (كُلَّ) في أول الكلام عن إعادتها في آخره، ولولا هذا التقدير لكان عطفاً على عاملين»[٥].

---

(١) ينظر: المخطوط ٦٦/ب/ك.

(٢) من [آية ٦٧، الأنفال]، والآية هي: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٣) هي قراءة سليمان بن جماز المدني، ينظر: المخطوط ٩٧/أ/ك، و(البحر المحيط) ٤/٥١٨.

(٤) البيت لأبي داود الأيادي، وهو مذكور في (الكتاب) ١/٦٦، و(أمالي ابن الشجري) ١/٢٩٦، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٣/٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩، وجـ٥/١٤٢ وجـ٨/٥٢ وجـ٩/١٠٥، عالم الكتب، بيروت، و(خزانة الأدب جـ٢/٢٥٣.

(٥) ينظر: المخطوط ٩٨/أ/ك.

[٢] وما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾[١].

قال: «ومن قرأ (إيلاء)[٢] جاز أن يكون أبدل اللام ياء كراهة التضعيف، كما قالوا في (أمّا) (أيما) قال[٣]:

يا ليتما أُمُّنَا شالت نعامتُها أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيّما إِلَى نَارِ

ويجوز أن يكون (فعلاً) من ألت الشيء إذ أسسته، فمصدره (إولاً) و(إولة)، فتقلب الواو ياء فيصير إيلاً وإيالة»[٤].

[٤] أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده:

يعدُّ كتاب التحصيل من الكتب المهمة في التفسير؛ وذلك لأنّه يحتوي على النحو واللغة والأدب والتاريخ والفقه والمواعظ، ويتميز أسلوبه بأنه تعليمي، عليه مسحة أدبية، لا يشعر معها القارئ بصعوبة في فهمه لوضوحه وبعده عن التراكيب المعقدة، والألفاظ الغريبة.

ويجمع الكتاب بين جنباته أقوال كثير من النحويين واللغويين والمفسرين، وبذلك يعدُ منهلاً ثراً لكثير من المؤلفين من بعده مثل: ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[٥]،

---

(١) من [آية ١٠، التوبة]، والآية هي: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾.

(٢) هي قراءة عكرمة، ينظر: المخطوط ١٠٢/أ/ك، البحر المحيط ١٣/٥.

(٣) البيت لسعد بن قرط. وينظر: البيت في (المحتسب) جـ١/٤١، ٢٨٤، و(شرح المفصل) لابن يعيش جـ٦/٧٥، و(مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري، جـ١/٦٢، تحقيق د. مازن مبارك وزميليه ط٢، دار الفكر، و(الخزانة) ٤/٤٣١.

(٤) ينظر: المخطوط ١٠٢/ب/ك.

(٥) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٥، ١٥١، ١٥٣، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٦، ٢٤٠، ٢٩٦.

والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[١]، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)[٢]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٣]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٤]، وغيرهم.

ولبيان ذلك سوف أقوم بموازنة بين كتاب التحصيل للمهدوي وكتاب التبيان للطوسي (ت ٤٦٠هـ).

[٥] موازنة بين كتاب التحصيل للمهدوي (ت ٤٤٠هـ)، وكتاب التبيان للطوسي[٥] (ت ٤٦٠هـ):

هذان الكتابان بينهما شبه كبير؛ حيث إنّ كلاً منهما تناول التفسير والقراءات والإعراب، وإنّ كلا المؤلفين كانا في عصر واحد. وهو القرن الخامس الهجري، حيث توفي المهدوي سنة (٤٤٠هـ) وتوفي الطوسي سنة (٤٦٠هـ)، وقد جمعت

---

(١) ينظر: (تفسيره) ١٧/٩.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٢٩/١، ١٢٢، ١٢٨، و(ارتشاف الضرب) ٧٠٥/١، ٣٣٨، ٤٠٣، ٦٥٩/٢. تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، جـ١/، ط١(١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م)، جـ٢ ط٢(١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) مطبعة المدني.

(٣) ينظر: (الدر المصون) للسمين الحلبي ٢٥٥/١، ٣٠٠، تحقيق د. أحمد الخراط ط١ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) دار القلم، دمشق.

(٤) ينظر: (المغني) ٤٦٨، ٥٣٩.

(٥) هو أبوجعفر محمد بن الحسن بن علي الحسن الطوسي، نسبة إلى طوس من مدن خراسان، ولد سنة ٣٨٥هـ، هاجر إلى العراق، ونزل بغداد سنة ٤٠٨هـ، ثم هاجر إلى النجف سنة ٤٤٨هـ، له العديد من المؤلفات منها كتاب التبيان موضوع الموازنة. ينظر: (طبقات أعلام الشيعة) (حياة الشيخ الطوسي) للإمام أغا بزرك الطهراني نقلاً عن مقدمة كتاب التبيان للطوسي ٥/١، ٦، ٧.

بينهما الثقافة الإسلامية مع بُعد الشُقة في الديار؛ حيث كان الطوسي في خراسان بالمشرق، والمهدوي في القيروان بالمغرب، ولكنّ الثقافة الإسلامية العريقة في تلك العصور الزاهية كانت دائماً تجمع بين علماء الأمة الإسلامية، مهما بَعُد الدار وشط المزار، ومهما تقلبت الأحوال السياسية في الوطن الإسلامي الكبير.

ولكي تتحقق الغاية من هذه الموازنة لا بد من تناولها من ناحيتين: الناحية الشكلية، والناحية والموضوعية، وإليك التفصيل:

أولاً: الناحية الشكلية:

وتشمل ثلاثة جوانب:

(أ) ترتيب السور:

سار كل من المؤلفين على الترتيب التنازلي للقرآن؛ حيث بدأ بسورة الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، وهكذا حتى نهاية القرآن.

(ب) تقسيم الآيات:

قسم المهدوي السورة إلى مجموعات، وكل مجموعة عشرون آية، أو أكثر أو أقل، على حسب السور - كما بينت من قبل[1] - في حين أن الطوسي أخذ كل آية على حدة، وشرح كلماتها لغوياً ومعنوياً.

(جـ) المنهج:

[١] أوضح المهدوي منهجه في مقدمته[2]؛ حيث جعل تفسيره يرتكز على أربعة محاور: الأحكام والنسخ، والتفسير، والقراءات ثم الإعراب، وسار

---

(١) ينظر: ص٦٢ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: ص٦١ من هذا الكتاب.

على هذا المنهج في كل كتابه. في حين أنّ الطوسي تناول الآية من حيث اللغة، والمعنى، وقد يضيف إليها في بعض[1] الأحيان القراءات أو الإعراب ولكن بدون التزام.

[٢] انفرد المهدوي ببيان (الأحكام والنسخ) في الآيات المفسرة، وانفرد الطوسي بيان (المعنى اللغوي) للكلمات مفردة من كل آية.

[٣] يذكر الطوسي في بداية السورة عدد آياتها وموضع نزولها، في حين أنّ المهدوي يذكر ذلك في نهاية كل سورة.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

وتشمل ثلاث جوانب: التفسير، القراءات، الإعراب.

ولكي أوازن بين الكتابين في هذه الجوانب سأورد نصاً من كتاب المهدوي، ونصاً من كتاب الطوسي في تفسيره آية واحدة، ليظهر الفرق بين الكتابين، وإليك النصين:

[١] من كتاب التحصيل للمهدوي (ت ٤٤٠هـ):

قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[2].

قال المهدوي: «لا أحكام ولا نسخ فيه..»[3].

---

(١) ينظر: كتاب (التبيان) للطوسي ٣٦١/١، ٣٨٥، ٤٢٩، ٤٣٧، تحقيق أحمد حبيب العاملي، مكتبة الأمين، النجف الأشرف الطبعة (بدون).

(٢) سورة البقرة، الآية [٤٨].

(٣) ينظر: المخطوط ٢٢/ب/ظ.

«التفسير: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ أي: لا تقضي وحقيقتة المقابلة، فالمعنى لا تقابل نفس ذنوب نفس بشيء يدفع به عنها.

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ سُميت الشفاعة شفاعةً؛ لأنّ طالبها يأتي بآخر معه ليشفع له، والشفع: هو الزوج وهذا عام في اللفظ، خاص في المعنى، خوطب به اليهود؛ لأنّهم زعموا أنّ آباءهم يشفعون لهم. ويبيّن ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[1].

وقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[2].

وجاءت في الشفاعة آثار كثيرة يطول الكتاب بذكرها. والشفاعة إنّما تكون لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ وكذلك قال النبي عليه السلام: (**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**)[3]. ولا تكون لمن لا ذنب له، ولا لأهل الصغائر، كما زعم بعض المعتزلة، إذ لا حاجة بالفريقين إلى الشفاعة مع سلامتهم من الكبائر، ولا تكون الشفاعة لكافر بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[4]، وقد قال قبله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[5]. وقد أنكر بعض المعتزلة الشفاعة جملة. وهذا ردّ الكتاب والسنة.

---

(١) من [آية ٢٨، الأنبياء]، والآية هي: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾.

(٢) سورة المدثر، الآية [٤٨].

(٣) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٢٦٨، و(مسند أحمد) ٣/٢١٣.

(٤) سورة المدثر، الآية [٤٨].

(٥) سورة المدثر، الآية [٤٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾، أصل العدل: المثل. وروي[١] عن النبي عليه السلام، وغيره[٢] واحد من المفسرين منهم ابن عباس: أنّ العدل هاهنا الفدية، والفدية مماثلة الشيء بالشيء. وعن ابن عباس أيضاً العدل: البدل[٣]، وهذا راجع إلى الأول»[٤].

«القراءات: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا..﴾ أبوالسمال: ﴿تجزئ﴾[٥]، بضم التاء والهمز.

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾: ابن كثير ويعقوب وأبوعمرو (بتاء)[٦]، والباقون[٧]

---

(١) روى الطبري في تفسيره قوله: «عن رجل من بني أمية من أهل الشام.. قال: قيل يا رسول الله ما العدل؟ قال: (العدل: الفدية)». ١/ ٢٦٩، وينظر: (صحيح مسلم) ١/ ٨٥٩.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء ١/ ٧٥ ط٢(١٩٨٠م)، عالم الكتب - بيروت، و(معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج ١/ ١٢٨، شرح وتحقيق د. عبدالجليل شلبي) ط١(١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) عالم الكتب، بيروت لبنان و(تفسير القرطبي) ١/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ١/ ٢٦٨.

(٤) (المخطوط) ٢٣/ب/ظ، ٢٤/أ/ظ.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي) ١/ ٣٧٨، و(البحر المحيط) ١/ ١٨٩.

(٦) ينظر: (الحجة) للفارسي ٢/ ٤٣، تحقيق (بدرالدين قهوجي وزميله) ط١(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، دار المأمون للتراث دمشق. و(الكشف عن وجوه القراءات) لمكي بن أبي طالب ١/ ٢٣٨، تحقيق د. محي الدين رمضان ط٢(١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) مؤسسة الرسالة، و(البحر المحيط) ١/ ١٩٠، و(النشر) ٢/ ٢١٢، و(الإتحاف) للبنا ص١٦٤ صححه علي محمد الضباع ط(١٣٥٩هـ) مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.

(٧) هم ابن عمار وحمزة والكسائي ونافع، ينظر: (الحجة) للفارسي ٢/ ٤٣، و(السبعة) لابن مجاهد ص١٥٥ تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢(١٩٨٠م) دار المعارف بمصر، و(الكشف) ١/ ٢٣٨، و(التيسير) لأبي عمرو الداني ص٧٣ ط٢(١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار الكتاب العربي ببيروت، و(البحر المحيط) ١/ ١٩٠.

(بياء)..»[١].

«الإعراب: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ من قرأ (تجزئ) فمعناه تكفئ. أجزأني[٢] الأمر: أي كفاني، وتجزي[٣]: تقضي، وقد تقدم وموضع ﴿لا تجزي﴾ نصب على النعت لـ(يوماً)، وكذلك ما بعده إلى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾. ومع كل جملة ضمير محذوف يعود على يوم، وذلك الضمير يجوز أن يكون على هذا التقدير: لا تجزيه، أو (فيه) أي: لا تجزي فيه.

والوجهان جائزان عند سيبويه[٤]، والأخفش[٥]، والزجاج[٦]، والكسائي[٧]: لا يكون المحذوف إلا (الهاء)؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، قال: لا يجوز أن تقول: هذا رجل قصدت، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه.

واختيار أبي علي[٨]: أن (اليوم) مفعول على السعة، و(الهاء) محذوفة من

---

(١) ينظر: المخطوط ٢٧/أ/ظ.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/٩٠ تحقيق د. فائز فارس، ط٢(١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) دار البشير ـ دار الأمل، وذكر: «أنها بالهمز لغة بني تميم، ومن غير همزة لغة أهل الحجاز».

(٣) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٢٦٧.

(٤) ينظر: (الكتاب) ١/٣٨٦.

(٥) ينظر: (معاين القرآن) ١/٨٨.

(٦) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/١٢٨.

(٧) المرجع نفسه، وينظر: (معاني القرآن للفراء) ١/٣٢، وينظر: (تفسير القرطبي) ١/٣٧٧.

(٨) يريد أبا على الفارسي. ينظر: (الإيضاح العضدي) ١/١٨٤ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ط١(١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م) مطبعة دار التأليف بمصر.

الصفة، كما تحذف من الصلة لتشابههما في أن الصفة تخصص الموصوف ولا تعمل (فيه)، كما لا تعمل الصلة في الموصول. ومن مرتبة الصفة أن تكون بعد الموصوف، كما أن مرتبة الصلة كذلك. يريد أبوعلي بقوله: إنّ اليوم مفعول على السعة ضمير اليوم المحذوف من تجزيه، قال: ولا يكون اليوم ههنا إلا مفعولاً، ولا يكون ظرفاً؛ لأنّ التكليف في ذلك اليوم مرتفع، وإنّما المعنى: اتقوا هذا اليوم فاحذروه فهو كقولك: أحب يوم الجمعة وشبهه. ولولا تقدير الضمائر في هذه الجمل لم تكن صفة، ولأضفت يوماً إلى ما بعده.

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾: (التاء) على اللفظ، و(الياء) على المعنى، ومعنى: شفيع وشفاعة سواء، وليس تأنيث الشفاعة بحقيقي، إذ ليس واقعاً على أنثى من الحيوان بإزائها ذكر»[١].

[٢] من كتاب التبيان للطوسي (ت٤٦٠هـ):

قال الطولسي في الآية[٢] نفسها: «قرأ[٣] ابن كثير وأهل البصرة ﴿لا يُقْبَلُ مِنْهَا﴾ بالياء، والباقون بالتاء.

---

(١) ينظر: المخطوط ٢٧/ب/ظ، ٢٨/أ/ظ.

(٢) من [٤٨، البقرة]، والآية هي: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٣) جاء في النشر: «فقرأ ابن كثير والبصريان (تقبل) بالتأنيث، وقرأ الباقون بالتذكير» ٢/٢١٢، وهذا عكس المذكور عند الطوسي. ينظر: (الحجة) للفارسي ٢/٢٤٣، و(السبعة) لابن مجاهد ص١٥٥، و(الكشف عن وجوه القراءات) لمكي ١/٢٣٨، و(التيسير) ص٧٣، و(البحر المحيط) ١/١٩٠.

الإعراب: موضوع ﴿لا تجزي﴾ نصب؛ لأنه صفة يوم. والعائد عند الكسائي[1] لا يكون إلا (هاء) محذوفة من (تجزيه). وقال بعضهم لا يجوز إلاّ فيه، وقال سيبويه[2]، والأخفش[3]، والزجاج[4]: يجوز الأمران.

المعنى: قال أبوعلي[5]: المعنى في قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ فمن ذهب إلى أن فيه محذوفة من قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى﴾، جعل (فيه) بعد قوله (لا يقبل). ومن ذهب إلى أنّه حذف الجار، وأوصل الفعل إلى المفعول، ثم حذف الراجع من الصفة، كما يحذف من الصلة، كما مذهبة في قوله: لا يقبل أيضاً مثله. وحذف الهاء من الصفة يحسن كما يحسن حذفها من الصلة، ألا ترى أنّ الفعل لا يتسلط بحذف المفعول منه على الموصوف، كما لا يتسلط بذلك على الموصول ومّما حذف منه الراجع إلى الصفة قوله[6]:

وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباح

---

(١) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/١٢٨، و(تفسير القرطبي) ١/٣٧٧.

(٢) ينظر: (الكتاب) ١/٣٨٦.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ١/٨٨.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/١٢٨.

(٥) ينظر: (الحجة) لأبي علي الفارسي ٢/٤٤، ٤٥.

(٦) عجز بيت لجرير من قصيدة يمدح فيها عبدالملك. ينظر: (ديوانه) ص٧٧، ط(١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) دار بيروت للطباعة والنشر. وصدره:

أبحتَ حمى تهامة بعد نجدٍ

ينظر: البيت في (الحجة) للفارسي ٢/٤٤، و(أمالي الشجري) ١/٥، ٧٨، ٣٢٦.

ومن الحذف قوله[1]:

تَرَوَّحِي أجْدَرَ أن تَقِيْلِي
غداً بجنبي باردٍ ظليلِ

المعنى تأتي مكاناً أجدر أن تقيلي فيه، فحذف الجار، ووصل الفعل، ثم حذف الضمير. ونظير الآية قول الراجز[2]:

قد صبّحت صبّحها السلام
بكبدٍ خالطها سنامُ
في ساعةٍ يُحبُّها الطَعامُ

أي يُحَبُ الطعام فيه.

اللغة: والمجازاة والمكافأة والمقابلة نظائر.

يقال: جزى يجزي جزاء، وجازاه مجازاة، وتجاوزا تجازياً.

قال صاحب العين[3]: المجازاة: المكافأة بالإحسان إحساناً وبالإساءة إساءة. وفلان: ذو جزاء وذو غناء، وتقول هذا الشيء يجزيء عن هذا بهمز وتليين، وفي لغة يجزى أي: يكفي، وأصل الباب مقابلة الشيء بالشيء.

---

(١) الرجز لأحيحة بن الجلاح يخاطب فسيلاً: وتروح النبت إذا طال. وكنى بالقيلولة عن النمو والزهو. ينظر: الرجز في (الحجة) للفارسي ٤٥/٢، و(المحتسب) ٤١٢/١، و(أمالي بن الشجري ٣٤٣/١، و(المقاصد النحوية) للعيني ٣٦/٤، بهامش خزانة الأدب دار صادر، ببيروت، و(التصريح) للأزهري ١٠٣/٢ مطبعة عيسى الحلبي، و(الأشموني على ألفية مالك) ٤٦/٣، دار إحياء الكتب العربية.

(٢) لم يعرف قائله. وينظر: (الحجة) ٤٥/٢، و(أمالي الشجري) ١٨٦/١.

(٣) ينظر: كتاب (العين) للخليل ١٦٤/٦ تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ط(١٩٨٤م) دائرة الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية.

المعنى: ومعنى قوله: ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾، أي لا تقابل مكروهها بشيء يدرأه عنها. قال الله تعالى: ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[1]. وقال: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[2]، والفرق بين المقابلة والمجازاة: أنّ المقابلة قد تكون للمساواة فقط، كمقابلة الكتاب بالكتاب. والمجازاة تكون في الشر بالشر والخير بالخير.

ومعنى قوله: (لا تجزي) أي لا تغني، وهو قول السدي[3] كما تقول: البقرة تجزي عن سبعة، وهي لغة أهل الحجاز[4].

وبنو تميم (تجزئ)[5] بالهمزة من أجزأه: والأول من جَزَتْ[6]. وقال الأخفش[7]: لا تجزى منها، أي لا يكون مكانها بدلاً منها، وأنكر عليهم ذلك لقوله (شيئاً).

---

(١) من [آية ٩٠، النمل]، والآية هي: ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.

(٢) من [آية ١٧، غافر]، والآية هي: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾.

(٣) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٢٦٦.

(٤) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٢٦٦، (معاني القرآن) للأخفش ١/٩٠.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/٩٠.

(٦) قال الأخفش: «لا تجزي عنك شاة، ويجزي عنك درهم، وجزى عنك درهم وجَزَتْ شاة، فهذه لغة أهل الحجاز لا يهمزون»، ينظر: (معانيه) ١/٩٠.

(٧) المصدر نفسه.

وجعل الأخفش[١] لا تجزي منها (شيئاً) في موضع المصدر؛ كأنّه يقول: لا تجزي جزاءً ولا تغني غناءً. وقال الرّماني: والأقرب أن تكون (شيئاً) في موضع حقاً، كأنّه قيل لا يؤدي عنها حقاً وجب عليها.

وقال بعضهم[٢]: ﴿لَّا تَجْزِى﴾ بمعنى لا تقضي.

وقبول الشيء: تلقيه والأخذ به، وضداه الإعراض عنه، ومن ثم قيل لتجاه القبلة قبالة.

وقالوا[٣]: أقبلت المكواة الداء، أي جعلتها قبالته.

ويجوز أن يكون المخاطبون بذلك اليهود؛ لأنّهم زعموا أنّ آباءهم الأنبياء وتشفع لهم وأويسوا بقوله: ﴿فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾[٤]، وبقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾[٥]، والقبول والانقياد والطاعة والإجابة نظائر ونقيضها الامتناع، يقال قبل قُبولاً، وأقبل إقبالاً، وقابله مُقابلة، وتقابلوا تقابلاً، واستقبله استقبالاً، وتقبَّل، وقبَّله تقبيلاً، وقبْل نقيض بَعْد، والقُبُل خلاف الدُّبُر، والقِبَل إقبالك على الشيء كأنّك لا تريد غيره، والقِبَل الطاقة، تقول: لا قِبَل

---

(١) ينظر: معانيه ١/ ٩٠.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ١/ ٢٦٦.

(٣) ينظر: (الحجة) للفارسي ٢/ ٤٦.

(٤) من [آية ١٨، المائدة]، والآية هي: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾.

(٥) من [آية ٤٨، البقرة]، والآية مذكور ص٩٦.

لي، أي: لا طاقة لي. ومن قوله: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾[١]. والقِبَل التلقاء، تقول لقيته قِبَلاً: أي: مواجهة.

وأصبت هذا من قِبَله أي من تلقائه، أي من لدنه، ومن عنده وقوله: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾[٢]، أي: قُبُلا وفسر بعضهم عياناً، وكل جيل من الناس والجن، والقَبيلة من قبائل العرب معروفة. والكرة يقال لها قبائل. وكل قطعة من الجلد قبيلة. وقبيلة الرأس: كل فلقة قد قوبلت بالأخرى، وكذلك قبائل العرب. والقبال: زمام البغل. يقال: بغل مقبولة ومقبلة. والقبل رأس كل شيء، مثل الجبل والأكمة وكُتُب الرمل، وقبالة كل شيء ما كان مستقبله، ومن الجيران مُقابِل ومُدابِر. وشاة مقابلة؛ إذا قطعت من أذنها قطعة وتركت معلقة من مقدم، وإن كانت من خلف فهي مدابرة، وإذا ضممت شيئاً إلى شيء قلت قابلته. والقابلة هي الليلة المقبلة. وكذلك العام القابل والمقبل.

والقَابِلة: التي تقبل الولد. والقَبُول من الريح: الصَّبَا؛ لأنّها تستقبل الدَّبور، وهي تستقبل القبلة من المشرق. والقَبُول: أن تقبل العفو وغير ذلك. وهو اسم المصدر، وأميت الفعل منه، والقَبُول الاسم. تقول: أفعل هذا من

---

(١) من [آية ٣٧، النمل]، والآية هي: ﴿ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾.

(٢) من [آية ١١١، الأنعام]، والآية هي: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾.

ذي قبل، أي من ذي استقبال. والقُبْلة معروفة، والفعل منه التَّقبيل[١]. والقِبْلة قِبْلةُ الصلاة. والتقبُّل تقبُّل الشيء، تقول: تقبَّل الله منك وعنك عملك. وتقول: تقبلت فلاناً من فلان بقبول حسن، ورجل مقابل في كرم وفي شرف من قبل أعمامه وأخواله. ورجل مقبل الشباب لم ير فيه أثر من الكبر. والقبيل والدبير: في الحبل، فالقبيل الفتل الأول الذي عليه العمامة، والدبير الفتل الآخر، وبعضهم يقول: القبيل في قوى الحبل كل قوة على وجهها الداخل قبيل، والوجه الخارج: دبير. وقد قُرِئ (قُبُلا وقِبْلا)، فمن قرأ (قِبْلاً) أراد جمع قبيل، ومن قرأ (قُبُلا) أراد المقابلة، والقبيل والكفيل واحد. وقبيل القوم عريفهم، والباب المقابلة خلاف المدابرة.

وأمّا الشفاعة فهي مأخوذة من الشفع الذي هو خلاف الوتر، فكأنّه سؤال من الشفيع شفع سؤال المشفوع له. والشفاعة، والوسيلة، والقربة والوصلة نظائر. ويقال: شفع شفاعةً وتشفَّع تشفُّعاً، واستشفع استشفاعاً، وَشَفَّعه تشفيعاً، والشَّفْع من العدد: ما كان أزواجاً، تقول كان وتراً فشفعته بآخر، حتى صار شفعاً ومنه قوله: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾[٢].

قال[٣]: الشفع: يوم النحر، والوتر: يوم عرفة.

وقال بعض المفسرين: الشفع: الخفاء[٤]، يعني كثرة الخلق، والوتر الله، والشافع: الطالب لغيره. والاسم شفاعة، والطالب الشفيع، والشافع والشفعة

(١) ينظر: (اللسان) ١١/٥٤٤ «قبل».

(٢) سورة الفجر، الآية [٣].

(٣) ينظر: (تفسر الطبري) ٣٠/١٦٩.

(٤) جاء في (تفسير الطبري) ٣٠/١٧١ قوله: «الشفع: الخلق كله، والوتر: الله».

في الدار معروفة. وتقول فلان يشفع إليّ بالعداوة، أي يعين عليّ ويعاديني. وتقول: شفعت الرجل: إذا صرت ثانيه، وشفعت له إذا كانت له شافعاً، وإنما سميت شفعة الدار؛ لأن صاحبها يشفع ماله بها، ويضمه إلى ملكه.

وأصل الباب: الزوج من العدد، وقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾، مخصوص عندنا بالكفار؛ لأن حقيقة الشفاعة عندنا أن يكون في إسقاط المضار دون زيادة المنافع؛ والمؤمنون عندنا يفع لهم النبي ﷺ فيشفعه الله تعالى. ويسقط بها العقاب عن المستحقين من أهل الصلاة لما روي من قوله عليه السلام: (ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)[1]: وإنما قلنا لا تكون في زيادة المنافع؛ لأنها لو استعملت في ذلك لكان أحدنا شافعاً من النبي ﷺ إذا سأل الله أن يزيده في كراماته، وذلك خلاف الإجماع. فعلم بذلك أن الشفاعة مختصة بما قلناه، وعلم بثبوت الشفاعة أن النفي في الآية يختص بالكفار دون أهل القبلة.

والآيات الباقيات نتكلم عليها إذا انتهينا إليها إن شاء الله.

وأصل الشفاعة أن يشفع الواحد للواحد، فيصير شفعاً، ومنه الشفيع؛ لأنه يصل جناح الطالب ويصير ثانياً له، والذي يدل على أن الشفاعة في إسقاط الضرر قول شاعر غطفان أنشده المبرد[2]:

وقالوا تَعَلَّمْ أنّ مالكَ إنْ يُصَبْ ... نُقِدْكَ وإن تُحْبَسْ نَزُرْكَ ونَشْفِعِ

---

(١) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٢٦٨، و(مسند أحمد) ٣/٢١٣.

(٢) ينظر: (الكامل) للمبرد ١/٤٧، مكتبة المعارف بيروت.

واستعملت في زيادة المنافع أيضاً ـ وإن كان مجازاً لما مضى، قال الحطيئة[١] في طلب الخير:

وذاك امرؤ إن تأته في صنيعة ... إلى ما له لم تأته بشفيع

وقد استعلمت الشفاعة بمعنى المعاونة، أنشد بعضهم للنابغة[٢]:

أتاك امرؤ مستعلن لي بغصة ... له من عدو مثل مالك شافع

أي معين. وقال الأحوص[٣]:

كأنّ مَنْ لامني لأصرمها ... كانوا لليلى بلوهم شفعوا

أي: تعاونوا.

قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾.

اللغة: والعدل والحق والإنصاف نظائر، والعدل نقيض الجور، يقال: عدل عدلاً واعتدل اعتدالاً. وتعادل تعادُلا وتعدلٌ، وعادله معادلة. وعدَّله تعديلاً، والعدل المرضي من الناس، يقع على الواحد والجماعة والذكر والأنثى: فإذا قلت هم عدل. قلت: هما عدلان. والعدل. الحكم بالحق، يقال: هو حكم عدل ذو معدلة في حكمه، وعدل الشيء نظيره، ومثله تقول: عدلت بفلان فلاناً أعدله، والعادل المشرك الذي يعدل بربه، والعدل أن يعدل الشيء عن

---

(١) البيت غير موجود في الديوان. ينظر: (ديوان الحطيئة) من رواية ابن حبيب، شرح أبي سعيد السكري ط(١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م) دار صادر ـ بيروت.

(٢) ينظر: ديوانه ص١٦٥، جمعه وشرحه الشيخ ابن عاشور ط(١٩٧٦م)، الشركة التونسية للتوزيع.

(٣) ينظر: شعر الأحوص الأنصاري ص١٤٥، جمع وتحقيق عادل سليمان، القاهرة ـ الهيئة المصرية ط(١٣٩٠هـ).

وجهه فيميله، تقول: عدلته عن كذا، وعدلت أنا عن الطريق، والعديل الذي يعادلك في المحمل أو نحوه ما كان. وسمعت العرب تقول: اللهم لا عدل لك، أي لا مثل لك. وفي الكفارة: ﴿عَدْلُ ذَٰلِكَ﴾ (١)، أي مثله في العدل، لا بالنظير بعينه والعدل الفداء، لقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ (٢). وقيل أيضاً: إنّ العدل: الفريضة، والصرف: النافلة، وقوله: ﴿بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (٣)، أي يشركون.

وقيل لما يؤكل: معتدل، إذا لم يكن فيه ضرر من حرّ أو برد، وتقول عدلته، أي أقمته حتى اعتدل واستقام، وعدلت فلاناً عن طريقه، والدابة عن طريقها: إذا عطفتها فانعدلت، وانعدل الطريق. ويقولون الطريق يعدل إلى مكان كذا وكذا، فإذا أراد الأعوجاج نفسه قال: ينعدل في مكان كذا وكذا، أي ينعرج، والاعتدال: الاستواء. فلان عدل حسن العدالة.

---

(١) من [آية ٩٥، المائدة]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

(٢) من [آية ١٢٣، البقرة]، والآية هي: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٣) من [آيتي ١ و١٥٠، الأنعام]، والآيتان هما: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

وأصل الباب: العدل الذي هو الاستقامة، والعدل المذكور في الآية الفدية. روي[١] ذلك عن النبي ﷺ وهو قول أبي العباس وأبي العالية.

وقال قوم: هو بدل، والفرق بين العِدل والعَدل: أنّ العِدل (بالكسر) المثل، تقول عندي عِدل جاريتك، أي جارية مثلها. فإذا قلت: عندي عدَل جاريتك، يجوز أن يكون قيمتها من الثمن.

ومن قرأ (بالتاء) فلأن الشفاعة مؤنثة، ومن ذكّر قال: لأنّ التأنيْث ليس بحقيقي؛ ولأنّ الفعل تقدم على المؤنث، فأشبه علامة التثنية والجمع، إذا تقدم الفعل سقط كذلك ههنا.

ومثله قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[٢]، وكقول الشاعر[٣]:

فلا مُزْنَةُ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها

والتاء أجود؛ لأنه أصل. والياء حسن.

قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

اللغة: والنصر والمعونة والتقوية نظائر. وضد النصر الخذلان. يقال نصرته نصراً وانتصر انتصاراً. واستنصر استنصاراً، وتناصَر تناصُراً، قال صاحب العين[٤]: النصر عون المظلوم. وفي الحديث: **(انصر أخاك ظالماً ومظلوماً)**. معناه: إن كان مظلوماً فامنع عنه الظلم. وإن كان ظالماً فامنعه من الظلم وانهه.

---

(١) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٢٦٩.

(٢) من [آية ١٦٥، النساء]، والآية هي: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾.

(٣) هو عامر بن جوين الطائي. ينظر: البيت في (الكتاب) ٢/٤٦، و(الخزانة) ١/٢١، ٣/٢٣.

(٤) ينظر: (كتاب العين) ٧/١٠٨.

والأنصار: كالنصار، وأنصار النبي ﷺ أعوانه، وانتصر فلان: إذا انتقم من ظالمه. والنصير الناصر. والتنصير الدخول في النصرانية. والنصارى: منسوبون إلى ناصرة، وهي موضع، ونصرت السماء إذا أمطرت، قال الشاعر[1]:

إذا دخل الشهرُ الحرامُ فَودِّعي بلاد تميم وانصُري أرض عامر

ونصرت الرجل: إذا أعطيته، وأنشد[2]:

أَبُوكَ الّذِي أَجْدَى عَلَيّ بِنَصْرَةٍ فَأَسْكَتَ عَنِي بعده كُلَّ قَائِلِ

وأصل الباب المعونة. والنصرة قد تكون بالحجة، وقد تكون بالغلبة، وقوله: ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ﴾[3]. معناه بالغلبة، وأما ما يأخذ له بالحق من الباغي عليه، لينصر به من الله للمبغي عليه واقعة لا محالة، والخذلان لا يكون إلاّ للظالمين؛ لأن الله تعالى لا يخذل أولياؤه وأهل طاعته.

وقوله: ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾[4]، أي بالمعونة التي توجب الغلبة؛ لأن الله تعالى يقدر على إعطائهم ما يغلبون به كل من نازعهم، ويستعلون على كل من ناوأهم. وحد النصرة: المعونة على كل من ظهرت منه عداوة،

---

(١) للراعي النميري. ينظر: ديوانه ص١٣٣، جمعه وحققه (راينهرت فايبرت) ط(١٤٠١هـ - ١٩٨٠م) المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت - لبنان.

(٢) لم يعرف قائله.

(٣) من [آية ٦٠، الحج]، والآية هي: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾.

(٤) من [آية ١٦٠، آل عمران]، والآية هي: ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾.

وقد تكون المعونة بالطاعة، فلا تكون نصرة. والفرق بين النصرة والتقوية؛ أن التقوية قد تكون على صناعة، والنصرة لا تكون إلاّ مع منازعة. فأما قولهم: لا قبل الله منهم صرفاً ولا عدلاً[(١)].

فقال الحسن البصري: الصرف: العمل. والعدل: الفدية.

وقال الكلبي: الصرف: الفدية، والعدل: الفريضة.

وقال أبوعبيدة: الصرف: الحيلة، والعدل: الفدية.

وقال أبومسلم: الصرف: التوبة، والعدل: الفداء»[(٢)].

من خلال النصين السابقين استنتج ما يلي:

[١] إنّ المهدوي منظّم في منهجه، فهو يبدأ بالأحكام والنسخ، وإن كانت الآية خالية منها، ثم يذكر التفسير والقراءات والإعراب. ويلزم نفسه بهذا المنهج في كل الكتاب.

أمّا الطوسي فيبدأ بالقراءة، ثم الإعراب، ثم المعنى، ثم اللغة، ثم يعود للمعنى مرة أخرى، ثم يعود للغة، وهكذا على قدر ما في الآية من كلمات تحتاج إلى بيان معناها. فهو غير ملتزم بمنهج معين يسير عليه، بل كما يعنُّ له.

[٢] فسر المهدوي الآيات تفسيراً موجزاً يؤدي المعنى المراد، ويحقق الهدف الذي وضعه لنفسه. من أنّ كتابه سيكون اختصاراً لكتاب التفصيل.

أما الطوسي فقد أطال في شرح مفردات الآية، وبيان معناها اللغوي، وإن لم يتعلق بالمعنى المراد.

---

(١) ينظر: (اللسان) ٩/١٦٠ «صرف» و١١/٤٣٤ «عدل».

(٢) ينظر: (التبيان) ١٠/٢١٠-٢١٧.

[٣] استشهد المهدوي في تفسيره ببعض الآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية الشريفة.

أما الطوسي فقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار كثرة ظاهرة، تربو على الطريقة التي سار عليها المهدوي.

[٤] ردّ كلاهما على مذهب المعتزلة بآية (الشفاعة)، وبيّنا أنّ الشافعة تكون لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ. وردّا كذلك بالحديث الشريف.

[٥] أثبت المهدوي في الآية قراءتين؛ إحداهما سبعية، والأخرى شاذة، وبين تعليل القراءتين، واهتم بذكر أسماء القراء بالتفصيل - ابن كثير - يعقوب - أبوعمرو -أبوالسمال.

أما الطوسي فلم يذكر إلا القراءة السبعية، ولم يذكر أسماء القراء، وإنما قال: «أهل البصرة» و«الباقون».

[٦] ذكر كل منهما الخلاف في حذف الضمير عند قوله (تجزيه) إلا أنّ المهدوي ذكر رأي كل عالم تحت محور الإعراب.

أما الطوسي فقد ذكر ذلك تحت محور المعنى، واستشهد على ذلك بكثير من الأبيات الشعرية.

[٧] مصادر الإعراب عندهما مشتركة، فهما ينقلان عن سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، والأخفش (ت ٢١٥هـ)، والزجّاج (ت ٣١١هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).

[٨] نقل كل منهما آراء العلماء واختلافاتهم في الإعراب دون ترجيح منهما.

[٩] لم تختلف الآراء النحوية التي ذكرها كل منهما في إعراب الآية.

وإنصافاً للحق أقول: إنّ الطوسي يمتاز على المهدوي بكثرة الأشعار في الاستشهاد، كما أنّه يمتاز بالتدفق اللغوي على الرغم ممّا أراه من الخروج أحياناً عن المعنى اللغوي المراد، ممّا يدخل في باب الاستطراد أكثر ممّا يدخل في باب الاستشهاد.

من كل ما سبق يتضح لي أنّ التعادل بينهما هو أعدل الموازين؛ حيث إنّ المهدوي امتاز بأشياء، كما أنّ الطوسي امتاز بأشياء أُخَر كما رأينا آنفاً.

ولست أدري هل أصبت في هذا الحكم؟..!! أو أنني أسأت التقدير؟.!!.

كل الذي أدريه أنّني حاولت أن أكون منصفةً غاية الإنصاف، وجاهدت نفسي لكيلا تميل مع طرف على حساب الطرف الآخر، والمظنون هنا أن تميل نفسي مع المهدوي؛ لأنّه موضوع بحثي، كما يفعل بعض الباحثين حين يتعصبون لمن يبحثون، فهل تحقق لي ما أردت من الحيدة والإنصاف؟ أو أنّني أسأت التقدير، على الرغم مما بذلت من مجاهدة النفس وهواها...!!.

ومهما يكن من أمر فلقد بذلت كل ما أملك من جهد ومجاهدة لكي يكون البحث في المستوى العلمي المشرف، مع اعترافي دائماً وأبداً بأنّه جهد مُقِّل - وجهد المُقِّل كثير - بإذن الله.



الباب الثاني

النحو والصرف عند ابن عمار المهدوي

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: النحو عند المهدوي.

الفصل الثاني: الصرف عند المهدوي.



الفصل الأول
النحو عند المهدوي

وفيه عشرون مبحثاً:

المبحث الأول: إعراب كلمة (غير) من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

المبحث الثاني: إعراب كلمة (بعوضة) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

المبحث الثالث: رافع الاسم بعد الظرف، في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

المبحث الرابع: هل يأتي اسم الإشارة بمعنى الذي؟؟ وهل من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

المبحث الخامس: ضمير الشأن، وهل من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

المبحث السادس: أكلوني البراغيث، وهل من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

المبحث السابع: الخلاف في إعراب (أرأيتكم) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠].

المبحث الثامن: الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧].

المبحث التاسع: إذا الفجائية، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٠٧].

المبحث العاشر: إعراب كلمة (شيخ)، من قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

تابع الفصل الأول

المبحث الحادي عشر: ضمير الفصل، وهل من قوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود: ٧٨].

المبحث الثاني عشر: حاشا بين الفعلية والاسمية والحرفية، في قوله تعالى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١].

المبحث الثالث عشر: العطف على التوهم، وهل من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف: ٩٠].

المبحث الرابع عشر: حذف العامل، وله من قول تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٥].

المبحث الخامس عشر: إضمار الفعل حملا على المعنى، في قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧].

المبحث السادس عشر: العطف على الموضع، وهل من قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠].

المبحث السابع عشر: العطف على المعنى، وهل من قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ [غافر: ٧١].

المبحث الثامن عشر: العطف على معمولى عاملين مختلفي، وهل من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية: ٣-٥].

المبحث التاسع عشر: الجزم في جواب الطلب، في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [الصف: ١٠-١٢].

المبحث العشرون: حذف الألف من «ما» الاستفهامية، في قوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ: ١].

المبحث الأول

إعراب كلمة «غير»

من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «نصب (غير) من ثلاثة أوجه.

أحدها: الحال من (الذين)، أو من (الهاء والميم) في (عليهم).

والثاني: الاستثناء، أجازه الأخفش والزجاج وغيرهما. ومنعه الفراء من أجل (لا) في قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، و(لا) قد تحتمل أن تكون صلة.

والوجه الثالث: إضمار أعنى.

وجره أيضاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: البدل من الذين.

الثاني: النعت (للذين)، لأنّه يراد به الجنس، ولم يقصد به قوم بأعينهم، وقيل: لأنّ (غير) ها هنا تعرفت بالإضافة على حكمها، إذا وقعت على شيء مخصوص غير شائع، نحو: (عليك بالحركة غير السكون)، فغير السكون هو الحركة، وكذلك من لم يغضب عليه فهو منعم عليه. وإنّما تكون نكرة في نحو: رأيتُ غير زيدٍ، لأنّ (غير زيد) يقع على جميع الأشياء.

والثالث: البدل من (الهاء والميم) في (عليهم).

---

(١) من [آية ٧، الفاتحة]، والآية هي: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

و(لا) عند الكوفيين في قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بمنزلة (غير)، وقيل هي تأكيد قد دخلت لئلا يتوهم أن الضالين معطوف على (الذين)»[١].

التوضيح:

اختلفت القراءة في ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ بين جر (غير) ونصبها من الآية.

ذكر الطبري[٢] إجماع القراء على قراءة (غير) بجر الراء منه.

وقراءة النصب تنسب للرسول ﷺ، قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): «وقرئ بالنصب على الحال، وهي قراءة رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب، ورويت عن ابن كثير»[٣] وكل قراءة لها عدة تأويلات في الإعراب ... فالجر على أنّها نعت (للذين) أو بدل منه، وأجاز بعضهم[٤] أن تكون بدلاً من (الهاء والميم) في (عليهم).

والنصب على أنها حال من (الذين) أو من (الهاء والميم) في (عليهم)؛ أو على الاستثناء؛ أو على القطع بإضمار فعل (أعنى).

وتأويل الجر على النعت من (الذين) موضع خلاف بين النحويين، بسبب أنّ (غير) لا تُعَّرف، وإن ضيفت إلى معرفة فهي نكرة مطلقاً، قال الأخفش (ت ٢١٥هـ): «يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة؛ لأنّها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مثلُ لك ولا غير لك.

---

(١) ينظر: المخطوط: ٨/أ/ظ.

(٢) ينظر: تفسير الطبرى ١/ ٧٧.

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري ١/ ٧١، ط١ (١٣٩٧-١٩٧٧) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبرى ١/ ١٠، تحقيق على محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، والبحر المحيط ١/ ٨، والدر المصون ١/ ٧١.

وأوّل أحوال الاسم التنكير، فلذلك كانت نكرة مطلقاً»[١].

وقال ابن السراج (ت : ٣١٦هـ): «فأمّا مثل، وغير، وسوى) فإنهن إذا أُضِفن إلى المعارف لم يتعرفنّ، لأنّهنّ لم يخصِّصن شيئاً بعينه»[٢].

وقال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «وفي الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف، ولم تتعرف بذلك، للإبهام الذي فيها، وأنّها لا تخص شيئاً بعينه فمن ذلك: (غير، ومثل، وسوى»[٣].

وقال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «ومن أصل (غير) أنّها نكره وإن أضيفت إلى معرفة، لأنّها لا تدل على شيء معين»[٤].

وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «ولا تتعرف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها»[٥].

ومن خصائصها أيضاً أنّها لا تستعمل إلاّ مضافة، ومدلولها المخالفة بوجه ما، وأصلها الوصف، ويستثنى بها، ولذلك فإن (غير المغضوب عليهم) لم تتعرف بالإضافة إلى (المغضوب عليهم)، فكيف جاز أن تكون نعتاً (للذين)؟؟.

الجواب على ذلك من ثلاثة أوجه من التأويلات:

---

(١) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للإمام السيوطي ٤/٢٧٠ تحقيق وشرح د. عبدالعال مكرم ط (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت.

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢/٥، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، ط١(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) مؤسسة الرسالة.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي، للفارسي ١/٢٦٨.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/٧٢، تحقيق د. حاتم بن صالح الضامن، ط٤ (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة ببيروت.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/١٧٠.

التأويل الأول:

أن تكون (غير) صفة للذين لأن الذين قريب من النكرة وغير قريبة من المعرفة وبه قال الفراء (ت ٢٠٧هـ)[١]، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)[٢]، والطبري (ت ٣١٠هـ)[٣]، والزجاج (ت ٣١١هـ)[٤]، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)[٥]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٦] وغيرهم من العلماء.

وهو أن تكون (غير) صفة (للذين)، وتفسير ذلك نجده عند الطبري بقوله: «وإنّما جاز أن يكون (غير) نعتاً (للذين) و(الذين) معرفة، و(غير) نكرة؛ لأنّ (الذين) بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي أمارات بين الناس مثل: زيد وعمرو، وما أشبه ذلك، وإنّما هي كالنكرات المجهولات مثل: الرجل، والبعير، وما أشبه ذلك، فلما كان (الذين) كذلك صفتها، وكانت (غير) مضافة إلى مجهول من الأسماء، نظير (الذين) في أنّه معرفة غير مؤقتة، كما (الذين) معرفة غير مؤقتة، جاز من أجل ذلك أن يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً (الذين أنعمت عليهم)»[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٢.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ١/٧٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٥٣.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ١/٣٢، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٠.

(٧) تفسير الطبري ١/٧٧.

فـ(غير) عندهم أضيفت إلى معرفة غير مؤقتة ؛ فهي كما هي على نكرتها لم تتعرف ، و(الذين) تشبه المعرفة غير المؤقتة ، فجاز على ذلك أن توصف بـ(غير). ولذلك نجده يقول بعد ذلك : « ولو كان ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ معرفة مؤقتة ، كان غير جائز أن يكون ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ لها نعتاً ؛ وذلك أنّه خطأ في كلاب العرب ؛ إذا وصفت معرفة مؤقتة بنكرة ، أن تلزم نعتها النكرة إعراب المنعوت بها ، إلا على نية التكرير[(١)] »[(٢)].

ثم نلحظ ذلك أيضاً عند الزجّاج (ت ٣١١هـ) ، قال : « ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ من صفة (الذين) ، وإن كان غير أصله أن يكون في الكلام صفة للنكرة... وإنّما وقع هاهنا صفةً (للذين) ، لأنّ (الذين) ها هنا ليس بمقصود قصدهم. فهو بمنزلة قولك : إنّي لأَمرُّ بالرجُلِ مِثْلُك فأكرمه »[(٣)].

فيفهم من كلام الزجّاج أنَّ (غير) لم تتعرف ، وأنّ (الذين) تأولت بما يقرب من النكرة ، وهو المعرف الجنسي ، ولذلك جاز الوصف بها ؛ لأنّه في حكم النكرة ؛ وليس لأنّها وقعت بين الضدين ؛ لذلك نجد البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في الخزانة يردّ بهذا القول على ما قاله الرضي (ت ٦٨٦هـ) في الكافية ، فقد قال الرضي : «قال ابن سرى[(٤)] إذا أضَفْتَ (غير) إلى مُعَّرفٍ له ضد واحد فقط ،

---

(١) التكرير يقصد به البدل. ينظر : كتاب أبوزكريا الفراء للدكتور الأنصاري ص٤٤٣ ، والتكرير أو الترجمة أو التبيين = البدل.

(٢) تفسير الطبري ١ /٧٧.

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ /٥٣.

(٤) يقصد به (أبا إسحاق إبراهيم بن السرى الشهير بالزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ) بغية الوعاة ١ /٤١١.

تعرف (غير) لانحصار الغيرية، كقولك: (عليك بالحركة غير السكون)، فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، إذ ليس لمن رضي الله عنه ضد ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فيعرف ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لتخصصه بالمرضي عنهم، وكذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة أو نحو ذلك، فقيل: (جاء مثلك) كان معرفة، إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني، والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة»[١].

هذا الكلام نسبه الرضي إلى الزجاج ... ونسب كلاماً آخر لابن السراج في أنّه عاب على الزجاج كلامه..

فقال: «وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٢] مع أن معنى﴿غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ أي: الصلاح؛ لأنّ عملهم كان فاسداً. ويقول الشاعر:

إن قلت خيراً قال شراً غيره»[٣]

وقد رد صاحب الخزانة عليه بأنّه لم يجد هذا الكلام عند الزجّاج، ولا عند ابن السراج حيث قال: «وما نسبه إليهما لم أره في كلامها»[٤].

---

(١) ينظر: الكافية لابن الحاجب، شرح الرضي ١/ ٢٧٥، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

(٢) من آية [٣٧: فاطر]، وهي الآية: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٥.

(٤) ينظر: الخزانة ٢/ ١٦١.

ثم ذكر رأى الزجّاج (٣١١هـ) الذي ذكرته آنفاً، وذكر رأى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: « وأمّا ابن[١] السراج فقد قال في باب الإضافة من الأصول: أما (مثل) و(غير) و(سوى) فإنّهنّ إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن: لأنّك إذا قلت: (مثل زيد) فمثله كثير، واحد في طوله وآخر في علمه، وآخر في صناعته وآخر في حسنه، وهذا يكاد يكون بلا نهاية، وكذلك (غير)، إذا قلت: (غير زيد)، لأنّ كلَّ شيءٍ إلاّ زيد فهو غير زيد، فهذا وما أشبهه لا يتعرّف بالإضافة، فإذا أردت مثل زيد المعروف بشبه زيد كان معرفة. انتهى. فليس فيه ردّ ولا شعر. وقد نسب ابن هشام في المغنى إلى ابن السراج ما نسبه الشارح المحقق إلى ابن السرى[٢].

وقد بحثت عند الزجّاج في معانيه، فوجدت رأيه الذي ذكره البغدادي وقد ذكرته آنفاً، وبحثت عند ابن السراج في الأصول، فلم أجد إلا الذي قاله البغدادي عنه... وبحثت في المغني، فوجدت ما قاله البغدادي، ولم أجده عند ابن السراج في الأصول أيضاً، وما قاله المغني هو: «وتستعمل (غير) المضافة لفظاً على وجهين، أحدهما: وهو الأصل. أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٣]، أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ؛ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة ؛ ولأن (غير) إذا وقعت بين

---

(١) ينظر: الأصول ٥/٢.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ١٦١/٢، ١٦٢.

(٣) من [آية ٣٧، فاطر]، والآية مذكرة في هامش [٣] الصفحة السابقة.

ضدين، ضعف إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، ويرده الآية الأولى[١].

وهذا ليس عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فقط، بل وجدت أبا حيّان (ت ٧٤٥هـ) نسب هذا الرأي أيضاً لابن السراج فقال: «ومذهب ابن السراج أنّه إذا كان المغاير واحداً، تعرف بإضافته إليه»[٢].

وكذا نسبه السمين الحلبي (ت ٧٥٦) إلى ابن السراج بقوله: «إنّ (غير) إنّما يكون نكرة، إذا لم يقع بين ضدين، فأمّا إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغَيْريّة، فيتعرف حينئذٍ بالإضافة تقول: (مررت بالحركة غير السكون)، والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح»[٣].

أمّا رأى الرضي في ذلك فهو قوله: «والجواب أنّه على البدل لا الصفة، أو حمل (غير) على الأكثر مع كونه صفة، لأنّ الأغلب فيه عدم التخصص بالمضاف إليه»[٤].

أمّا التأويل الثاني: (غير) صفة للذين لأنها معرفة كالذين وذلك لأن (غير) عندما تقع بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة.

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ لا توقيت فيه كقوله:

ولَقَدْ أمرُّ عَلَى اللَّئيم يَسُبُّنِي»

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/١٧٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٢٨.

(٣) ينظر: الدر المصون ١/٧١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٥.

ولأن (المغضوب عليهم)، و(الضالين) خلاف المنعم عليهم، فليس في (غير) إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف[١].

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): «فبوقوع (غير) بين ضدين يرتفع إبهامها؛ لأن جهة المغايرة تتعين»[٢].

فجاز على ذلك وصف (الذين) بـ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

وعلى ذلك مذهب سيبويه كما بيّن لنا أبوحيان بقوله: «وتقدم عن سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنَّ كُلَّ ما إضافته غير محضة، قد يقصد بها التعريف فتصير محضة فتتعرف إذ ذاك (غير) بما تضاف إليه، إذا كان معرفة»[٣].

وأيضاً هو مذهب السيرافي (ت ٣٦٨هـ) حيث ذكر ذلك أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وزعم السيرافي أن (غير) تتعرف، وجعل من ذلك ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾»[٤].

ثم بيّن السمين الحلبي وجه التعريف بقوله: «إنّ (غير) إنّما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأمّا إذا وقع بين ضدّين، فقد انحصرت الغَيْريّة، فيتعرف (غير) حينئذٍ بالإضافة»[٥].

---

(١) ينظر: الكشاف ١/٦٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٩١٦، تحقيق (د. عبدالمنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتراث.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٢٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/٥٠٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ١/٧١.

وهذا الرأي هو الذي نسبه الرضي للزجاج، ونسبه غيره لابن السراج، وقد بيّنته في التأويل الأول الذي ذكرت[١].

التأويل الثالث للجر أن تكون ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ نكرة، ولكنّه جاز أن تكون نعتاً للمعرفة على مذهب، من يجيز وصف المعرفة بالنكرة. ومن هؤلاء أبوحاتم السجستاني (٢٥٥هـ)، ففي مجالس العلماء للزجاجي قال: «حدثني أبوجعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري قال: حضرت أبا حاتم السجستاني وحضره رجل من أصبهان فقال له: يا أبا حاتم تنعت المعرفة بنكرة؟، قال: نعم إذا لم يوصف به غيره، كانت النكرة كالمعرفة قال الله جلّ وعزّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢] فالله – جلّ وعزّ – معرفة، و(أحد) نكرة ولكن لما كان (أحد) لم يوصف به غير الله صار معرفة»[٣].

من خلال هذا المجلس نجد أنّ أبا حاتم قد أجاز نعت المعرفة بالنكرة، التي تكون صفة خاصة له وكذلك ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) أجاز ذلك.

قال الأشموني (ت ٩٠٠هـ): «وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف. كقوله:

أبيتُ كَأنِّي سَاورتِنِي ضَئِيلةٌ   من الرُّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ»[٤]

---

(١) ينظر: ص٣٢ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الإخلاص، الآية [١].

(٣) ينظر: (مجالس العلماء) لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي ص١٤٩ تحقيق (عبدالسلام هارون)، الكويت ١٩٦٢م.

(٤) ينظر: (شرح الأشموني) ٣/٦٠.

فقد جعل كلمة (ناقع) النكرة نعتاً (للسُّم) المعرَّف، وهذا يذكرني[١] بطعن الحضرمي (ت ١١٧هـ) وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) على النابغة (ت ١٨ق، هـ) في هذا البيت، حيث عابا عليه رفع كلمة (ناقِع) على أنها صفة، وكان حقها أن تكون منصوبة على أنّها حال...

ولكن يجوز رفعها، وقد وجه سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢] رفعها بتوجيه ميسور مقبول، فقد جعلها (خبراً) على إلغاء الجار والمجرور.

وقد وجهها ابن الطراوة على أنّها صفة، كما رأينا سابقاً.

وأجاز بعضهم الجر على البدل من (الذين).

قال أبو علي (ت ٣٧٧هـ): «فمن جعل (غير) في الآية بدلاً كان تأويله بيّناً، وذلك أنّه لا يخلو من أن يجعل (غيراً) معرفة أو نكرة، فإن جعله معرفة، فبدل المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم، كقولك: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٣] و﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٤]. وإن جعله نكرة، فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك قوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٥]»[٦].

---

(١) ينظر: المجلس في كتاب (يونس البصري، حياته وآثاره ومذهبه) للدكتور الأنصاري ص٨٠ (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، دار المعارف بمصر.

(٢) يراجع كتاب (سيبويه) ٢/٨٠-٨٩.

(٣) من [آيتي ٦ -٧ الفاتحة]، والآيتان هما: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٤) من آية [٩٧] - آل عمران، والآية هي: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٥) من آية [١٥و١٦]، العلق، والآيتان هما: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

(٦) ينظر: (الحجة للقراء السبعة) للفارسي ١/١٤٩.

وممن أجاز ذلك أيضاً الفراء (ت ٢٠٧هـ) حيث قال: «يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيت، وتخفض (غير) على التكرير[١] صراط غير المغضوب عليهم»[٢].

وكذلك جعله الأخفش (ت ٢١٥هـ) ولم يستحسن الصفة فيه قال: «وإنما جُرَّ لتشبيه (الذي) بالرجل، وليس هو على الصفة يحسن، ولكن على البدل نحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾»[٣].

ثم أجازه المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)[٤]، والطبري (ت ٣١٠هـ)[٥]، ومكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٦]، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٧]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٨].

قال المبرِّد: (ت ٢٨٥هـ): «ويكون بدلاً فكأنه قال: صراط غير المغضوب عليهم»[٩].

---

(١) التكرير: اصطلاح كوفي بمعنى البدل. ينظر: (كتاب أبوزكريا الفراء) للدكتور الأنصاري، ص٤٤٣.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ١/٧.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش الأوسط ١/١٨.

(٤) ينظر: (المقتضب) ٤/٤٢٣.

(٥) ينظر: (ت فسير الطبري) ١/٧٧.

(٦) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٧٢.

(٧) ينظر: (الكشاف) ١/٧٠.

(٨) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٩.

(٩) ينظر: (المقتضب)٤/٤٢٣.

أمّا الطبري فقد جعل في تأويل النعت السابق أن تكون (الذين) ليست بالمعرفة المؤقته، ولذلك جاز نعتها بالنكرة وقد بيّنت ذلك في التأويل السابق. أمّا إذا كانت (الذين) بمعنى المعرفة المؤقتة، فإنّه يجيز البدل قال: «والوجه الآخر من وجهي الخفض فيها أن يكون (الذين) بمعنى المعرفة المؤقتة، وإذا وجه إلى ذلك كانت (غير) مخفوضة بنيّة تكرير الصراط الذي خفض (الذين) عليها، فكأنّك قلت: (صراط الذين أنعمت عليهم صراط غير المغضوب عليهم)»[(١)].

وأجاز المهدوي (٤٤٠هـ)[(٢)] أن تكون مجرورة على البدل من (الهاء والميم) في (عليهم)، وكذلك أجازه العكبري (ت ٦١٦هـ)[(٣)].

وقد استحسن الجر في (غير) الطبري (ت ٣١٠هـ) بقوله: «والصواب من القول في تأويله وقراءته عندنا القول الأول، وهو قراءة ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بخفض (الراء) من (غير) بتأويل أنّها صفة لـ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ونعت لهم لما قدمنا من البيان إن شئت، وإن شئت فبتأويل تكرار (صراط) كل ذلك صواب حسن»[(٤)].

أمّا أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) فقد ردّ جميع هذه التأويلات في الجر وضعف بعضها، ونجد ذلك في قوله: «فالجر على البدل من (الذين) عن (أبي على)، أو من الضمير في (عليهم)، وكلاهما ضعيف، لأنّ

(١) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٧٧.

(٢) ينظر: عرض المسألة: ص١١٩.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٩.

(٤) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٧٩.

(غير) أصل وضعه الوصف، والبدل بالوصف ضعيف، أو على النعت عن (سيبويه)، ويكون إذ ذاك (غير) تعرفت بما أضيفت إليه، إذ هو معرفة على ما نقله (سيبويه) في أنّ كُلَّ ما أضافته غير محضة، قد تتمحض، فيتعرف إلاّ في الصفة المشبهة، أو على ما ذهب إليه (ابن السراج)، إذ وقعت (غير) على مخصوص لا شائع، أو على أنّ (الذين) أريد بهم الجنس لا قوم بأعيانهم، قالوا كما وصف المعرّف (بأل الجنسية) بالجملة، وهذا هدم لما اعتزموا عليه من أنّ المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، ولا أختار هذا المذهب»[1].

وقد ردّه أيضاً السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) بقوله: «وقيل إنّ (غير) بدل من الضمير المجرور في (عليهم)، وهذا يُشكِلُ على قول مَنْ يرى أنّ البدلَ يحلُّ محلَّ المبدل منه، وينوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خُلو الصلة من العائد، ألا ترى أنّ التقدير يصير (صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم)»[2].

وأمّا قراءة النصب فهي على الحال، أو على الاستثناء، أو على القطع على إضمار فعل (أعنى)، والخلاف في الحال والاستثناء.

فأمّا الحال فقد أجازه الأخفش (ت ٢١٥هـ) أيضاً من (الذين) قال: «وإن شئت جعلت (غير) نصباً على الحال؛ لأنها نكرة والأول معرفة»[3]. وتبعه المبرِّد

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ١/٧١.

(٣) (معاني القرآن) للأخفش ١/١٨.

(ت ٢٨٥هـ)[١]، والزجاج (ت ٣١١هـ)، الذي قدرها بقوله: «فأمّا الحال فكأنك قلت فيها: (صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم)»[٢].

أمّا مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) فقد أجاز كونها حالاً من (الذين) ومن الضمير في (عليهم) قال: «ونصبها على الحال من الهاء والميم في (عليهم) أو من (الذين) إذ لفظهم لفظ المعرفة»[٣].

وتبعه الزمخشري (٥٣٨هـ) وبيّن العامل في النصب بقوله: «وذو الحال الضمير في (عليهم) والعامل (أنعمت)»[٤].

والخلاف يظهر في صاحب الحال هل هو (الذين)؟؟ أو هو الضمير (الهاء والميم) في (عليهم)؟ ... فلذلك نجد العكبري (ت ٦١٦هـ) يقول: «ويضعف أن يكون حالاً من (الذين)، لأنّه مضاف إليه، و(الصراط) لا يصحُّ أن يعمل بنفسه في الحال»[٥].

وكذلك أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) الذي ردّ على المهدويّ (ت ٤٤٠هـ) قوله: (الحال من الذين) بأنّه خطأ، قال في البحر: «والنصب على الحال من الضمير في (عليهم) وهو الوجه، أو من (الذين) قاله المهدوي[٦] وغيره وهو خطأ، لأنّ الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز»[٧].

---

(١) ينظر: (المقتضب)٤/٤٢٣.

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/٥٣.

(٣) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٧٢.

(٤) ينظر: (الكشاف) ١/٦٩.

(٥) (التبيان في إعراب القرآن) ١/١٠.

(٦) ينظر: عرض المسألة، ص١١٩.

(٧) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩.

ولكن العكبري (ت ٦١٦هـ) استدرك بعد ذلك وأجازه بقوله: «وقد قيل: إنّه ينتصب على الحال من (الذين) ويعمل فيها معنى الإضافة»[١].

أمّا النصب على الاستثناء ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فقد أجازه الأخفش (ت ٢١٥هـ) من البصريين على لغة أهل الحجاز في أنّهم ينصبون الاستثناء المنقطع.

قال: «وقد قرأ قوم ﴿غَيْرَ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام... وذلك أنّه إذا استثنى شيئاً ليس من أول الكلام في لغة أهل الحجاز، فإنّه يَنصِبُ، يقول: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً)، وغيرهم يقول هذا بمنزلة ما هو من الأول فيرفع، فذا يُجُرُّ (غير المغضوب) في لغته»[٢].

وذلك لأنّه يصبح بدلاً، فيأخذ الحكم الإعرابي للاسم الذي قبله والذي قبله مجرور وأجازه المبرِّد (٢٨٥هـ) أيضاً بقوله: «ويكون نصباً على استثناء ليس من الأول وهو: (وجاءني الصالحون إلا الطالحين)»[٣] و(غير) في الاستثناء تشبه (إلا) فتُعطى حكم الاسم الواقع بعدها في الإعراب، قال المبرِّد (٢٨٥هـ): «(غير) اسم يقع على خلاف الذي يُضاف إليه ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته (إلاّ)»[٤].

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/١٠.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/١٨.

(٣) (المقتضب) ٤/٤٢٣.

(٤) المرجع نفسه ٤/٤٢٢.

وقال الزجّاج (ت ٣١١هـ): «وحق غير من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بعد (إلا) منصوباً»[1].

وقال ابن خالويه (٣٧٠هـ): «فإذا كان استثناء فَتحتْ نفسها، وخفضتَ بها ما بعدها، كقولك: (جاءني قوم غير زيد)»[2] وتبعهم العكبري (٦١٦هـ)[3] في ذلك.

وهذا رأي البصريين، أمّا الكوفيون فقد منعوه من أجل دخول (لا) على الضالين بعدها. قال الطبري (٣١٠هـ): «وقد كان بعض نحويي البصريين يزعم أنّ قراءة من نصب (غير) في (غير المغضوب عليهم) على وجه استثناء (غير المغضوب عليهم) من معاني صفة (الذين أنعمت عليهم)...

وأمّا نحويو الكوفيين فأنكروا هذا التأويل، واستخطأوه، وزعموا أن ذلك لو كان كما قاله الزاعم من أهل البصرة، لكان خطأ أن يقال: (ولا الضالين)، لأنّ (لا) نفي وجحد، ولا يعطف بجحد إلا على جحد، وقالوا لم نجد في شيء من كلام العرب استثناء، يعطف عليه بجحد، وإنما وجدناهم يعطفون على الاستثناء بالاستثناء، وبالجحد على الجحد، فيقولون في الاستثناء: قام القوم إلا أخاك. وإلا أباك، وفي الجحد ما قام أخوك ولا أبوك، وأمّا قام القوم إلا أباك ولا أخاك فلم نجده في كلام العرب، وقالوا: فلما كان ذلك معدوماً في كلام العرب؛ وكان القرآن بأفصح لسان العرب

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/٥٣.

(٢) (إعراب ثلاثين سورة من القرآن) ١/٣٣.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/١٠.

نزوله. علمنا إذ كان قوله: (ولا الضالين) معطوفاً على قوله (غير المغضوب عليهم)، أنّ (غير) بمعنى الجحد لا بمعنى الاستثناء، وأنّ تأويل مَنْ وجهها إلى الاستثناء خطأ»[١].

وقد نسب أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) هذا الانكار إلى الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) قال: «والنصب... على الاستثناء قاله الأخفش والزجّاج وغيرهما. وهو استثناء منقطع، إذا لم يتناوله اللفظ السابق. ومنعه الفرّاء من أجل (لا) في قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾»[٢].

وعند الرجوع إلى الفرّاء في معانيه وجدته يقول: «وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فإنَّ معنى (غير) معنى (لا)، فلذلك رُدّت عليها (ولا) هذا كما تقول: فلان غير محسن ولا مُجْمِل، فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى) لم يجز أن تُكَرَّ عليها (لا)، ألا ترى أنّه لا يجوز: (عندي سوى عبدالله ولا زيد). وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إنّ معنى (غير) في الحمد بمعنى (سوى) وإنّ (لا) صلة في الكلام»[٣].

فوجه الخلاف بين المذهبين في وجود (لا) مع (الضالين) وما معناها....؟

فإذا كانت بمعنى الجحد، وهو النفي، لا يجوز الاستثناء، ولكن إذا كانت زائدة، ويطلق عليها صلة، فما وجه المنع في ذلك؟! وقد قال أبوحيّان

---

(١) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٧٨-٧٩.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩.

(٣) ينظر: (معاني القرآن للفرّاء) ١/٨.

(٧٤٥هـ) : «من ذهب إلى الاستثناء جعل (لا) صلة ، أي زائدة مثلها في قوله تعالى : ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[١]»[٢].

وقد ذكر بعد ذلك كثيراً من الشواهد الشعرية على زيادة (لا) في الكلام ، فلذلك لا يمتنع كونها استثناء ؛ لأنّه امتنع عطف الجحد عليها ، إذ لا جحد هنا.

أمّا النصب على القطع : فقد نسبه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) إلى الخليل (ت ١٧٠هـ) قال : «وقيل انتصب (غير) بإضمار (أعني) ، وعُزي إلى الخليل ، وهذا تقدير سهل»[٣].

وقال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) : «وإن شئت نصبته على إضمار أعني»[٤].

الترجيح:

قبل الترجيح عليّ أن أبيّن ملخص الأعاريب التي وردت في هذه المسألة ، وهي تتمثل فيما يأتي :

[١] النصب ويكون من ثلاثة أوجه :

(أ) الحال من (الذين) أو من الضمير في (عليهم).

---

(١) من [آية ١٢ ، الأعراف] ، والآية هي : ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾.

(٢) (البحر المحيط) ١/ ٢٩.

(٣) ينظر : المرجع نفسه.

(٤) ينظر : (مشكل إعراب القرآن)١/ ٧٢.

(ب) الاستثناء.

(جـ) القطع على إضمار (أعني).

[٢] الجر: ويكون من ثلاثة أوجه أيضاً:

(أ) البدل من (الذين).

(ب) البدل من الضمير في (عليهم).

(جـ) النعت لـ (الذين).

تلك هي جملة الآراء التي وقفت عليها في أثناء البحث والدرس، وقد رأيت أنّ المهدوي قد ذكر جميع الأوجه السابقة، ولم يرجِّح أحدها على الآخر.

والراجح في نظري قراءة النصب (النصب على الحال)، لأنّه لا يحتاج إلى تقدير مثل القطع، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير. كما أنّه أرجح من الاستثناء المقطوع لاستقامة المعنى.

وعلى قراءة الجر: أُرَجِّحُ البدل من (الذين) وتقدير (صراط غير المغضوب عليهم)؛ وذلك لأنّ البدل من (الذين) لا خلاف فيه كما جاء الخلاف في البدل من الضمير عند العكبري؛ كما أنّ البدلية هنا أرجح من النعت في نظري، لأنّ نعت المعرفة بنكرة فيه خلاف كما رأينا سابقاً.

المبحث الثاني

إعراب كلمة (بعوضة)

من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «ونصب (بعوضة) على أنّها بدل من قوله: (مثلا)، و (ما) صلة. أو على أنّها نكرة في موضع نصب على البدل من قوله: (مثلاً)، و(بعوضة) نعت لـ (ما)، فوصفت (ما) بالجنس المنكر لإبهامها، قاله الفرّاء والزجّاج وثعلب.

وقيل: هو مفعول ثان على أن يُحمل على المعنى، لأنّ (يضرب) دخلها معنى (يجعل).

وحكى الكوفيون: أنّها نصب على تقدير إسقاط الجار، والمعنى أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها، وحكوا: (له عشرون ما ناقة فجملا)، وأنكره المبرِّد وغيره.

ورفع (بعوضة) على أنّ (ما) بمعنى الذي و(هي) مضمرة وبعوضة خبر (هو) المضمرة، والتقدير الذي هو بعوضة»[2].

---

(١) من [آية ٢٦، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٢٠/ب/ظ.

التوضيح:

في الآية: قراءتان:

الأولى: بنصب (بعوضة) وهي قراءة الجمهور[١]، ولها عدة تخريجات في النصب.

والقراءة الثانية: برفع (بعوضة) وهي قراءة رؤبة بن العجاج[٢]، ولها تخريجات أيضاً.

القراءة الأولى:

قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «وأمّا نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه»[٣]، وأضاف القرطبي (ت ٦٧١هـ)[٤] لها وجها رابعاً، ثم جاء أبوحيان (ت ٧٤٥هـ)[٥] وجعلها سبعة أوجه، وإليك الأوجه بالتفصيل:

الأول: أن تكون (ما) زائدة و(بعوضة) مفعول به، و(مثلاً) حال، قال الفراء: «أن توقع الضرب على البعوضة، وتجعل (ما) صلة كقوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾[٦] يريد عن قليل، المعنى - والله أعلم - إنّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً»[٧].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٢.

(٢) ينظر: (المحتسب ١/٦٤، والمخطوط ١٩/أ/ط، و(المحرر الوجيز) ١/١٥٣، وأضاف: (الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة)، و(البحر المحيط) ١/١٣٣، وأضاف إليه «قطرب».

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ١/٢١.

(٤) ينظر: (تفسير القرطبي) ١/٢٤٢.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٣.

(٦) من [آية ٤٠، المؤمنون]، والآية هي: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾.

(٧) ينظر: (معاني القرآن) ١/٢١.

وهذا رأي أكثر العلماء وجوّد الزجّاج (ت ٣١١هـ) القول بزيادة (ما) فقال: «فأمّا أجود هذه الجهات، فأن تكون (ما) زائدة مؤكدة ... نحو قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[1].

المعنى: فبرحمة من الله حقاً، فـ (ما) في التوكيد بمنزلة حق، إلاّ أنّه لا إعراب لها، والخافض والناصب يتخطاها إلى ما بعدها، فمعناها التوكيد ومثلها في التوكيد (لا) في قوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]»[3]، فتكون (بعوضة) مفعولاً به (ليضرب)، قال أبوحيان: «أن تكون مفعولاً لـ (يضرب) وانتصب (مثلاً) حالاً من النكرة مقدماً عليها»[4].

الوجه الثاني: أن يكون يضرب بمعنى يجعل بنصب مفعولين (مثلاً) المفعول الأول و(بعوضة) المفعول الثاني، أو بالعكس، قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «أن يكون (يضرب) بمعنى (يجعل)، فتكون بعوضة المفعول الثاني»[5].

---

(١) من [آية ١٥٩، آل عمران]، والآية هي: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

(٢) من [آية ٢٩، الحديد]، والآية هي: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/١٠٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/١٢٣.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي) ١/٢٤٢.

وقال أبو حيّان (٧٤٥هـ): «إن (ضرب) يتعدى إلى اثنين، هو الصحيح، وذلك لواحد هو (مثلاً) لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[(١)]، ولأن المقدم في التركيب، وصلح لأن ينتصب بـ (يضرب)»[(٢)].

وقد يقع مفعولاً أولاً لـ (يضرب)، و(مثلاً) مفعولاً ثانياً، أو تقع مفعولاً ثانياً لـ (يضرب)، و(مثلاً) مفعولاً أولاً، فلا خلاف في ذلك.

الوجه الثالث: أن تكون (بعوضة) نعتاً لـ (ما).

ذكره ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) بقوله: «وقيل (ما) نكرة في موضع نصب على البدل من قوله (مثلا)، و(بعوضة) نعت لـ (ما) فوصفت بالجنس المنكر لإبهامها»[(٣)].

وينسب هذا الرأي للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، حيث ذكر في معانيه قوله: «ذلك جائز في (مَنْ ومَا)، لأنهما يكونان معرفة في حال، ونكرة في حال كما قال حسان بن ثابت:

فكَفَى بِنَا فضْلاً على مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النبي مُحَمَّدٍ إيّانا

... ويروى (على من غيرنا)»[(٤)].

---

(١) من [آية ٧٣، الحج]، والآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ١٢٣.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/ ١٥٢.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ١/ ٢٢.

وقال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «وصلح أن تكون نعتاً، لأنها بمعنى قليل»[(١)].

الوجه الرابع: جعل (بعوضة) بدلاً.

وقد ذكر العكبري (ت ٦١٦هـ) هذا الوجه بقوله: «وقيل: (ما) نكرة موصوفة، و(بعوضة) بدل من (ما)»[(٢)].

وقد علق السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) عليه بقوله: «فيه نظر، إذ يحتاج أن يقدر صفة محذوفة، ولا ضرورة إلى ذلك، فكان الأولى أن يجعل (بعوضة) صفتها، بمعنى أنه وصفها بالجنس المنكر لإبهامه، فهي في معنى قليل»[(٣)].

الوجه الخامس: أن تنصب على تقدير إسقاط الجار، وهو مذهب[(٤)] كوفي ذكره الفراء واستحسنه، قال في معانيه: «أمّا الوجه الثالث - وهو أحبها إليّ - فإن تجعل المعنى على: (إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها)، والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره، نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى).

فيقولون: (مُطرنا ما زُبالَةَ فالثعلبيّة) و(له عشرون ما ناقةً فجملا)، و(هي أحسن الناس ما قرنا فقدما). يراد به ما بين قرنها إلى قدمها»[(٥)].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ١/٢٠٣، تحقيق (د. زهير غازي زاهد)، ط٢ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

(٢) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٤٣.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ١/٢٢٣.

(٤) ينظر: المرجع نفسه.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٢٣.

وقد أنكر هذا الوجه المبرِّد، ذكر ذلك أبوحيان بقوله: «وأنكر هذا النصب، أعنى النصب بعوضة على هذا الوجه، أبو العباس»[١].

الوجه السادس: وهو أن تكون (ما) زائدة – كالأول – و(بعوضة) بدلاً من (مثل) و(مثل) مفعولاً لـ (يضرب)، ذكر ذلك النحاس (ت ٣٣٨هـ)[٢].

ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٣]، وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٤]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٥]، وأبوحيان (ت ٧٤٥هـ)[٦].

الوجه السابع: أن تكون (ما) صفة لـ (مثلا)، و(بعوضة) عطف بيان، و(مثلاً) مفعولاً لـ (يضرب)، وهذا مذهب الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ذكر ذلك أبوحيان بقوله: «والذي نختاره من هذه الأعاريب ... (ما) صفة تزيد النكرة شياعاً؛ لأن زيادتها في هذا الموضع لاتنقاس، و(بعوضة) (بدل)، لأن عطف البيان مذهب الجمهور فيه أن لا يكون في النكرات، إنما ذهب إلى ذلك الفارسي، ولأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس»[٧].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٣.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) ١/٢٠٤.

(٣) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٨٣.

(٤) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات الأنباري ١/٦٦، تحقيق (د. طه عبدالحميد طه) مراجعة (مصطفى السقا) ط(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، الهيئة المصرية للكتاب.

(٥) ينظر: (التبيان) ١/٤٢.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٢.

(٧) ينظر: المرجع نفسه ١/١٢٣.

القراءة الثانية:

برفع (بعوضة) وهي «قراءة شاذة»[١].

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): «والرفع في (بعوضة) هاهنا جائز»[٢].

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): «الرفع في (بعوضة) جائز في الإعراب»[٣].

فرفع (بعوضة) هنا على أنها جائز خبر.

ولكن خبر عن ماذا؟؟

قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «اتّفق المعربون على أنّه خبر، ولكن اختلفوا فيما تكون عنه خبراً»[٤].

قال الزجّاج (٣١١هـ): «فالرفع على إضمار (هو) كأنه قال مثلاً الذي هو بعوضةٌ، وهو عند سيبويه ضعيف وعنه مندوحة»[٥].

فهذا التخريج ضعيف عند البصريين، لأنّهم اشترطوا استطالة الصلة، حتى يحسن الحذف قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «اعلم أنّه يقبح أن تقول: (هذا مَنْ منطلقٌ)، إذا جعلت (المنطلق) حشواً[٦]، أو وصفا، فإن أطلت الكلام، فقلت: (من خيرٌ منك) حَسُنَ في الوصف والحشو»[٧].

---

(١) ينظر: (التبيان) للعكبرى ٤٣/١.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ٢٢/١.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١٠٤/١.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ١٢٣/١.

(٥) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١٠٤/١.

(٦) يريد بالحشو صلة الموصول.

(٧) ينظر: (الكتاب) ١٠٨/٢.

فالزيادة التي في الكلام وهي الظرف (منك) هي التي سوغت في نظره الحذف، واستشهد كذلك بقول الخليل (ت ١٧٠هـ): «ما أنا بالذي قائل لك سوءاً»[١]. فجاز الحذف لطول الصلة.

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وحذف الضمير من هنا ضعيف»[٢].

وقال في موضع آخر: «هذا مستضعف الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على (الذي)، لأن تقديره: (ت ماماً على الذي هو أحسن)، وحذف (هو) من هنا ضعيف»[٣].

فالحذف عند البصريين يكثر مع الاستطالة، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): «فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم يمتنع»[٤].

وقال في ألفيته[٥]:

إن يُستَطَلْ وَصْلٌ وإن لم يُستَطَلْ ... فالحذف نزرٌ وأبوا أن يُختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل ... والحذف عندهم كثير مُنجلي

أمّا المذهب الكوفي فيجيز الحذف مطلقاً قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وأمّا الكوفيون فيجيزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً... مع الاستطالة أو بدونها»[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٠٨.

(٢) ينظر: المحتسب ١/٦٤.

(٣) ينظر: (المحتسب) ١/٢٣٤، ويقصد به ما جاء في تفسير [آية ١٥٤، الأنعام]، والآية هي: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ وهذه الآية فيها قراءة تشبه الآية التي أدرسها من حيث حذف ضمير صدر الصلة.

(٤) (شرح الكافية الشافية) ١/٢٩٦.

(٥) باب الموصول.

(٦) (شرح الرضي على الكافية) ٢/٤٣.

وقال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): «وهذا الإعراب لا يصح إلاّ على مذهب الكوفيين، حيث لم يشترطوا في جواز حذف الضمير طول الصلة»[١].

ثم بين ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): أنّ القياس عندهم الحذف، حيث قال: «وأجازه الكوفيون قياساً»[٢].

وحذف صدر الصلة مع قصرها لغة[٣] من لغات العرب نسبها الاخفش (ت ٢١٥هـ)، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ) لبني تميم، وعلى الرغم من ذلك فقد حكموا عليها بالقبح والقلة والضعف.

قال النحاس: «بالرفع وهذه لغة تميم... والحذف في (ما) أقبح منه في الذي لأنّ الذي إنّما له وجه واحد والاسم معه أطول»[٤].

وقال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «وحذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة (الذي) قليل»[٥]. وقال العكبري (ت ٦١٦هـ): «والمبتدأ محذوف وهو العائد على الذي ... وهو ضعيف»[٦].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٣.

(٢) ينظر: (شرح بن عقيل على ألفية بن مالك) ١/١٦٥، تحقيق (محمد محيي الدين عبدالحميد)، ط١٦ (١٩٧٤- ١٣٩٤) (دار الفكر، بيروت).

(٣) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش) ١/٥٣، و(إعراب القرآن) للنحاس ١/٢٠٤، و(تفسير القرطبي) ١/٢٤٢.

(٤) (إعراب القرآن) ١/٢٠٤.

(٥) (البيان) ١/٣٥٠.

(٦) (التبيان في إعراب القرآن) ١/٥٥٠.

ولذلك تكون القراءة شاذة، قال أبوحيّان: «وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة»[(١)].

ولهذا فقد خرجّوا القراءة تخريجين يتفقان مع القواعد النحوية البصرية.

التخريج الأول:

قالوا: (ما) زائدة، أو صفة لما قبلها، و(بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هو) وتقع الجملة تفسيرية.

وهذا الوجه هو المختار عند البصريين وذلك «لسهولة تخريجه؛ لأنّ الوجه الأول لا يجوز فصيحاً على مذهب البصريين»[(٢)].

التخريج الثاني:

وهو رأي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) حيث قال: «ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام»[(٣)].

فتكون (ما) استفهامية، قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «قيل هو (ما) على أنّها استفهاميةٌ أي: أيُّ شيءٍ بعوضةٌ»[(٤)].

وقد ردّ أبوحيّان على الزمخشري بقوله: «فيه غرابة واستبعاد عن معنى الاستفهام»[(٥)].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: (الكشاف) ١/٢٦٤.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ١/٢٢٥.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٢٣.

الترجيح:

ذكر المهدوي أثناء العرض أوجه الإعراب المختلفة في الآية ، ولكنه كعادته لم يرجح أحدها على الآخر، غير أنني وجدت له رأياً في موضع آخر من المخطوط عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ (١).

وهذه الآية تشبه الآية التي أنا بصدد دراستها في حذف صدر الصلة قال: «ومن قرأ (أحسنُ) فعلى تقدير: تماماً على الذي هو أحسنُ، وفيه بُعْدُ من أجل حذف المبتدأ العائد على (الذي)» (٢).

فكأنه مع الرأي البصري، الذي لا يجيز حذف صدر الصلة من الجملة، فقد حكم عليه بـ (البُعْدِ).

والأوجه التي ذكرت في الآية هي:

أولاً: في قراءة النصب:

[١] (ما) زائدة و(بعوضة) مفعول به و(مثلاً) حال.

[٢] (ما) زائدة و(بعوضة) مفعول ثانٍ لـ (يضرب).

[٣] (ما) نكرة بدل من (مثل)، و(بعوضة) صفة لـ (ما).

[٤] (ما) نكرة موصوفة، و(بعوضة) بدل من (ما).

[٥] أن تنصب (بعوضة) على إسقاط الجار.

[٦] (ما) زائدة و(بعوضة) بدل من (مثل) و(مثل) مفعولاً لـ (يضرب).

[٧] أن تكون (ما) صفة لـ (مثلاً) و(بعوضة) عطف بيان و(مثلاً) مفعولاً لـ(يضرب).

---

(١) من [آية ١٥٤ ، الأنعام]، والآية مذكورة في ص [٩٦]، هامش [٧].

(٢) ينظر: المخطوط: ٥٨/ب/ك.

ثانياً: في قراءة الرفع:

[١] (بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف يقع في جملة الصلة، و(ما) اسم موصول.

[٢] (بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف يقع في (جملة تفسيرية)، و(ما) زائدة.

[٣] (بعوضة) خبر لـ (ما) لأنها اسم استفهام.

وقد ذكر المهدوي الوجوه الأربعة الأولى في قراءة النصب وذكر الوجه الأول من قراءة الرفع.

والراجح في نظري: هو الوجه الثاني من قراءة النصب؛ وذلك لأن (يضرب) دخلها معنى (يجعل) فنصبت مفعولين الأول (مثلاً) والثاني (بعوضة).

وفي قراءة الرفع: الوجه الأول أيضاً وهو: أنّ (بعوضة) خبر لمبتدأ محذوف يقع في صدر جملة الصلة.

وحذف صدر الصلة - في نظري - يجوز سواء طالت الصلة أم قصرت، وذلك على الرأي الكوفي. ولأنّها لغة لقبيلة من أشهر القبائل العربية وهي (تميم).

ولسماع ما يؤيد ذلك من شواهد شعرية:

[١] مثل قول الأعشى[1]:

فَأَنتَ الجَوَادُ وأَنْتَ الّذِي إذَا مَا النُفوس مَلأن الصُدُورَ
جديرٌ بِطعنةِ يومْ اللقاءِ تضربُ منها النساءُ النحورا

---

(١) ينظر: (ديوانه) ص٨٨، ٨٩، دار صادر، بيروت، و(الأضداد) للأنباري ص٢٥١.

أراد وأنت الذي هو جدير.

وقول الشاعر[1]:

لم أرَ مثــل الفتيــان في غَــيرِ الــ   أيــام ينــسَوْن مــا عواقْبهــا

أي: ينسون الذي هو عواقبها.

وقال الشاعر[2]:

ومَنْ يُعْنَ بِالحقِ لم ينْطق بِمَا سَفَهٌ   ولم يْحِدْ عن سْبيلِ الحَمْدِ والكَرمِ

حيث حذف صدر الصلة مع قصرها والتقدير: بما هو سفه.

---

(١) البيت لعدي بن زيد، ينظر: (المحتسب)١/ ٦٤، و(الخزانة) ٢/ ٢١.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر البيت في (شرح الرضي على الكافية) ١/ ٢٩٦، و(التصريح) للأزهري١/ ١٤٤، و(الدر المصون) ١/ ٢٢٥، و(الهمع) ١/ ٣١٢.

المبحث الثالث

رافع الاسم بعد الظرف

في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «وارتفاع قوله: (أميّون) عند سيبويه بالابتداء، وفي (منهم) عنده ضمير لقوله: (أميّون)، وموضع (منهم) رفع؛ لوقوعه موقع خبر الابتداء.

وارتفاعه عند الأخفش بالظرف الذي هو (منهم)، ولا ضمير في (منهم)، ولا موضع له. ووجه الرفع بالظرف عنده أنّ هذه الظروف تجرى مجرى الفعل في مواضع؛ وذلك أنّها تحتمل الضمير، كما يحتمل الفعل وما قام مقامه من اسم الفاعل وما شُبّه به، وتؤكد ما فيها كما تؤكد ما في الفعل وما قام مقامه نحو: مررت بقوم لك أجمعون، وينتصب عنها الحال، وتوصل بها الأسماء الموصولة، كما توصل بالفعل والفاعل، فيصير فيها ضمير الموصول كما يصير ضميره في الفعل، وتوصف بها النكرة، فأجراها مبتدأة مجرى الفعل، كما قامت في هذه المواضع مقامه»[2].

---

(١) من [آية ٧٨، البقرة]، والآية هي: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٣٥/ب/ظ، ٣٦/أ/ظ.

التوضيح:

اختلف العلماء في رافع الاسم (أميون) من الآية ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ ونحوها بين أن يكون مبتدأ و(الظرف) الواقع قبله متعلق بالخبر المقدم، وبين أن يكون فاعلاً للظرف المقدم عليه - وذلك لأنّ الظرف إذا اعتمد على ما قبله، فإنه يشبه الصفة فيعمل عملها.

والصفة إذا اعتمدت على ما قبلها من نفي أو استفهام فإنّها ترفع ما بعدها فاعلاً، أو نائب فاعل لها.

وكذلك الظرف قال أبوعلي (ت ٣٧٧هـ): «ادّعى بعضهم أنّه مجمع عليه أنّ الظرف إذا اعتمد على موصول، أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، فإنّه يجوز أن يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة»[١].

وقد ذكر أبوعلي أنّه ادّعى الإجماع، ولكن الصحيح أنّ للعلماء مذاهب أربعة في ذلك بين الوجوب والجواز والمذاهب هي:

الأول: مذهب جمهور العلماء:

أكثر العلماء على أن يكون المرفوع فاعلاً للظرف وجوباً، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «قال الأكثرون بوجوبه، لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير»[٢].

---

(١) نقلاً عن (شرح الرضي على الكافية) ١/ ٩٤.

(٢) ينظر: (الهمع) ٥/ ١٣١.

الثاني: مذهب ابن مالك:

وهو: أن يكون فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً، والظرف خبراً مقدماً وعلته في ذلك قول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «اختاره ابن مالك (٦٧٢هـ) وتوجيهه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير»[١].

المذهب الثالث:

أنّ الأرجح[٢] كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً. وأجازه سيبويه (ت ١٨٠هـ) على رأي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) فقد قال: «جاء في كتاب[٣] سيبويه (مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً)، فقوله: (معه صقر) لا يخلو (صقر) أن يكون مبتدأ والظرف الذي هو (معه) خبره، فيكون إذن في الظرف ذكر مقدر يعود على رجل من الجملة التي هي وصف له، أو يكون (صقر) مرتفعاً بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله، فالقول إنه مرتفع بالظرف على قول سيبويه في هذه المسألة، وإن كان سيبويه ليس مذهبه أن يُرفع بالظرف»[٤].

الرابع: مذهب السهيلي (ت ٥٨١هـ)[٥]:

وهو أن يكون المرفوع مبتدأ فقط.

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٤٩٤.

(٢) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٤٩٤، و(الهمع) ٥/١٣١.

(٣) ينظر: (الكتاب)٢/٥٢.

(٤) ينظر: (أمالى ابن الشجري) ٢/٢٧٩.

(٥) ينظر: (الهمع) ٥/١٣١.

واختلف العلماء أيضاً على مذهبين في العامل في الرفع.

هل هو الفعل المحذوف...؟

أو الظرف، أو المجرور لنيابتهما عن استقر، وقربهما من الفعل لاعتمادهما...؟؟

فاختار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) المذهب الأول، وهو أن يكون العامل الفعل المحذوف، قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تعليقاً عليه «واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأنّ الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكنُّ إلاّ في عامله»[١].

واختار ابن الشجري المذهب الثاني قال: «رفع بالظرف ها[٢]هنا لوقوع الظرف صفة، فأشبه بذلك الفعل فعمل عمله»[٣] وقد علل لهذا الاختيار ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «المختار الثاني لدليلين:

أحدهما امتناع تقديم الحال، في نحو (زيد في الدار جالساً)، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله[٤]:

فَإنّ فؤادِي عِنْدَك الدّهرَ اجمع

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأنّ التوكيد والحذف

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ٤/٤٩٥.

(٢) يقصد به المثال الذي نقله عن سيبويه وهو: (مررت برجل معه صقر صائداً به غداً).

(٣) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ٢/٢٧٩.

(٤) جاء في الهامش (هذا هو الدليل الثاني).

متنافيان، ولا لاسم (إنّ) علىً محله من الرفع بالابتداء، لأنّ الطالب للمحل قد زال»[١].

هذا إذا اعتمد الظرف على ما قبله، أمّا إذا لم يعتمد، فإنّه لا يعمل فيما بعده، قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «بل يكون الاسم مبتدأ، والظرف خبراً، وفيه ضمير كما لو كان مؤخراً»[٢] وهذا مذهب سيبويه، قال في الكتاب: «فلو قلت: (فيها عبدالله) حَسُنَ السكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسُنَ واستغنى في قولك: (هذا عبدالله)، ونقول: (عبدالله فيها)، فيصير كقولك: (عبدالله أخوك)، إلاّ أنّ (عبدالله) يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء»[٣] وتبعه البصريون في ذلك إلاّ الأخفش (ت ٢١٥هـ)، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «فإن لم يعتمد على شيء مما ذكر نحو: في الدار أو عند زيد فالابتدائية واجبة، خلافاً للأخفش والكوفية»[٤].

ومذهب الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي (ت ١٨٩هـ) أنّ الاسم مرفوع بالظرف المتقدم عليه إطلاقاً دون الاعتماد، قال النحاس (ت ٣٣٨هـ) عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[٥]: «رفع بالابتداء وعند الكوفيين

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٤٩٤.

(٢) ينظر: (التبيان) للعكبري ص٢٣٣، تحقيق ودراسة (د. عبدالرحمن العثيمين) ط١، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

(٣) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٨.

(٤) ينظر: (الهمع)٥/١٣٣.

(٥) من [آية ٧، البقرة]، والآية هي: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾.

بالصفة»[١] وقال في موضع آخر عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾[٢]: «رفع بالابتداء وإن شئت بالصفة على قول الكسائي»[٣].

فالآيات هنا الظرف فيها لا يعتمد على شيء قبله.

وهذا مذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) أيضاً فقد قال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[٤]: «رفعت الغشاوة بـ (على)»[٥].

وقال في آية أخرى وهي: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ﴾[٦]: «فرفع الجنات باللام»[٧].

أمّا الآية التي أنا بصدد دراستها ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ فهي أيضاً لا تعتمد على شيء، فكان ينبغي أن تكون (أميون) مبتدأ مؤخراً، و(منهم) خبراً مقدماً ولكن على الرأي الكوفي أجازوا رفعها بالفاعلية. قال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّ (أميون) مرفوع بالجار والمجرور ارتفاع

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ١/١٨٦.

(٢) من [آية ١٠١، آل عمران]، والآية هي: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ١/٣٩٧.

(٤) ينظر: هامش [٤].

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٣.

(٦) من [آية ١٥، آل عمران]، والآية هي: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾.

(٧) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٩٥، ويريد باللام (الجار والمجرور) (للذين) وهذا الأسلوب من باب الاكتفاء.

الفاعل بفعله»[١] وحجّةُ الكوفيين في ذلك يذكرها الرضي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: «وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة»[٢].

وقد ردّ عليهم بعد ذلك بقوله: «وليس بشيء»[٣].

وقد بيّن ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٤] والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٥] في كتابيهما أوجه الخلاف بين الفريقين.

وورد عن الكسائي والفراء أنّهما رفعا الاسم المتقدم على الظرف قال النحاس (ت ٣٣٨هـ) عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٦]: «الحمد لله رفع بالابتداء على قول البصريين، وقال الكسائي: (الحمد لله) رفع بالضمير الذي في الصفة. والصفة اللام، جعل (اللام) بمنزلة الفعل.

قال الفرّاء: (الحمد) رفع بالمحل وهو (اللام)، جعل (اللام) بمنزلة الاسم؛ لأنّها لا تقوم بنفسها.

والكسائي: يسمى حروف الخفض صفات، والفراء يسميها محالّ، والبصريون يسمونها ظروفاً»[٧].

---

(١) ينظر: (البيان) ٩٨/١.

(٢) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ٩٤/١.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف) ٥١/١، م(٦) تحقيق (محمد محي الدين عبدالحميد ط(المكتبة التجارية الكبرى بمصر).

(٥) ينظر: (التبيين) ص٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥.

(٦) سورة الفاتحة، الآية [٢].

(٧) ينظر: (إعراب القرآن) ١٦٩/١.

الترجيح:

للعلماء مذهبان في هذه الآية، وهما:

مذهب البصريين: رفع (أميون) بالابتداء، و(منهم) خبر مقدم.

مذهب الكوفيين: رفع (أميون) بالظرف (منهم) على أنه فاعل له.

وقد ذكر المهدوي المذهبين في إعراب الآية. ولكنه كالعادة لم يرجِّح أحداً منهما.

والراجح في نظري: أنّ الأسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو قبله يرتفع بالابتداء كما هو في مذهب البصريين.

المبحث الرابع

هل يأتي اسم الإشارة بمعنى الذي؟؟

وهل منه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[(١)]

العرض:

قال المهدوي: « (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين؛ لّما نبهوا عن الحال التي هم عليها مقيمون قاله: ابن كيسان.

وقيل: (هؤلاء) خبر (أنتم)، و(تقتلون) حال من (أولاء) ولا يستغنى عنها.

ولم يستغن عن حال المبهم، كما لم يستغن عن نعته، وقيل: (هؤلاء) نصب بإضمار (أعنى).

وقيل: (هؤلاء) بمعنى (الذين)، وهو خبر (أنتم)، وما بعده صلة له. وقيل: إنّ (هؤلاء) منادى،، ولا يجيز هذا سيبويه»[(٢)].

التوضيح:

اختلف العلماء في إعراب هذه الآية، وتعددت الآراء فيها، فقد ذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) سبعة أوجه في إعرابها. وسأناقش كل وجه وإليك التفصيل.

---

(١) من [آية ٨٥، البقرة]، والآية هي: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٢) ينظر: المخطوط: ٤٠/ب/ظ.

الوجه الأول:

أن يكون (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) موصولاً بمعنى (الذي)، و(تقتلون) جملة الصلة، والموصول خبر عن (أنتم).

وقد ذكر الفراء (ت ٢٠٧هـ)[1] أنّ: «العرب قد تذهب بـ (هذا) و(ذا) إلى معنى (الذي)، فيقولون: (ومن ذا يقول ذاك) في معنى من الذي يقول ذاك؟ وأنشدوا:

عَدَسْ ما لَعباد عليك إمارةٌ أمنْتِ وهَذَا تَحْمِلينِ طليقُ

كأنه قال: والذي تحملين طليق»[2].

ومما جاء من ذلك قوله: «ومعنى (تلك) (هذه) وقوله: ﴿بِيَمِينِكَ﴾[3] في مذهب صلة لتلك؛ لأن (تلك) و(هذه) توصلان كما توصل (الذي)»[4].

ونسب الزجاج (ت ٣١١هـ) إلى ثعلب (ت ٢٩١هـ) أنه حمل الآية موضوع البحث على هذا فقال: «وقال ثعلب: (هؤلاء) في معنى (الذين)، و(تقتلون) في صلتها، كأنه قال: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم»[5].

وذكر الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عن البغداديين أنهم ينشدون:

عَدَسْ ما لَعبّادٍ عليك إمارةٌ ....

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ١/٤٧٦.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٣٨.

(٣) من [آية ١٧، طه]، والآية: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ٢/١٧٧.

(٥) ينظر: (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ١/٢١٣، تحقيق (إبراهيم الإبياري) ط٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، دار الكتاب المصري القاهرة.

ويستدلون به على أنَّ (ذا) بمنزلة (الذي)، وأنّه يوصل كما يوصل (الذي)، فيجعلون (تحملين) صلة (ذا)، كما يجعلونه صلة لـ" الذي"»[١].

والزجّاج الذي نسب هذا الرأي لثعلب - كما بينت سابقاً - نجده يختار هذا الوجه، على الرغم من أنّه بصري المذهب، فيقول في تفسير الآية: «ففيه ثلاثة أقوال أحدها مذهب أصحابنا، وهو أنّ (أنتم) و(هؤلاء) مبتدأ وخبر، و(تقتلون أنفسكم) في موضع الحال، تقديره قاتلين أنفسكم»[٢] فهذا مذهب البصريين في الآية، وكنى عنهم بقوله: أصحابنا.

وفي موضع آخر قال في تفسير الآية نفسها «(هؤلاء) في معنى (الذين)، و(تقتلون) صلة لـ (هؤلاء) كقولك ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم»[٣].

فهذا اختياره، ولم يختر مذهب أصحابه البصريين وقد بيّن ذلك ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) بقوله: «واختار الزجّاج وجهاً رابعاً وزعم أنّه أسدُّ من كل ما قيل فيها وأَبْين، وأنّه مما أغفله المفسرون، وهو أنّه جعل (ذلك) من قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾[٤] اسماً ناقصاً بمعنى (الذي)، وصلته قوله: (هو الضلال البعيد)»[٥].

---

(١) ينظر: (شرح الأبيات المشكلة المسمى إيضاح الشعر) للفارسي ص٤٢٣. تحقيق (د. حسن هنداوي) ط(١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) دار القلم، دمشق.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ١/ ٢١٣.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/ ١٦٧.

(٤) من [آية ١٢، الحج]، والآية هي: ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾.

(٥) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ٢/ ١٧٠.

ثم بين بعد ذلك أن هذا مذهب الكوفيين، حيث قال: «وإجازة استعمال أسماء الإشارة على الإطلاق بمعنى الأسماء النواقص المستعملة بالألف واللام مذهب للكوفيين»(١).

وأكدّ القرطبي (ت ٦٧١هـ) كذلك على أنّه مذهب الزجاج بقوله: «وقال الزجاج: (هؤلاء) بمعنى (الذين)، و(تقتلون) داخل في الصلة، أي: ثم أنتم الذين تقتلون»(٢).

وهناك من المحدثين من وافق على هذا الرأي، واحتج له بقوله: «إنّ الذهاب (بذا) و(ذه) و(تي) وأخواتهن مذهب الأسماء الموصولة مقبول؛ لأنّ الأسماء الموصولة أسماء إشارة أيضاً، وله ما يُؤيّده من الدرس الحديث فقد قال براجستراسر(٣)- بعد كلامه على أسماء الإشارة -، : ونضيف إليها الاسم الموصول فإنّه في الأصل من أسماء الإشارة أيضاً»(٤).

وهذا المذهب مخالف لما ذهب إليه سيبويه، الذي أجرى (ذا) فقط مجرى (الذي) بشرط أن تسبقها (ما) أو (من) في الاستفهام.

---

(١) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ١٧١/٢.

(٢) ينظر: (تفسير القرطبي) ٢٠/٢.

(٣) مستشرق ألماني اسمه (جوتهلف برك شتريزر (١٨٨٦هـ/١٩٣٣م) تعلم العربية- وألقى محاضرات في العلوم الإسلامية واللغات السامية - تنقسم مؤلفاته إلى أربعة أنواع: كتبه في اللغة العربية وعلم اللغات السامية، وأبحاث في الآرامية ولهجاتها. ومطبوعاته ومصنفاته في الآداب العربية والعلوم الإسلامية. ومقالاته عن علوم اللغة التركية. نشر بعض الكتب بالعربية منها: (غاية النهاية في طبقات القراء) عن الأعلام ١٤٣/٢ (بتصرف).

(٤) ينظر: (مدرسة الكوفة) للدكتور مهدي المخذومي ص٣١٩، ط٣. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، دار الرائد العربي (بيروت — لبنان).

قال في الكتاب: « هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي)، وليس يكون كـ (الذي) إلاّ مع (ما) و(مَنْ) في الاستفهام، فيكون (ذَا) بمنزلة (الذي)، ويكون (ما) حرف الاستفهام، وإجرائهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد. أمّا إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ»[(١)].

وهذه المسألة هي موضع خلاف بين البصريين والكوفيين وقد ردّ البصريون عليها بردود مختلفة، فالنحاس (ت ٣٣٨هـ) ذكر عن محمد بن يزيد[(٢)] قوله: «أخطأ من قال إنّ (هذا) بمعنى (الذي) وإن كان قد أنشد:

عَدَسْ ما لَعبّادٍ عليك إمارةٌ ....

قال: فإنّ هذا بطلان المعاني.

قال أبوالحسن[(٣)] هذا على بابه و(طليقُ) و(تحملين) خبر أيضاً»[(٤)].

وكذلك جاء ردّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عليهم بقوله: « ولا دِلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على (ذا) بأنّه بمنزلة (الذي)، وذلك أنّ قوله: ﴿بِيَمِينِكَ﴾[(٥)] يجوز أن يكون ظرفاً في موضع الحال، فلا يكون صلة، وكذلك (تحملين) في البيت، يجوز أن يكون في موضع حال، والعامل في الحال في

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٤١٦، ٤١٧.

(٢) يريد: المبرِّد (ت ٢٨٥هـ).

(٣) يريد: الأخفش الأوسط. (ت ٢١٥هـ).

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) ١/٢٤٣.

(٥) من [آية ١٧، طه]، ينظر: هامش (٣) صفحة (١٠٨).

الموضعين ما في الاسمين المبهمين من معنى الفعل، وإذا أمكن أن يكون على غير ما قالوا لم يكن على قولهم دلالة»[١].

وقال في موضع آخر: «ويحتمل قوله: (تحملين) أمرين، لا يكون واحد منهما صلة.

أحدهما: أن يكون (تحملين) صفة لموصوف محذوف تقديره: وهذا رجلٌ تحملين، فحذف (الهاء) من الصفة كما حُذفت من قولك: الناس رجلان؛ رجلٌ أكرمتُ ورجلٌ أهنتُ. وكقوله:

وما شيءٌ حَميتَ بمستباحِ

أي حميته.

والآخر: أن يكون صفة لـ (طليق)، فَقُدِّمت، فصارت في موضع نصب على الحال»[٢].

وقد علّق البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في الخزانة على ردّ الفارسي بقوله: «والاحتمال الأول ضعيف، لأنّه تخريج على ضرورة، لأنّ حذف الموصوف إذا كانت صفته جملة، بدون أن يكون بعضاً من مجرور (من) أو (في) خاص بالضرورة أو الشذوذ - «وعلّق على الوجه الثاني بقوله» - والتخريج على الحالية هو الجيد، ولا حاجة إلى اعتبار كونه في الأصل صفة، فلمّا قُدّم صار حالاً؛ لأنّ ذاك إنّما يعتبر في الأحوال المفردة، لا في الجمل نحو:

لميّة موحشاً طللٌ *»[٣]

---

(١) ينظر: (الحجة) ٢/٣٢٠، ٣٣١.

(٢) ينظر: (إيضاح الشعر) ص٤٢٣، ٤٣٤.

(٣) ينظر: (الخزانة) ٢/٥١٥.

أمّا صاحب الإنصاف[١] فقد ردّ جميع حجج الكوفيين وانتصر للبصريين كعادته[٢].

وللبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تعليق عليه في الخزانة، فبعد أن علّق على كلام الفارسي (ت ٣٧٧هـ) السابق، قال: « وأضعف من هذا تخريج ابن الأنباري في مسائل الخلاف أنّ جملة (تحملين) صلة لموصول محذوف تقديره: وهذا الذي تحملين.

وهذا لا يقول به بصري، لأنّه لا يرى أحدٌ منهم حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته»[٣].

وممّن ضعف هذا الوجه أيضاً العكبري (ت ٦١٦هـ) بقوله: « إنّ الخبر (هؤلاء) على أن يكون بمعنى (الذين)، و(تقتلون) صلته، وهذا ضعيف أيضاً، لأنّ مذهب البصريين أنّ (أولاء) هذا لا يكون بمنزلة (الذين)، وأجازه الكوفيون»[٤].

وكذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: «وذهب الكوفيون إلى أنّ جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة، وإن لم يكن معها (ما) واحتجوا بأشياء، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[٥] ومن ذلك ما قاله ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ ومن ذلك قوله:

---

(١) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ).

(٢) ينظر: (الإنصاف) للأنباري ٢/٧٢١، م(١٠٣).

(٣) ينظر: (الخزانة) ٢/٥١٥.

(٤) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٨٦.

(٥) سورة طه، الآية [١٧].

عَـــــــــــــدَسْ........

جعل (هذا) بمعنى (الذي) ... والصواب ما ذهب إليه أصحابنا وما تعلقوا به لا حجة فيه»[1].

الوجه الثاني:

أنّ (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، و(تقتلون) جملة فعلية في موضع نصب على الحال من (هؤلاء) و«العامل فيها اسم الإشارة لما فيه معنى الفعل»[2] تقديره كما قال الزجاج (٣١١هـ): «قاتلين أنفسكم»[3].

قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «وقد قالت العرب: ها أنت ذا قائماً، وها هو ذا قائماً، وقالت أيضاً هذا أنا قائماً وها هو ذا قائماً، وإنّما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ، وكأنّه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال. ويدلّ على أنّ (الجملة) حال مجيئهم بالاسم المفرد منصوباً على الحال، فيما قلناه من قولهم ها أنت ذا قائماً، ونحوه»[4].

وهذه الحال لازمة لا يجوز الاستغناء عنها لأنّ المعنى يتمّ بها، قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «(تقتلون) حال بها تمّ المعنى، وهي كانت المقصودة، فهي غير مستغنى عنها، وإنّما جاءت بعد أن تمّ الكلام في المسند والمسند إليه؛ كما تقول: هذا زيدٌ منطلقاً، وأنت تقصد الإخبار بانطلاقه لا الإخبار بأنّه هذا زيد»[5].

---

(١) (شرح المفصل) ٤/ ٢٤.

(٢) يراجع (الدر المصون) ١/ ٤٧٤.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ١/ ٢١٣.

(٤) (البحر المحيط) ١/ ٢٩٠.

(٥) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/ ٢٨٢.

الوجه الثالث:

أن يكون (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبره، ولكن بتأويل حذف مضاف، وجملة (تقتلون) في محل نصب حال، قال العكبري: «إنّ الخبر (هؤلاء) على تقدير حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، كقولك: أبويوسف أبوحنيفة، فعلى هذا (تقتلون) حال يعمل فيه معنى التشبيه»[١].

وقد علّق السمين الحلبي على هذا الوجه بقوله: «إلاّ أنّه يلزم منه الإشارة إلى غائبين، لأن المراد بهم أسلافهم على هذا، وقد يقال إنه نزّل الغائب منزلة الحاضر»[٢].

الوجه الرابع:

أن تكون (أنتم) خبراً مقدماً و(هؤلاء) مبتدأ مؤخراً، و(تقتلون) جملة في محل نصب حال.

وهذا الوجه لابن عطية نقله عنه أستاذه أبي الحسن المعروف بابن الباذش (ت ٥٢٨هـ)[٣] قال: « (هؤلاء) رفع بالابتداء و(أنتم) خبر مقدم، و(تقتلون) حال بهم تمّ المعنى»[٤].

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٨٦.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ١/٤٧٦.

(٣) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي الإمام أبوالحسن ابن الباذش. كان أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرداً بعلم العربية.. قرأ على نعم الخلف وغيره وحدّث عن القاضي عياض وغيره. له تصانيف، توفي سنة ٥٢٨هـ. عن بغية الوعاة ٢/١٤٢ «بتصرف».

(٤) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٢٨٢.

وقد ردّ عليه أبو حيّان بقوله: «ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل (أنتم) المبتدأ و(هؤلاء) الخبر إلى عكس هذا»[(١)].

ورده أيضاً السمين الحلبي ونعته بأنّه فاسد.

قال: «وهذا فاسد لأنّ المبتدأ والخبر متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يجز تقدم الخبر»[(٢)].

الوجه الخامس:

(أنتم) مبتدأ، وجملة (تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) منادى حذف منه حرف النداء، وفصل بالنداء بين المبتدأ والخبر. وحذف حرف النداء من اسم الإشارة مذهب كوفي لا يجيزه البصريون قال أبوحيان «ونقل جوازه عن الفراء، وخرّج عليه الآية الزجاج وغيره جنوحاً إلى مذهب الفراء»[(٣)].

وذكر الأشموني (ت ٩٠٠هـ) أنه عند الكوفيين «مقيس مطرد»[(٤)].

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[(٥)]:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي قَالَ لَهَا صَاحِبِي ... بِمِثْلِكِ هَذَا فِتْنَةٌ وَغَرَامُ

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٠.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ١/٤٧٦.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٠.

(٤) ينظر: (شرح الصبان على الأشموني) ٣/١٣٦.

(٥) هو ذو الرمة. والشاهد في هذا حيث حذف منه حرف النداء وأصله (يا هذا) واحتجت به الكوفية على جواز ذلك. ينظر البيت في ديوانه ص١٥٩٢، تحقيق (د. عبدالقدوس أبو صالح) ط١ (١٩٨٢م/١٤٠٢هـ) مؤسسة الإيمان (بيروت – لبنان)، و(المقاصد النحوية) ٤/٢٣٥، (الهمع) ١/١٧٤.

وقول الشاعر[١]:

ذَا ارعِوَاءَ فليسَ بعدَ اشتعَالِ الرْ رَأسِ شَيباً إلى الصِّبا مِن سبيل

وقد منع هذا الوجه جمهور البصريين، وحملوا ما جاء عليه على الشذوذ والضرورة، ولذلك لحّنوا المتنبي[٢] في قوله:

هَذِي بَرزتِ لنَا فهجتِ رسيساً ثم انصرفتِ ومَا شفيت نسيساً

قال ابن يعيش: «وكان (المتنبي) يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين»[٣] وقد خطّأ النحاس (ت ٣٣٨هـ) ذلك أيضاً استناداً لرأي سيبويه حيث قال: «هذا خطأ على قول سيبويه لا يجوز عنده هذا أقبل»[٤].

ورأى سيبويه كما جاء في الكتاب هو قوله: «ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد يا هذا ويا رجل»[٥].

---

(١) لم يعرف قائله. والشاهد في (ذا) حيث حذف منه حرف النداء وأصله (ياذا) واحتج به الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة. ينظر: البيت في (المقاصد النحوية) ٢٣٠/٤، و(حاشية الصبان على الأشموني) ١٣٦/٣.

(٢) ينظر: ديوانه ١٩٣/٢ بشرح أبي البقاء العكبرى المسمى بالتبيان في شرح الديوان ضبطه (مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي) ط(١٣٩١هـ/١٩٧١م). مطبعة البابي الحلبي بمصر، و(المقرب) لابن عصفور ١٧٧/١، تحقيق (أحمد عبدالستار الجواري وزميله) ط١(١٣٩١هـ/١٩٧١م) مطبعة العاني – بغداد، و(المغني) لابن هشام ص ٧١٤، و(المقاصد النحوية) ٢٣٣/٤، و(شرح المفصل) لابن يعيش ١٦/٢.

(٣) ينظر: (شرح المفصل) ١٦/٢.

(٤) (إعراب القرآن) ٢٤٣/١.

(٥) ينظر: ٢٣٠/٢.

وضعّفه الأنباري (ت ٥٧٧هـ) وبيّن ذلك بقوله: «هو ضعيف، ولا يجيزه سيبويه؛ لأنّ حرف النداء إنّما يحذف ممّا لا يحسن أن يكون وصفاً لـ (أيّ) نحو (زيد) و(عمرو). و(هؤلاء) يحسن أن يكون وصفاً لـ (أي) نحو: يا أيّها هؤلاء، فلا يجوز حذف حرف النداء منه»[١].

وأضاف العكبري (ت ٦١٦هـ) وجهاً آخر للمنع بقوله: «لأنّ (أولاء) مُبهم، ولا يحذف حرف النداء مع المبهم»[٢].

ومنعه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: «كل ما يجوز أن يكون وصفاً (لأيّ) ودعوته فإنّه لا يجوز حذف حرف النداء منه، لأنّه لا يجمع عليه حذف الموصوف، وحذف حرف النداء منه، فيكون إحجافاً، فلذلك لا تقول: رجل أقبل، ولا غلام تعال، ولا هذا هلم، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء»[٣].

ولذلك فقد أبطل الحجّة في الآية، فقال: «ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون (هؤلاء) منصوباً بإضمار (أعنى)»[٤].

ثم بيّن أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) سبب ذهابهم إلى هذا المذهب بقوله: «وإنّما ذهب من ذهب إلى هذا في هذه الآية، لأنه صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ وخبر، وقد بيّنا كيفية انعقاد هذه الجملة»[٥]. وذلك ما بينته في الوجه المختار الأول.

---

(١) ينظر: (البيان) ١/١٠٤.

(٢) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٨٦.

(٣) ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/١٥.

(٤) ينظر: المرجع نفسه ٢/١٦.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٠.

الوجه السادس:

إنّ (هؤلاء) منصوب بإضمار (أعنى)، و(أنتم) مبتدأ، وجملة (تقتلون) خبره. قال النحاس: «ويجوز أن يكون التقدير - والله أعلم - أعنى هؤلاء»[(١)].

الوجه السابع: النصب على الاختصاص:

وهو مذهب ابن كيسان (ت ٣٢٠هـ)[(٢)] نقله عنه المهدوي قال: «(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين لما نبهوا عن الحال التي هم عليها مقيمون. قاله ابن كيسان»[(٣)].

وقال أبوحيّان: (ت ٧٤٥هـ): «وذهب ابن كيسان وغيره[(٤)] إلى أنّ (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر و(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون»[(٥)].

وقد منع هذا الوجه السمين الحلبي بقوله: «وهذا لا يجوز لأنّ النحويين قد نصّوا على أنّ الاختصاص لا يكون بالنكرات، ولا أسماء الإشارة، والمستقرأ من لسان العرب أنّ المنصوص على الاختصاص إمّا (أيّ) نحو: (اللهم اغفر لنا

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ١/ ٢٤٣.

(٢) هو محمد بن أحمد أبو الحسن كان أميل إلى مذهب البصرة مع إحاطته بالمذهبين، توفى سنة ٣٢٠هـ، (بغية الوعاة) ١/ ١٨.؟

(٣) ينظر: عرض المسألة ص١٦٠.

(٤) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب ١/ ١٠٢، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ١/ ٢٨١، و(البيان) للأنباري ١/ ١٠٤، و(التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ١/ ٨٦، و(تفسير القرطبي) ٢/ ٢٠.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٢٩٠.

أيّتها العصابة)، أو معرّف (بأل) نحو: (نحن - العرب - أقرى الناس للضيف)، أو بالإضافة نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)، وقد يجيءُ علماً كقوله: بنا - تميماً - يكشف الضباب، وأكثر ما يجيء بعد ضمير متكلم كما تقدّم، وقد يجئ بعد ضمير مخاطب كقولهم: - بك الله - نرجو الفضل»[١].

الوجه الثامن:

أن يكون (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبراً، و(تقتلون) جملة مستأنفة مبينة للجملة قبلها. وهذا لم أجده إلا عند السمين الحلبي[٢].

الترجيح:

تعددت الوجوه الإعرابية في هذه الآية، وعليَّ أن أُبيِّنها باختصار قبل أن أذكر الرأى الذي أرجحه. والأوجه هي:

[١] (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، وجملة (تقتلون) حال.

[٢] (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) بمعنى (الذي) خبر، وجملة (تقتلون) صلة.

[٣] (أنتم) مبتدأ، وجملة (تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) نصب على الاختصاص، أو على إضمار (أعنى).

[٤] (أنتم) مبتدأ، وجملة (تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) منادى محذوف حرف النداء.

[٥] (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، وجملة (تقتلون) مستأنفة.

[٦] (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر بتأويل حذف مضاف تقديره: أنتم مثل هؤلاء.

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ١/ ٤٧٧.

(٢) ينظر: المرجع نفسه.

[٧] (أنتم) خبر مقدم، و(هؤلاء) مبتدأ مؤخر، وجملة (تقتلون) حال، هذه الأوجه التي ذكرت في الآية، وقد ذكر المهدويّ الأربعة الأولى ولكنه كعادته لم يرجِّح أيّا منها على الآخر.

والراجح في نظري الوجه الأول، وهو: أن يكون (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) اسم إشارة خبراً، وجملة (تقتلون) في محل نصب حال يتم بها المعنى ولا يستغني عنها.

أمّا تحميل أسماء الإشارة لمعنى الاسم الموصول، فلا أرجِّحه، لأنّ فيه بطلاناً للمعاني. فكل اسم في اللغة وضع لمعنى مقصود بذاته، فلا يجوز أن نخلط المعاني.

المبحث الخامس

ضمير الشأن

وهل منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[١]

العرض:

قال المهدوي: «(هو) مبتدأ، وهو كناية عن الإخراج، أو عن الأمر كما قدمناه[٢]، فإنه كان كناية عن الإخراج، جاز أن يكون الخبر قوله (محرَّم) و(إخراجهم) بدلاً من (هو)، وإن كان كناية عن الأمر، فـ(الإخراج) مبتدأ ثانٍ، و(محرَّم) خبره، والجملة خبر عن (هو). وفي (محرَّم) ضمير ما لم يسم فاعله، يعود على الإخراج.

ويجوز أن يكون (محرَّم) مبتدأ، ولا ضمير فيه، و(إخراجهم) مفعول ما لم يسم فاعله يسد مسد خبر (محرم)، والجملة خبر عن (هو).

وأجاز الكوفيون كون (هو) هاهنا عماداً. قال الفرّاء: لأن الواو هاهنا تطلب الاسم؛ وكل موضع يطلب فيه الاسم فالعماد فيه جائز. ولم يجزه البصريون»[٣].

---

(١) من [آية ٨٥، البقرة]، والآية هي: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(٢) تقدم في التفسير قول المهدوي: «والأمر محرم عليكم إخراجهم، ويجوز أن يكون (هو) كناية عن الإخراج». ٣٧/أ/ظ.

(٣) ينظر: المخطوط ٤٠/ب/ظ، ٤١/أ/ظ.

التوضيح:

اختلف العلماء في إعراب الضمير (هو) من هذه الآية، هل هو ضمير الشأن، أو هو ضمير يعود على كلمة إخراج متقدم عليها، أو هو ضمير الفصل؟.

ففيه على ذلك وجوه من الإعراب.

والوجه الظاهر فيه: أنه (ضمير الشأن)[1].

قال الزجّاج (٣١١هـ): «جائز أن يكون للقصة والحديث والخبر؛ كأنه قال: والخبر محرم عليكم إخراجهم»[2].

وهذا الضمير يتقدم جملة تكون خبراً عنه، قال صاحب المفصل: «ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة. وهو المجهول عند الكوفيين»[3].

وقال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية، دالاً على قصد المتكلم... قدروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر، حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط؛ لأنّها نفس المبتدأ في المعنى»[4].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٢٤٥/١، و(مشكل إعراب القرآن) ٣٠١/١، و(التحصيل) ٤١/١/أ/ظ، و(الكشاف) ٢٩٤/١، و(المحرر الوجير) ٢٨٤/١، و(البيان) ١٠٥/١، و(التبيان) للعكبري ٨٧/١، و(تفسير القرطبي) ٢٢/٢، و(البحر المحيط) ٢٩٢/١، و(الدر المصون) ٤٨٤/١.

(٢) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١٦٧/١.

(٣) ينظر: (المفصل) للزمخشري ص١٣٣، ط٢ (دار الجيل) للنشر والتوزيع والطباعة.

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٤٨٥/١-٤٨٩، وينظر: (الهمع) ٢٣٢/١ والعبارة من الهمع.

واختلفوا في مفسر هذا الضمير، فذهب البصريون إلى أنّ المفسر جملة خبريةً، يصرح بجزئيها، ولا يجوز حذف جزء منها، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «فإنّه جيء به لتأكيدها، وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك»[١].

وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تفسيره بمفرد؛ كما أنّه يجوز تفسيره بجملة حذف أحد جزئيها.

ويستخلص من هذا أن الجملة المفسرة للضمير في الآية مختلف فيها. فذهب مكي بن أبي طالب (ت ٥٣٧هـ)[٢]، والمهدوي (ت ٤٤٠هـ)[٣]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٤]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٥]، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[٦]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٧]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٨]، إلى أن يكون (هو) ضمير الشأن في محل رفع مبتدأ، و(محرم) خبر مقدم؛ وفيه ضمير قائم مقام الفاعل، و(إخراجهم) مبتدأ ثانٍ. والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (ضمير الشأن)، ولم تحتج الجملة إلى رابط؛ لأنها كما ذكر سابقاً «نفس المبتدأ المعني»[٩].

---

(١) ينظر: (الهمع) ١/٢٣٣.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/١٠٣.

(٣) ينظر: (عرض المسألة ص١٧٥).

(٤) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) ١/١٠٥.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٨٧.

(٦) ينظر: (تفسير القرطبي) ٢/٢٢.

(٧) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٢.

(٨) ينظر: (الدر المصون) ١/٤٨٤.

(٩) ينظر: (الهمع) ١/٣٣٢.

وعلى هذا يكون تقدير الكلام: (هو إخراجهم محرم).

ولا يجيز الكوفيون هذا الوجه؛ لأنّ كلمة (محرم) متحملة لضمير مرفوع، وهم لا يجيزون تقدم الخبر المتحمل لضمير على المبتدأ، قال أبوحيان: «ولا يجيز الكوفيون تقديم الخبر، إذا كان محتملاً ضميراً مرفوعاً، فلا يجيزون (قائم زيد) على أن يكون (قائم) خبراً مقدماً، فلذلك عدلوا إلى أن يكون خبر (هو) قوله (محرم)، و(إخراجهم) مرفوع به مفعولاً لم يسم فاعله»[١].

ولابن عطية (ت ٥٤٦هـ) رأي في هذه الجملة، قال: «قيل في (هو) أنّه ضمير الأمر، تقديره: والأمر محرم عليكم، و(إخراجهم) في هذا القول بدل من (هو)»[٢].

وقد خطّأ أبوحيّان ابن عطية في ذلك من وجهين:

أحدهما: «أنّه أخبر عن ضمير الأمر بمفرد، ولا يجيز ذلك بصريٌّ ولا كوفيٌّ»[٣].

فأمّا البصريون فقد اشترطوا أن يفسر بجملة، ولا يخبر عنه بمفرد. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «والبصريون لا يجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً؛ لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملة»[٤].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٢.

(٢) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٢٨٤.

(٣) (البحر المحيط) ١/٢٩٢.

(٤) (شرح المفصل) ٣/١١٤.

وأمّا الكوفيون فاشترطوا أن يكون المفرد «قد انتظم منه وممّا بعده مسند إليه في المعنى»[(١)].

والآخر: «أنه جعل إخراجهم بدلاً من ضمير الأمر»[(٢)].

وضمير الأمر لا يتبع بتابع. قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرده»[(٣)].

الوجه الثاني: أن يكون كناية عن الإخراج في الآية قبله ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾[(٤)]. قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «أي وهو محرم عليكم، يريد إخراجهم محرم عليكم»[(٥)]، وقد اتفق أكثر[(٦)] العلماء على هذا الوجه من الإعراب. ويقع الخلاف في إعراب (إخراجهم). فقد ذكر العكبري (ت ٦١٦هـ) أنه: «بدل من الضمير في (محرم) أو من هو»[(٧)].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٢٩٢.

(٢) ينظر: المرجع نفسه.

(٣) ينظر: (الهمع) ١/ ٢٢٣.

(٤) من [آية ٨٥، البقرة]، وذكرت الآية بكاملها في ص١٧٥ هامش [١].

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ١/ ٥٠.

(٦) ينظر: (تفسير الطبري) ١/ ٤٠٠، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/ ١٦٧، و(إعراب القرآن) للنحاس ١/ ٢٤٥، و(مشكل إعراب القرآن) لمكي ١/ ١٠٣، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ١/ ٢٨٤، و(التبيان) للعكبري ١/ ٨٧، و(تفسير القرطبي) ٢/ ٢٢، و(البحر المحيط) ١/ ٢٩٢، و(الدر المصون) ١/ ٤٨٤.

(٧) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٨٧.

فلو كان بدلاً من الضمير في (محرم) فلا خلاف في ذلك. أمّا إذا كان بدلاً من (هو) فالخلاف فيه. قال أبوحيان: «منهم من أجاز أن يفسر المضمر الذي لم يسبق له ما يعود عليه بالبدل. ومنهم من منع، وأجازه الكسائي (ت ١٨٩هـ) في بعض النقول»(١).

ثم وضح ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الخلاف في ذلك، وحكم بجواز هذه الحال؛ حيث قال: «وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل. وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾(٢). فـ(أَنْ أَذْكُرَه) بدل من (الهاء) في (إنسانية) بدل اشتمال»(٣).

وعلى هذا فإن البدل يجوز هنا مطلقاً؛ لأنّه بدل من ضمير غيبة.

الوجه الثالث: أن (يكون هو) ضمير فصل، وهو ما يطلق عليه الكوفيون كلمة عماد(٤)، وينسب هذا الرأي للفرّاء لقوله: «وإن شئت جعلت (هو) عماداً»(٥)، وتبعه (الطبري) (ت ٣١٠هـ)(٦).

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٢.

(٢) من [آية ٦٣، الكهف]، الآية هي: ﴿قَالَ أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ عَجَبٗا﴾.

(٣) ينظر: (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لابن هشام، ص٤٤١. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

(٤) ينظر: (الإنصاف في مسائل الخلاف) ٢/٧٠٦، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٣/١١٠، و(شرح الرضي على الكافية) ٢/٢٢، و(ارتشاف الضرب) ١/٤٨٩، و(الهمع) ١/٢٣٦.

(٥) (معاني القرآن) ١/٥٠.

(٦) ينظر: (تفسير الطبري) ١/٤٠٠.

ولا يجيز البصريون ذلك ؛ لأنّ العماد عندهم لا يقع في هذا الموضع ، قال النحاس (ت ٣٣٨هـ) : «وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له ؛ لأنّ العماد لا يكون في أول الكلام»[1].

وقال مكي (ت ٤٣٧هـ) : «ولا يجوز أن يكون (هو) فاصلة ، إذا لم يتقدم قبلها شيء»[2].

وردّ الكوفيون على ذلك بأنّهم قدموه مع الخبر ، فموضعه متأخر ، ولكنه قدم لوجود (الواو) قال أبوحيّان (ت ٧٥٤هـ) : «وقد تقدم مع الخبر ، والتقدير : وإخراجهم هو محرم عليكم ، فلما قدم خبر المبتدأ على المبتدأ ، قدم معه الفصل. قال الفرَّاء : لأنّ الواو هاهنا تطلب الاسم ، وكل موضع يطلب فيه الاسم فالعماد فيه جائز»[3].

واعترض عليهم البصريون من جهتين :

إحداهما : قول السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) : «أنّ الفصل... من شرطه أن يقع بين معرفتين ، أو بين معرفة ونكرةٍ قريبة من المعرفة في امتناع دخول الـ(كأفْعَل مِنْ) و(مثل) وأخواتها»[4] ، والفصل هنا وقع بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة ، قال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) : «إذ التقدير (إخراجهم هو محرّم) ، فـ(محرم) نكرة لا تقارب المعرفة»[5].

---

(١) ينظر : (إعراب القرآن) ١/٢٤٥.

(٢) ينظر : (مشكل إعراب القرآن) ١/١٠٣.

(٣) ينظر : (البحر المحيط) ١/٢٩٢.

(٤) ينظر : (الدر المصون) ١/٤٨٥.

(٥) ينظر : (البحر المحيط) ١/٢٩٢.

والثانية: «أن فيه تقديم الفصل. وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هما أصله»[١].

وقد علّق ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) على هذا الرأي بقوله: «وقيل (هو) فاصله، وهذا مذهب الكوفيين، وليست هنا بالتي هي عماد، و(محرَّم) على هذا ابتداء، و(إخراجهم) خبر»[٢]. فجعل (محرم) مبتدأ وهو نكرة من غير ضرورة تدعو لذلك، وقد ردّ أبوحيّان عليه بقوله: «المنقول عن الكوفيين عكس هذا الإعراب، وهو أن يكون الفصل قد قدم مع الخبر على المبتدأ. فإعراب (محرم) عندهم خبر متقدم، و(إخراجهم) مبتدأ، وهو المناسب للقواعد؛ إذ لا يبتدأ بالاسم إذا كان نكرة ولا مسوغ لها، ويكون الخبر معرفة، بل المستقر في لسانهم عكس هذا»[٣].

الوجه الرابع: هو ما ذكره ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) حين قال: «وقيل (هو) الضمير المقدر في (محرم) قُدِّم وأظهر»[٤].

وذلك لأنّ (محرَّم) يحتمل ضميراً؛ لأنّه اسم مفعول، وإظهار هذا الضمير، ثم تقديمه عليه فيه تكلف واضح كما ترى. وقد ناقش أبوحيّان ابن عطية في هذا بقوله: «وهذا القول ضعيف جداً إذ لا موجب لتقدم الضمير، ولا لبروزه بعد استتاره؛ ولأنّه يؤدي إلى خلو اسم المفعول من ضمير، إذ على هذا القول

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٢٩٢.

(٢) (المحرر الوجيز) ١/ ٢٨٤.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٢٩٢.

(٤) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/ ٢٨٤.

يكون (محرّم) خبراً مقدماً، و(إخراجهم) مبتدأ، ولا يوجد اسم فاعل ولا مفعول عارياً من الضمير إلاّ إذا رفع الظاهر. ولا يمكن هنا أن يرفع الظاهر؛ لأنّ الضمير المنفصل المقدم (هو) كان الضمير المرفوع بـ(محرم) ثم يبقى هذا الضمير لا يدري ما إعرابه، إذ لا جائز أن يكون مبتدأ، ولا جائز أن يكون فاعلاً مقدّماً»(١).

وكما ناقش أبوحيّان ابن عطية ناقش السمين الحبي أبا حيّان، وردّ عليه بعض أقواله. جاء في الدر المصون قوله: «وفي قول الشيخ (يَلزُم خُلُوّه من ضميرٍ) نظرٌ، إذ هو ضميرٌ مرفوعٌ به، فلم يَخْلُ منه. غايةُ ما فيه أنّه انفصل للتقديم.

وقوله: (لا ندري ما إعرابهُ) قد دَرَى، وهو الرفع بالفاعلية، قوله: (والفاعل لا يُقَدّم) ممنوعٌ، فإنّ الكوفيَّ يُجيزُ تقديمَ الفاعلِ، فيُحمل أن يكون هذا القائل يَرى ذلك، ولا شك أنّ هذا قول رديءٌ منكرٌ، لا ينبغي أن يجوز مثلُه في الكلام فيكف في القرآن؟! فالشيخ معذورٌ وعجبتُ من القاضي أبي محمد كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها، ولم يُعَقّبها بنكيرٍ»(٢).

الترجيح:

اختلف العلماء في تقدير الضمير المنفصل في الآية، وقبل أن أذكر الوجه المرجّح سأبيّن ملخص الأوجه المتعددة التي ذكرها العلماء وهي كالآتي:

[١] هو: ضمير الشأن.

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٢٩٢.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ١/ ٤٨٧-٤٨٨.

[٢] هو: ضمير فصل (عماد).

[٣] هو: كناية عن الإخراج المذكور.

[٤] هو: ضمير اسم المفعول (محرم) انفصل عنه وتقدم عليه.

وقد ذكر المهدوي الأوجه الثلاثة الأول دون أن يرجّح أحدها على الأخر.

والراجح في نظري الرأي الأول، وهو أن يكون (هو) (ضمير شأن)، والجملة بعده مفسرة له. وذلك على رأي البصريين.

المبحث السادس

أكلوني البرغيث

وهل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾؟؟[١]

العرض:

قال المهدوي: «وقوله (كثيرٌ منهم) ارتفع (كثيرٌ) على البدل من المضمر، أي: عَمِي وصَمَّ كثيرٌ منهم، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف، التقدير: ذوو العمى والصمم كثيرٌ منهم، ويحتمل أن يكون فاعلاً على لغة من قال: (أكلوني البراغيث)؛ ويجوز في الكلام نصبه على أنّه نعت لمصدر محذوف»[٢].

التوضيح:

القضية في هذه الآية هي: وجود واو الجماعة ووجود الاسم ظاهراً في الفعل (عمّوا وصموا). والذي يعنيني من هذه المسألة هو بيان رأي العلماء وتخريجاتهم المتعددة في كل ما ورد على نمط هذه اللغة المشهورة بلغة (أكلوني البراغيث). ولعل أول من استعمل هذه العبارة الخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)؛ لأن أقدم نص وصل إلينا هو الكتاب لسيبويه، جاء فيه: «قال الخليل - يرحمه الله -: من قال: (أكلوني البراغيث) أجرى هذا على أوّله، فقال: مررتُ برجلٍ حسنَينِ أبواه، ومررت بقوم قُرشّين آباؤهم»[٣].

---

(١) من [آية ٧١، المائدة]، والآية هي: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ١٥/أ/ك.

(٣) ينظر: (الكتاب) ٢/٤١.

وقال سيبويه: «واعلم أنّ العرب من يقول: (ضربوني قومُك، وضرباني أخواك). فشبَّهوا هذه بالتاء التي يُظهرونها في (قالتْ فلانةُ)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، هي قليلةٌ»[1]. فسيبويه يرى أن هذه الواو، أو الألف، أو النون التي تتصل بالفعل مع وجود الفاعل ظاهراً بعدها (علامات)، وهي تشبه (تاء التأنيث) التي تلحق الفعل في حالة كون الفاعل مؤنثاً، لتدل على تأنيثه، وكذلك يراها المازني (ت ٢٤٩هـ)، إلا أنه يختلف مع سيبويه في حال تقدم الاسم الظاهر على الفعل.

فسيبويه يرى أنّها ضمائر اتصلت بالفعل للدلالة على أنّ الفاعل جمع أو مثنى، أمّا المازني فإنّه يصر على أنّها ما زالت (علامات)، والفاعل مستتر في الفعل. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «وكان أبوعثمان المازني وجماعة[2] من النحويين يذهبون إلى أنّ الألف في (قاما ويقومان) حرف مؤذن بأنّ الفعل لمثنى والواو في (قاموا ويقومون) حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، وأنّك إذا قلت: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا) فالفاعل ضمير مستتر في الفعل، كما كان كذلك في الواحد، من نحو: (زيدٌ قامَ)، إلاّ أنّ مع الواحد لا يحتاج إلى علامة، إذ قد علم أنّ الفعل لا يخلو من فاعل، فأمّا إذا كان لاثنين أو جماعة، افتقر إلى علامة، إذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد»[3].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٤٠.

(٢) منهم الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، جاء في (مغنى اللبيب): «واو ضمير الذكور نحو: (الرجال قاموا) هي اسم، وقال الأخفش والمازني حرف، والفاعل مستتر». ينظر: ص٤٠٤.

(٣) ينظر: (شرح المفصل) ٧/٧.

وعلى رأيه هذا فإنّ قولهم (الزيدون يقومون) و(يقومون الزيدون) الواو فيها علامة وليست ضميراً وهذه العلامة لازمة في الجملة الأولى، أمّا في الجملة الثانية فالمشاهد أنها ليست واجبة. قال الشيخ محي الدين: «وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة، وربما تركوها»[١].

ومعلوم أنّ لغة (أكلوني البراغيث) هي لغة لقبائل متعددة من العرب وهم (طيّء)[٢]، و(أزد شنوءة)[٣]، و(بنو الحارث بن كعب)[٤]، ولعلها مرحلة أولية من مراحل اللغة، كما يرى أحد[٥] الباحثين. حيث يقول: «ولا بُدّ أن نشير هنا إلى أنّ الفعل قد كان يطابق الفاعل في الجنس أو العدد تقدم عليه أو تأخر عنه. ثم أصبح بفعل التطور يطابقه إذا تأخر عنه فقط. ويدلنا على ذلك هذه البقية من اللهجات التي يسميها النحويون (لغة أكلوني البراغيث)..»[٦]. ولهذا

---

(١) ينظر: (كتاب منحة الجليل) تحقيق وشرح ابن عقيل/ محمد محي الدين عبدالحميد ٢/ ٨٠، ط١٦ (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) دار الفكر- بيروت، لبنان.

(٢) ينظر: (مغنى اللبيب) ص٤٠٤، و(شرح التسهيل) لابن عقيل ١/ ٣٩٤، تحقيق د. محمد كامل بركات، ط(١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) دار الفكر دمشق، و(شرح الأشوني) ٢/ ٤٨، و(شرح التصريح على التوضيح) للأزهري ١/ ٢٧٥، و(الهمع) ٢/ ٢٥٧.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٦/ ٢٩٧)، و(مغني اللبيب) ص٤٠٤، و(شرح التسهيل) ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٦، و(شرح ابن عقيل) ٢/ ٨٠.

(٥) هو الدكتور سليم النعيمي في بحثه (نقد الكتب) في مجلة المجمع العلمي العراقي - المجلد الرابع والعشرون ص٣٠٢، نقلاً عن كتاب (دراسات في اللغة والنحو) للدكتور عدنان محمد سلمان.

(٦) ينظر: (كتاب دراسات في اللغة والنحو) د. عدنان محمد سلمان ص١٧٣، ط(١٩٩١م)، وزارة التعليم العام والبحث العلمي، جامعة بغداد.

أجاوزها بقلة على رأي سيبويه[1]، ويضعف على رأي ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الذي قال: «وبعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه، وهي لغة ضعيفة»[2]. وابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي يقول: «وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[3]، و﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[4]، وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها»[5].

واتفق ابن عقيل (ت ٧٤٩هـ)[6]، والسيوطي (ت ٩١١هـ)[7]، على أنّ المشهور أن لا تلحق هذه العلامة الفعل. ولهذا لم يجوزوا حمل شيء من القرآن على هذه اللغة. قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «ذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أنّ الضمير في (أسروا) فاعل، وأنّ (الذين) بدل منه، وقال رحمه الله: لغة (أكلوني البراغيث) ليست من القرآن»[8].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٤٠.

(٢) ينظر: (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور ١/١٦٧، تحقيق د. صاحب أبوجناح ط(١٤٠٠هـ - ١٩٨٠)، الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.

(٣) من [آية ٧١، المائدة]، وذكرت الآية بكاملها ص١٨٥، هامش [١].

(٤) من [آية ٣، الأنبياء]، والآية هي: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

(٥) ينظر: (مغني اللبيب) ص٤٠٥.

(٦) ينظر: (شرح التسهيل) ١/٣٩٤.

(٧) ينظر: (همع الهوامع) ٢/٢٥٦.

(٨) ينظر: (المحرر الوجيز) ١١/١٢٢.

وخرجوا الآية بتفسير مناسب بعيد عنها، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وأما قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[١]، فإنّما يجيء على البدل، أو كأنّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعزّ ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢]، على هذا فيما زعم يونس»[٣].

فسيبويه يحمل الآية على وجهين: أمّا البدل من الواو في (أسروا) وأمّا الاستئناف. وقد وافق كثير من النحاة، فمنعوا أو ضعفوا حمل القرآن على هذه اللغة. من هؤلاء الزجاج (ت ٣١١هـ) حيث قال: «في (أسروا) قولان، أجودهما أن يكون (الذين ظلموا) في موضع رفع بدلاً من الواو في (أسروا)... ويجوز أن يكون رفعاً على الذم على معنى هم الذين ظلموا»[٤].

والأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «إنّه مرفوع؛ لأنّه فاعل (عمّوا وصمّوا) ونجعل الواو للجمعية لا للفاعل، على لغة من قال: (أكلُوني البرغيثُ) وهذا ضعيف؛ لأنّها لغة غير فصيحة»[٥].

ومنهم النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) حيث قال: «في (واو) أسروا) وجهان:

أحدهما: أنّه على لغة من يجوِّز إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل، إذا كان مقدماً على فاعله.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية [٣].

(٢) سورة الأنبياء، الآية [٣].

(٣) ينظر: (الكتاب) ٢/ ٤١.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٥) ينظر: (البيان) ١/ ٣٠٢.

وثانيهما: وهو الأقوى أنّ (الواو) ضميرٌ راجعٌ إلى الناس المقدم ذكرهم، (والذين ظلموا) بدل منهم»[١].

وكذلك أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وارتفاع (كثير) على البدل من المضمر، وجوّزوا أن يرتفع على الفاعل، و(الواو) علامة للجمع، لا ضمير على لغة (أكلوني البراغيث) ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة»[٢].

وابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم منها: قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٣]، والأجود تخريجها على غير ذلك»[٤]. وفي موضع آخر يقول: «وأمّا الآية الأولى[٥] فإذا قدرت الواوان[٦] فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذٍ أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين»[٧].

وفي المقابل فهناك من النحاة من أجاز حمل القرآن على هذه اللغة، وظاهر كلام الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) أنّه يجيز ذلك، حيث يقول: «وإن شئت جعلت (عَمُوْا وصَمّوُا) فعلاً للكثير، كما قال الشاعر:

---

(١) ينظر: (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) للنيسابوري ٦/١٧، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، ط(١٣٨١هـ ١٩٦٢م) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٥٤٣/٣.

(٣) من [آية ٣، الأنبياء]، ينظر: هامش [٤] من الصفحة قبل السابقة.

(٤) ينظر: (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لابن هشام ص١٧٩.

(٥) يقصد بها ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [٧١، المائدة].

(٦) واو (عموا) وواو (صموا).

(٧) (مغني اللبيب) ص٤٠٦.

يَلُومُونَنِي في اشترِائِي النَّخيـ ـلَ أَهْلِي فَكُلُّهُم أَلْوَمُ

وهذا لمن قال: (قاموا قومك)»[1].

وكذلك عند الأخفش (ت ٢١٥هـ) حيث قال: «أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضَرَبُونِي قَوْمُكَ»[2]، وغيرهم كثير[3] من النحاة.

وعلى الرغم من القول أنّ لغةَ (أكلوني البراغيث) لغةٌ قديمةٌ، واللغةُ العربيةُ تخطتها في مراحلها المتطورة بعد ذلك، فإنّ هذه اللغة بقي لها أثرٌ في العربية في الشعر والنثر، وعليها كثير من اللهجات العاميّة اليوم.

ومن شواهدها في النثر ما جاء في الحديث النبوي الشريف وما جاء على لسان العرب من الأقوال شعراً ونثراً.

أولاً: الحديث النبوي الشريف:

[١] (يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ ملائِكَةٌ بالليلِ ومَلائِكَةٌ بالنهارِ)[4]، قاله الرسول ﷺ، ورواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال ابن عقيل: «وهذه اللغةُ القليلةُ التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيثُ) ويعبّر عنها المصنف في كتبه بلغة (يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ ملائِكَةٌ

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٣١٦/١.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٤١٠/٢.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١٩٥/٢، و(إعراب القرآن للنحاس) ٢٣/٢، ٦٤/٣، و(مشكل إعراب القرآن) لمكي ٢٣٤/١، ٤٧٧/٢، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ١٦٠/٥، ١٢٢/١١، و(الكشاف) للزمخشري ٦٣٤/١، ٥٦٢/٢، و(التبيان) للعكبري ٤٥٣/١، و(غرائب القرآن) للنيسابوري ٦/٧، ٧/١٧.

(٤) ينظر: صحيح البخاري شرح فتح الباري ٣٣/٢، كتاب مواقيت الصلاة، وصحيح مسلم ٤٣٩/١، كتاب المساجد ومواضيع الصلاة، و(المقاصد النحوية) ٨٤/٢.

بالليلِ ومَلائِكةٌ بالنهارِ) فـ(البراغيثُ) فاعـل (أكلوني)، و(ملائكـةٌ) فاعـل يتعاقبون»[١].

ولقد ردّ كثير من المؤلفين الاستدلال بهذا الحديث.

وقالوا: إنّه قطعةٌ من حديث مطول، وأصل الحديث: **(إنّ للهِ ملائكةً يتعاقُبوَن فِيُكُمْ: ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ)**. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه؛ لأنّ (الواو) في (يتعاقبون) ليست علامة على جمع المذكر، ولكنّها ضمير جماعة الذكور وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة (للملائكة) الواقع اسم (إنّ) و(ملائكة) المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة لتفصيل ما أجمل أولاً، وعلى كل فالشاهد هو القطعة التي ذكرها مالك في الموطأ قال الشيخ محي الدين: «إنّ الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ بدون الالتفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى»[٢].

[٢] **(وَيْخرجُنَ العَواتِقُ وذواتُ الخدورِ)**[٣]، قاله رسول الله ﷺ، وأخرجه الإمام البخاري بسنده.

والشاهد فيه أنّ الفعل (يخرجن) اتصلت به (نون النسوة) مع وجود الاسم الظاهر (العواتق).

[٣] حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: «قال رسولُ اللهِ ﷺ: **(من كُنّ له ثلاثُ بناتٍ يؤدبْهُنّ ويرحمْهنّ ويكفلهُنّ وجبتْ له الجنةُ البتّةُ)**، قال:

---

(١) ينظر: (شرح ابن عقيل) ٢/٨٥.

(٢) ينظر: (منحة الجليل) ٢/٨٥.

(٣) ينظر: صحيح البخاري شرح فتح الباري ٣/٤٦٣، كتاب العيدين، و(المقاصد النحوية) ٢/٤٦٠.

قيل يا رسول الله وإن كانت اثنتين؟ قال: (وإن كانت اثنتين)، قال فرأى بعض القوم أن لو قالوا له واحدة لقال واحدة»، أخرجه الإمام أحمد بسنده[١].

قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «الوجه في الرواية المشهور أنّه جعل (النون) علامة مجردة للجمع، وليست اسماً مضمراً، كما أنّ (تاء التأنيث) في قولك: قامتْ وقعدتْ هندٌ علامة لا اسم... ومن هذا قولهم (أكلوني البراغيث)»[٢].

[٤] (أو مُخْرِجيَّ هُمْ)[٣] قاله ﷺ لما قال له ورقة بن نوفل: وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك.

«والأصل في (أو مُخْرِجيَّ هُمْ) (أو مُخْرِجُويَّ هُمْ) فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف»[٤].

تلك أحاديث نبوية شريفة بلغت أربعة ـ كما ترى ـ وجدير بي أن انتقل إلى لون آخر من ألوان الشواهد وهو النثر العربي.

ومن شواهده التي جاءت على هذه اللغة:

---

(١) ينظر: مسند أحمد ٣/٣٠٣.

(٢) ينظر: (إعراب الحديث) للعكبري ص١٣٨، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط٢(١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م) دار المنارة جدة.

(٣) صحيح البخاري المجلد الأول جـ١/ ٤ كتاب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

(٤) ينظر: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك ص١٣، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ط٣ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، وينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٦، و(التصريح) للأزهري ١/ ٢٧٥.

[١] حديث أنس رضي الله عنه قال: (قدم النبي ﷺ وأنا ابن عشر ومات وأنا ابن عشرين، فكنّ أمهاتي يَحْثُثْنِي على خدمته)[1].

قال العكبري (ت ٦١٦هـ) في إعرابه: «النون في (كُنّ) حرف يدل على جمع المؤنث، وليست اسماً مضمراً؛ لأنّ (أمهاتي) هو اسم كان، فلا يكون لها اسمان، ونظير (النون) هاهنا الواو في قوله (أكلوني البراغيث)»[2].

[٢] قول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): «ومنها "التقتا حلقتا البطان"»[3].

حيث جاء بها على هذه[4] الصورة، فأثبت ألف الاثنين، والاسم ظاهر بعد الفعل وهو (حلقتا).

[٣] وكذلك قول العرب: «أكلوني البراغيث». وهو موضوع البحث.

ومن الشواهد الشعرية الكثيرة على هذه اللغة ما يلي:

[١] قول عمرو بن ملقط، وهو شاعر جاهلي:

---

(١) مسند أحمد ٣/١١٠.

(٢) (إعراب الحديث النبوي) للعكبري ص١٢٥.

(٣) ينظر: (شرح التسهيل) ١/٣٩٣.

(٤) ينظر: (مجمع الأمثال) لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ٢/١٧٦، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط(١٣٧٤هـ/ ١٩٥٢م)، مطبعة السنة المحمدية. و(شرح الشافية) لابن الحاجب ٢/٢٢٤، و(اللسان) لابن منظور (بطن) ١٣/٥٧، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان ١/٣٤٢، وقد جاءت روايته بدون ألف الاثنين، قال الميداني: «التقت حلقتا البطان: يقولون البطان للقنب الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ السد غايته، يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية». وهذه الرواية لا تبطل الرواية الأخرى؛ لأن كل رواية لها سندها.

أُلفِيَتا عَيْنَاكَ عنْدَ القَفَا   أوْلَى فَأولى لَكَ وَاقِيَه[١]

الشاهد فيه (أَلفيتا عيناك): «حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل، الذي هو (ألفي) مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى، وقوله (عيناك)»[٢]، ولو جاء على الفصيح لقال: أُلفيت.

[٢] قول أميّه بن أبي الصلت:

يَلُومُونَنِي في اشتِراء النَخِيلِ   أَهْلِي فَكُلُّهُم أَلْوَمُ[٣]

الشاهد فيه قوله: (يلومونني أهلي) حيث وصل (واو الجماعة) بالفعل مع وجود الاسم الظاهر، ولو جاء على الفصيح لقال (يلومني).

[٣] قول مجهول:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ ليلى عَواذِلي   ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ[٤]

---

(١) ينظر: (النوادر في اللغة) لأبي زيد ص٦٢، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، ط(بدون) دار الكتاب العربي، بيروت، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٧/٤٤؛ و(شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور ١/١٦٧، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان ٢/٢٦، و(المقاصد النحوية) للعيني ٢/٤٦٨.

(٢) ينظر: (عدة السالك تحقيق أوضح المسالك) ٢/١٠٠، لمحي الدين عبدالحميد ط٥(١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) دار الجيل ـ بيروت، لبنان.

(٣) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ١/١٣٣، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٣/٨٧، ٧/٧، و(شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور ١/١٦٧، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان ٢/٢٦، و(المقاصد النحوية) للعيني ٢/٤٦٠، و(الهمع) ٢/٢٥٧.

(٤) ينظر: (الإنصاف) ٢٠٩، برواية (لكميد)، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٨/٦٢، ٦٤، ٦٨، (مغني اللبيب) ١/٢٥٧، (شرح ابن عقيل) ١/٣٦٣، (المقاصد النحوية) ٢/٢٤٧، (شرح الأشموني) ١/٢٨٠، (شرح التصريح) ١/١١٢، (همع الهوامع) ١/١٤٠، (خزانة الأدب) ٤/٣٤٣.
هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها، ولا تعرف له تتمة ولا سوابق أو لواحق، إلا أن ابن عقيل رواه كاملاً من غير عزو.

الشاهد فيه، قوله: (يلومونني عواذلي)، حيث ألحق العل (بواو الجماعة)، مع وجود الاسم الظاهر (عواذلي).

[٤] قول الشاعر: عبيدالله بن قيس الرقيات[١]:

(أ) تَولّى قتَالَ المارِقِينَ بِنفْسه وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[٢]

(ب) فَإِنْ نَفْنَ لاَ يُبْقُوا أُولئِكَ بَعْدَنَّا لِذِي حُرْمَةٍ فِي المُسْلِمِين حَرِيمُ[٣]

فالشاهد في البيت الأول: (وقد أسلماه مبعد وحميم)، «حيث وصل بالفعل ألف التثنية، مع أن الفاعل اسم ظاهر»[٤].

والشاهد في البيت الثاني: (لا يبقوا أولئك)، «فقد وصل واو الجماعة بالفعل، في قوله (لا يبقوا)، مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع، وهو قوله (أولئك)»[٥].

---

(١) ديوانه ص١٩٦، ١٩٧، تحقيق د. محمد يوسف نجم، ط(١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م)، دار صادر، بيروت.

(٢) ينظر: (أمالي الشجري) ١/١٣٢، (مغني اللبيب) ٤/٤٠٧، و(المقاصد النحوية) للعيني ٢/٤٦١، و(شرح الأشموني) ٢/٤٧، و(شرح التصريح) ١/٢٧٥، و(همع الهوامع) ٢/٢٥٧.

والبيت في رثاء "مصعب بن الزبير بن العوام ﷺ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبدالله بن الزبير فلما قتل مصعب رثاه عبيدالله بهذا البيت.

(٣) ينظر: البيت في (عدة المسالك) ٢/١٠١.

(٤) ينظر: (منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل) ٢/٨٢.

(٥) ينظر: (عدة السالك) ٢/١٠١.

[٥] قول الشاعر: عروة بن الورد العبسي[١] المشهور بعروة الصعاليك:

ذَرِيْنِي للغِني أَسْعى فَإِنِّي رَأيتُ النّاسَ شَرُّهمُ الفَقِيرُ
وأَحْقَرهُمْ وأَهْونُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وخِيْرُ

«فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله (كانا)، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله نسب وخير»[٢].

[٦] قول الشاعر[٣]:

نُسيَا حَاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُنْ فا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا بْنَ عَبْدِالْعَزِيزِ

الشاهد: في قوله: (نُسيا حاتم وأوس).

حيث ألحق الفعل ألف الاثنين، مع وجود المتعاطفين وهما: حاتم وأوس.

[٧] قول الشاعر[٤]:

إِنْ يَغْنَيَا عَنِّي الْمُسْتَوطِنَا عَدَنٍ فَإِنَّني لَسْتُ يَوماً عَنْهُما بِغَني

الشاهد: في قوله: (يغنيا المستوطنا).

حيث ألحق الفعل ألف الاثنين مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى.

[٨] قول الشاعر: يزيد بن معاوية[٥].

---

(١) ديوانه ص٤٥، دار صادر بيروت، وينظر: (المقاصد النحوية) ٤٦٣/٢، (التصريح للأزهري (٢٧٧/١)، ومعنى «خير» بكسر الخاء الكرم. والبيت من قصيدة يمدح فيها الغنى ويذم الفقر.

(٢) ينظر: (منحة الجليل) ٨٣/٢.

(٣) قائله مجهول. ينظر: (شرح الأشموني) ٤٧/٢، و(عدة السالك) ١٠٠/٢، و(منحه الجليل) ٨٣/٢. وهذا البيت يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل.

(٤) قائله مجهول. ينظر: (عدة السالك) ١٠٠/٣، و(المقاصد النحوية) ٣٩٣/٣.

(٥) ينظر: (عدة السالك) ١٠١/٢.

يَـدُورُونَ بِـي فِـي ظِـلِّ كـل كَنِيْـسَةٍ فَيَنْـسَوْنَنِي قَـومِي وأَهْـوَى الكَنَائِـسَا

موضع الشاهد: (ينسونني قومي).

حيث جاء بالاسم الظاهر مع وجود واو الجماعة.

[٩] قول الشاعر: محمد بن عبيدالله العتبي[(١)]:

رَأَيْـنَ الغَـوَانِي الـشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِـي فَأعرَضْـنَ عَنِّـي بِالخُـدُودِ النواضـرِ

الشاهد: (رأين الغواني).

حيث جاء الفعل(رأين) مقترناً بنون النسوة، مع وجود الاسم الظاهر (الغواني).

[١٠] قول الشاعر: الفرزدق[(٢)]:

ولَكِـنْ دِيَـافِيٌّ أَبُـوهُ وأُمُّـهُ بِحَـورَانَ يَعْـصِرْنَ الـسَّلِيطَ أقارِبُـه

موضع الشاهد: (يعصرن السليط أقاربه) حيث جاء الفعل مقترناً بالنون مع وجود الاسم الظاهر (أقاربه).

[١١] قول الشاعر[(٣)]:

لَـئِنْ لُمْـنَ أيـامٌ بِحُـزْوَي لَقَـدْ أَتَـتْ عَلَـيَّ لَيَـالٍ بِـالعَقِيقِ قِـصَارُ

---

(١) ينظر: البيت في (شذور الذهب) ١٧٩، و(الأشموني) ٢/٤٧، و(شرح ابن عقيل) ٢/٨٣، و(المقاصد النحوية) ٢/٤٧٣.

(٢) ينظر: ديوانه ص٤٦، المجلد الأول، طباعة دار صادر بيروت، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: (الكتاب) ٢/٤٠، و(معاني القرآن) للأخفش ١/٢٦٣، (إعراب القرآن للنحاس) ٢/٣٣، (أمالي ابن الشجري) ١/١٣٣، (ابن يعيش ٣/٨٩، ٧/٧، و(الهمع) ٢/٢٥٧، و(الخزانة) ٢/٣٨٦، ٣/٢٩٢، ٣٣٤، ٤/٥٥٤.

(٣) قائله مجهول ينظر: (عدة السالك) ٢/١٠٣.

الشاهد: (لُمن أيام).

حيث جاء (الفعل) (لمن) مقترناً بنون النسوة مع وجود الاسم الظاهر (أيام).

[١٢] قول الشاعر: عمرو بن مبرد العبدي:

فَأدْركَنَـــهُ جدّاتُـــهُ فخَنجْنَـــهُ ألا إنّ عِـرقَ الـسُّوءِ لا بُـدَّ مُـدْرِكُ[١]

وهناك رواية أخرى:

فَأدْركْنَـــهُ خالاتُـــهُ فَخَذَلْنَـــهُ ألا إنَّ عِـرْقَ الـسُّوءِ لا بُـدَّ مُـدْرِكُ[٢]

الشاهد: (وأدركنه جدّاته، فأدركنه خالاته) حيث اتصلت نون النسوة بالفعل (وأدركنه) مع وجود الاسم الظاهر في كلتا الروايتين (جداته، خالاته).

[١٣] وقول الشاعر: قيس بن الأسلت:

ويُكْرِمْنَهَـــا جَارَاتُهَـــا فيزُرنْهَـــا وتَعْتَـــلُّ عَـــنْ إتْيـــانهنَّ فتُعْـــذَرُ[٣]

الشاهد: (يكرمنها جاراتها).

حيث جاء الفعل (يكرمنها) مقروناً بنون النسوة مع وجود الاسم الظاهر بعده (جاراتها).

[١٤] قول الشاعر: تميم (وهو من شعراء اليتيمة):

إلى أنْ رَأيــتُ الــنَّجْمَ وهــوَ مُغــرَّبُ وأقْبَلْنَ راياتُ الـصَّباحِ مـن الـشَّرْقِ[٤]

---

(١) ينظر: (عدة السالك) ٢/ ١٠٣.

(٢) ينظر: (منحة الجليل) ٢/ ٨٤، (سيبويه والقراءات) ١٧٣، دراسة تحليلية معيارية، تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري، توزيع دار المعارف بمصر (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).

(٣) ينظر: (عدة السالك) ٢/ ١٠٤.

(٤) ينظر: (يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر) ١/ ٢٩٣، للثعالبي النيسابوري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط(١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م)، مكتبة الحسين التجارية. وينظر: (منحة الجليل) ٢/ ٨٢، (سيبويه والقراءات) ١٧٣.

موضع الشاهد: (أقبلن رايات الصباح).

[١٥] قول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فاعتززْتَ بِنَصْرِهِمْ ولو أنّهم خَذَلُوكَ كُنتَ ذَلِيلاً[١]

الشاهد: (نصروك قومي).

فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله (نصروك) مع أنّ الاسم الظاهر الدال على الفاعل موجود وهو قوله (قومي).

[١٦] وقول الشاعر:

بِكَ نَالَ النِّضَالُ دَوْنَ المَسَاعِي فَاهتَدينَ النِبَالُ للأَغْرَاض[٢]

وبعد فهذه (أربعة) أحاديث نبوية شريفة، و(ثلاثة) أقوال عن العرب و(ستة عشر) بيتاً شعرياً.

وبعد هذه الشواهد فهل يحق لأحد أن يقول: «إنّها شاذة ولغتها رديئة، وأنّها مفتقرة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه»[٣].

ولست أوافق العلماء الإجلاء أولئك الذين أدخلوا بعض الآيات الأخرى تحت هذه القاعدة، ومن هذه الآيات:

[١] قال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا﴾[٤].

---

(١) ينظر: (منحة الجليل) ٢/٨٤، (عدة السالك) ٢/١٠٢.

(٢) قائله مجهول، ينظر: (تفسير القرطبي) ١١/٢٦٩.

(٣) ينظر: كتاب (الموجز في قواعد اللغة العربية)، لسعيد الأفغاني ص٢١٧، ط٣ (١٤٠١هـ/١٩٨١م) دار الفكر. «بتصرف».

(٤) سورة الأعراف، من الآيتين [٩١-٩٢].

فقد حملها الدكتور أحمد عبدالستار الجواري[١] على لغة (أكلوني البراغيث) وقد ردّ الدكتور عدنان سلمان بقوله: «لا يمكن حمل هذه الآية على لغة (أكلوني البراغيث)، ويبدو لي أنّ الباحث الفاضل لم يطلع على الآية في موضعها من القرآن، بل عوّل على حفظه. وبالرجوع إلى القرآن الكريم يتبين أنّ الآية قد جاءت فيها على اللغة العامة، وليس فيها أي احتمال آخر، ولعل سرد الآية والآيات التي معها خير دليل؛ ويوضح الذي نذهب إليه»[٢]، وعند الرجوع إلى القرآن وجدت أن الآيات هي: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿٩٠﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٩١﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[٣].

فالواو في الفعل (أصبحوا)، تعود على الاسم المتقدم وهو (الملأ الذين كفروا) في أول الآية: و﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا﴾، هو كلام مستأنف مبتدأ، (خبره) الجملة الواقعة بعده: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾. وهذا ما وجدته عند الزمخشري[٤] وغيره[٥] من المفسرين.

---

(١) في كتاب (نحو الفعل) ص٨٢-٨٣، نقلاً عن كتاب الدكتور/ عدنان سلمان (دراسات في اللغة والنحو).

(٢) ينظر: كتاب (دراسات في اللغة والنحو) للدكتور/ عدنان محمد سلمان ص١٧٢.

(٣) سورة الأعراف، الآيات [٩٠-٩١-٩٢].

(٤) ينظر: (الكشاف) ٩٧/٣.

(٥) العكبري في (التبيان في إعراب القرآن) ٥٨٣/١، والسمين الحلبي في (الدر المصون) ٣٨٥/٥.

[٢] الآية الثانية: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[(١)].

هناك قراءة لحمزة والكسائي جاءت بإثبات ألف التثنية[(٢)] مع رفع الاسم الظاهر بعد الفعل وهي قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلغان عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾. فقد خرجها الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[(٣)]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[(٤)]، على أنّ الألف حرف للتثنية والفاعل أحدهما. وقد ردّ عليهما أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وهذا لا يجوز؛ لأنّ شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون مسنداً لمثنى؛ أو مفرّق بالعطف بالواو نحو قاما أخواك أو قاما زيد وعمر»[(٥)]، وقد علق صاحب الدر المصون (ت ٧٥٦هـ) على ذلك بقوله: «والفعل هنا مسند إلى (أحدهما) وليس مثنى ولا مفرّقاً بالعطف بالواو»[(٦)].

وكذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فقط غلّط من قال ذلك، بقوله: «وأما قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلغان عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾، فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، (وقال في تخريجها): بل الألف ضمير الوالدين في: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾، وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما، وأحدهما

---

(١) من [آية ٢٣، الإسراء]، والآية هي: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾.

(٢) ينظر: (السبعة) ص٣٧٩، (التيسير) ص١٣٩، (الحجة) لابن خالويه ٢١٦، و(البحر) ٢٦/٦، و(النشر) ٣٠٦/٢، وقرأ بها السلمي وابن وثاب وطلحة والأعمش والجحدري.

(٣) (الكشاف) ٤٤٤/٢.

(٤) (التبيان) ٨١٧/٢.

(٥) (البحر المحيط) ٢٦/٦.

(٦) (السمين الحلبي) ٣٢٧/٧.

بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً؛ لأنّ بدل الكل لا يعطف على بدل البعض»[1]. فبطلت الحجة بها.

[٣] والآية الثالثة: التي لا أوافق على جعلها من لغة (أكلوني البراغيث قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾[2].

فقد خرجها الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) على هذه اللغة، قال: «يجوز أن تكون (الواو) علامة للجمع كالتي في (أكلوني البرغيث)، والفاعل ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾؛ لأنّه في معنى الجمع»[3]. وقد ردّ عليه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً... وأيضاً فالواو والألف والنون التي تكون علامات لا ضمائر، لا يحفظ ما يجيء بعدها فاعلاً، إلا بصريح الجمع وصريح التثنية أو العطف، أمّا أن تأتي بلفظ مفرد يطلق على جمع أو على مثنى فيحتاج في إثبات ذلك إلى نقل، وأما عود الضمائر مثناة ومجموعة على مفرد في اللفظ، يراد به المثنى والمجموع فمسموع معروف في لسان العرب. على أنّه يمكن قياس هذه العلامات على تلك الضمائر، ولكن الأحفظ أن لا يقال ذلك إلاّ بسماع»[4].

وقد ردّ عليه أيضاً الإسكندري (ت ٦٨٣هـ) بقوله: «وفي هذا الوجه تعسُّف، من حيثُ أنّه إذا جعله علامة (لـمَنْ) فقد كشف معناها، وأفصح بأنّها متناولة جمعاً، ثم أعاد على لفظها بالإفراد ضمير (اتخذ)؛ ففيه الإعادة على

---

(١) (مغني اللبيب) ١/٤٠٧،

(٢) سورة مريم، الآية [٨٧].

(٣) (الكشاف) ٢/٥٢٤، ٥٢٥.

(٤) (البحر المحيط) ٦/٢١٧.

لفظها بعد الإعادة على معناها، بما يخالف ذلك وهو مستنكر عندهم؛ لأنّه إجمال بعد إيضاح، وذلك تعكيس في طريق البلاغة، وإنّما محجتها الواضحة الإيضاح بعد الإجمال، والواو على إعرابه وإن لم تكن عائدة على مَنْ إلاّ أنّها كاشفة لمعناها كشف الضمير العائد له»[1].

وعلى هذا يكون (إعراب) ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ استثناء. قال صاحب الدُّرّ: «هذا الاستثناء يترتب على عود الواو على ماذا؟. فإن قيل بأنّها تعود على الخلق، (والمراد به الخلق جميعاً لدلالة ذكر الفريقين المتقين والمجرمين عليهم إذ هما قسماه) أو على الفريقين المذكورين — الفريقان المذكوران هما المتقون والمجرمون إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[2] – أو على المتقين فقط – إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ وَفْدًا﴾[3]– فالاستثناء حينئذٍ متصل، وفي محل المستثنى الوجهان المشهوران: إمّا الرفع على البدل، وإمّا النصب على أصل الاستثناء.

وإن قيل إنّه يعود على المجرمين فقط ـ إشارة إلى قوله: ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾[4]، كان استثناءً منقطعاً، وفيه حينئذٍ اللغتان المشهورتان، لغة الحجاز، التزام النصب، ولغة تميم جوازه مع جواز البدل كالمتصل»[5].

---

(١) (الانتصاف فيا تضمنه الكشاف من الاعتزال) للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي ٢/٥٢٥.

(٢) سورة مريم، الآية [٧٣].

(٣) سورة مريم، الآية [٨٥].

(٤) سورة مريم، الآية [٨٦].

(٥) ينظر: (الدر المصون) ٧/٦٤٤ «بتصرف».

وما دام الأمر كذلك؟! فمن الأفضل أن لا تدخل هذه الآيات تحت هذه القاعدة المختلف في صحتها بين العلماء.

ولماذا نلجأ إلى ذلك وقد أعربها العلماء إعراباً قوياً، يبعدها عن الوصف بالضعف أو الشذوذ أو القلة على أحسن الآراء. كما جاء عند سيبويه رحمه الله.

كما إنني لا أوافق على رأي بعض الباحثين في الاستشهاد بشعر المولدين، فقد أورد بعضهم(١) أشعاراً لهم وجعلها من الشواهد الشعرية.

[١] قول أبي نواس (ت ١٩٩هـ):

(أ) الحَمْدُ للهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ قد خَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زُوَّارِي

(ب) وأَحْسَنَتْ نَفْسِي التَّعَزِّي عَنْ شَيءٍ تَولّى ومُتْنَ أوْطَارِي

موضع الشاهد (متن أوطاري).

[٢] قول أبي تمام (ت ٢٣٢هـ):

(أ) أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا نَوْمِي وَيِتْنَ عَلَى فُضُولِ وِسادِي

(ب) وَغَداً تَبَيّنُ كَيْفَ غِبُّ مَدَائِحِي إِنْ مِلْنَ بِي هِمَمِي إِلَى بَغْدَادِ

الشاهد في البيت الأول: (استلبن فضولها).

الشاهد في البيت الثاني: (ملن هممي).

[٣] وقول أبي فراس (ت ٣٥٧هـ):

نَتَجَ الرَّبِيْعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِب

الشاهد: (ألقحها غُرُّ السحائب).

---

(١) الدكتور خليل عمايره في كتابه (آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث) ص٤٦ـ٤٧، ط١ (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، دار البشير عمان، الأردن.

وهذا البيت من الأبيات التي ذكرها كثير[1] من النحاة في هذه المسألة. ولعله على رأي الشيخ محمد الدين: «إمّا أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء، فظنونه لشاعر يستشهد بقوله، وإمّا أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد»[2].

[٤] وقول الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ):

نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ بِيَ اللَّيَالِي ... فَلاَ خَيْلٌ أَعَنَّ وَلاَ رِكَابُ

موضع الشاهد: (قعدن الليالي).

وقال:

أَوْرَثْنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ ... شِيَمٌ تُسَانِدُهَا عُلاً وَمَنَاقِبُ

الشاهد: (أوردنه شيمٌ).

لا أوافق على ذلك؛ لأنّ هؤلاء الشعراء لا يدخلون في عصر الاحتجاج تلك التي قالوا[3] إنّها تمتد في الحواضر إلى نهاية القرن الثاني الهجري، أو منتصفه على خلاف ذلك.

وتمتد في البوادي إلى نهاية القرن الرابع الهجري أو منتصفه، ولا شك أنّ هؤلاء الشعراء كانوا في الحواضر، ولم يكونوا من شعراء البوادي بأي حال من الأحوال.

---

(١) ذكره ابن هشام في (أوضح المسالك) ١٠٣/٢، وفي (شذور الذهب) ١٧٦هـ، والأزهري في (التصريح) ٢٧٥/١، والسيوطي في الهمع (٢٥٧/٢.

(٢) عدة السالك ١٠٣/٢.

(٣) من (محاضرات في النحو العربي) ألقاها الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري على طلاب الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ومن المعلوم أنّ أبا نواس توفى سنة ١٩٩هـ، وأبا تمام توفى سنة ٢٣٢هـ، وأبا فراس توفى سنة ٣٥٧هـ، والشريف الرضي سنة ٤٠٦هـ.

وكلهم خارجون عن عصور الاحتجاج كما ترى. ثم لماذا نلجأ إلى شعر هؤلاء وعندنا من الشواهد الأصلية عدد ليس بالقليل.

عندنا حتى الآن ستة عشر بيتاً شعرياً مع أنّني لم أعمد إلى الإحصاء والاستقصاء... فضلاً عن الشواهد الأخرى من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة كما سلف به البيان.

الترجيح:

قبل التصريح بالترجيح يجدر بي أن ألخص الآراء الواردة في إعراب هذه الآية وإليك التلخيص:

[١] البدلية: على أنّ الاسم الظاهر بدل من اللواحق.

[٢] خبر لمبتدأ محذوف.

[٣] فاعل على لغة (أكلوني البراغيث).

[٤] منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي على المفعول المطلق.

[٥] مبتدأ والجملة قبله خبر مقدم.

[٦] فاعل لفعل محذوف.

تلك هي الآراء الواردة في هذه المسألة غير أنّ المهدوي اقتصر على الأربعة الأول فقط، كما أنّه لم يصرح بالرأي الراجح عنده، وإن كان قد ذكر (البدلية) في أول الآراء. فهل نعد هذا تلميحاً منه بالرأي الراجح؟!.

مهما يكن من أمر فإنّ التلميح شيء والتصريح شيء آخر...

هذا إلى أنه أحياناً يصرح بالترجيح ولا يكتفي بالتلميح.

وإذا كان المهدوي هنا قد آثر التلميح على التصريح، فإنّني أوثر التصريح بالترجيح فأقول: الراجح في نظري عدم تخطيء هذا الأسلوب؛ مع الاعتراف بأنّه لغة قليلة كما قال سبويه[١]، ولا أميل إلى وصفها بالضعف[٢] والشذوذ[٣]، كما قال بعض العلماء.

ولهذا لا ينبغي حمل القرآن على أي لغة قليلة أو ضعيفة أو شاذة ما دامت هناك مندوحةً؛ وإليك البيان بالتفصيل:

أمّا عدم التخطيء فسببه أنّ هذا الأسلوب ورد عند العرب في لغات متعددة، وليس في لغة واحدة... قالوا أنّها لغة طيءّ[٤] ولغة أزد شنوءة[٥] ولغة بني الحارث[٦].

«وليس من اليسير على الباحث المنصف أن يُخطِّئ العربي الأصيل في لغته؛

---

(١) ينظر: (الكتاب) ١/ ٤٠، وينظر: (شرح الأشموني) ٢/ ٤٧.

(٢) ينظر: (البيان) للأنباري ١٠/ ٣٠٢، (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ١/ ٤٥٣، (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور ١/ ١٦٧، (الدر المصون) للسمين الحلبي ٤/ ٣٧٣.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) لأبي حيان ٣/ ٥٣٤.

(٤) (مغني اللبيب) لابن هشام ص٤٠٤، و(أوضح المسالك) ٢/ ٩٨، (الأشموني) ٢/ ٤٨، (التصريح) (٩٠٥) ١/ ٣٧٥، (همع الهوامع) ٢/ ٢٥٧.

(٥) (مغني اللبيب) لابن هشام ٤٠٤، (أوضح المسالك) ٢/ ٩٨، (البحر المحيط) ٦/ ٢٩٧، (الأشموني) ٢/ ٤٨، (التصريح) ١/ ٢٧٥، (الهمع) ٢/ ٢٥٧.

(٦) (ارتشاف الضرب) لأبي حيّان ٢/ ٢٦، (مغني اللبيب) لابن هشام ص٧٦١.

لأنّنا نأخذ اللغة من أفواه العرب، فإذا كُنّا نخطّئ العربي في لغته فمِمّنَ نأخذ اللغة إذن؟!»[(١)].

على أنّ هذا الأسلوب تضافرت عليه لغاتٌ متعددةٌ، وليست لغةٌ واحدة كما رأينا آنفاً.

ذلك عن عدم التخطيء. أمّا عزوفي عن وصفها بالضعف أو الشذوذ - مع ميلي إلى وصفها بالقلّة - فسببه أنّ الكثرة الكاثرة من القبائل العربية لا تصطنع هذا الأسلوب... فجمهرة اللغات في جميع القبائل - عدا ما ذكرت - تُجرد الفعل من الضمائر عند الإسناد إلى الاسم الظاهر كما هو معروف ومقرر في قواعد اللغة العربية.

ومعلوم أنّ تقعيد القواعد يكون على الأغلب الأعم، فلا ينظر فيها إلى بعض اللغات التي تخالف ذلك، ومن هنا جاء الحكم على هذا الأسلوب بالقلّة فقط، لا بالتخطيء، وهذا هو المنهج اللغوي السليم في نظري.

هذا وإنّي أرجِّح عدم حمل القرآن الكريم على هذه اللغة؛ لأن القرآن نزل بأفصح اللغات وأقواها على الإطلاق، وليس في القرآن حرفٌ واحدٌ إلاّ وله تخريجٌ قويٌ فصيح سليم... فلماذا إذن نلجأ إلى التخريجات الأخرى مع أنّنا نملك التخريج القوي السليم.

قد رأينا فيما أسلفت عديداً من الآراء النحوية، القويّة، تلك التي تجنب القرآن الكريم الحمل على اللغة القليلة أو الضعيفة، فضلاً عن الخطأ الصريح.

---

(١) ينظر: (أبوزكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة) تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري، ص٤٠٢.

وإذا كان لا بد من الترجيح بين الآراء الواردة في إعراب هذه الآية وأمثالها؛ فإنّني أرجِّح الرأي الذي يقول:

[١] الواو ضمير متصل مبني في محل رفع وما بعده بدل منه.

قال سيبويه: «وأما قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[(١)]، فإنّما يجيء على البدل»[(٢)]، ووافقه على هذا كثير من العلماء منهم المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)[(٣)]، والزجّاج (ت ٣١١هـ)[(٤)]، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)[(٥)]، ومكي (ت ٤٣٧هـ)[(٦)]، والمهدوي (ت ٤٤٠هـ)[(٧)]، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[(٨)]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[(٩)]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[(١٠)]، والنيسابوري (٧٢٨هـ)[(١١)]. وقال: «وهو الأقوى».

[٢] ثم الرأي الذي يقول على الاستئناف وهو ثلاثة أوجه:

---

(١) من [آية ٣، الأنبياء]، والآية ذكرت الآية ص١٨٨ هامش [٤].

(٢) (الكتاب) ٢/٤١.

(٣) (البحر المحيط) ٦/٢٩٧.

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ٢/١٩٥.

(٥) (إعراب القرآن) ٢/٣٣.

(٦) (مشكل إعراب القرآن) ١/٢٣٤، ٢/٤٧٧.

(٧) ينظر: عرض المسألة ص١٨٥.

(٨) (الكشاف) ١/٦٣٤، ٢/٥٦٢.

(٩) (البيان) ١/٣٠٢.

(١٠) (التبيان) ١/٤٥٣.

(١١) (غرائب القرآن) ٦/٧، ٧، ١٧.

(أ) الوجه الأول: أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف، قال المهدوي: «ويحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف التقدير: ذوو العمى والصم كثير منهم»[١]. وقدره الزمخشري: «أولئك كثير منهم»[٢]. وقدره الأخفش في الآية الثانية: «هم الذين ظلموا»[٣].

(ب) الوجه الثاني: أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبر، قال الزمخشري: «أو هو مبتدأ خبره ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ قدم عليه، والمعنى: هؤلاء أسروا النجوى، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم بأنه ظلم»[٤].

وقد ضعف العكبري[٥] هذا التقدير بحجة: «أن الفعل قد وقع في موضعه فلا ينوي به غيره»، وقد ردّ عليه صاحب الدر المصون[٦] بقوله: «فيه نظر؛ لأنّا لا نسلم أنه وقع موقعه، وإنّما كان واقعاً موقعه لو كان مجرداً من علامة».

(جـ) الوجه الثالث: أن يكون فاعلاً لفعل محذوف تقديره: (يقول الَّذِينَ ظَلَمُوا): وقد استحسن هذا الرأي النحاس، وعلّل له بقوله: «الجواب السادس أحسنها، وهو أن يكون التقدير: يقول الذين ظلموا، وحذف القول مثل: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾[٧]، فالدليل على

---

(١) ينظر: عرض المسألة ص١٨٥، وينظر: (معاني القرآن للزجاج) ٢/١٩٥.

(٢) (الكشاف) ١/٦٣٤.

(٣) (معاني القرآن) ٢/٤١٠، وينظر: (المحرر الوجيز) ١١/١٢٢.

(٤) (الكشاف) ٢/٥٦٢، وهو يتكلم هنا عن آية الأنبياء ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

(٥) (التبيان) ١/٤٥٣.

(٦) هو (السمين الحلبي) ينظر: ٤/٣٧٢.

(٧) من [آيتي ٢٣-٢٤ الرعد]، والآيتان هما: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾.

صـحة هـذا الجـواب أن بعـده : ﴿هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1] ، فهـذا (الـذي قالوه)، والمعنى : (هل هذا إلا بشر مثلكم)...»[2].

وقدر غيره : «أسرها الذين»[3] ظلموا.

فهـذه التخريجـات الـسابقة تغنينـا عـن هـذه اللغـة ؛ لأنّ العلمـاء الإجـلاء - رضوان الله عليهم أجمعين - قد خرجّوها تخريجات قوية متعددة مستندين في ذلـك إلى الـسماع الـصحيح مـن مـصادره المتعـددة، وأقواهـا كمـا نعلـم القـرآن الكـريم، ثـم الحـديث الـصحيح، ثـم كـلام العـرب شـعراً ونثـراً كمـا رأينـا فيمـا سلف.

---

(١) من [آية ٣، الأنبياء]، وذكرت الآية ص١٨٨، هامش [٤].

(٢) (إعراب القرآن) للنحاس ٣/٦٤.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ٥/١٦٠.

المبحث السابع

الخلاف في إعراب (أرأيتكم)

من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «(قل أرأيتكم) مذهب البصريين أنّ (الكاف والميم) للخطاب، لاحظّ لها في الإعراب.

ومذهب الكسائي وغيره من الكوفيين: أنّ (الكاف) نصب بوقوع الرؤية عليها والمعنى: أرأيتم أنفسكم، فإذا كانت للخطاب كانت (إنْ) من قوله: (إنْ أتاكم) في موضع نصب؛ لأنّه في موضع مفعول (رأيت)، وإذا كان اسماً في موضع نصب (فإنْ) في موضع المفعول الثاني»[2].

التوضيح:

اختلفت المذاهب النحوية حول هذه الآية عند كلمة (أرأيتكم)، وعند النظر إلى هذه الكلمة نجدها (فعلاً) اتصل بآخره (التاء) و(الكاف)... والخلاف حول موضع (التاء)، وموضع (الكاف) وهل هما حرفان أو ضميران...؟.

والفعل (رأى) - كما نعرف - من الأفعال التي تحمل معنيين فتكون (بصرية)، فتنصب مفعولاً واحداً، أو (علمية) - أي بمعنى علم - فتنصب مفعولين

---

(١) سورة الأنعام، الآية [٤٠].

(٢) ينظر: المخطوط ٢٦/ب/ك.

أصلهما المبتدأ والخبر. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «إنّما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً، وتلك سبعة أفعال وهي: حسبت وظننت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت، فحسبت وظننت وخلت متواخية؛ لأنّها بمعنى واحد، وهو الظن، وعلمت ورأيت ووجدت متواخية؛ لأنها بمعنى واحد وهو اليقين، وزعمت مفرد؛ لأنه يكون عن علم وظن»[١].

وأضاف أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): معنىً ثالثاً لها، وهو (إصابة الرئة)[٢]، وقد بيّن ذلك المعنى السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) عند الكلام على أحكامها وشروطها فقال: «(أرأيت) إن كانت البصَريَة أو العِلميّة الباقية على معناها، أو التي لإصابة الرئة كقولهم: (رَأَيتُ الطائرَ) أي: أصبت رِئته، لم يُجِزْ فيها تخفيف الهمزة التي هي عينها، بل تُحقّق ليس إلاّ، أو تُسهَّل بين بين من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن تلحقها كاف على أنّها حرف خطاب، بل إن لحقها كاف، كانت ضميراً مفعولاً أول، ويكون مطابقاً لما يراد به من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتّصلت بها تاء خطاب، لزم مطابقتها لما يراد بها مِمّا ذُكر، ويكون ضميراً فاعلاً نحو: أرأيتم، أرأيتما، أرأيتنّ ويدخلها التعليق والإلغاء»[٣]. فهذه أحكام (أرأيت) بأنواعها، أمّا (أرأيتكم) في هذه الآية، فهي نوع آخر يختلف، ولها أحكام خاصة بها، يوضحها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: «وتقول: أرأيتك زيداً، أبو مَنّ هو؟ وأرأيتك عمراً أعندك

---

(١) ينظر: (شرح المفصل) ٦٤/٧.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ١٢٤/٤.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٦١٥/٤

هو أم عند فلان؟ لا يَحسنُ فيه إلا النصبُ في زيد، ألا ترى أنّك لو قلت: أرأيت أبو من أنت؟ أو أرأيت أزيدٌ ثمَّ أم فلانٌ؟ لم يَحسن؛ لأنّ فيه معنى أخبرني عن زيد، وهو الفعل الذي لا يستغني السكوت على مفعوله الأول، فدخول هذا المعنى فيه، لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء، فعلى هذا أُجرِيَ، وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني»[1].

يفهم من كلام سيبويه أن فعل (أرأيتك) بتركيبته هذه في معنى الفعل (أخبرني)، ولكنه لم يستغن عن مفعوله الثاني، كما كان الأصل فيه.

وجملة الاستفهام (أبو مَنْ هو) في موضع المفعول الثاني؛ فلذلك لا يدخله (التعليق أو الإلغاء)[2]، كما يدخل غيره من الأفعال الناقصة عند وجود الاستفهام في الجملة أو لام الابتداء؛ وذلك لأنّه أصبح بمعنى (أخبرني)، و(أخبرني) لا تعلّق ولا تغلي فكذا هو.

ووجدت هذا المعنى عند العلماء، من بعده قال أبوحيّان (ت ٧٤٥): «وكون (أرأيت وأرأيتك) بمعنى أخبرني، نصّ عليه سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والأخفش (ت ٢١٥هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن كيسان (ت ٣٢٠هـ)، وغيرهم، وذلك تفسير معنى لا تفسير إعراب، قالوا: فتقول العرب: (أرأيت زيداً ما صنع) فالمفعول الأول ملتزم فيه النصب، ولا يجوز فيه الرفع على اعتبار تعليق (أرأيت)، وهو جائز في (علمت) و(رأيت)

---

(١) ينظر: (الكتاب) ١/٢٣٩، ٣٤٠.

(٢) التعليق مع لام الابتداء، والإلغاء مع الاستفهام، وقد شرح ابن يعيش معناهما بقوله: «التعليق ضرب من الإلغاء؛ لأنّه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً. والإلغاء إبطال عمله بالكلية، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً»، ينظر: (شرح المفصل) ٨/٦٦.

الباقية على معنى علمت، المجردة من معنى (أخبرني)؛ لأنّ (أخبرني) لا تُعلّق، فكذلك ما كان بمعناها، والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني»[١].

وأعود للاختلاف في (التاء) و(الكاف) بين العلماء، فمذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) فيها: «أنَّ الفاعل هو (التاء) وأنّ أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول»[٢].

وهذا يمثل الرأي الكوفي، وقد ردّ عليه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو: (أرأيتك زيداً ما صنع)؛ لأنّه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده»[٣]، وإذا أردنا أن تتم الفائدة أصبح الفعل ينصب ثلاثة مفاعيل، وليس هذا الفعل من هذا القبيل.

أمّا مذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) فهو كما بينه أبوحيّان بقوله: «إنّ (التاء) هي حرف خطاب كهي في (أنت)، وإنّ أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل، استعيرت ضمائر النصب للرفع»[٤].

وقد ذكر الفرّاء رأيه هذا في معاني القرآن بقوله: «وموضع (الكاف) نصب، وتأويله رفع؛ كما أنك إذا قلت للرجل: (دونك زيدا) وجدت الكاف في اللفظ خفضاً، وفي المعنى رفعاً؛ لأنّها مأمورة»[٥].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٦.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ٤/١٢٥.

(٣) ينظر: (مغني اللبيب) ١/١٩٨.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٥، ١٢٦.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ١/٣٣٣.

وهذا الرأي مخالف تماماً لمن سبقه، ولم يرض عنه مَنْ لحقه من العلماء؛ لذلك دفعوه، ووصفوه بالخطأ والاستحالة والتناقض والفساد والبطلان، وسأعرِّض لكل ذلك بالتفصيل.

فمن هؤلاء الذين خطّأوه في رأيه الزجّاج (ت ٣١١هـ) حيث قال: «وهذا لم يقله مَنْ تقدّم من النحويين، وهو خطأٌ؛ لأنّ قول: أرأيتك زيداً ما شأنه! تصير (أرأيت) قد تعدّت إلى (الكاف) وإلى (زيد)، فيصير لـ(رأيت) اسمان[1]، فيصير المعنى: أرأيت نفسك زيداً ما حاله. وهذا محال»[2].

ثم جاء مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ليفند القضية بعد ذلك، ويعلل، ويوضح استحالة رأي الفرّاء بقوله: «وهذا محال؛ لأنّ (التاء) هي (الكاف) في (أرأيتكم)، فكان يجب أن تظهر علامة جمع في التاء، وكان يجب أن يكون فاعلاً لفعل واحد، وهما لشيء واحد، ويجب أن يكون قولك: (أرأيتك زيداً ما صنع). معناه: أرأيت نفسك زيداً ما صنع؛ لأنّ (الكاف) هو المخاطب. وهذا الكلام محال في المعنى، ومتناقض في الإعراب. والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثمّ ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام، وتخاطب أولاً، ثم تأتي بغائب آخر؛ ولأنّه يصير ثلاثة مفعولين لرأيت، وهذا كله لا يجوز»[3].

ثمّ اتهمه الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بالفساد، حيث قال: «وذهب الفرّاء إلى أنّ لفظ (الكاف) لفظ منصوب، ومعناها معنى مرفوع، وهذا فاسد؛ لأنّ (التاء)

---

(١) جاء في الهامش: «يصير لها فاعلان هما التاء والكاف» ٢/٢٤٦.

(٢) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٢/٢٤٦.

(٣) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٢٥١، ٢٥٢.

هي (الكاف) في (أرأيتك) فكان يؤدي إلى أن يكون فاعلان لفعل واحد، ولكن يجب أن يكون قولك: (أرأيتك زيداً ما صنع). معناه: أرأيت نفسك زيداً ما صنع؛ لأنّ الكاف هو المخاطب، وهذا فاسد؛ لأنّك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال على غيره في آخره، وهذا فاسد»[1].

أما العكبري (ت ٦١٦هـ) فقد نصّ على أنّ (الكاف) حرف خطاب، وليست اسماً. وأظهر أدلّة كثيرة على ذلك، أبطلت رأي الفرّاء فقال في ذلك: «و(الكاف) حرف للخطاب، وليست اسماً، والدليل على ذلك أنّها لو كانت اسماً لكانت إمّا مجرورة وهو باطلٌ، إذ لا جارٌ هنا. أو مرفوعةٌ، وهو باطلٌ أيضاً لأمرين:

أحدهما: أنّ (الكاف) ليست من ضمائر المرفوع.

والثاني: أنّه لا رافع لها، إذ ليست فاعلاً؛ لأنّ (التاء) فاعل ولا يكون لفعلٍ واحد فاعلان.

وأمّا أن تكون منصوبة، وذلك باطل لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ هذا الفعل يتعدَّى إلى المفعولين كقولك: أرأيت زيداً ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً.

الثاني: أنّه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى؛ وليس على ذلك، إذ ليس الغرض (أرأيتَ نفسَكَ) بل (أرأيت غيْرَكَ)، ولذلك قلت: (أرأيتُكَ زيداً)، وزيدٌ غير المخاطب، ولا هو بدلٌ منه.

---

(١) ينظر: (البيان) ١/٣٢١.

والثالث: أنّه لو كان منصوباً على أنّه مفعول، لظهرت علامةُ التثنية والجمع والتأنيث في (التاء)؛ فكنت تقول: أرأيتكما، وأرأيتمكوكم، وأرأيتكن، وقد ذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) إلى أنّ (الكاف) اسم مضمر منصوب في معنى المرفوع وفيما ذكرناه إبطال لمذهبه»[١].

وردّ أيضاً ابن هشام (ت ٦٧١هـ) عليه بقوله: «ويردُّه صحة الاستغناء عن الكاف؛ وأنّها لم تقع قطُ مرفوعة»[٢].

ومن هذه الردود يتضح لنا أنّهم على رأي واحدٍ يمثل الرأي البصري وهو أنّ (التاء) ضمير الفاعل، و(الكاف) حرف للخطاب، قال الأخفش (ت ٢١٥هـ): «فهذا الذي بعد (التاء) من قوله: (أَرَأَيْتُكُمْ) إنّما جاء للمخاطبة، وترك (التاء) مفتوحة كما كانت للواحد، وهي مثل (كاف) (رُوَيدك زيداً)، إذا قلت: أرود زيداً، فهذه الكاف ليس لها موضع»[٣].

ورأيت لأبي علي (ت ٣٧٧هـ) كلاماً حسناً، يُثْبِتُ فيه بالحجة والدليل على أنّها حرف للخطاب في كتابه الموسوم بالحجة، قال: «(الكاف) في (أرأيتك) لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسم مخلوع منه، أو يكون دالاً عليه مع دلالته على الخطاب، فالدليل على أنّه للخطاب مجرداً من علامة الاسم، أنّه لو كان اسماً، لوجب أن يكون الاسم الذي بعده في نحو قوله:

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٤٩٥.

(٢) ينظر: (مغني اللبيب) ١/١٩٨.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٢/٢٧٤.

﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[1]. وقولهم: أرأيتك زيداً ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً، ولم يكن حرفاً للخطاب، لوجب أن يكون الاسم الذي بعده (الكاف) في المعنى، ألا ترى أن (أرأيت) يتعدّى إلى مفعولين، يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف، وإنما هو غيره دلالة على أنه ليس باسم، وإذا لم يكن اسماً كان حرفاً للخطاب مجرداً من معنى الاسمية، كما أن (الكاف) في (ذلك، وهنالك، وأبصرك زيداً) للخطاب، وكما أن (التاء) في (أنت) كذلك "ثم يثبت بعد ذلك بالحجة أن التاء ضمير وليست علامة للخطاب، فيقول": فإذا ثبت أنه للخطاب معرّى من معنى الاسمية، ثبت أن (التاء) لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب، ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام، فلمّا لم يجز ذلك أفردت (التاء) في جميع الأحوال لمّا كان الفعل لا بدّ له من فاعل وجعل في جميع الأحوال على لفظٍ واحدٍ؛ لأنّ ما يلحق الكاف من معنى الخطاب يبين الفاعلين، فيخصِّص التأنيث من التذكير، والتثنية من الجمع، ولو لحقت علامة التأنيث والجمع (التاء) لاجتمعت علامتان للخطاب مما يلحق التاء، وما يلحق الكاف، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له، رفض وأجري على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحو»[2].

---

(١) من [آية ٦٢، الإسراء]، والآية هي: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٢) ينظر: (الحجة) ٣/٣٠٨، ٣٠٩.

ثم نرى بعد ذلك هذه المعاني عند ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[١]، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[٢].

ولأعود الآن لمفعولي (أرأيتكم) أين هما؟! وهل هي (معلقة) كما زعم بعض النحاة؟ أو أنها لا يدخلها التعليق أو الإلغاء كما قال سيبويه؟. إنه لا إلغاء ولا تعليق في الكلام، وأن المفعول الثاني هو جملة الاستفهام، وقد شرح السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ذلك بقوله: «يعني دخول معنى (أخبرني) في (أرأيتك)، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرني»[٣].

ونازعه كثيرون في ذلك، قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «وقد اعترض كثير من النحاة على سيبويه، وخالفوه، وقالوا ما تعلق أرأيت»[٤]، منهم ابن كسان (ت ٣٢٠هـ) حيث قال: «ذهب... إلى أن الجملة الاستفهامية في (أرأيت زيداً ما صنع) بدل من أرأيت»[٥]، أي أنّها ليست مفعولاً ثانياً، ومعنى ذلك أن الفعل معلق ومنهم أبوالحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) حيث جاء في البحر قول أبي حيّان عنه: «وزعم أبوالحسن أن (أرأيتك) إذا كانت بمعنى (أخبرني) فلا بد بعدها من الاسم المستخبر عنه، وتلزم الجملة التي بعده الاستفهام؛ لأنّ

---

(١) ينظر: (المحرر الوجيز) ٤٩/٦.

(٢) ينظر: (تفسير القرطبي) ٤٢٣/٦).

(٣) ينظر: هامش (الكتاب) ٢٤٠/١.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ١٢٦/٤.

(٥) ينظر: المرجع نفسه ١٢٦/٤.

(أخبرني) موافق لمعنى الاستفهام. وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها بالكلية، وتُضمّن معنى (إمّا) أو (تنبه) وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾(١)»(٢).

وهذا الذي ذكره أبوالحسن لا يجوز؛ لأنّه كما قال أبوحيّان: «هذا إخراج لأرأيت عن مدلولها بالكلية... ولا يكون لأرأيت مفعولان ولا مفعول واحد»(٣)، وهو أيضاً «إخراج للفظة عن موضوعها من غير داع إلى ذلك»(٤).

وعند النظر إلى الآية نجد أن الآراء اختلفت حول تقدير المنصوب بها. قال أبوالبقاء (ت ٦١٦هـ): «فأمّا مفعول (أرأيتكم) في هذه الآية. قال قوم: هو محذوف، دلّ الكلام عليه، تقديره: أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة، ودّل عليه قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾(٥)، وقال آخرون: لا يحتاج إلى مفعول؛ لأنّ الشرط وجوابه قد حصل معنى المفعول»(٦).

فالتقدير الأول: أن المفعول الأول (عبادتكم الأصنام) محذوف، والجملة الاستفهامية (هل تنفعكم) التي سدّت مسدّ المفعول الثاني محذوفة... ودليل الحذف سياق الآية بعد ذلك.

---

(١) من [آية ٦٣، الكهف]، والآية هي: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٦.

(٣) ينظر: المرجع نفسه ٤/١٢٧.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ٤/٦٢٣.

(٥) من [آية ٤٠، الأنعام]، وذكرت الآية ص٢٢٣.

(٦) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٤٩٦.

وفي التقدير الثاني: الشرط سدَّ مسدَّ المفعولين، وقد علّق أبو حيّان على ذلك بقوله: «وهذا القولان ضعيفان»[1]، وقد بين السبب بعد ذلك السمين الحلبي بقوله: «لأنّ الشرط وجوابه لم يعهد فيهما أن يسدّا مسد مفعولي ظنّ»[2].

ثم قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «ومذهب البصريين أنّ (الكاف والميم) للخطاب لا حظّ لهما في الإعراب؛ وهو اختيار الزجّاج (ت ٣١١هـ). ومذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفرّاء (ت ٣٠٧هـ) وغيرهما أن (الكاف والميم) نصب بوقوع الرؤية عليهما. والمعنى أرأيتكم أنفسكم. فإذا كانت للخطاب - زائدة للتأكيد - كان (إن) من قوله (إن أتاكم) في موضع نصب على المفعول لـ(رأيت)، وإذا كان اسماً في موضع نصب فـ(إنّ) في موضع المفعول الثاني. فالأول من رؤية العين لتعديها لمفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين»[3].

ولأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) رأيٌ في هذين المفعولين وهو قوله: «الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين، فالأول منصوب، والذي لم نجده بالاستقراء إلا (جملة استفهامية أو قسمية) فإذا تقرر هذا فنقول المفعول الأول في هذه الآية محذوف، والمسألة من باب التنازع: تنازع (أرأيتكم)، والشرط على (عذاب الله)، فأعمل الثاني وهو (أتاكم) فارتفع (عذابُ) به، ولو أعمل الأول؛ لكان التركيب (عذابَ) بالنصب، ونظيره (اضرب إن جاءك زيد) على إعمال (جاءك) ولو نصب لجاز، وكان من إعمال الأول. وأمّا المفعول الثاني

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٧.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٤/٦٢٣.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ٦/٤٢٣.

فهي الجملة الاستفهامية من (أغير الله تدعون)، والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول محذوف، تقديره: (أغير الله تدعون لكشفه) والمعنى: قل أرأيتكم عذاب الله إن أتاكم، أو الساعة إن أتتكم أغير الله تدعون لكشفه أو كشف نوازلها»[(١)].

وقد وضَّح رأي أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) تلميذه السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) بقوله: «والتقدير الإعرابي الذي ذكره يحتاج إلى بعض إيضاح، وتقديره: قل أرأيتكموه أو أرأيتكم إياه إن أتاكم عذاب الله، فذلك الضمير هو ضمير العذاب، لما عمل الثاني في ظاهره، أُعطى المُلْغَى ضميره، وإذا أُضْمِرَ في الأول، حذف ما لم يكن مرفوعاً أو خبراً في الأصل. وهذا الضمير ليس مرفوعاً ولا خبراً في الأصل. فلأجل ذلك حُذِفَ، ولا يَثْبَتُ إلاّ ضرورة»[(٢)].

وأخيراً أوجز ما قيل في هذه الكلمة من التفسيرات ما نقله أبوحيّان عن الكرماني (ت ٥٠٥هـ)[(٣)] قوله: «(أرأيتكم) كلمة استفهام وتعجب ليس لها نظير»[(٤)].

الترجيح:

يجدر بي أن ألخص الأعاريب الواردة في هذه المسألة قبل ابداء الرأي في الترجيح، وإليك التلخيص:

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٧.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٤/٦٢٤.

(٣) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تاج القراء، وأحد العلماء الفهماء النبلاء (ت ٥٠٥هـ)، ينظر: (بغية الوعاة) للسيوطي ٢/٢٧٧.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٤.

أولاً: ما قيل في (التاء) و(الكاف):

[١] (التاء) ضمير في محل رفع فاعل. و(الكاف) حرف خطاب.

[٢] (التاء) ضمير في محل رفع فاعل. و(الكاف) المفعول الأول.

[٣] (التاء) حرف خطاب. و(الكاف) في موضع الفاعل.

تلك هي الآراء التي قيلت فيهما، وقد ذكر المهدوي الرأيين الأولين.

والراجح في نظري هو الرأي الأول، وهو أن تكون (التاء) ضميراً في محل رفع فاعل، و(الكاف) حرف خطاب؛ وذلك كما قال الزجاج (ت ٣١١هـ): «والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أنّ (الكاف) لا موضع لها، وإنّما المعنى أرأيت زيداً ما حاله، وإنّما (الكاف) زيادة في بيان الخطاب، وهي المعتمد عليها في الخطاب»[١].

ثانياً: ما قيل عن مفعولي (أرأيت):

[١] (الكاف) حرف خطاب، وجملة الشرط (إن أتاكم) هي المفعول، والفعل تعدى إلى مفعول واحد.

[٢] (الكاف) المفعول الأول، وجملة الشرط (إن أتاكم) هي المفعول الثاني.

[٣] المفعول الأول والثاني محذوفان.

[٤] جملة الشرط سدّت مسد المفعولين.

[٥] المفعول الأول محذوف، والمسألة من باب التنازع، والمفعول الثاني، الجملة الاستفهامية (أغير الله تدعون).

---

(١) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٢/٢٤٦.

تلك هي الآراء التي قيلت في تقدير مفعولي (أرأيتكم) وقد ذكر المهدوي الرأيين الأولين فقط.

والراجح في نظري هو الرأي الخامس، وهو رأي أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) لما فيه من تعليل معقول، حيث إنه حذف المفعول الأول لوجود دليل عليه، والمفعول الثاني موجود لا يحتاج إلى تقدير أو دليل.

المبحث الثامن

الفصل بين المتضايفين

في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «قراءة ابن عامر هذه على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه، ومثله قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّة زجَّ القَلُوصَ أبي مِزادَه

يريد: زجّ أبي مزادة القلوص، والتقدير في الآية: وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتْلُ شُركائهم أولادَهم.

ومن قرأ: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.

فارتفاع قوله: (شُرَكَاؤُهُمْ) بفعل مضمر دلّ عليه (زُيّن) كأنّه قال: زيّنه شركاؤهم.

ومن قرأ: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.

فهو على تسمية الفاعل، وقوله (قتلَ) منصوب بـ(زيّن) وهو مصدر مضاف إلى مفعول، و(أولادهم) مجرور بالإضافة، و(الشركاء) فاعلون (لـزيّنَ)، وفاعل (قتل) محذوف، والتقدير: زيّن لكثير من المشركين قتلهم أولادهم

---

(١) من [آية ١٣٧، الأنعام]، والآية هنا في قراءة ابن عامر. ينظر: (النشر) ٢/٢٦٣. والآية هي: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾.

شـركاؤهم. كمـا قـال تعـالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[١]، أي دعائـه الخير، ولا يكون الشركاء فاعل المصدر الذي هو (قتل)؛ لأنّ (زيّن) يبقى بغير فاعل؛ ولأنّ الشركاء ليسوا قاتلين»[٢].

التوضيح:

في هذه الآية قراءات متعدد[٣]، وهي:

القـراءة الأولى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾، وهي قراءة الجمهور.

القراءة الثانية: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِم شُرَكَائِهِمِ﴾ وهي قراءة ابن عامر.

القـراءة الثالثـة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾.

القـراءة الرابعـة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

القراءة الخامسة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زِيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَائِهِم﴾.

---

(١) من [آية ٤٩، فصلت]، والآية هي: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٥٥/أ/ك.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٢/٩٧، ٩٨، و(حجة القراءات) لابن زنجلة ص٢٧٣، تحقيق سعيد الأفغاني ط٢ (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (الكشف عن وجوه القراءات) لمكي بن أبي طالب ١/٤٥٣، و(البحر المحيط) ٤/٢٢٩، و(الدر المصون) ٥/١٧٩، و(النشر) لابن الجزري ٢/٢٦٣، و(إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) للبناء ص٢١٨.

فهذه خمس قراءات في الآية سأدرس كلاً منها على حدة.

القراءة[١] الأولى:

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.

بفتح الزاي من (زيّن) مبنياً للفاعل، ونصب (قتل) مضافاً إلى (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم) فاعلاً (بزَيّنَ) وهي واضحة، لا إشكال فيها. وهي الموجودة في المصحف الشريف.

القراءة الثانية:

﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

وهي قراءة ابن عامر[٢].

بضم الزاي من (زُيّنَ) مبنياً للمفعول، ورفع (قتلُ) على ما لم يسم فاعله، ونصب (أولادهم) مفعولاً به للمصدر، وجر (شركائهم) على إضافة المصدر إليه فاعلاً «وهذه القراءة متواترة صحيحة»[٣]، وقد تجرأت عليها طائفة من النحاة[٤]، فوقفوا منها موقف المعارضة.

---

(١) (هي قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة إلا أبا عبدالرحمن والحسن)، ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٩٧/٢.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٩٨/٢، (الحجة) للفارسي ٤٠٩/٣، (تأويل مشكل القرآن) ٥٤/٢، (الكشف) ٤٥٣/١، (المحرر الوجيز) ٢٥٨/٦، (الكشاف) ٥٤/٢، (تفسير القرطبي) ٩١/٧، (البحر المحيط) ٢٢٩/٤، (الدر المصون) ١٦١/٥، (النشر) ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ١٦٢/٥.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٣٥٨/١، (الحجة) للفارسي ٤٠٩/٣، (الكشاف) ٥٤/٢، (البحر المحيط) ٢٢٩/٤، (ت فسير القرطبي) ٩٢/٧.

كما تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو من هو تابعي جليل أعلى القراء السبعة سنداً. قال عنه صاحب النشر: «قارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء (رضي الله عنهما)، وهو مع ذلك عربيّ صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنّه كان قبل أن يوجد اللحن، ويُتَكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى»[1].

أمّا القراءة فقد وصفوها بالقبح[2]، والقلة[3]، والضعف[4]، واللحن[5]، والبعد[6]، وقال عنها الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) إنّها ليست بشيء قال: «وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً زَجَّ القلوصَ أَبي مزاده

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويّو أهل الحجاز، لم نجد مثله في العربية»[7].

وفي مكان آخر ردّ رواية البيت وقال: «باطل والصواب:

---

(١) ينظر: (النشر) ٢/٢٦٣.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ٨/٤٤، و(الحجة) لابن خالويه ص١٥١، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط٢، دار الشروق.

(٣) ينظر: (الحجة) للفارسي ٣/٤١١، و(الكشف) لمكي ١/٤٥٣، و(البيان) للأنباري ١/٣٤٢.

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٢/٩٩.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي) ٧/٩٢.

(٦) ينظر: (تأويل مشكل إعراب القرآن) ١/٢٧١.

(٧) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ١/٣٥٨.

زَجَّ القلـــوص أبِـــو مـــزاده»[١]

فالفرّاء «هو الذي فتح ابتداء باب القدح على قراءة ابن عامر»[٢].

ووجه الخلاف هو الفصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول وهو (أولادهم). وقد منع ذلك سيبويه (ت ١٨٠هـ). حيث قال: «ولا يجوز (يا سارق الليلة أهل الدار) إلا في شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور»[٣]، يريد المضاف والمضاف إليه. ثم أكد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) هذا المنع بقوله في الشرح: «ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظروف وحروف الجر، وقد استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام، وبما لا يتم»[٤].

فسيبويه - كما نرى - هو الذي وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة... وإن لم يذكرها صراحة في أي موطن من مواطن الكتاب، ونلحظ أنه حكم بعدم الجواز حتى بالظرف، فـ(الليلة) ظرف زمان، وفصل به بين المضاف (سارق) والمضاف إليه (أهل الدار) فمنعه سيبويه على الرغم من أنهم أحياناً يقولون: «يتوسع في الظرف، ما لا يتوسع في غيره»[٥].

ومنعه في النثر مطلقاً، وأجاز للشاعر ضرورة، حيث قال: «وهذا يجوز في الشعر؛ لأنّ الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر وهو ذو الرُّمة:

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ٨٢/٢.

(٢) ينظر: (خزانة الأدب) ٢٥٤/٢.

(٣) ينظر: (الكتاب) ١٧٦/١، ١٧٧.

(٤) نقلاً عن هامش (الكتاب) ٢٨٠/٢.

(٥) ينظر: (الدفاع عن القرآن) للدكتور الأنصاري ص١١١، ط(١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، دار المعارف بمصر.

كـأنّ أصـوات مِـنْ إيغـالهنّ بنـا ... أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريج»[١]

فعلى هذا القياس تكون قراءة (ابن عامر) غير جائزة. والقياس الصحيح يقتضي أن تكون هذه القراءة صحيحة ؛ لأنّه قد جاء في القرآن الفصل بين (حرف الجر ومجروره) مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ﴾[٣]، فـ(ما) زائدة في اللفظ، فصلت بين (الباء) حرف الجر، و(الاسم) المجرور بعدها.

وأيضاً جاء في قراءة الفصل في سورة إبراهيم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[٤]، بإضافة اسم الفاعل (مخلف) إلى (رسله)، وفصل بينهما بالمفعول به وهو كملة (وعده)[٥].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٢٨٠.

(٢) من [آية ١٥٥، النساء]، والآية هي: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٣) من [آية ١٥٩، آل عمران]، والآية هي: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

(٤) من [آية ٤٧، إبراهيم]، والآية هي: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾.

(٥) لم أعثر على هذه القراءة في أي كتاب من كتب القراءات، غير أنني وجدتها في بعض كتب التفسير، ومنها: كتاب (معاني القرآن) للفراء، و(الكشاف) للزمخشري ٢/٣٨٤، و(البحر المحيط) لأبي حيّان ٥/٤٣٩، حث قال: «وقرأت فرقة (مخلف وعدَه رسله) بنصب وعده وإضافة مخلف إلى رسله».

وفي هذه الآيات أدلة كافية لإثبات صحة هذه القراءة.

ثم توالى العلماء من بعده في الطعن عليها، وقد وضح الدكتور الأنصاري في كتابه الدفاع عن القرآن[١] القضية وشرحها شرحاً وافياً، وردّ على كل مَنْ طعن عل هذه القراءة، واستشهد بألوان عديدة من الشواهد من القرآن والحديث والشعر حتى عدّها «نحواً من ثلاثين شاهداً ما بين شعر ونثر»[٢].

أمّا أهل الكوفة فيجيزون القراءة؛ لأنّهم كما قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «جوزوا الفصل بالظرف والمجرور وغيرهما»[٣].

وتبعهم الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)[٤]، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)[٥]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) الذي قال: «وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصحيح المحض (ابن عامر) الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان ﷺ قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب»[٦]، وكذلك أجازها السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٧]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٨].

---

(١) ينظر: ص١٠٤ إلى ١٦٥.

(٢) ينظر: (الدفاع عن القرآن) ص١٦٠.

(٣) ينظر: (الهمع) ٢٩٥/٤ «بتصرف».

(٤) ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ٢٣/٣.

(٥) (الكافية في النحو) ٢٩٣/١.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٢٢٩/٤.

(٧) ينظر: (الدر المصون) ١٦٢/٥.

(٨) ينظر: (أوضح المسالك) إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام ابن هشام ١٨٠/٢، تحقيق: محي الدين عبدالحميد ط٥ (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) دار الجيل بيروت ـ لبنان.

القراءة الثالثة:

﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.

وهي قراءة[1] أبي عبدالرحمن السلّمي والحسن، وأبي عبدالملك قاضي الجند صاحب ابن عامر «بضم الزاي من (زُيِّنَ، ورفع(قتلُ) وخفض (أولادِهم)، ورفع (شركاؤهم)»[2].

فالفعل مبني للمفعول، و(القتل) اسم ما لم يسم فاعله، و(أولادهم) مضاف إلى المصدر. واختلف في رافع (شركاؤهم) بين العلماء.

قال أبوالفتح (ت ٣٩٢هـ): «يحتمل رفع شركاء تأويلين»[3].

التأويل الأول: أن يكون فاعلاً لفعل محذوف وجوباً لسؤال مقدر وهو على مذهب سيبويه (١٨٠هـ)، قال: «وأنشد بعضهم للحارث بن نهيك:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِط مِمّا تُطِيحُ الطّوائِحُ

لما قال: (لُيبكَ يَزيدُ) كان فيه معنى ليبك يزيد... كأنه قال: لِيبَكِهِ ضارعٌ... ومثل ليُبك يزيد، قراءة بعضهم ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ على مثل ما رُفع عليه ضارعٌ»[4].

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ٣٥٧/١، (الحجة) للفارسي ٤١٣/٣، (المحتسب) ٢٢٩/١، (تأويل مشكل إعراب القرآن) ٢٧١/١، (الكشاف) ٥٤/٢، (التبيان) للعكبري ٥٤١/١، (البحر المحيط) ٢٢٩/٤، (النشر) ٢٦٥/٢.

(٢) (إعراب القرآن) للنحاس ٩٧/٢، و(المحتسب) ٢٢٩/١، (البحر المحيط) ٢٢٩/٤.

(٣) ينظر: (المحتسب) ٢٢٩/١.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٢٨٨/١-٢٩٠ «بتصرف».

فينوي لـه فعل من معنى الفعل الأول، قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «كأنّه قال: زينه لهم شركاؤهم»[١]، وإلى هذا الرأي ذهب كل من الطبري (ت ٣١٠هـ)[٢]، والنحاس (ت ٣٣٨هـ) حيث جعله قياسياً فقال: «ويجوز على هذا ضُرِبَ زيدٌ عمروٌ. بمعنى ضَرَبَهُ عمروٌ»[٣].

ثمَّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[٤]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي فضل هذا الوجه على غيره بقولـه: «وهو الوجه»[٥]، ومكي (ت ٤٣٧هـ)[٦]، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٧]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٨]، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٩]، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[١٠]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) الذي نسبه إلى سيبويه بقولـه: «(شركاؤهم) مرفوعاً على إضمار فعل (أي زينه شركاؤهم) هكذا خرجه سيبويه»[١١]. وكذلك السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[١٢]، وأخيراً ابن هشام

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) ١/٣٥٧.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ٨/٤٤.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ٢/٩٨.

(٤) ينظر: (الحجة) ٣/٤١٣.

(٥) ينظر: (المحتسب) ١/٢٢٩.

(٦) ينظر: (تأويل مشكل إعراب القرآن) ١/٢٧١.

(٧) ينظر: (الكشاف) ٢/٥٤.

(٨) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٥٤٠.

(٩) ينظر: (شرح المفصل) ١/٨٠.

(١٠) ينظر: (تفسير القرطبي) ٧/٩٢.

(١١) ينظر: (البحر المحيط) ٤/٢٢٩.

(١٢) ينظر: (الدر المصون) ٥/١٧٧.

(ت ٧٦١هـ)[١]، والزركشي (ت ٧٩٤هـ)[٢].

التأويل الثاني: وهو مذهب قطرب (ت ٢٠٦هـ).

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وهو أن يكون (الشركاء) ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو (القتل)»[٣].

أي فاعل للمصدر مثل قولنا: (حُبب لي ركوب الفرس زيدٌ)، وتقدير الكلام: (حُبب لي أن ركب الفرس زيد)، وقد ردّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذا التأويل في الآية، ولم يمنعه في الكلام بقوله: «هذا ـ لعمري ـ ونحوه صحيح المعنى، فأمّا الآية فليست منه. بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأنّ المعنى: أنّ المزين هم (الشركاء)، وأنّ القاتل هم (المشركون)، وهذا واضح»[٤].

وكذلك منعه الفارسي (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «لا يجوز أن يكون (الشركاء) فاعل المصدر الذي هو القتل؛ ولأنّ زيِّنَ حينئذٍ يبقى بلا فاعل؛ ولأنّ (الشركاء) ليسوا قاتلين، إنّما هم مُزَيِّنُون القتل للمشركين»[٥].

ومنعه مكي (٤٣٧هـ) بقوله: «لا يحسن أن يرتفع (الشركاء) بالقتل؛ لأنّه يبقى (زين) بغير فاعل»[٦].

---

(١) ينظر: (مغنى اللبيب) ٦٨٤/٢.

(٢) ينظر: (البرهان في علوم القرآن) للزركشي ٢٠١/٣، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ط(بدون)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

(٣) ينظر: (المحتسب) ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: المرجع نفسه.

(٥) (الحجة) ٤١٠/٣.

(٦) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٤٥٤/١.

وكذلك المهدوي كما ذكرت في عرض المسألة[١]. أمّا أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٢]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٣]، فقد ذكروا التأويلين دون ترجيح أحدهما على الآخر... في حين أن العكبري (ت ٦١٦هـ) أجازه بقوله: «ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة»[٤].

والذين منعوا أن يكون (الشركاء) فاعلاً للقتل، جعلوا فاعله محذوفاً، قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «إنّما القاتلون المشركون؛ زين لهم شركاؤهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم؛ فالمعنى (قتلهم أولادهم) ثم حذف المضاف إليه وهو الفاعل، وأقيم (الأولاد) وهو مفعول به مقام الفاعل، كما قال تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[٥]، أي من دعائه الخير، فـ(الهاء) فاعلة (الدعاء) فحذفت وأقيم الخبر مقامها»[٦].

القراءة الرابعة:

﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾.

وهي قراءة[٧] أهل الشام وابن عامر.

---

(١) ينظر: (عرض المسألة) ص٢٢٧.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٤/٢٢٩.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٥/١٧٧.

(٤) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٥٤١.

(٥) من [آية ٤٩، فصلت]، والآية مذكورة في عرض المسألة ص٢٢٧، هامش [٢].

(٦) ينظر: (الكشف) ١/٤٥٤.

(٧) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ١/٣٥٧، (تفسير الطبري) ٨/٤٤، و(إعراب القرآن) للنحاس ٢/٩٧، و(تأويل مشكل إعراب القرآن) ١/٢٧٢، و(النشر) ٢/٢٦٥.

قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): عنها إنّها جائزة «على أن تبدل (شركاؤهم) من (أولادهم)؛ لأنّهم شركاؤهم في النسب والميراث»[١]، وأجازها كذلك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٢]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٣]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٤]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٥].

وشكك في وجودها كل من الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والطبري (ت ٣١٠هـ) فقال الأول: «وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأوّلين، فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون (الشركاء) هم (الأولاد)؛ لأنّهم منهم في النسب والميراث»[٦].

فهو يقول: إن تكن مثبتة عن الأولين معنى ذلك أنّها ممكن أن يكون أحد قد أثبتها غير الأوّلين. وقال الثاني: «ولولا أنّ تأويل جميع أهل التأويل بذلك ورد، ثم قرأ قارئ ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ بضم (الزاي) من (زُيِّنَ)، ورفع (القتل)، وخفض (الأولاد) و(الشركاء) على أنّ الشركا مخفوضون بالرد على الأولاد؛ بأنّ الأولاد شركاء آبائهم في النسب والميراث كان جائزاً»[٧].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٩٩/٢.

(٢) ينظر: (الكشاف) ٥٤/٢.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٥٤٠/١.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٢٢٩/٤.

(٥) ينظر: (الدر المصون) ٧٧/٥.

(٦) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ٣٥٧/١.

(٧) (تفسير الطبري) ٤٤/٨.

القراءة الخامسة:

وهي قراءة أهل الشام ورويت عن ابن عامر أيضاً.

﴿وَكَذَٰلِكَ زِيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَائِهِم﴾.

بكسر (الزاي) بعدها ياء ساكنة على أنه فعل ماض مبني للمجهول على حد (قيل) و(بيع)، قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «والتوجيه واضح مما تقدم فهي والقراءة[1] الأولى سواء. غاية ما في الباب أنّه أُخِذَ مِنْ (زان) الثلاثي وبُني للمفعول فأُعِلَّ»[2].

الترجيح:

قبل أن أبدأ بالترجيح يجدر بي كالعادة أن ألخص أوجه الإعراب المحتملة في كل قراءة من القراءات التي وردت في البحث، وموقف المهدوي منها وإليك التلخيص:

[١] (زُيِّنَ) فعل مبني للفاعل. (شركاؤهم) فاعل للفعل، و(قتل) منصوب بالفعل.

[٢] (زُيِّنَ) فعل مبني للمفعول، (قتل) نائب فاعل، (أولادهم) مفعول، (شركائهم) مجرور مضاف إليه.

[٣] (زُيِّنَ) فعل مبني للمفعول، (قتل) نائب فاعل، (أولادهم) مجرور، (شركاؤهم) فاعل لفعل محذوف أو فاعل للمصدر (قتل).

---

(١) يقصد بها القراءة الرابعة.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٥/١٧٩.

[٤] (زُيِّنَ) فعل مبني للمفعول، (قتل) نائب فاعل، (أولادهم) منصوب، (شركائهم) بدل أولادهم.

[٥] (زِينَ) فعل مبني للمفعول، (قتل) نائب فاعل، (أولادهم) مجرور، (شركائهم) في محل جر بدل للأولاد.

تلك هي الآراء الواردة في هذه المسألة، غير أنّ المهدوي اقتصر على الثلاثة الأول، وردّ الرابعة، ولم يذكر الخامسة.

وقد أجاز قراءة ابن عامر ولم يطعن فيها كما فعل معاصروه.

أمّا الراجح في نظري في توجيه قراءة ابن عمار:

﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾

فهو الرأي الكوفي في جواز الفصل بين المتضايفين؛ وذلك لأنّها قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة، الذين لا يجوز أن نرد قراءتهم، بل يجب أن تكون حجة لنا في وضع القاعدة النحوية عليها؛ لا أن تقاس هي على القاعدة.

المبحث التاسع

إذا الفجائية

في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[١]

العرض:

قال المهدوي: «(إذا) هذه هي التي تكون للمفاجأة، وما بعدها مرفوع الابتداء.

ويجوز في الكلام (فإذا هي ثعباناً). بالنصب على الحال، وقوله (هي) ابتداء و(إذا) الخبر»[٢].

التوضيح:

أجاز المهدوي نصب الاسم الواقع بعد (إذا) الفجائية على الحال قال: «ويجوز في الكلام (فإذا هي ثعباناً) بالنصب على الحال، وقوله (هي) ابتداء و(إذا) الخبر»[٣].

و(إذا) هذه هي الفجائية التي تكون بمعنى الحال لا الاستقبال قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وأمّا إذا... فتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ»[٤].

---

(١) من آية ١٠٧، الأعراف، والآية هي: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٧٥/أ/ك.

(٣) ينظر: عرض المسألة ص٢٤١.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٤/٢٣٢ «بتصرف».

وتلزمها الفاء داخلة عليها للتأكيد، قال المازني (ت ٢٤٩هـ): «هي زائدة للتأكيد؛ لأنّ (إذا) الفجائية فيها معنى الاتباع، ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء، وهذا ما اختاره ابن جني (ت ٣٩٢هـ)»[١]. واختار أبوبكر مبرمان (ت ٣٤٥هـ)[٢] أنها عاطفة. وهو اختيار الشلوبين الصغير (ت ٦٦٠هـ)[٣] أيضاً، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «وأيده أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بوقوع (ثم) موقعها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[٤]»[٥].

وإذا الفجائية تختلف عن إذا الشرطية من خمسة أوجه لخصها المرادي (ت ٧٤٩هـ) في أبيات ذكرها في كتابه[٦]:

---

(١) ينظر: (الهمع) ٣/١٨٢، ١٨٣.

(٢) مبرمان هو أبوبكر محمد بن علي العسكري، سمع من المبرد، وأكثر من الأخذ من الزجاج، من مؤلفاته شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيبويه توفى سنة ٣٤٥هـ، (بغية الوعاة) ١/١٧٦.

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبوعبدالله يعرف بالشلوبين الصغير، شرح أبيات سيبويه، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية توفى سنة ٦٦٠هـ، (بغية الوعاة) ١/١٨٧.

(٤) من [آية ٢٠، الروم]، والآية هي: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾.

(٥) ينظر: (الهمع) ٣/١٨٣.

(٦) ينظر: (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي ص٣٧٤، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط٢ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت.

والأبيات هي:

الفرقُ بين (إذا) لشرطٍ والتي ... لفُجاءةٍ من أوجُهٍ لا تُجهَلُ

طلبُ التي للشَّرطِ فِعْلاً بَعدها ... وجَوابَها، وأتَتْ لما يُستقبَلُ

وتُضافُ للجُملِ التي من بعدها ... وتكونُ في صدرِ المقالةِ أوَّلُ

الأول: أنّها للحال كما ذكرت آنفاً.

الثاني: أنّها لا يليها إلاّ جملة اسمية، وقد يجوز الجملة الفعلية المصحوبة بـ(قد): «نقل الأخفش (ت ٢١٥هـ) ذلك عن العرب نحو: خرجت فإذا قام زيد»[١]. والتزام الجملة الاسمية بعدها للفرق بينها وبين (إذا الشرطية) وإذا دخلت (قد) حصل الفرق؛ لأنّ الشرط لا يقرن بها، ولذلك عندما خصص ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) دخولها على الجملة الاسمية، ردّ عليه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وهم»[٢].

الثالث: أنّها لا تحتاج إلى جواب.

الرابع: أنّ الجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب في حين أنّ الشرطية تضاف للجملة التي بعدها.

الخامس: أنّها لا تقع صدر الكلام.

وكلام المهداوي السابق موضع خلاف بين النحويين. ويبدأ الخلاف في تحديد ماهيّة (إذا) عند العلماء.

هل هي حرف أو اسم أو فعل؟ وعلى ذلك يكون لها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

قيل إنّها حرف. قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ومذهب الكوفيين أنّ إذا الفجائية حرف لا اسم»[٣].

---

(١) ينظر: (الهمع) ٣/١٨٢.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/٢٤٠.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٤/٣٥٧.

وقال في موضع آخر: «وذهب بعض النحاة إلى أنّها حرف، ونقل ذلك عن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، واختاره الأستاذ أبوعلي (ت ٦٤٥هـ)[١]، في أحد قوليه وابن مالك (٦٧٢هـ)»[٢].

ويرجح مذهب الكوفيين قولهم: «خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب، بكسر (إنّ)؛ لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها»[٣].

وقول الشاعر[٤]:

وكُنْتُ أُرىَ زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيّداً   إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللّهَازِمِ

---

(١) يقصد (أبا علي) (الشلوبيين) ودليل ذلك ما جاء في الجنى الداني: «واختاره الشلوبين في أحد قوليه»، ص٣٧٥. وهو: (عمر بن محمد، أبوعلي الإشبيلي، المعروف بالشلوبين توفى سنة ٦٧٥هـ)، (بغية الوعاة) ٢/٢٢٥.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/٢٤٠.

(٣) ينظر: (مغني اللبيب) ١/٩٢، و(الهمع) ٣/١٨٢.

(٤) البيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها. واللّهَازِمُ جمع لِهْزَمَةٌ، (والهزمتان: عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذين، ويقال هما مضغتان عليتان تحتهما، والواحدة لِهزمة بالكسر، والجمع اللهازِم) (الصحاح) «لهزم» ٥/٢٠٣٨.

وقوله: عبد القفا واللهاز، كناية عن الخسة؛ لأنّ العبد يصفع على قفاه حتى يتورم ويلكز حتى ينتأ به نتوء.

ينظر: (سيبويه) ٣/١٤٤، (المقتضب) ٢/٣٥٠، (الخصائص) ٢/٢٩٩، (ابن يعيش) ٤/٩٧، ٨/٦١، (أوضح المسالك) ١/٢٣٩، (شرح ابن عقيل) ١/٣٥٦، (شرح الأشموني) ١/٤٨٠، (الجنى الداني) ٣٧٨، (الهمع) ١/٣٨، (شرح التصريح) ١/٣١٨، (الخزانة) ٣/٦٥٥، ٤/٣٠٣.

على رواية كسر (إنّ) قال المرُادي (ت ٧٤٩هـ): «هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها»[١].

وعلى هذا الوجه تكون الجملة الواقعة بعد (إذا) تتكون من مبتدأ وخبر؛ (هي) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(ثعبان) خبر المبتدأ. أمّا إذا جاء بعدها اسم ظاهر مثل: (خرجت فإذا الأسد خارج)، فيجوز فيها الحالتان، الرفع على أنّ (الأسد) مبتدأ، و(خارج) خبر، ويجوز (خارجاً). قال المالقي (ت ٧٠٢هـ): «فانتصابه على الحال، والخبر محذوف لدلالة المفاجأة عليه كأنك قلت: مارٌّ أو لاقٍ ونحوهما»[٢]. ولا يصح أن تكون (إذا) خبراً؛ لأنها حرف.

الوجه الثاني:

أن تكون اسماً، وفيها مذهبان:

الأول: أنها ظرف مكان وذلك «عند المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وأبي بكر الخياط (ت ٣٢٠هـ)، واختاره ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)»[٣].

فإن صُرّح بعدها بالخبر مثل خرجت فإذا زيد قائم، كان الخبر عاملاً فيها. قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «فقائم ناصب لـ(إذا)، كأن التقدير: خرجت ففي المكان الذي خرجت فيه زيد قائم»[٤].

---

(١) (الجنى الداني) ص٣٧٨.

(٢) (رصف المباني في شرح حروف المباني) للمالقي ص١٤٩، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ط٢، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، دار القلم، دمشق.

(٣) ينظر: (همع الهوامع) ٣/١٨٢.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٠.

والثاني: أنها ظرف زمان، «وهو مذهب الرياشي (ت ٢٥٧هـ)[١]، ونسب أيضاً إلى سيبويه (ت ١٨٠هـ)»[٢]. وأضاف السيوطي (ت ٩١١هـ). قوله: «واختاره الزمشخري (ت ٥٣٨هـ) وابن طاهر (ت ٥٨٠هـ) وابن خروف (٦٠٩هـ)، والشلوبين) (ت ٦٤٥هـ)[٣]»[٤]. والعامل فيها الخبر أيضاً.

قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «كأنه قال ففي الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم»[٥].

وللزمخشري (ت ٥٣٨هـ) رأي في عامل النصب في (إذا) يقول: «فعل المفاجأة معها مقدر وهو عامل النصب في محلها»[٦]. وهذا لا يصح، وقد ردّ عليه أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل، من أن (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره فاجأ»[٧].

---

(١) هو العباس بن الفرج أبوالفضل الرياشي اللغوي كان عالماً باللغة والشعر كثير الرواية عن الأصمعي وأخذ عن المبرد وابن دريد، صنف كتباً (ت ٢٥٧هـ). ينظر: (بغية الوعاة) ٢٧/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٥٧/٤.

(٣) ذكرت عند اختيار الشلوبين لحرفية "إذا": إنه أحد قوليه وهذا هو القول الثاني: إنها ظرف زمان.

(٤) ينظر: (الهمع) ١٨٢/٣.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ٢٠/٨.

(٦) ينظر: المرجع نفسه ٢٠/٨.

(٧) المرجع نفسه ٢٠/٨.

وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو (خرجت فإذا زيدٌ جالس)، أو المقدر في نحو (فإذا الأسد) أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر، فعاملها مستقر أو استقر»[1].

أمّا إذا وقع بعدها اسم منصوب مثل: (خرجت فإذا زيد قائماً) فيكون نصبه على (الحال)، وتكون (إذا) خبراً للمبتدأ، فإن كان المبتدأ جثة، وكانت (إذا) على المذهب الأول (ظرف مكان) فالأمر واضح، ويجوز الإخبار به.

وإن كانت على المذهب الثاني (ظرف زمان) فلا يجوز إلاّ بالتأويل، قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «قال علي بن سليمان (ت ٣١٥هـ)[2] سألت أبا العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) كيف صارت (إذا) خبراً لِجُثّةٍ)، فقال: هي هاهنا (ظرف مكان). قال علي بن سليمان: وهي عندي بمعنى الحدوث»[3].

فنرى هنا أنّ عليّ بن سليمان قدر وجود مصدر مضافة للجثة، حتى يجوز الإخبار بظرف الزمان، كما تقول: (الليلة الهلال) أي: (طلوع الهلال الليلة) وقد وضح مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ذلك بقوله: «هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، لكن إذا قلت: (خرجت فإذا زيد) تقديره: (فإذا حدوث زيد) أو (وجود زيد). ونحوه من المصادر، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامة»[4]. وتبعه في ذلك الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[5]، وأبوحيّان

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ١/ ٩٢.

(٢) الأخفش الأصغر.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ٢/ ١٤٢.

(٤) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/ ٢٩٧.

(٥) ينظر: (البيان) ١/ ٣٦٩.

(ت ٧٤٥هـ)[١]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٢].

وأعود إلى كلام المهدوي حيث قال: «(فإذا هي ثعباناً) بالنصب على الحال، وقوله: (هي) ابتداء و(إذا) الخبر»[٣].

فعلى كلامي السابق أن (إذا ظرف زمان) أو (مكان) جاز أن تكون خبراً عن المبتدأ (هي) وعاملها محذوف قدره ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «مستقرٌّ أو استقرَّ»[٤].

وهذا ما صرح به مكي (ت ٤٣٧هـ) أيضاً حين قال: «ويجوز نصب (ثعبان).. على الحال، و(إذا) خبر عن الابتداء»[٥]. وصرح به ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) بقوله: «وإذا ظرف مكان في هذا الموضع، عند المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) حيث كانت خبراً عن جثة»[٦].. ولكن المعنى لا يتم بقولهم هذا، فعندما نقول: (إذا هي) مبتدأ وخبر، ولا يصح المعنى إلاّ إذا قلنا (إذا هي ثعبان) و(ثعبان) تكون الخبر؛ لأن الخبر هو الذي يتمم فائدة مع المبتدأ. ولذلك اعترض أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) على ابن عطية في قوله ذلك فقال: «وقوله من حيث كانت خبراً عن جثة، ليست في هذا المكان خبراً عن جثة، بل خبر (هي) قوله (ثعبان)، ولو قلت:

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٠.

(٢) ينظر: (مغني اللبيب) ١/٩٣.

(٣) ينظر: عرض المسألة ص٢٤١.

(٤) ينظر: (مغني اللبيب) ١/٩٣.

(٥) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٢٩٧.

(٦) ينظر: (المحرر الوجيز) ٧/١٢٧.

(فإذا هي) لم يكن كلاماً، وينبغي أن يحمل كلامه من حيث كانت خبراً عن جثة على مثل: (خرجت فإذا السبع)»[١].

وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «ليست هنا خبراً عن جثة، بل الخبر عن (هي) لفظ (ثعبان) لا لفظ (إذا)»[٢].

وقد وضح ذلك الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في بيانه بقوله: «(إذا) للمفاجأة و(هي) مبتدأ، و(ثعبان) خبر كقولك: (دخلت فإذا زيد جالس)، فـ(زيد) مبتدأ، و(جالس) خبره، ويجوز أن تكون (إذا) خبره، وتنصب (جالساً) على الحال»[٣]. فقد اختار المثال الصحيح الذي يجوز فيه النصب، أمّا مع الضمير فلا يجوز، وهذا يذكرنا بـ(المسألة الزنبورية)[٤] التي كانت بين الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)؛ حيث قال الكسائي: «(فإذا هو إياها». وقال سيبويه: (فإذا هو هي». وقد قال سيبويه ذلك قياساً على ما سمع من الفصيح، مثل قوله

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤/٣٥٧.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٥/٤٠٦.

(٣) ينظر: (البيان) ١/٣٦٩.

(٤) تراجع المسألة في (مجالس العلماء) للزجاجي ص٨، (أمالي الزجاجي) ص٢٣٩، تحقيق: هارون ط٢ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) دار الجيل، بيروت، (الإنصاف) مسألة ٩٩، (شرح الكافية للرضي) ٢/١١٢، (إنباء الرواة) ٢/٣٥٨، (مغني اللبيب) ١/٨٨، (الأشباه والنظائر) للسيوطي ٣/٦٥، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ط(١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر (النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم) د. محمد آدم الزاكي ص٦٦، ط)١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، المكتبة الفيصلية.

تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[(٢)]، على أنّ الاسم الواقع بعد الضمير يعرب خبراً عن الضمير، قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وأمّا مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين إلا الرفع على أنّه خبر للمبتدأ»[(٣)].

وأمّا رأي الكسائي (ت ١٨٩هـ) فقد يكون لغة عن بعض العرب... قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «تقول: خرجُت فإذا عمروُ جالسٌ، ويجوز النصب، قال الكسائي؛ لأنّ المعنى فاجأته»[(٤)]. وقد جوّز المهدوي نصب (ثعباناً) حملاً على هذه اللغة التي حكاها الكسائي، مع ملاحظة أنّ (ثعباناً) بالنصب لم يرد فيها قراءة ولا في الشواذ، ولذلك قال المهدوي: يقول: «ويجوز في الكلام».

على أنّ المالقي (ت ٧٠٢هـ) رفض كون (إذا) اسماً، وعدّه من الآراء الفاسدة، حيث قال: «وزعم بعضهم أنّ (إذا) في هذا الموضع تنوب مناب (بالحضرة)، وذلك إذا يذكر خبر، فإذا قلت (فإذا الأسد)، فالتقدير عنده فبالحضرة الأسد، فتكون (إذا) على هذا عنده ظرفاً مكانياً..

وأمّا جعلها ظرفاً بمعنى بالحضرة ففاسد؛ لأنّها كان يجوز تقديمها على الاسم، وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيره. ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد.

---

(١) من [آية ١٠٨، الأعراف]، والآية هي: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾.

(٢) من [آية ٢٠، طه]، والآية هي: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾.

(٣) ينظر: (شرح الكافية للرضي) ٢/١١٢.

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) ٢/١٤٢.

ووجه آخر أنّه لو كانت ظرفاً، لم يكن بها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة، وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة هنا تتم بها»[١]. وهذا كلام مرجوح؛ لأنّ كثيراً[٢] من العلماء نصّوا على أسميتها.

الوجه الثالث:

أن تكون في موضع الفعل، قال المالقي: (ت ٧٠٢هـ): «وزعم أيضاً بعضهم أن تكون بمعنى: (فاجأني) فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها؛ لأنّها في موضع فعل»[٣]. وقد وجدت هذا المعنى عند الهروي (ت ٤١٥هـ)[٤]، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٥]، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)[٦]، ولكنهم لم يذكروا أن ما بعدها فاعلاً لها. فقد ذكر الهروي أنّها في معنى الظرف، فتكون خبراً قال: «تكون للمفاجأة، كقولك: (نظرت فإذا زيدٌ)، تريد ففاجأني زيد أو فثمَّ زيدٌ، أو فيحضرني زيدٌ، وهي في هذا المعنى ظرف من المكان كما تقول عندي زيد»[٧].

وذكر ابن يعيش أنّ ما بعدها جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر قال: «فإذا قلت: خرجت فإذا زيد قائم، كان (زيد) المبتدأ، و(قائم) الخبر، و(إذا) ظرف

---

(١) (رصف المباني) ص١٥٠.

(٢) ينظر: (الهمع) ٣/١٨٢.

(٣) ينظر: (رصف المباني) ص١٥٠.

(٤) ينظر: (الأزهية) للهروي ص٢٠٣، تحقيق عبدالمعين الملوحي ط(١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

(٥) ينظر: (شرح المفصل) ٩٨/٤.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٢٠/٨.

(٧) ينظر: (الأزهية) ص٢٠٣.

مكان عمل فيه الخبر؛ كما تقول: في الدار زيد قائم، والمراد بحضرتي زيد قائم، أي فاجأني عند خروجي»[١].

وقال أبوحيّان في ذلك: «المعنى يدل على أنّ المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه (إذا)، تقول: خرجت فإذا الأسد، والمعنى: ففاجأني الأسد، وليس المعنى: ففاجأت الأسد»[٢].

وقد ردّ المالقي على كل ذلك بقوله: «وأمّا جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين:

أحدهما: أن الجملة تأتي بعدها تامة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾[٣]، فلا يصح أن تقدر: (ففاجأني هو خصيم مبين).

كما لا يصح قام زيد قائم. فهذا وجه.

والوجه الآخر: أنّ (إذا) حرف، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول، فاعرفه»[٤].

الترجيح:

يجدر بي أن ألخص الأعاريب التي وردت في كلمة (إذا) وفي كلمة (ثعبان) قبل إبداء الرأي في الترجيح وإليك التلخيص:

[١] (إذا) ظرف متعلق بمحذوف الخبر.

---

(١) ينظر: (شرح المفصل لابن يعيش) ٤/٩٨.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٠.

(٣) من [آية ٧٧، يس]، والآية هي: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾.

(٤) ينظر: (رصف المباني) ص١٥٠.

[٢] (إذا) حرف لا محل لـه من الإعراب.

[٣] (ثعبان) حال منصوب.

[٤] (ثعبان) خبر للمبتدأ.

[٥] (إذا) بمعنى (فاجأني).

تلك هي الآراء الواردة في المسألـة ، غير أن المهدوي ذكـر الثلاثـة الأول ، ولم يرجح أحدها على الآخر.

والراجح في نظري أن تكون (إذا) حرفاً للمفاجأة ، وما بعـدها مبتـدأ وخـبراً ، وكلمة (ثعبان) لا يجوز فيها إلا وجه واحد من الإعراب ، وهو الرفـع علـى أنهـا خبر. وهذا في الآية بالذات ؛ لأنّ المبتدأ ضمير ، وقد يختلف الأمـر إذا كـان المثـال مختلفاً ، مثل : (خرجت فإذا محمد قائماً) فقائم يجوز فيها الرفع علـى أنّهـا خـبر ، والنصب على أنّها حال ؛ وذلك لأنّ المبتدأ اسم ظاهر ، وتمّ به المعنى.

المبحث العاشر

إعراب كلمة (شيخ)

من قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «وقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ شيخاً حال، وكذلك الجملة التي قبله، وهي قوله: ﴿وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾، والعامل في الحال الإشارة أو التنبيه، والحال من المشار إليه؛ فهو كقولك: (هذا زيدٌ قائماً)، ولا يجوز أن يُقصد بذلك إلى تعريف مَنْ لا يعرف زيداً؛ لأنّ ذلك يوجب أن يكون (زيد ما دام قائماً)، ورفع (شيخ) يحتمل أن يكون (هذا) ابتداء، و(بعلي) خبره، و(شيخ) خبراً ثانياً. كأنك قلت: (هذا شيخ)، ويجوز أن يكون (بعلي) بدلاً من (هذا) فكأنه قال: (بعلي شيخ)، ويجوز أن يكون (بعلي) مبيّناً عن (هذا)، كأنه أراد (هذا شيخ) ثم بيّن من هو بقوله بعلي»[2].

التوضيح:

قرأ[3] السبعة هذه الآية بنصب (شيخاً)، واختلف في تخريج هذه القراءة،

---

(١) من [آية ٧٢، هود]، والآية هي: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ١٣٨/ب/ك.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٦٣/٣، قال: «القراءة النصب وكذلك هي في المصحف المجمع عليه».

فخرجها البصريون على النصب على الحال، وخرجها الكوفيون على النصب على التقريب. وسأدرس كل تخريج على حده.

التخريج الأول:

وهو مذهب البصريين. فقد نصبها سيبويه (ت ١٨٠هـ) على الحال قال: «وأمّا النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلتَ الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: (هذا عبدُاللهِ منطلقاً) وإنّما يريد في هذا الموضع أن يُذَكِّرَ المخاطب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك»[1].

وهو يشترط أن يكون المخاطب قد عرف صاحب الحال من قبل؛ وذلك لأن الحال فضلة، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدا أذْهَبُ[2]

ويمكن الاستغناء عنها، وفيها معنى التجدد وليس الثبوت، فلو كان المخاطب لا يعرف المشار إليه، لم يجز؛ لأنّك إن قلت (هذا زيد قائماً) فمعناه أنّه زيدٌ ما دام قائماً؛ فإذا زال عنه القيام، فليس بزيد، وإنّما يقال ذلك للذي يعرف (زيداً). قبل مجيء الحال، فتقع الفائدة.

ولذلك اختلف العلماء في الحكم عليها، فهذا الزجّاج (ت ٣١١هـ) جعلها: «من لطيف النحو وغامضه»[3]، وتبعه النحاس (ت ٣٣٨هـ)[4] في ذلك،

---

(١) (الكتاب) ٢/٨٦، ٨٧.

(٢) ينظر: (ألفية ابن مالك) (باب الحال).

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٣/٦٣.

(٤) (وإعراب القرآن) للنحاس ٢/٢٩٤.

أمـا ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[١]، وأبـو حيّان (ت ٧٤٥هـ)[٢]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٣]، فقد جعلوها: «لا يستغني عنها؛ لأنّها مقصد الأخبار»[٤].

ثم العكبري (ت ٦١٦هـ) الذي جعلها: «حالاً من بَعْلي مؤكدة، إذ ليس الغرض الإعلام بأنّه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها»[٥].

وأخيراً ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) جعلها لازمة، وعلّل لحكمه بتعليل منطقي حيث قال: «ولا يستبعد لزوم الحال هاهنا، فإنّه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر، ولا يتمّ الكلام إلاّ به نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٦]، فإنه ليس باسم ولا خبر، ولو حذف لفسد الكلام؛ لأنّه معطوف على الخبر[٧]، وهو جملة فلا بد من عائد، والعائد (له) ولو حذفت لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد»[٨].

والعامل في هذه الحال غير ظاهر في الآية.

واختلف في الناصب، أهو حرف التنبيه.. أو اسم الإشارة.. أو فعل محذوف؟.

قال المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): «وتقول: هذا زيدٌ راكباً، وذاك عبدُاللهِ قائماً، فإن

---

(١) (المحرر الوجيز) ١٩٠/٩.

(٢) (البحر المحيط) ٢٤٤/٥.

(٣) (الدر المصون) ٣٥٧/٦.

(٤) يراجع (المحرر الوجيز) ١٩٠/٩، و(البحر المحيط) ٢٤٤/٥، و(الدر المصون) ٣٥٧/٦.

(٥) (التبيان) ٧٠٧/٢.

(٦) سورة الإخلاص، الآية [٤].

(٧) يراد به آية: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾.

(٨) ينظر: (شرح المفصل) ٥٨/٢.

قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فِعْلاً؟

قيل له: (هذا) إنّما هو تنبيه؛ كأنك قلت: انتبه له راكباً، وإذا قلت: ذاك عبدالله قائماً (ذاك) للإشارة، كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً»[1].

فالعامل مأخوذ من معنى الإشارة أو من معنى التنبيه. وقد وافقه على ذلك كل من الزجّاج (ت ٣١١هـ)[2]، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)[3]، ومكي (ت ٤٣٧هـ)[4]، والمهدوي (ت ٤٤٠هـ)[5]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[6]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[7]، والنيسابوري (ت ٧٢٨هـ)[8]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[9]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[10].

وقد منع السهيلي (ت ٥٨١هـ) عمل حرف التنبيه (ها) وكذلك اسم الإشارة في الحال، فقال: «(ها) حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال.. ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة؛ لأنّه غير متشق من لفظ الإشارة ولا من غيرها، وإنّما هو كالمضمر، ولا يعمل (هو) ولا (أنت) بما فيه من معنى

---

(١) ينظر: (المقتضب) ١٦٨/٤.

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٦٣/٣.

(٣) (إعراب القرآن) ٢٩٤/٢.

(٤) (تأويل مشكل إعراب القرآن) ٣٧٠/١.

(٥) ينظر: عرض المسألة ص٢٢٨٤.

(٦) (البيان) ٢٢/٢.

(٧) (التبيان) ٧٠٧/٢.

(٨) (غرائب القرآن) ٤٦/١٢.

(٩) (الدر المصون) ٥٨/٢.

(١٠) (مغني اللبيب) ٦٢٣/٢.

لإضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل: (هذا زيد قائماً)، إنّما هو (انظر) مقدّرة، دلّ عليها الإشارة؛ لأنّك أشرت إلى المخاطب لينظر»[1].

فالعامل عنده ليس المعني، وإنّما فعل مقدر محذوف هو (انظر). وقد تبعه في هذا أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «والعامل فيها محذوف»[2].

وقد أكدّ على ضرورة وجود الفعل أو معناه ابن السراج (ت ٣٦١هـ) بقوله: «ولا يجوز أن يعمل في الحال إلاّ فعل، أو شيء في معنى الفعل؛ لأنّها كالمفعول فيها»[3]. ووجه شبهها مع المفعول فيه يوضحه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: «ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان؛ وذلك لأنها تقدر بفي، كما يقدر الظرف بفي، فإذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، كان تقديره: في حال الركوب؛ كما أنّك إذا قلت: جاء زيد اليوم، كان تقديره: جاء زيد في اليوم، وخصّ الشبه بظرف الزمان؛ لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أنّ الزمان منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره»[4].

والعامل فيها يختلف عن العامل في صاحبها، فالعامل في (بعلي) الابتداء وهو صاحب الحال، والعامل في (شيخاً) معنى الإشارة أو التنبيه كما بينا سابقاً فكيف يكون ذلك؟!.

والجواب على ذلك يوضحه أيضاً ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: «إنّ هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير: أشير إليه أو انتبه له... فهو مفعول

---

(١) ينظر: (همع الهوامع) ٤/٣٦.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٥/٢٣٩.

(٣) ينظر: (الأصول) ١/٢١٨.

(٤) (شرح المفصل) ٢/٥٥.

من جهة المعنى. وصل الفعل إليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً فاعرفه»[١].

وهذا الوجه في النصب هو الأشهر، قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «والجمهور على نصب (شيخاً) وفيه وجهان، المشهور أنّه حال»[٢].

التخريج الثاني لقراءة النصب:

نصب الكوفيون (شيخاً) على التقريب؛ وذلك لأنّهم جعلوا (اسم الإشارة) بمنزلة (كان) وأخواتها. (فهذا) يدل على الوقت الحاضر، و(كان) تدل على الماضي، وكلاهما يرفع اسماً، وينصب خبراً، فالمنصوب مع (هذا) خبر التقريب. قال الزجاج (ت ٣١١هـ): «وعند الكوفيين أنّ المنصوب في هذا بمنزلة الخبر؛ لأنّ المعنى عندهم: (زيد فاعلٌ كذا)، ثمّ أدخلوا (هذا) وهو اسم ارتفع به زيد، وارتفع هذان به على ما لو اختير حكم المبتدأ والخبر الذي بعده، فارتفاع (زيد) (بهذا)، ويسمى أهل الكوفة هذا (التقريب) ومنزلة (هذا) عند منزلة (كان)؛ لأنّ (كان) دخلت على (زيد قائم به) فانتصب به، ولا يجوز إسقاط المنصوب؛ لأنّ الفائدة به معقودة والقصد إليه»[٣].

واصطلاح التقريب هو اصطلاح يظهر عند الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) أول مرة في معانيه حيث يقول: «وأما معنى التقريب فهذا أول ما أخبركم عنه»[٤].

---

(١) ينظر: (شرح المفصل) ٥٨/٢.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٣٥٧/٦.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٢١٢/١، ٢١٣.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ١٢/١.

وقد عدّه الدكتور الأنصاري من طرائف الفراء (ت ٢٠٧هـت)، التي لم يعرفها البصريون، وإنما ابتكرها الفرّاء، وقلده فيها بعض الكوفيين، قال عن ذلك: «وإنّ الفرّاء كان يقول بالتقريب، وما التقريب عنده إلاّ إعمال (أسماء الإشارة) عمل (كان وأخواتها)، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب بعدها مثل: (هذا القمر نوراً)، وعلامته أن يصح الكلام إبقاء الإشارة وحذفها... على أن الفراء والكوفيين جميعاً لا يعربون المنصوب خبراً؛ وإنّما يعربونه حالاً، ويجوز فيه عند الفرّاء أن يعرب شبه حال، وقد وهم السيوطي حين قال في الهمع عن الكوفيين: إنّهم يعربون المنصوب خبر التقريب فلفّق بين مذهب البصريين القائلين بالخبرية ومذهب الكوفيين القائلين بالتقريب»[1].

على أن السيوطي لم يكن إلاّ ناقلاً لهذا الوهم عمّن سبقه من أمثل أبي حيان حين قال: «وانتصب (شيخاً) على الحال عند البصريين، وخبر التقريب عند الكوفيين»[2].

وتبعه السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) بقوله: «والجمهور على نصب (شيخاً) وفيه وجهان:

المشهور: إنّه حال والعامل فيه: إمّا التنبيه وإمّا الإشارة وإمّا كلاهما.

والثاني: أنه منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين»[3].

---

(١) ينظر: (أبوزكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة) ص٤٢٠.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٥/٢٤٤.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٦/٣٥٧.

وهكذا نجد أنّ السيوطي عندما صرح بقوله: «فيعربون (هذا) تقريباً والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب»[(١)]، قد تبع من سبقه من العلماء، ولا يعفيه ذلك من الوهم حيث إنه ارتضى هذا الرأي وتبناه.

ونجده قد ذكر في مكان آخر رأي الفرّاء والكوفيين في نصب خبر (كان) حيث قال: «وذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) إلى أنّ الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال فـ(كان زيد ضاحاً) مشبه عنده بـ(جاء زيد ضاحكاً). وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال»[(٢)].

فهو لم ينكر أنهم ينصبون خبر كان على أنه حال، أو شبه حال، ولكن التقريب شيء جديد يختلف عن خبر كان، فهو منصوب على التقريب.

هذان توجيهان في قراءة النصب، وأمّا قراءة الرفع فهي جائزة، وقرأ بها[(٣)] عبدالله بن مسعود وهي في مصحفه، والأعمش وأُبيّ.

وثبوت هذا الأسلوب متفق عليه بين النحويين وقد قال عنه سيبويه (ت ١٨٠هـ): «حدثنا بذلك يونس (ت ١٨٢هـ) وأبوالخطاب (ت ١٧٧هـ) عمّن يوثق به من العرب»[(٤)].

---

(١) ينظر: (الهمع) ٢/٧١.

(٢) ينظر: (الهمع) ٢/٦٤.

(٣) ينظر: (الكتاب) لسيبويه ٢/٨٣، (معاني القرآن) للفراء ١/١٢، (معاني القرآن) للأخفش ٢/٣٥٦، (إعراب القرآن) للنحاس ٢/٢٩٤، (المحتسب) ١/٣٢٤، (المحرر الوجيز) ٩/١٩٠، (البحر المحيط) ٥/٢٤٤، (الدر المصون) ٦/٣٥٧، (الإتحاف) ص٢٥٩.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٣.

وارتفاعه من وجوه سأذكرها بالتفصيل:

الوجه الأول: أن يرفع بإضمار مبتدأ، على رأي الخليل (ت ١٧٠هـ) كما قال سيبويه: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ رفعه يكون على وجهين، فوجه أنّك حين قلت (هذا عبدالله) أضمرت (هذا) أو (هو) كأنّك قلت (هذا منطلق)، أو (هو منطلق)»(١)، وتبع هذا الرأي كثير(٢) من النحاة وعلّق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عليه بقوله: «والوقف إذاً على قوله ﴿هَٰذَا بَعْلِي﴾، لأنّ الجملة هناك قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية. فقال: (هذا شيخ)»(٣).

الوجه الثاني: أن يكون (بعلي وشيخ) جميعاً خبراً واحداً لـ(هذا)، وهذا هو الوجه الثاني، الذي ذكره الخليل (ت ١٧٠هـ) قالَ سيبويه (ت ١٨٠هـ): «والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ(هذا) كقولك: (هذا حُلوٌ حَامضٌ)، لا تريد أن تنقص الحلاوة، ولكنك تزعم أنّه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾(٤)»(٥).

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٣.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٢/٣٥٦، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٣/٨٣، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ٩/١٩٠، و(البيان) للأنباري ٢/٢٢، و(التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ٣/٧٠٧، (شرح المفصل) لابن يعيش ٢/٨٥، و(البحر المحيط ٥/٢٤٤، و(الدر المصون) ٦/٣٥٧.

(٣) ينظر: (المحتسب) ١/٣٢٤.

(٤) سورة المعارج، الآيتان [١٥ـ ١٦].

(٥) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٣.

وتبع هذا الوجه أيضاً كثير[1] من النحاة إلا أنّ الأخفش (ت ٢١٥هـ) استشهد بمثال مغير عنهما، فقال: «أو يكون أخبر عنهما خبراً نحو قول: (هذا أخضر أحمر)»[2]. وعلّق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على هذا الوجه بقوله: «أي قد جمع البعولة والشيخوخة»[3].

الوجه الثالث: أن يكون (بعلي) بدلاً من (هذا) فيكون مبتدأ، و(شيخ) الخبر، قال الأخفش (ت ٢١٥هـ): «أو على أن تجعل قولها (بعلي) بدلاً من (هذا) فيكون مبتدأ، ويصير (الشيخ) خبره»[4].

وهذا الوجه أيضاً ذكره كثير[5] من النحاة.

الوجه الرابع: أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي) وكأنه قال: (هذا شيخ) وقد ذكر ذلك كل من ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[6]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[7]،

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) للزجاج ٦٤/٣، و(إعراب القرآن) للنحاس ٢٩٤/٢، و(المحرر الوجيز) ١٩٠/٩، و(التبيان في إعراب القرآن) ٧٠٧/٢، و(البحر المحيط) ٢٤٤/٥، و(الدر المصون) ٣٥٧/٦.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٣٥٦/٢.

(٣) ينظر: (المحتسب) ٣٢٥/١.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٣٥٦/٢.

(٥) ينظر: (المحتسب) ٣٤٢/١، و(المحرر الوجيز) ١٩٠/٩، و(البيان) للأنباري ٢٢/٢، و(التباين) للعكبري ٧٠٧/٢، و(البحر المحيط) ٢٤٤/٥، و(الدر المصون) ٣٥٧/٦..

(٦) ينظر: (المحتسب) ٣٢٤/١.

(٧) ينظر: (البيان) ٢٢/٢.

والعكبري (ت ٦١٦هـ)[١]، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٢]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٣].

الوجه الخامس: ذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وحده على حسب ما لدي من مراجع حيث قال: «وهنا وجه خامس، لكنه على قياس مذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أنّ فيه ضميراً، وإن لم يكن مشتقاً من الفعل. نحو: (زيد أخوك) وهو يريد النسب؛ فإذا كان كذلك، فقياس مذهبه أن يكون (شيخ) بدلاً من الضمير في (بعلي)؛ لأنّه خبر عن (هذا)»[٤].

الوجه السادس: أن يكون (شيخ) خبراً ثانياً أي على تعدد الخبر، وقد ذكر هذا الوجه كل من العكبري (ت ٦١٦هـ)[٥]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٦].

الوجه السابع: أن يكون (هذا) مبتدأ و(بعلي) مبتدأ ثانٍ و(شيخ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر عن (هذا) وهذا رأي العكبري (ت ٦١٦هـ)[٧]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٨] أيضاً.

---

(١) (التبيان) ٢/٧٠٧.

(٢) (شرح المفصل) ٢/٥٨.

(٣) (الدر المصون) ٦/٣٥٧.

(٤) ينظر: (المحتسب) ١/٣٢٥.

(٥) ينظر: (التبيان) ٢/٧٠٧.

(٦) ينظر: (الدر المصون) ٦/٣٥٧.

(٧) ينظر: (التبيان) ٢/٧٠٧.

(٨) ينظر: (الدر المصون) ٦/٣٥٧.

الوجه الثامن: ذكره المهدوي (ت ٤٤٠هـ) بقوله: «أن يكون (بعلي) مبيّناً عن (هذا)، كأنه أراد (هذا شيخ) ثم بيّن من هو بقوله (بعلي)»[١].

أي عطف بيان.

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

الْعَطْـفُ إمّـا ذُو بَيَـانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَـرَضُ الآنَ بَيَـانُ مَـا سَبَقْ[٢]

وتبع المهدوي في هذا الوجه ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[٣]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٤]، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)[٥]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٦].

إلا إنّ هذا الوجه لم يجزه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وشرح ذلك بقوله: «فإن قلت تجيز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ(هذا)؟ قيل: لا، وذلك أن (هذا) ونحوه من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف، ألا تراهم لم يجيزوا: (مررت بهذا ذي مال) كما أجازوا: (مررت بهذا الغلام)! وإذا لم يجز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ(هذا) من حيث ذكرنا، لم يجز أيضاً أن يكون عطف بيان له؛ لأنّ صورة عطف البيان صورة الصفة فافهم ذلك»[٧].

واعتقد ـ والله أعلم ـ أنّ المهدوي (ت ٤٤٠هـ) ومن تبعه أخذوا برأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) حيث قال: «فأمّا الرفع فقولك: (هذا الرجل منطلقٌ) فالرجل

---

(١) ينظر: عرض المسألة ص٢٥٤.

(٢) ينظر: (ألفية ابن مالك) باب العطف.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ٩/١٩٠.

(٤) ينظر: (التبيان) ٢/٧٠٧.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ٥/٢٤٤.

(٦) ينظر: (الدر المصون) ٦/٣٥٧.

(٧) ينظر: (المحتسب) ١/٣٢٥.

صفة لـ(هذا) وهما بمنزلة اسم واحدٍ»[1]. ولكن سيبويه (ت ١٨٠هـ) (مثاله) غير الآية، فـ(الرجل) معرّف (بأل)، و(بعلي) معرّف بالإضافة، وهذا لا ينطبق عليه ما ينطبق على الأول، فالمعرّف (بأل) يجوز أن يوصف به الاسم المبهم (هذا) كما ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) سابقاً ولا يجوز الوصف بالمعرف بالإضافة.

الترجيح:

يجدر بي قبل إبداء رأيي أن ألخص أوجه الإعراب المختلفة في هذه الآية، وإليك التلخيص:

(أ) القراءة الأولى: قراءة النصب (شيخاً) وفيها وجهان من الإعراب:

[١] النصب على الحال على المذهب البصري.

[٢] النصب على التقريب على المذهب الكوفي.

هذان هما الرأيان في هذه القراءة، وقد اقتصر المهدوي على الرأي الأول، وهو (الرأي البصري) ولم يذكر الرأي الكوفي إطلاقاً.

(ب) القراءة الثانية: قراءة الرفع (شيخ) وفيها ثمانية أوجه:

[١] الرفع بإضمار المبتدأ.

[٢] أن يكون (شيخ) خبراً، و(بعلي) بدلاً من المبتدأ.

[٣] أن يكون (شيخ) خبراً و(بعلي) عطف بيان من المبتدأ.

[٤] أن يكون (بعلي وشيخ) جميعاً خبراً واحداً.

[٥] أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي) فيكون خبراً (لهذا).

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/ ٨٦.

[٦] أن يكون (شيخ) بدلاً من الضمير في (بعلي) ؛ لأنّه خبر عن (هذا).

[٧] أن يكون (شيخ) خبراً ثانياً.

[٨] أن يكون (شيخ) خبراً عن (بعلي) مبتدأ، والجملة خبر عن (هذا).

هذه ثمانية أوجه واردة في هذه القراءة، غير أن المهدوي (ت ٤٤٠هـ) اقتصر على الثلاثة الأول. وقد ردّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) التوجيه الثالث منها وقد بينت ذلك في التوضيح.

والراجح في نظري:

أولاً: في قراءة النصب: النصب على الحال على المذهب البصري.

ثانياً: في قراءة الرفع: الرفع على أن يكون (بعلي وشيخ) جميعاً خبراً للمبتدأ، كما قال الخليل (ت ١٧٠هـ): «أن نجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك: (هذا حُلوٌ حامضٌ) لا تريد أن تنقص الحلاوة، ولكنّك تزعم أنّه جمع الطعمين»[١]، فهو جمع "البعولة والشيخوخة"[٢]، كما قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ).

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/ ٨٤.

(٢) ينظر: (المحتسب) ١/ ٣٢٤.

المبحث الحادي عشر

ضمير الفصل

وهل منه قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[(١)]

العرض:

قال المهدوي: «ومن قرأ: ﴿هُنَّ أَطۡهَرَ لَكُمۡ﴾ بالنصب فوجهه أنّ (هُنّ) خبر مبتدأ، والمبتدأ (بناتي)، فهو كقولك: (زيد أخوك هو)، ويكون ﴿أَطۡهَرَ لَكُمۡ﴾ حالاً من (هُنَّ) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: (هذا زيد هو قائماً). وأنكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذه القراءة، وقال فيها: احتبا ابن مروان في لحنه، يعني (محمد بن مروان)؛ وذلك لأنّ سيبويه ذهب إلى أنّه جعل (هُنَّ) فصلاً، وليست من الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر، أعني (هؤلاء بناتي) فيكون مثل قولك: (كان زيد هو القائم)، فعلى هذا التقدير قبحت القراءة عنده، والرفع في (أَطْهَرُ) على الابتداء والخبر»[(٢)].

---

(١) من [آية ٧٨، هود]، والآية هي: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ١٣٨/ب/ك.

التوضيح:

اختلف[1] العلماء في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فقرأها الجمهور برفع (أطهرُ). وقرأها سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق بالنصب[2]: (أَطْهَرَ).

وكل قراءة لها تخريج خاص بها.

أولاً: قراءة الرفع وهي على أوجه:

الوجه الأول: قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «(هَؤُلاءِ) في موضع رفع؛ لأنّه مبتدأ، و(بَنَاتِي) عطف بيان، و(هُنّ) فصلٌ، و(أَطْهَرُ) مرفوعٌ؛ لأنّه خبرُ المبتدأ»[3].

الوجه الثاني: هو الوجه الأول نفسه، إلا أنّ (هُنّ) ليست ضمير فصل، وإنّما كما قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «يجوز أن يكون (هُنّ) مبتدأً ثانياً و(أَطْهَرُ) خبره»[4]، وتكون الجملة خبراً عن المبتدأ (هَؤُلاَءِ).

الوجه الثالث: أن تكون جملتان كلاً منهما مبتدأ وخبر، (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) خبر، و(هُنّ) مبتدأ ثانٍ، و(أطهرُ) خبر المبتدأ الثاني. قال صاحب الدّرّ

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ٥٨١/٢، (ت فسير الطبري) ٨٥/١٢)، (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٦٧/٣، (إعراب القرآن) للنحاس ٢٩٥/٢، (المحتسب) لابن جني ٣٢٥/١، (مشكل إعراب القرآن) لمكي ٣٧١/١، (المحرر الوجيز) ١٩٦/٩، (البيان) للأنباري ٢٥/٢، (التبيان) للعكبري ٧٠٩/٢، (البحر المحيط) ٢٤٧/٥، (الدر المصون) ٣٦١/٦.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٢٤٧/٥.

(٣) ينظر: (البيان) ٢٤/٢، ٢٥.

(٤) ينظر: (التبيان) ٧٠٩/٢.

في ذلك: «قوله: (هؤلاء بناتي) جملةٌ برأسها، و(هنَّ أطهرُ لكم) جملةٌ أخرى»[١].

ثانياً: قراءة النصب:

وهي موضع الخلاف، واحتجّ عليها كثير من العلماء، فأبو عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ) أنكرها وجعلها لحناً، وهذا ما ذكره الكتاب بقوله: «زعم يونس (ت ١٨٢هـ) أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فنصب»[٢].

وهذا ما وجدته أيضاً في الكشاف حيث قال: «عن أبي عمرو بن العلاء من قرأ: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ بالنصب فقد تربع في لحنه»[٣].

والأخفش (ت ٢١٥هـ) يقول: (وكان عيسى (ت ١٤٩هـ) يقول: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ وهذا لا يكون»[٤]، وتبعهم المبرد (ت ٢٨٦هـ) وكان ردّه قاسياً حيث قال: «أمّا قراءة أهل المدينة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية»[٥].

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ٦/٣٦١.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٢/٣٩٥.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٢/٣٨٣.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٥٨١.

(٥) ينظر: (المقتضب) ٤/١٠٥.

وردّها كذلك الزجاج (ت ٣١١هـ) بقوله: «وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب (أَطْهَرَ)، ويجيزها غيرهم»[١]، وضعفها أيضاً مكي (ت ٤٣٧هـ) وحكم عليها بالبُعد بقوله: «وقد روى أن عيسى بن عمر قرأ (أَطْهَرَ) بالنصب على الحال، وجعل (هُنَّ) فاصلة وهو بعيد ضعيف»[٢].

ووجه ردّ العلماء لها أن من قرأ بالنصب جعل (هُنَّ) فصلاً، و(أَطْهَرَ) حالاً، فوقع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وهذا مختلف في جوازه بين العلماء. قال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «واختلفوا في وقوعه بين الحال وصاحبها، فمنعه الجمهور وحكى الأخفش (ت ٢١٥هـ)، في الأوسط مجيء ذلك عن العرب»[٣]، وقد وضح ذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «أجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها: كـ(جاء زيد هو ضاحكاً) وجعل منه: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فيمن نصب (أَطْهَرَ)»[٤].

أمّا وجه منع الجمهور، فهو أنّ الفصل لا يقع إلاّ بين جزأي الجملة الاسمية ونواسخها، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): «الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو يكونا مقربين للمعرفتين»[٥].

---

(١) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٦٧/٣.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٣٧١/١.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٤٨٩/١.

(٤) ينظر: (مغني اللبيب) ٥٤٧/٢.

(٥) (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور ٦٥/٢.

وقال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «ولا يجيز الخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) أن يكون (هُنَّ) هاهنا عماداً، وإنّما يكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلاّ بما بعدها نحو: (كان زيد هو أخاك)، لتدلّ بها على أن (الأخ) ليس (بنعت)، قال الزجاج (ت ٣١١هـ): ويدلّ بها على أنّ كان تحتاج إلى خبر، وقال غيره: يدلّ بها على أنّ الخبر معرفة أو ما قاربها»[١].

وأجاز بعض العلماء هذا الوجه، ولم يمنعه ومنهم الكسائي (ت ١٨٩هـ) فجعل (هُنَّ) عماداً، ونصب (أَطْهَرَ). قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «قال الكسائي: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ صواب بجعل (هُنَّ) عماداً»[٢].

وقال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «وقد أجاز ذلك بعضهم، وادّعى السماع فيه عن العرب لكنه قليل»[٣]، وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «وقيل (هُنَّ) فصل بين الحال وصاحبها، وجعل من ذلك قولهم: (أَكْثَرُ أَكْلِي التُفَاحَةَ هِيَ نَضِيْجةً) ومنعه بعض النحويين»[٤].

ووجهها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) توجيهاً صحيحاً، بقوله: «وأنا من بعد أرى أنّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن نجعل (هُنَّ) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لـ(بناتي)، كقولك: (زيد أخوك هو)، وتجعل (أَطْهَرَ) حالاً من (هن) أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً، أو

---

(١) ينظر: (تفسير القرطبي) ٧٦/٩، ٧٧.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) ٢٩٦/٢.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٢٤٧/٥.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ٣٦٢/٦.

جالساً، أو نحو ذلك فعلى هذا مجازه، فأمّا على ما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) ففاسد كما قال»[١].

وقد علّق ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) على هذا الكلام بقوله: «وهو إعراب مروي عن المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، وذكره أبوالفتح (٣٩٢هـ)، وهو خطأ في معنى الآية، وإنّما قوّم اللفظ فقط، والمعنى: إنّما هو في قوله (أَطْهَرَ) وذلك قصد أنه يخبر به، فهي حال لا يستغنى عنها ـ كما تقدم قوله: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٢]. والوجه أن يقال: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ ابتداء وخبر، و(هُنَّ) فصل و(أَطْهَرَ) حال»[٣]، ولا أدري ما وجه الخلاف في إعراب ابن جني في أن تكون الجملة مبتدأ وخبراً، و(أَطْهَرَ) حالاً، وهي حال لا يستغني عنها، وهي تتم معنى الجملة، وهي مثل قوله: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، فقد أعرب (هَـٰذَا) مبتدأ، و(بَعْلِي) خبراً و(شَيْخاً) حالاً، والعامل فيه التنبيه أو الإشارة، ولا خلاف في ذلك، وإعراب الشيخ ابن عطية ليس فيه ما يدل عل أنّ الحال لا يستغني عنها، وإنّما هو فصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل، وهذا لا يجيزه الجمهور ما ذكرت سابقاً، ومنعه سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والأخفش (ت ٢١٥هـ).

وللقراءة توجيه آخر ذكره العكبري (٦١٦هـ) حيث قال: «أن يكون (هُنَّ) مبتدأ، و(لَكُمْ) خبر، و(أَطْهَرَ) حال، والعامل فيه ما في (هُنَّ) من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل العامل: (لكم) لما فيه من معنى الاستقرار»[٤].

---

(١) ينظر: (المحتسب) ٢٣٦/١.

(٢) من [آية ٧٢، هود]، والآية مذكورة في (المبحث العاشر) ص٢٥٤.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ١٩٧/٩.

(٤) ينظر: (التبيان) ٧٠٩/٢.

وأضاف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) توجيهاً آخر لتوجيه العكبري (ت ٦١٦هـ) ثم ردّ على التوجيهين فقال: «وقد خُرِّجَتْ على أنّ (هؤلاء بناتي) جملة، و(هُنَّ) إمّا توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ، و(لكم) الخبر، وعليهما (فأطْهَرَ) حال وفيهما نظر؛ أمّا الأول فلأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين؛ وأمّا الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرف عند أكثرهم»[1].

ولثعلب (ت ٢٩١هـ) توجيه آخر للقراءة، وهو أن يكون النصب خبر التقريب، ولكنه منع أن تكون (هُنَّ) ضمير فصل. قال في مجالسه: «وجعلوه حالاً، يعني (أَطْهَرَ) وليس كما قالوا. هو خبر لـ(هذا)، كما كان في (كان)، إلاّ أنّه لا يُدْخَلُ العماد مع التقريب من قبل أنّ العمادَ جوابٌ، والتقريب جواب، فلا يجتمعان»[2].

وحكى الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) تخريجاً آخر للقراءة ولكنه لم يجوزه قال: «أو بنصب (هؤلاء) بفعل مضمر كأنّه قيل: (خذوا هؤلاء) (وبناتي) بدل، ويعمل هذا المضمر في الحال، و(هُنَّ) فصل، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال»[3].

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٥٤٧.

(٢) ينظر: (مجالس ثعلب) ١/٤٣.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٢/٣٨٣.

الترجيح:

لقد ردّ أكثر العلماء قراءة النصب في الآية على الرغم من تخريجها تخريجاً يتلاءم مع القواعد النحوية، ولذلك جاء فيها أكثر من إعراب، وقبل أن أبدأ الترجيح عليّ أن أحدد هذه الأوجه الإعرابيه:

أولاً: وجه الرفع:

[١] (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) عطف بيان، أو بدل، و(هُنَّ) ضمير فصل، و(أطهر) خبر.

[٢] أن تكون الآية مكونة من جملتين مستقلتين في الإعراب، جملة (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبر، وجملة (هن أطهر) مبتدأ وخبر.

ثانياً: أوجه النصب:

[١] (هؤلاء) مبتدأ، (وبناتي) خبر، و(هُنَّ) ضمير فصل، و(أطهر) منصوب على الحال.

[٢] (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي هن) مبتدأ وخبر. والجملة خبر هؤلاء، (أطهر) حال من (هن) أو من بناتي.

[٣] (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) بدل، و(هُنَّ) خبر المبتدأ، و(أطهر) حال.

[٤] (هؤلاء) تقريب، و(بناتي) اسم هؤلاء، و(أطهر) خبر التقريب.

[٥] (هُنَّ) مبتدأ، و(لكم) خبره، و(أطهر حال).

والمهدوي كعادته ذكر الوجه الأول من قراءة الرفع، وذكر الوجه الثاني من قراءة النصب، ولم يرجح رأياً على الآخر.

والراجح في نظري:

[١] في قراءة الرفع الوجه الأول، كما ذكره المهدوي.

[٢] في قراءة النصب الوجه الثاني، وهو أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) مبتدأ و(هُنَّ) خبر المبتدأ والجملة خبر (هؤلاء)، و(أطهر) حالاً من (هُنَّ) أو من (بناتي)، والعامل فيها معنى الإشارة والله أعلم.

المبحث الثاني عشر

حاشا بين الفعلية والاسمية الحرفية

في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «وقوله ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ الأصل (حاشا) بالألف، فمن حذف الألف جعل (اللام) في (لله) عوضاً منها، وهي في قول أكثر النحويين (فعل) فهو (فاعل) من الحشاء، وهو الناحية، واستشهد المبرِّد على ذلك بقول النابغة:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وأجاز كونها (حرفاً)، وقال كثير من النحويين هي حرف جر، وقال بعضهم (حاش) حرف، و(أحاشي) فعل أخذ من الحرف، وبُني كما بني من الجملة التي هي (لا إله إلاّ الله) (هلّل)، ومن (بسم الله الرحمن الرحيم) (بسمل) ويدل على كون (حاش) فعلاً، وقوع حرف الجر بعدها. وحكى أبوزيد عن إعرابي: (اللهم اغفر لي ولمن سمع حاش الشيطان وأبا الأصبغ)، فنصب بها. ومن أسكن (الشين) فكأنه لما حذف الألف، أتبعها الفتحة. إذ الألف منها نشأ. فحذف الألف والفتحة التي تصحبها»[2].

---

(١) من [آية ٣١، يوسف]، والآية هي: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ١٤٩/ب/ك.

التوضيح:

(حاشا) من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعليّة والاسمية؛ فإن جرّت ما بعدها، فهي حرف، وإن نصبت فهي فعل، وإن نَوّنت فهي اسم، (وهي عند النحويين بمعنى استثنى)[١]، وتدل أيضاً على التنزيه، ولذلك نرى اختلاف العلماء في أصلها.

فسيبويه (ت ١٨٠هـ) يراها حرفاً قال في الكتاب: «وأمّا (حاشا) فليس باسم؛ ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء»[٢]، وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «وأمّا (حاشَا) فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده، وهو ما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء. كما أنّ (حتى) حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، تقول: أتاني القوم حاشا زيدٍ، وما أتاني القوم حاشا زيدٍ، والمعنى: سوى زيد، قال الشاعر:

حاشا أبي ثَوْبان إنّ به ضِنًّا عن الملحاة والشتّم»[٣]

فهي حرف عنده وليس باسم، ولكنّه لم يعرف فعليتها كما قال صاحب الدّرّ: «ولم يعرف سيبويه فعليتها وعرفها غيره»[٤]، ولعله لا ينكر فعليتها كما زعم أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) فقد قال: «والذي يظهر أنّ سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فِعلاً في غير الاستثناء»[٥].

---

(١) ينظر: (الحجة) لابن خالويه ١٩٥.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٣٤٩/٢.

(٣) ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٤/٢.

(٤) ينظر: ٤٨١/٦.

(٥) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٣١٧/٢.

وتبع أكثر البصريين سيبويه في رأيه فجعلوها حرفاً بمعنى (إلاّ)، جاء في المغني: «ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّها حرف دائماً بمنزلة (إلاّ) لكنّها تجر المستثنى»[١].

أمّا الكوفيون فقد جعلوها فعلاً، قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ذهب بعض الكوفيين والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) والفرَّاء (ت ٣٠٧هـ) إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة (عدا زيدا)، و(خلا زيدا)»[٢].

والخلاف في ذلك ذكره صاحب الإنصاف[٣]، وبيّن استدلالات كل فريق منهما. فذهب البصريون إلى أنها حرف، وحجتهم قول الشاعر[٤]:

في فتيةٍ جعلوا الصليبَ إلههم حاشاي إِنّي مُسْلِمُ مَعْذُورُ

وقال في مكان آخر: «يقال: حاشاي، ولا يقال: حاشاني بنون الوقاية، ولو كان فعلاً لقيل حاشاني بنون الوقاية، كما يقال: راماني وغازاني»[٥].

ولكن الكوفيين أدخلوا النون على (حاشا) فقد روى أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) عن الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) قوله: «إذا استثنيت بما عدا وما خلا ضمير المتكلم قلت: ما عداني وما خلاني ومن نصب بحاشا قال: حاشاني»[٦].

---

(١) ينظر: (المغني) ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١٧.

(٣) يراجع (الإنصاف) م ٣٧، ١/ ٣٧٨ـ ٣٨٤.

(٤) هو المغير بن عبدالله، وكان يلقب بالأقيشر الأسدي؛ لأنه أحمر الوجه، وهو شاعر إسلامي.
وقوله (معذور) بالعين المهملة والذال المعجمة معناه (مختون).
ينظر: (البيان) للأنباري ٢/ ٣٨، و(أوضح المسالك) ١/ ١١٩، و(المقاصد النحوية) ١/ ٣٧٧، و(الهمع) ٣/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/ ٣٩.

(٦) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١٨.

واستدل البصريون أيضاً على حرفيتها بعدم دخول (ما) عليها. قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا). فإذا قلت (ما خلا) فليس فيه إلا النصب؛ لأنّ (ما) اسم ولا تكون صلتها إلاّ الفعل هاهنا، وهي (ما) التي في قولك: (افعل ما فعلت) ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً»[1].

فيمنع دخول (ما) عليها، وقال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «اختلف في دخول (ما) على (حاشى) في الاستثناء، فمنع من ذلك سيبويه، وأجاز ذلك بعضهم على قلة، وهو مسموع من كلامهم»[2].

وذلك مثل ما رواه الأخفش (ت ٢١٥هـ) من قول الشاعر[3]:

رأيتُ النّاسَ مَا حَاشَى قُريشاً فإنّا نحنُ أَفْضَلُهم فِعَالاً

واستدلّ البصريون أيضاً على حرفيتها بمجيء الاسم بعدها مجروراً، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «إنّ ما بعدها يجيءُ مجروراً ولو كان فِعْلاً لما جاز أن يجيء ما بعده مجروراً»[4]. ولذلك فإن ما حكى عن المازني (ت ٢٤٩هـ) من

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/٣١٩.

(٣) هو الأخطل غوث بن غياث، وفي البيت يمدح قومه بأنهم أفضل الناس ما عدا قريشاً، وأنكر صاحب الخزانة أن البيت للأخطل، قال: «لقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه، ورأيت فيه أبياتاً على هذا الوزن». ينظر: (شرح ابن عقيل) ١/٢٢٠، و(مغني اللبيب) ١/١٩٥، و(المقاصد النحوية) ١٣٦، و(التصريح) ١/٣٦٥، و(شرح الأشموني) ٢/١٦٥، و(الخزانة) ٢/٣٧.

(٤) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/٣٩.

مجيء الاسم بعدها منصوباً يعدّ شاذاً عندهم، قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وما حكى المازني من قول بعضهم: اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ، بفتح الشيطان أي جانب الغفران الشيطان. شاذ عند سيبويه»[١].

أمّا استدلالات الكوفيين على أنّها فعل فقد بيّنها المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) على الرغم من أنّه من البصريين، بقوله: «وتصييرها فعلاً بمنزلة (خلا) في الاستثناء قول أبي عمرو الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وأنشد:

ولا أرى فَاعِلاً في النّاسِ يَشْبَهه　　　ولا أَحاشي من الأقوام من أحدٍ»[٢]

فقد استشهد برأي أستاذه الجرمي على أنّها فعل، وهذا لا حجة فيه على رأي ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) حيث قال: «وهذا لا حجة فيه؛ لأنّ (أحاشي) فعل مأخوذ من لفظ (حاشى) التي هي أداة استثناء؛ كأنه قال: ولا أقول (حاشى)، كما قالوا: أسوَفتُه، إذا قلت له: سوف أفعل معك كذا، وإنما الكلام في (حاشى) التي هي بمعنى (إلاّ) لا التي بمعنى قلت: حاشى فلاناً. وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاّ الخفض بها»[٣].

وقال في موضع آخر: «قال: فقوله: (أحاشي) مضارع (حاشي) فدل ذلك على أنّها فعل، وهذا باطل، بل (أُحاشي) فعل مأخوذ من (حاشي) على ما تشتق الأفعال من الحروف»[٤].

---

(١) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ١/٢٤٤.

(٢) ينظر: هامش كتاب (المقتضب) للشيخ عبدالخالق عضمه ٤/٣٩٢.

(٣) ينظر: (شرح جمل الزجاجي) ١/٤٨١.

(٤) ينظر: المرجع نفسه ٢/٢٤٩.

وكذلك رد عليه الرضي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: «واستدلّ المبرِّد على فعليته بتصريفه نحو: (حاشيت زيداً أحاشيه)، قال النابغة:

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وليس بقاطع؛ لأنه يجوز أن يكون مشتقاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم: لوليت أي قلت لولا، ولا ليت أي قلت: لا لا، وسبحت أي قلت: سبحان الله، ولبيت، أي قلت: لبيك، وهذا هو الظاهر؛ لأن المشتق الذي هذا حاله، بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها، فالتسبيح قول: سبحان الله، والتسليم قول: سلام عليك، والبسملة قول: بسم الله، وكذا غيره، ومعنى حاشيت زيداً، قلت حاشا زيد»[1].

واستدلوا على فعليته أيضاً بدخول الحذف عليه، قال مكي (ت ٤٣٧هـ) في ذلك: «وحجة من حذف الألف أنه جعله فعلاً على (فاعل) كـ(قاض)، وحمله على الحذف لحرف اللين؛ كما حُذفت النون من (لم يك) على التشبيه بحرف اللين مع كثرة الاستعمال، وحذف الألف أقوى؛ لأن (الفتحة) تدلُّ عليها. ولا تدلُ (الضمة) في (لم يك) على النون»[2].

وردّ عليهم الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «لا نسلم أنّه قد دخله الحذف؛ فإنّ الأصل عند بعضهم في (حاشي) (حاش) بغير ألف، وإنّما زيدت فيه الألف وهذا هو الجواب عن احتجاجهم»[3].

---

(١) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ١/٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٢/١٠.

(٣) ينظر: (الإنصاف) ١/٢٨٤.

هذا إذا كان الحذف في الآخر، ولكن الحذف قد يدخل في وسط الكلمة، فتصحب (حشا)، قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وكثر فيها (حاش) وقل (حشا)؛ لأن الحذف في الأطراف أكثر»[1].

ومن أدلة الكوفيين أيضاً على فعلية (حاشا) دخولها على حرف الجر، قال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «وإذا ولي حاشا مجروراً باللام، فلا خلاف في انتفاء حرفيتها، وزعم المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) أنها إذ ذاك فعل وزعم الفرَّاء أنّها أيضاً فعل، وأنّ الأصل، (حاشا لزيد) فكثر الكلام بها فأسقطوا اللام، وخفضوا بها»[2]، فهي على قولهم هذا فعل لدخولها على حرف الجر، ولكن الاسم يدخل على حرف الجر أيضاً، فليس هذا دليلاً على فعليتها. ولذلك فإن الرضي (ت ٦٨٦هـ) جعلها مصدراً، قال: «وعند المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) يكون تارة فعلاً، وتارة حرف جر، وإذا وليته اللام نحو: (حاشا لزيد) تعين عنده فعليته، هذا ما قيل. والأولى أنه من اللام اسم لمجيئه معها منوناً، كقراءة (أبي السمال)[3]: (حاشاً لله) فنقول: إنه مصدر بمعنى (تنزيهاً لله) كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى (حاشا) سبحاناً»[4].

ووجدت في هامش كتاب المقتضب أن المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) أجاز أن تكون مصدراً، وذلك في رده على سيبويه (ت ١٨٠هـ)، قال: «يقول: أتاني القوم حاشا زيدٍ حق (حاشا) أن يكون في معنى المصدر، كقولك: (حاش لله،

---

(١) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١٨.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٥/ ٣٠٣.

(٤) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ١/ ٢٤٤.

وحاشي الله) كما تقول: (براءة الله، وبراءة لله)، يدلك على ذلك دخولها على اللام في قولك: (حاشا لله). ولو كانت حرفاً لم تدخل على حرف.

وحاشى يحاشي محاشاة المصدر، ونقص كما تنقص الأسماء فنقول: (حاشي لله)، ولو كانت حرفاً لم تدخل على حرف، وحاش لله مثل غد، وغدو ومه، ومهلاً..، ولا يكون ذلك في الحرف، وكل قول سوى ذلك باطل»[١].

وقد ردّ ابن ولادّ (ت ٣٣٢هـ)[٢] عليه بقوله: «وأمّا رجوع محمد[٣] عن أن تكون فعلاً، إلى أن زعم أنها مصدر، فهذا ظن لم يأت معه بحجة، وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعله ولفظه؟! وليس في الكلام فاعل فاعلاً، وإنما المصدر من فاعل مفاعلة وفعال مثل قاتل مقاتلة وقتالاً»[٤].

واختلاف (حاشا) بين الفعلية والحرفية نتيجة لاستعمالها فقد ثبت عن العرب استعمالها في الوجهين.

فقال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنّ (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر، فإذا انجر كن حروفاً، وإذا انتصب كن أفعالاً»[٥].

---

(١) ينظر: (هامش (المقتضب) ٣٩٢/٤.

(٢) هو أبوالعباس أحمد بن محمد بن ولاّد، نحوي هو ووالده وجده، صنف المقصور والممدود وانتصار سيبويه على المبرد، توفى سنة ٣٣٢هـ، (بغية الوعاة) ٣٨٦/١ «بتصرف».

(٣) يقصد به محمد بن يزيد المبرد.

(٤) (الانتصار) لابن ولاد ص١٩٠، نقلاً عن هامش (المقتضب) ٣٩٣/٤.

(٥) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٣١٨/٢.

وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «وذهب الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والمازني (ت ٢٤٩هـ)، والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، والزجاج (ت ٣١١هـ)، والأخفش (ت ٢١٥هـ)، وأبوزيد (ت ٢١٥هـ)، والفرَّاء (ت ٣٠٧هـ)، وأبوعمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضمنه معنى (إلاّ)»[١].

وفي نظري أن هذا رأي سيبويه أيضاً، فقد ذكر ابن ولاّد في ردّه على المبرِّد قوله: «لم ينكر سيبويه أن يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكلام البتة، وإنّما ذكرها في الاستثناء خاصة، فزعم أنّ العرب تجر بها في هذا الباب والفعل لا يجر، وقد يجيء مثل هذا في كلام العرب فتجعل في موضع الكلمة اسماً. وفي موضع حرفاً، كما فعلوا ذلك (بمنذ)، وأمّا أن يجروا بالفعل فلا يوجد ذلك ولا له وجه»[٢].

وأمّا قوله تعالى: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ فيختلف التقدير فيها باختلاف قراءتها.

فقراءة: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، وهي قراءة[٣] الجمهور، جاز فيها أن تكون فعلاً، وجاز أن تكون اسماً وانتفت الحرفية لوجود حرف الجر بعدها. قال أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «لا يخلو قولهم ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ من أن يكون الحرف الجار في الاستثناء، أو يكون فاعل من قولهم: حاشا يحاشي. فلا يجوز أن يكون الحرف الجار؛ لأنّ الحرف الجار لا يدخل على مثله؛ ولأنّ الحروف لا تحذف،

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ١/١٣٠، ١٣١.

(٢) كتاب (الانتصار) ص١٨٧، (نقلاً عن هامش المقتضب) ٤/٣٩٢.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٢/٣٢٦، و(الكشف) لمكي بن أبي طالب ٢/١٠، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ٩/٢٩١، و(البحر المحيط) ٥/٣٠٣، و(النشر) لابن الجزري ٢/٢٩٥.

إذا لم يكن فيها تضعيف، فإذا لم يكن الجار، ثبت أنّه الذي على (فاعَلَ) وهو مأخوذ من (الحشا) الذي يُعني به الناحية. قال الهذلي:

يقولُ الذي يمشي إلى الحِرْزِ أهلُه   بأيِّ الحَشَا صارَ الخَليطُ المُباينُ

فـ(حاشا) فَاعَّل من هذا، والمعنى: أنّه صار في حشا، أي في ناحية مِمّا قرف فيه أي: لم يقترفه، ولم يلابسه، وصار في عزلة عنه وناحية»[1].

وإذا ثبت أنّه فعل فأين فاعله على هذا...؟!.

اختلف العلماء في تعيين الفاعل.

ذكر أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) أنّ الفاعل ضمير مستكن في الفعل لا يظهر، قال: «وإذا نصبت، فذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) وأكثر البصريين إلى أن فاعلها مضمر مستكنّ في الفعل لا يظهر. وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام، لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث»[2].

وقال في موضع آخر: «وزعم المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) وغيره كابن عطيّة[3] (ت ٥٤٦هـ) أنه يتعين فعليتها، ويكون الفاعل ضمير يوسف، أي حاشي يوسف أن يقارف ما رمته به، ومعنى (لله) لطاعة الله أو لمكانه من الله»[4].

وذكر الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قوله: «وفاعله يوسف كأن المعنى: بَعُدَ من هذا الذي رُمي به لله، أي: لخوفه ومراقبة أمره»[5].

---

(١) ينظر: (الحجة) الفارسي ٤/٤٢٢، ٤٢٣.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/٣١٩.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ٩/٢٩١.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٥/٣٠٣.

(٥) ينظر: (الحجة) ٤/٤٢٣.

وقدر المالَقيّ (ت ٧٠٢هـ) له مفعولاً محذوفاً فقال: «والصحيح أن (حاش) في الآيتين فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمر يعود على يوسف عليه السلام، ومفعوله محذوف اختصاراً، كأنه قال: حاش يوسف الفعلة لأجل الله»[(١)].

وللفرَّاء (ت ٢٢٧هـ) رأي في (حاشا) ينكره عليه العلماء مثل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: «زعم الفرَّاء أنّ (حاشا) فعل لا فاعل له، وأنّ الأصل في قولك (حاشا زيد) (حاشا لزيد) فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها، وهذا فاسد؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل»[(٢)].

ومثل الرضي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: «وزعم الفرّاء أنّه فعل لا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين، إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر»[(٣)].

وكذلك المرادي (ت ٧٤٩هـ) حكم بضعفه فقال: «وقال الفراء (حاشي) فعل ولا فاعل له؛ فإذا قلت: (حَاشَى لِلّهِ) فاللام موصولة بمعنى الفعل، والخفض بها. وإذا قلت (حَاشَى الله) بحذف اللام، فاللام مرادة والخفض بها، وهذا قول ظاهر الضعف»[(٤)].

---

(١) ينظر: (رصف المباني) ص٢٥٦.

(٢) ينظر: (شرح المفصل) ٢/ ٨٥.

(٣) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ١/ ٢٤٤.

(٤) ينظر: (الجني الداني) ص٥٦٠.

هذا إذا كانت (حاشا) في الآية بمعنى أستثنى.

أمّا إذا كانت بمعنى: (تنزيهاً لله) فهي اسم، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): «وإنْ وليها مجرورٌ باللام لم تتعيّن فعليّتها. خلافاً للمبرِّد، بل اسميّتها لجواز تنوينها»[١].

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): «(حاشا) اسم يأتي بمعنى التنزيه كقوله (حاشَى للهِ) بدليل قول بعضهم: (حاشاً لله)[٢] بالتنوين، كما قيل: (براءً لله) من كذا أي حاشاً لله بالتنوين، كقولهم رَعْياً لزيد»[٣].

ولكنّها لا تقرأ بالتنوين، فما وجه ترك التنوين في قراءة الجماعة وهي غير مضافة، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ذلك: «والوجه أن تكون (حاش) المشبهة (بحاشي) الذي هو حرف، وأنّه شابهه لفظاً ومعنى فجرى مجراه في البناء»[٤].

وقال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ولم ينون في القراءات المشهورة مراعاة لأصله الذي نقل منه، وهو الحرف، ألا تراهم قالوا: من عن يمينه، فجعلوا (عن) اسماً، ولم يعربوه. وقالوا: (من عليه) فلم يثبتوا ألفه مع المضمر بل أبقوا (عن) على بنائه وقلبوا ألف (على) مع الضمير مراعاة لأصلها»[٥].

---

(١) ينظر: (التسهيل) لابن مالك ص١٠٥، تحقيق محمد كامل بركات، ط(١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م) دار الكتاب العربي.

(٢) هي قراءة أبي السمال، ينظر: (البحر المحيط) ٥/٣٠٣.

(٣) ينظر: (البرهان) ٤/٢٧١.

(٤) ينظر: المرجع نفسه.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ٥/٣٠٤.

وقد أنكر ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أن تكون (حاشا) في الآية فعلاً، وإنّما أثبت لها الاسمية فقط، قال: «قالوا والمعنى في الآية جَانَبَ يوسف المعصيةَ لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل: ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[1]، والصحيح أنّها اسمٌ مرادفٌ للبراءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم (حاشاً للهِ) بالتنوين كما يقال: براءً لله من كذا، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود ﷺ (حاشا الله) كمعاذ الله، ليس جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[2]؛ لأنّها إنّما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار»[3].

أما قراءة الحسن[4] (حَاشْ للهِ) بسكون الشين فهي ضعيفة على رأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، فقد ذكر في المحتسب بقوله: «وأمّا حَاشْ للهِ) بسكون الشين فضعيف في موضعين:

أحدهما: التقاء الساكنين الألف والشين، وليست الشين مدغمة.

والآخر: إسكان الشين بعد حذف[5] الألف ولا موجب لذلك»[6].

---

(١) من [آية ٣١، يوسف]، والآية مذكورة في هامش [١] ص٢٧٧ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (المحرر الوجيز) ٩/٢٩٢.

(٣) ينظر: (مغني اللبيب) ١/١٣٠.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٥/٣٠٣.

(٥) يريد بها الألف الأخيرة من (حاشا).

(٦) ينظر: (المحتسب) ١/٣٤١.

الترجيح:

ترددت (حاشا) بين الفعلية والحرفية والاسمية كما بيِّنتُ من خلال البحث، وقد ذكر المهدوي الوجهين الأولين وهو أن تكون (حاشا):

[١] فعلاً ينصب ما بعده.

[٢] حرفاً يجر ما بعده.

ولكنه لم يرجِّح أحدهما على الآخر، وذكر في أثناء عرض المسألة قوله: «ويدلّ على كون حاشا فعلاً وقوع حرف الجر بعدها»[١]. فهل يُعدّ هذا ترجيحاً لهذا الرأي وانتصاراً له؟ الله أعلم.

والراجح في نظري أن تكون (حاشا) في الآية اسم مصدر بمعنى (تنزيهاً لله)؛ لأنّ المعنى يتطلب هذا التقدير. والله أعلم.

---

(١) ينظر: ص٢٧٧، من هذا الكتاب.

المبحث الثالث عشر

العطف على التوهم

وهل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[(١)]؟؟

العرض:

قال المهدوي: «وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾، من أثبت الياء احتمل أن يكون جعل (مَنْ) بمعنى الذي، وجزم (ويصبر) حملاً على المعنى؛ لأنَّ (مَنْ) وإن كانت بمعنى (الذي) ففيها معنى الشرط، كما قال تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾[(٢)]، فجزم على الحمل على موضع (فأصدق)، ويجوز أن يكون حذف ضمة (يتق ويصبر) استخفافاً كما حذفها أبوعمرو في (يأمركم) وبابه.

ويجوز أن تكون (مَنْ) للشرط، وأشبعت كسرة (القاف) فتولدت منها الياء، أو تكون جعل علامة الجزم (حذفت حركة الياء) كالصحيح كما قال:

ألم يأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي   بمـــا لاقـــت لبـــون بـــني زيـــاد

وقراءة الجماعة ظاهرة»[(٣)].

---

(١) من [آية ٩٠، يوسف]، بإثبات الياء في (يتقي) وهي رواية قنبل عن ابن كثير، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١٨/٢، والآية هي: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَـٰذَآ أَخِي قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾.

(٢) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية هي: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَـٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط ١٥٦/ب/ك.

التوضيح:

هذه الآية في سورة (يوسف) ولها نظير في سورة (طه) وهي قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[١].

والقضية في الآيتين هي: إثبات حرف العلة في الفعل المعتل الآخر، وهو مسبوق بجازم. وفي هذا تعارض مع قوانين النحاة التي اتفقوا عليها.

قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «واعلم أنّ الآخر إذا كان يَسكنُ في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع»[٢].

وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «وإنّما جاز حذف (الواو) و(الياء) و(الألف) في الجزم؛ لأنّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلاّ حرف علّة مشابهة للحركة فحذفها»[٣].

ولهذا نرهم لجأوا إلى تأويل هاتين الآيتين بما يتفق مع قواعد النحو التي وضعوها.

---

(١) من [آية ٧٧، طه]، والآية هي: ﴿وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقًا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾.

(٢) ينظر: (الكتاب) ١/ ٢٣.

(٣) ينظر: (شرح الكافية) ٢/ ٢٣٠.

وسأتعرض لهذه التأويلات بالتفصيل فيما يلي، وكذلك سأتعرض بالشرح للآية التي مثل بها المهدوي في الحمل على المعنى هي: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، وإليك البيان:

قرأ الجمهور[2] بحذف (الياء) من ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ وقرأوا[3] الآية الثانية بالرفع: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾، ولا خلاف في هذه القراءة؛ لأنها واضحة ومتفقة مع القاعدة.

أمّا الاختلاف والتأويل ففي قراءة ابن كثير[4] (يتقي) بإثبات الياء، و(يصبر) بالسكون، وقراءة[5] الأعمش وحمزة وابن أبي ليلى (لا تخف) بالجزم على جواب الأمر، أو على نهي مستأنف وعطف (لا تخشى) عليه بإثبات الألف.

والخلاف في إثبات حرف العلة مع الجازم في (يتقي) ومع العطف في (يخشى)، وسآخذ بالتفصيل كل آية على حده.

الآية الأولى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾:

قراءة ابن كثير (يتقي) بإثبات (الياء) وجزم (يصبر)، فيه تعارض مع القياس النحوي، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «من قرأ (يتقي) بإثبات الياء فهي قراءة ضعيفة في القياس»[6].

---

(١) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية مذكورة في عرض المسألة.

(٢) ينظر: (الحجة) للفارسي ٤/٤٤٨.

(٣) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٢/١٠٢.

(٤) ينظر: (الحجة) للفارسي ٤/٤٤٨، و(البحر المحيط) ٥/٣٤٢.

(٥) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٢/١٠٢، و(البحر المحيط) ٦/٢٦٤.

(٦) ينظر: (البيان) ٢/٤٤.

ولكي يبتعد النحاة عن هذا التعارض، خُرجت الآية على تأويلات مختلفة.

التأويل الأول:

قال المهدوي (ت ٤٤٠هـ): «احتمل أن يكون جعل (من) بمعنى (الذي)»[١]، وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «أمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾ بإثبات (الياء) في (يتقي) وإسكان (الراء) في (يصبرْ) على قراءة قُنبل فمؤوّل. هذا جواب سؤال تقديره: أن الجازم وهو (من) دخل على (يَتَقّي) ولم يحذف منه حرف العلة، وهو (الياء)؛ فالجواب عنه: أن (مَنْ) موصولة، لا أنها شرطية»[٢].

وفي هذا تخريج مناسب للفعل (يتقي) بحث يكون في جملة الصلة مرفوعاً، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، وثبات (الياء) لا شيء فيه. ولكن (يصبر) مجزوم بدون جازم ظاهر... وهو معطوف على مرفوع، فيكف يكون ذلك..؟! لذلك تأوّل النحاة جزم الفعل يصبر على تأويلات مختلفة.

[١] قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «أن يجعل (من يتقي) بمنزلة (الذي يتقي)، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأنّ (من يتقي) إذا كان (مَنْ) بمنزلة (الذي)، كان بمنزلة الجزاء الجازم، بدلالة أنّ كلَّ واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه. فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء، جاز أيضاً أن يعطف عليه، كما يعطف على الشرط المجزوم لكونه بمنزلته فيما ذكرنا، ومثل ذلك: (فأصَّدَّق وأكُنْ) حملْت (وأكنْ) على موضع الفاء»[٣].

---

(١) ينظر: عرض المسألة ص٢٩١، من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (شرح شذور الذهب) ص٦٣.

(٣) ينظر: (الحجة) للفارسي ٤/٤٤٨.

وتبعه في ذلك المهدوي (ت ٤٤٠هـ) والأنباري (ت ٥٧٧هـ).

فقال الأول: «وجزم (ويصبر) حملاً على المعنى؛ لأنّ (مَنْ) وإن كان بمعنى (الذي)، ففيها معنى الشرط كما قال: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[1]، فجزم على الحمل على موضع فأصَّدَّقَ»[2].

وقال الثاني: «أن يكون جعل (مَنْ) بمعنى (الذي) وعطف (يصبر) على معنى الكلام؛ لأنّ (مَنْ) إذا كانت بمعنى (الذي)، ففيها معنى الشرط ولهذا تأتي الفاء في خبرها في الأكثر، ونظيره في الحمل على الموضع قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[3]، فعطف (أكن) على موضع (فأصدق)؛ لأنّ موضعه الجزم على جواب التمني»[4].

فهذه الآراء الثلاثة تتفق فيما بينها على أنّ الفعل (يصبر) عُطف على موضع (يتقي)، فيما لو كانت (مَنْ) شرطية، ولكن (مَنْ) ليست شرطية، بل هي موصولة. فالموضع إذن ليس جزماً، بل هو رفع. والعطف على الموضع هنا لا يجوز، بل يجب الحمل على معنى متوهم، وليس بظاهر؛ لأنّ الشرط أصلاً غير موجود، إنّما يقدر تقديراً فقط من حيث المعنى.

ولذلك فالعطف على الموضع، يختلف عن العطف على المعنى.

والعطف على المعنى يطلق عليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) (التوهم)[5] كما يتضح ذلك عندما نتعرض لآية ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ

---

(١) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية مذكورة في ص٢٩١ هامش [٢].

(٢) عرض المسألة ص٢٩١ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: هامش [١].

(٤) ينظر: (البيان) ٢/٤٤، ٤٥.

(٥) ينظر: (الكتاب) ٣/١٠٠.

ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[١]، التي تمثل بها الفارسي (ت ٣٧٧هـ) والمهدوي (ت ٤٤٠هـ) والأنباري (ت ٥٧٧هـ) كم رأينا سابقاً.

وسأدرسها بالتفصيل في بحث مستقل ـ إن شاء الله ـ.

في الجانب الآخر نجد من العلماء من عطف على المعنى، ومن هؤلاء مكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) حيث يقول: «فأمّا ما رواه قُنْبل عن ابن كثير أنّه قرأ (يتقي) بياء، فإنّ مجازه أنّه جعل (مَنْ) بمعنى (الذي)، فرفع (يتقي)؛ لأنّه صلة لـ(مَنْ)، وعطف (ويصبر) على معنى الكلام؛ لأنّ (مَنْ) وإن كانت بمعنى (الذي) ففيها معنى الشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها في أكثر المواضع فلما كان فيها معنى الشرط عطف (ويصبر) على ذلك المعنى فجزمه كما قال تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٢]، فجزم وأكن حمله على معنى (فأصَّدَّق)؛ لأنّه بمعنى أصَّدَّق مجزوماً؛ لأنّه جواب التمني»[٣].

وكذلك ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[٤]، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٥]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٦]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٧]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٨]، غير أن أبا حيّان استعمل لفظ (التوهم) كما كان عند سيبويه بدلاً من العطف

---

(١) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية مذكورة ص٢٩١، هامش [٢].

(٢) ينظر: هامش [٢].

(٣) (مشكل إعراب القرآن) ١/٣٩١.

(٤) (المحرر الوجيز) ٩/٣٦٩.

(٥) (شرح المفصل) ١٠/١٠٥.

(٦) (البحر المحيط) ٥/٣٤٥.

(٧) (الدر المصون) ٦/٥٥٣.

(٨) (مغني اللبيب) ٣/٥٣٠.

على المعنى، فقال: «(مَنْ) موصول بمعنى (الذي) وعطف عليه مجزوم، وهو (يصبر) وذلك على التوهم؛ كأنّه توهم أن (مَنْ) شرطية، (ويتقي) مجزوم»[(١)].

وهذا لم يكن يُرضي السمين الحلبي، فرد عليه بقوله: «هذه عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغي أن يقال فيها مراعاة للشبه اللفظي، ولا يقال للتوهم»[(٢)].

ثم جاء ابن هشام بعد ذلك واستعمل اللفظ نفسه فقال: «وإنما جزم (يصبر) على توهم معنى (مَنْ)»[(٣)].

وعلى كل فالتوهم والحمل على المعنى شيء واحد؛ لأنّ من توهم معنى في شيء، حمل على ذلك المعنى.

وعلى هذا يكون جزم (يصبر) هو عطف على التوهم.

التأويل الثاني في ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾:

ذهب بعض العلماء[(٤)] إلى أن الفعل (يصبر) مرفوع على العطف على (يتقي) لكن حذفت ضمته. وذلك لأحد أمرين:

الأمر الأول: استخفافاً لئلا تتوالى الحركات، قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «يجوز أن يقدر الضمة في قوله (ويصبر)، ويحذفها للاستخفاف كما يحذف نحو: (عَضُد وسَبُع) وجاز هذا في حركة الإعراب، كجوازه في حركة البناء..»[(٥)].

---

(١) (البحر المحيط) ٥/٢٤٣.

(٢) (الدر المصون) ٦/٥٥٣.

(٣) (مغني اللبيب) ٥٣٠.

(٤) منهم مكي في (مشكل إعراب القرآن) ١/٣٩٢، والعكبري في (التبيان) ٢/٧٤٤، والنيسابوري في (غرائب القرآن) ١٣/٤٤، وأبوحيان في (البحر المحيط) ٥/٢٤٣، والسمين الحلبي في الدر (المصون) ٦/٥٥٣.

(٥) (الحجة) للفارسي ٤/٤٤٩.

وقد اختار هذا التأويل العكبري (ت ٦١٦هـ)[١]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) حيث قال: «بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في: ﴿يأمُرُكم﴾[٢] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[٣]»[٤]. وقال في موطن آخر: «تسكين يصبر لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة»[٥]. وإن كان ذلك من كلمتين فالباء والراء من (يصبر)، والفاء والهمزة من (فإن). قال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): «هم يكرهون تولي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة»[٦].

وقد اختار هذا الوجه ورجّحه الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بقوله: «وممّا يقوي ذلك، ويسوّغ حمله عليه أنّه قرأ: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[٧]، ألا ترى أنّه جعل (تقْه) بمنزلة كَتْفٍ وعَلْم، فأسكن، فكذلك يسكن على هذا ﴿وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾[٨]...»[٩].

---

(١) (التبيان) ٢/٧٤٤.

(٢) من [آية ١٦٩، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقد قرأها أبوعمرو بالإسكان. ينظر: (الإتحاف) ص١٥٢.

(٣) من [آية ١٠٩، الأنعام]، والآية هي: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقد قرأها أبوعمرو بإسكان الراء واختلاس حركتها. ينظر: (الإتحاف) ص٢١٥.

(٤) (مغني اللبيب) ٢/٥٣١.

(٥) ينظر: (أوضح المسالك) ١/٧٦.

(٦) ينظر: (شرح التصريح) ١/٨٨.

(٧) من [آية ٥٢، النور]، والآية هي: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾.

(٨) من [آية ٩٠، يوسف]، والآية مذكورة ص٢٩١ هامش [١].

(٩) ينظر: (الحجة) للفارسي ٤/٤٤٩.

الأمر الثاني: بنية الوقف كما قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «نوى الوقف عليه، وأجرى الوصل مجرى الوقف»[١].

ومثل له ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «بنيّة الوقف كقراءة نافع ﴿ وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾[٢]، بسكون ياء (محيايْ) وصلاً»[٣].

ومثل له الأزهري (ت ٩٠٥هـ): «كقراءة الحسن البصري: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ ﴾[٤] بتسكين (تستكثِرْ) مع أنّه مرفوع بإجماع السبعة»[٥].

وبعد فهذه تأويلات مختلفة في (يصبر) إذا كانت (مَنْ) موصولة.

التأويل الثاني: في الفعل (يتقي):

أن تكون (مَنْ) شرطية، والفعل (يتقي) فيه تخريجان والفعل (يصبر) لا شيء فيه.

التخريج الأول: أن تكون (الياء) الموجودة هي نتيجة لإشباع الكسرة الموجودة في القاف، دليل الحرف المحذوف. قال المهدوي (ت ٤٤٠هـ): «يجوز أن تكون (مَنْ) للشرط، وأشبعت كسرة القاف، فتولدت منها الياء»[٦].

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/٧٤٤.

(٢) من [آية ١٦٢، الأنعام]، والآية هي: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾.

(٣) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٥٣٠.

(٤) سورة المدثر، الآية [٦].

(٥) ينظر: (التصريح) ١/٨٨.

(٦) ينظر: عرض المسألة ص٢٩١ من هذا الكتاب.

وبهذا التأويل أخذ كل من العكبري (ت ٦١٦هـ)[١]، وابن يعيش (ت ٦٧٣هـ)[٢]، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)[٣]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٤]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٥]، والأشموني (ت ٩٠٠)[٦].

التخريج الثاني: أن تكون (الياء) أصلية، والجزم في الحركة المقدرة عليها؛ وقد ثبتت مع الجازم، وأنّ الفعل كان مرفوعاً بحركة ظاهرة، ولما دخل الجازم حذف الحركة، كما هو الحال في الفعل الصحيح، فيكون الفعل (يتقي) مجزوماً، وعلامة جزمه السكون، فيعامل معاملة الفعل الصحيح، وقد وافق على ذلك كثير من العلماء، وقد استند هؤلاء على الشواهد الكثيرة التي ظهرت فيها حركة الإعراب على الفعل من ذلك قول أعرابي[٧]:

فَقُمْتُ إلى عَنْزٍ بَقيَّةِ أَعْنُزٍ فَأَذْبَحُها فِعْلَ امرئٍ غَيْرَ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي عنها غِنَاي ولَمْ تَكُنْ تُساوِيُ عنزي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

فأظهر الضمة على الفعل تساوي وهو معتل.

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/ ٧٤٤.
(٢) ينظر: (شرح المفصل) ١٠/ ١٠٧.
(٣) ينظر: (شرح الكافية) ٢/ ٢٣٠.
(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٥/ ٣٤٢.
(٥) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/ ٥٣٠.
(٦) ينظر: (شرح الأشموني) ١/ ١٠٣.
(٧) البيتان لأعرابي لم يعرف قائلهما، ولها حكاية ذكرت في المقاصد النحوية للعيني والبيتان من قصيدة في مدح ابن العباس والشاهد فيه (تساوي) حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء. ينظر: المقاصد النحوية ١/ ٢٤٧، والخزانة ٣/ ٥٠٢، وعدة السالك ١/ ٧٩.

وقول الآخر[١]:

إِذَا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قَيَّضَتْ هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالوَجْدِ

فأظهر الضمة على الفعل (يسلو) على الرغم من وجود الواو.

وإثبات حرف العلّة مع الجازم قضية اختلف فيها العلماء. فسيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢] جعله ضرورة شعرية، وغيره[٣] جعله لغة ولهذا منع بعض العلماء حمل القرآن على التخريج الأول. فهذا الفارسي (ت ٣٧٧هـ) يمنع أن تحمل الآية عليها بقوله: «أن يقدر في الياء الحركة، فيحذفها منها فتبقى الياء ساكنة للجزم كما قُدر ذلك في:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي

وهذا لا تحمله عليه؛ لأنّه ممّا يجيء في الشعر دون الكلام»[٤]، وكذلك مكي (ت ٤٣٧هـ) قد ضعفها بقوله: «والضمة مقدرة في الياء من (يتقي) حذفت للجزم كما قال:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمِي

وفي هذا ضعف؛ لأنّه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر»[٥].

---

(١) البيت لم يُعرف قائله، والشاهد فيه كلمة (يسلو) حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو. ينظر: (المقاصد النحوية) ١/٢٥٣، و(عدة السالك) ١/٧٩.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٣/٣١٦.

(٣) ينظر: (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي ص١٠٤، تحقيق د. مازن المبارك، ط٣(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار النفائس، ببيروت.

(٤) ينظر: (الحجة) للفارسي ٤/٤٤٨.

(٥) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٣٩١، ٣٩٢.

وتبعه الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الذي أشرت إلى أنّه جعلها: «ضعيفة في القياس»[١]، في حين أنّ بعض العلماء أجازها على أنّها لغة من اللغات المشهورة عند العرب، قال الزجّاجي (ت ٣٣٧هـ): «هي لغة للعرب مشهورة متفق على حكايتها»[٢]، واستحسنها أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة»[٣]، ويردُّ على من منعها بقوله: «ولا يرجع إلى قول أبي علي قال: (وهذا ممّا لا يحمل عليه؛ لأنّه إنّما يجيء في الشعر لا في الكلام)؛ لأنّ غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنّه لغة»[٤].

وكذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «والظاهر أنّه يتخرج على إجراء المعتلّ مجرى الصحيح كقراءة قُنْبل ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ بإثبات (ياء) يتقي وجزم (يصبرْ)»[٥].

وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) الذي أجازها بقوله: «وربما قدر جزم (الياء) في السعة كقراءة قُنْبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾ بإثبات الياء في يتقي»[٦].

---

(١) ينظر: (البيان) ٢/ ٤٤.

(٢) ينظر: (الإيضاح في علل النحو) ص١٠٤.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٥/ ٣٤٣.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٥/ ٣٤٣.

(٥) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/ ٧٧٩.

(٦) ينظر: (شرح التسهيل) ١/ ٣٧.

وكذلك السيوطي (ت ٩١١هـ) بقوله: «وَرَدَ إبقاء هذه الحروف مع الجازم.. فالجمهور على أنّه مختص بالضرورة، وقال بعضهم إنّه يجوز في سعة الكلام، وإنّه لغة لبعض العرب، وخرّج عليه قراءة ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾.. »[1].

وأخيراً أغرب ما قيل في تأويلها ما جاء على لسان السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) قوله: «وقد يقال على هذا: يجوز أن تكون (مَنْ) شرطيةً، وإنّما ثبتت الياء، ولم تجزم (مَنْ) لشبهها بـ(مَنْ) الموصولة، ثم لم يعتبر هذا الشبه في قوله: (ويصبر) فلذلك جزمه، إلا أنّه يبعد من جهة أنّ العامل لم يؤثر فيما بعده ويليه ويؤثر فيما هو بعيد منه»[2].

الترجيح:

قبل إبداء الرأي في الترجيح خليق بي أن أذكر باختصار الآراء الواردة في هذه الآية وهي تتجلى فيما يأتي:

[١] (مَنْ) موصولة بمعنى الشرطية، ويجزم الفعل (يصبر) حملاً على ذلك المعنى.

[٢] (مَنْ) موصولة وسكّنَ (يصبر) استخفافاً.

[٣] (مَنْ) شرطية، والياء في (يتقي) تولدت من إشباع حركة القاف.

[٤] (مَنْ) شرطية، والياء أصلية في (يتقي) والجزم بحذف الحركة الياء كالصحيح.

[٥] (مَنْ) موصولة وسكّن (يصبر) بنية الوقف.

---

(١) ينظر: (الهمع) ١/١٧٩ «بتصرف يسير».

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٦/٥٥٣.

تلك هي الآراء المذكورة في هذه المسألة غير أن المهدوي اقتصر على الأربعة الأول منها فقط دون أن يصرح بالرأي الراجح عنده. ولكنني أوثر أن أصرح برأيي فأقول:

الراجح في نظري أنّ (مَنْ) شرطية جازمة، وأنّ الفعل (يتقي) مجزوم بحذف حرف العلة، ثم أشبعت الكسرة في الفعل، فنشأت عنها الياء، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم»[(١)].

وقد جاء ذلك في القرآن الكريم مثل: «رواية أحمد بن صالح عن ورش: ﴿مَـالِكِي يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[(٢)]... ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدوُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[(٣)]، بإشباع ضمة الدال»[(٤)]. وإشباع كسرة الكاف في الآية الأولى مما تولد عنها ياء.

وجاء أيضاً في الحديث، قول النبي ﷺ: **(من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا)**[(٥)]. بناء على أن (لا) ناهية.

وقوله ﷺ في إحدى الروايتين: **(مروا أبابكر فليصلي بالناس)**[(٦)]، بإثبات (الياء) في الفعل (فليصلي) مع وجود (لام الأمر) الجازمة.

---

(١) ينظر: (الإنصاف) ١/٣٠.

(٢) [آية ٤، الفاتحة]، ونص الآية: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

(٣) [آية ٥، الفاتحة]، ونصها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(٤) ينظر: (شواهد التوضيح) ص٢٣، «بتصرف».

(٥) أخرجه البخاري في (١٠/كتاب الآذان)، ١٦٠، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكرات.

(٦) أخرجه البخاري (١٠/كتاب الآذان)، ٦٧، باب من أسمع الناس تكبير الإمام.

وقول عائشة رضي الله عنها: (إن يقم مقامك يبكي)[١]، بإثبات الياء في الفعل (يبكي) على الرغم من أنّه مجزوم في جواب الشرط (إن).

ومن النثر أيضاً ما حكاه الفراء (ت ٣٠٧هـ): «عن بعض العرب: (أكلت لحماً شاةٍ) يريد لحم شاة، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف»[٢].

ومن الشعر جاء الكثير، من ذلك: قول عنترة العبسي:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَةٍ مثل الفَنِيقِ المُكْدمِ[٣]

قال الشيخ محيي الدين: «أراد أن يقول (ينبع) على وزن (يفتح) فأشبع حركة (الباء)، وهي الفتحة، فنشأت عنها ألف»[٤].

وقول الآخر:

وأنَّنِي حَوْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[٥]

فإنه أراد أن يقول (فأنظر)، فأشبع حركة الظاء وهي الضمة، فتولد عنها (واو).

---

(١) أخرجه البخاري في (١٠/كتاب الآذان) ٦٧، باب من أسمع الناس تكبير الإمام.

(٢) ينظر: (سر صناعة الإعراب) ٧٧٨/٢، و(شواهد التوضيح) ص٢٢.

(٣) ينظر: ديوانه (١٤٨)، تحقيق وشرح (عبدالمنعم عبدالرؤوف شلبي) قدم له إبراهيم الإبياري، طبع بشركة فن الطباعة بالقاهرة.

من معلقة عنترة. وينظر في: (المحتسب) ٧٨/١، ٢٥٨، ٢٧٨، و(الخصائص) ٢١/٣، و(أمالي ابن الشجري) ١٥٨/٢، و(الخزانة) ٥٩/١، ٥٤٠/٣.

(٤) ينظر: (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) ٧٩/١.

(٥) البيت نسب إلى إبراهيم بن هرمة، وهو غير موجود في الديوان، تحقيق محمد نفاع، حسين عطوان، وينظر: (سر صناعة الإعراب) ٢٦/١، ٣٣٨، ٦٣٠، و(الخصائص) ٤٢/١، ٣١٦/٢، و(الحجة) للفارسي ٥٩/١، و(الإنصاف) ٢٤/١، و(شواهد التوضيح) ٢٤، و(الخزانة) ٥٨/١.

وهناك إشباع لأفعال مجزومة على نحو ما في الآية التي نحن بصددها ومن ذلك:

إِذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[1]

حيث أثبت الألف في الفعل (ترضا) على الرغم من وجود (لا) الناهية.

وقول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[2]

والاستشهاد فيه في قوله: (لم تهجو) حيث أثبت الشاعر (الواو) مع الجازم (لم).

وقول الشاعر:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرى قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِياً[3]

حيث أثبت الألف في الفعل (ترى) على الرغم من وجود (لم) الجازمة قبله.

---

(١) البيت لؤبة بن العجاج الراجز. وينظر: (الخصائص) ٣٠٧/١، (الإنصاف) ٢٦، (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٦/١٠، (شواهد التوضيح) ص٢٠، (المقاصد النحوية) ٢٣٦/١، (الخزانة) ٥٣٤/٣.

(٢) البيت لعمرو بن العلاء. وينظر: في (معاني القرآن) للفراء ١٦٢/١، ١٨٨/٢، (شواهد التوضيح) ص٢١، (الإنصاف) ص٢٤، (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٥/١٠، (المقاصد النحوية) ٢٣٤/١.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص. وينظر: في (الحجة) للفارسي ٩٣/١، و(شرح المفصل) لابن يعيش ١٠٧/١٠، و(مغني اللبيب) ٣٠٧/١، و(الخزانة) ٣١٦/١.

وقول الشاعر:

مَـا أَنْـسَ لاَ أَنْـسَاهُ آخِـرَ عِيـشَتِي   مَـا لاحَ بِـالمعزَاءِ رَيْـعُ سَـرَابِ[١]

حيث أثبت الألف في الفعل (أنساه)، وكان يجب حذفها مع وجود الجازم (ما) لكونها واقعة جواب الشرط.

وفي هذه الشواهد الكثيرة خير دليل على أنّها ليست ضرورة شعرية، وأنّ القراءة جاءت عليها وفي ذلك بُعْدٌ عن التأويل والتقدير.

أمّا الآية التي استشهد بها المهدوي فإليك تفصليها: قال تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٢]:

العرض:

قال المهدوي: «ومن قرأ: ﴿وَأَكُونَ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ عطف على لفظ (فَأَصّدّقَ).

ومن جزم عطف على موضع (فأصّدّق). ومثله: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾[٣]، فيمن جزم. وتقدم[٤]»[٥].

---

(١) البيت لربيعة بن أبي ذؤاب كما جاء في (معجم شواهد العربية) ص٦٥، وللحصين بن القعقاع، وكما جاء في (شرح شواهد الشافية) ٤/٤١٣، وينظر البيت في: (شرح المفصل) لابن يعيش ١٠/١٠٤، ١٠٧.

(٢) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية هي: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

(٣) من [آية ١٨٦، الأعراف]، والآية هي: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

(٤) جاء في إعراب هذه الآية قول المهدوي: «والجزم على الحمل على موضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾. ينظر: المخطوط ٨٤/ب/ك.

(٥) ينظر: المخطوط ١٣٩/ب/جـ.

التوضيح:

علاقة هذه الآية بالآية السابقة، أنّه توهم معنى الشرط في الآية السابقة: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ وعلى ذلك توهم الجزم في الفعل (يَتَّقِي) وعطف عليه الفعل (يَصْبِرْ)، وكذلك في هذه الآية، توهم (الجزم) في الفعل (فَأَصَّدَقَ) على معنى الشرط في الجملة، فعطف الفعل (أَكُنْ) على هذا المعنى المتوهم. وسأدرس ذلك بالتفصيل، وإليك البيان.

الفعل (أَكُنْ) في الآية تواردت عليه القراءات المتعددة، فجاء مجزوماً كما جاء منصوباً، وجاء مرفوعاً كذلك، وقد ذكر المهدوي قراءتين فيه:

القراءة الأولى: النصب، والثانية: الجزم. ولم يذكر قراءة الرفع. وقد ذكرها أبوحيان (ت ٧٤٥هـ)، وتوجيهها سهل يسير فهي على الاستئناف، والتقدير (وَأَنا أَكُونُ)[(١)]، ولا إشكال فيها من الناحية الإعرابية، ولكنها شاذة من حيث القراءة.

قراءة النصب:

وهي قراءة أبي عمرو[(٢)]، وتوجيهها أن يجعل الفعل (أَكُوْنَ) معطوفاً على لفظ (فَأَصْدَقَ)، وهو منصوب بإضمار (أن) بعد الفاء، قال الأخفش (ت ٢١٥هـ): «هذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء، وهو ما كان جواباً للأمر والنهي

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٢٧٥/٨، وهي قراءة عبيد بن عمير.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن للنحاس) ٤٣٦/٤، و(البحر المحيط) ٢٧٥/٨، جاء فيه: «قرأ الحسن وابن جبير وأبورجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينا والأعمش وابن محيصن وعبدالله بن الحسن العنبري وأبوعمرو و(أكون) بالنصب».

والاستفهام والتمني والنفي والجحود، ونصب ذلك كله على ضمير (أن)»[١].

و(لولا) هنا بمعنى (هلا)، فهي (للاستفهام والتحضيض)[٢]، فجوابها على ذلك يكون بالفاء منصوباً، فجاز العطف عليه دون إحراج.

قراءة الجزم:

وقد قرأ بها جمهور السبعة[٣]، وهي موضع الخلاف والتوجيه والاحتجاج بين سيبويه (ت ١٨٠هـ) وأستاذه الخليل (ت ١٧٠هـ) ومَنْ تابعهم، وبين المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ) وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) والفارسي (ت ٣٧٧هـ) ومَنْ تابعهم.

فقد اختلفوا في عطف (أكن) على ما قبله!!.

هل هو معطوف على التوهم..؟!.

أم هو معطوف على الموضع..؟!.

وقبل أن أخوض في التوجيهات التي وجهها هؤلاء العلماء عليَّ أن أبيِّن ما هو العطف على التوهم؟ وما هو العطف على الموضع؟ كما ذكره السابقون.

لقد أطلق بعض النحويين والمعربين في القرآن (الحمل على المعنى) على (العطف على التوهم) تأدباً مع القرآن.

قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم»[٤].

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) ١/٥٨.

(٢) ينظر: (الحجة) لابن خالويه ص٣٤٦.

(٣) ينظر: (الكشف) لمكي بن أبي طالب ٢/٣٢٢، (البحر المحيط) ٨/٢٧٥.

(٤) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٥٩٢.

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): «وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً»[(١)].

وقد لخص الزركشي (٧٩٤هـ) العطفين في كتابه البرهان مظهراً الفرق بوضوح. فقد قال في العطف على الموضع: «أن يكون باعتبار عمل لم يوجد في المعطوف، إلاّ أنّه مقدر الوجود لوجود طالبه، فهو العطف على الموضع نحو: (ليس زيدٌ بقائم ولا ذاهباً)، بنصب (ذاهباً) عطفاً على موضع (قائم)؛ لأنّه خبر ليس. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[(٢)]، في قراءة الجزم أنه بالعطف على محل (فلا هادي له).. (ثم بيّن بعد ذلك العطف على التوهم) بقوله: «أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه، وهو العطف على التوهم نحو: (ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهبٍ)، بجر (ذاهب) وهو معطوف على خبر ليس المنصوب، باعتبار جره بالباء ولو دخلت عليه، فالجر على مفقود، وعامله وهو (الباء) مفقود أيضاً؛ إلا أنّه متوهَّم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس؛ فلما تُوُهِّم وجودهُ صحَّ اعتبار مثله»[(٣)].

وبعد أن ظهر الفرق بين المعنين، فلأبيّن الآراء التي وردت على هذه الآية، وتوجيهات العلماء في ذلك:

---

(١) ينظر: (همع الهوامع) ٥/ ٢٨٠.

(٢) سورة الأعراف، الآية [١٨٦].

(٣) ينظر: (البرهان) للزركشي ٤/ ١١١ «بتصرف».

الرأي الأول:

وهو لسيبويه (ت ١٨٠هـ) (العطف على المعنى أو التوهم) قال سيبويه: «سألت الخليل (ت ١٧٠هـ) عن قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيا

فإنّما أجروا هذا؛ لأنّ الأوّل قد يدخله (الباء)، فجاءوا بالثاني، وكأنّهم قد أثبتوا في الأول (الباء)، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا (فاء) فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهمّوا هذا»[1].

وممن تابع سيبويه النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) بقوله: «ومن قرأ بالجزم، فعلى وهم أنّ الأول مجزوم، كأنّه قال: إن أخرتني أصدق وأكن»[2].

وابن هشام (ت ٧٦١هـ) حيث أوضح رأيه في الآية[3] الأولى بقوله: «وإنّما جزم (يصبر) على توهم معنى (مَنْ)»[4]. والآية الأولى تشبه الثانية.

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٣/١٠٠، ١٠١.

والشاهد في البيت (ولا سابق) حيث جاء به مجروراً مع كونه معطوفاً على (مدرك) المنصوب لكونه خبر ليس، وإنما جاء به مجروراً؛ لأنّ الباء تدخل على خبر ليس كثيراً فتوهم أنها دخلت وعطف على ذلك التوهم.

(٢) ينظر: (غرائب القرآن) ٢٨/٦.

(٣) سورة يوسف، الآية [٩٠]، ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾.

(٤) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٥٣٠.

وتبعهم الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بقوله: «وقيل هو من العطف على الموضع أي محل (أصدق) والتحقيق قول سيبويه (ت ١٨٠هـ): هو على توهم أنّ (الفاء) لم ينطق بها»[1].

الرأي الثاني:

وهو رأي من[2] خالف سيبويه وجعل الآية من باب العطف على الموضع.

قال الزجّاج (ت ٣١١هـ): «وجزم (وأَكُنْ) على موضع (فأصّدّق)؛ لأنّه على معنى: إن أخرتني أصّدّق وأكُنْ من الصالحين»[3].

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «وقرئ (وأكن) عطفاً على محل (فأصدق) كأنّه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن»[4].

هذه آراؤهم فلنر كيف عللوا للعطف على الموضع..؟.

وكيف احتجّوا على ذلك...؟.

قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «وحجّة من جزم أنّه عطف على موضع (فأصدق)؛ لأنّ موضعه قبل دخول (الفاء) فيه جزم؛ لأنّه جواب التمني.

---

(١) ينظر: (البرهان في علوم القرآن) ٤/ ١١٢.

(٢) خالف سيبويه في العطف على المعنى كل من الأخفش في (معانيه) ١/ ٦٢، والمبرِّد في (المقتضب) ٢/ ٣٣٩، ٤/ ١١١، والزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) ٥/ ١٧٨، والنحاس في (إعراب القرآن) ٤/ ٤٣٦، وابن خالويه في (الحجة) ٣٤٦، والفارسي في (الحجة للقراء السبعة) ٤/ ٤٤٨، ومكي ابن أبي طالب في (الكشف) ٢/ ٣٢٢، و(تأويل مشكل إعراب القرآن) ٢/ ٧٣٧، والزمخشري في (الكشاف) ٤/ ١١٢، والأنباري في (البيان) ٢/ ٤٤.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٥/ ١٧٨.

(٤) ينظر: (الكشاف) ٤/ ١١٢.

وجواب التمني إذا كان بغير (فاء) ولا (واو) مجزوم؛ لأنّه غير واجب، ففيه مضارعة للشرط وجوابه؛ فلذلك كان مجزوماً كما يجزم جواب الشرط؛ لأنّه غير واجب، إذ يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع»[1].

وعند النظر في هذه الحجّة نجد أنّ التمني جزم جوابه، إذا كان بدون (فاء أو واو)، إذا أشبه الشرط وجوابه في أنّه غير واجب، فهو مجزوم إذا حمل معنى الشرط، فشبهه للشرط فيه توهم أنّه شرط، وهو ليس بشرط، وجوابه ليس مجزوماً، فالشرط غير موجود في التمني، ولذلك فعمله غير موجود في الجواب، فالعطف يكون على مفقود، وعامله (وهو أداة الشرط) مفقود أيضاً، إلا أنّه متوهم الوجود، لمضارعة التمني للشرط، فيكون العطف على التوهم، وليس العطف على الموضع كما قل هؤلاء العلماء السابقين.

وفي بداية عرض المسألة نجد أنّ المهدوي جعله من باب العطف على الموضع ومثل له بقوله: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[2]. فالآية هنا يصح أن يعطف فيها على الموضع؛ لأنّ الشرط موجود وهو (مَنْ) ولكن جواب الشرط غير موجود، ووجد بدلاً منه جملة ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾، فموضع الجملة هو الجزم؛ لأنّه لو وقع فعل في هذا الموضع لكان مجزوماً، وعطف الفعل (يذرهم) مجزوماً على موضع الجملة صحيح؛ لأنّ العامل ظاهر وأثره مفقود، فصح العطف على الموضع وهذا يختلف عن الآية التي مثّلَ لها المهدوي وهي موضوع الدراسة وهي قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ

---

(١) ينظر: (الكشف) لمكي بن أبي طالب ٢/٣٢٣.

(٢) من [آية ١٨٦، الأعراف]، والآية مذكرة في ص٣٠٧ هامش [٢].

أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[١]، فالشرط فيها غير موجود فلا يصح التمثيل على ذلك.

وبعد فهذان فريقان من النحاة، كل منهما وجّه الآية على توجيه، رآه مناسباً، وكل توجيه يختلف عن الآخر، وقد فرق العلماء بين هذين التوجيهين بتفريق دقيق؛ حيث قال صاحب البحر: «والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم، أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، دون مؤثره والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود»[٢].

بعد هذا التفريق كيف يظن بعض الباحثين المحدثين أنّه: «لا فارق بين مذهب الخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) من جهة، ومذهب الفارسي (ت ٣٧٧هـ) والفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) والزجّاج (ت ٣١١هـ) وغيرهم ممن ذكرت من جهة ثانية»[٣].

وكذا قول الباحث الآخر: «ولست أتفق مع النحويين في الفصل بين الحمل على التوهم، والحمل على الموضع، فكلاهما مبني على التوهم، توهم الموضع المحمول عليه»[٤].

وأقول: بل هناك فرق بين المعنيين وقد وضحته سابقاً.

---

(١) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية مذكورة ص٣٠٧ هامش [١].

(٢) ينظر: (البحر المحيط) لأبي حيان ٢٧٥/٨.

(٣) ينظر: كتاب (ظاهرة التأويل) للدكتور محمد عبدالقادر هنادي ص٣١٦، ط١(١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

(٤) ينظر: كتاب (التأويل النحوي في القرآن) للدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز ١٢٤٤/٢، ط١(١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، مكتبة الرشد، الرياض.

الترجيح:

يجدر بي أن أُلخص الأعاريب الواردة في هذه الآية قبل إبداء الرأي في الترجيح وإليك التلخيص:

[١] نصب الفعل (أكون) عطفاً على (فأصّدّقَ).

[٢] جزم الفعل (أكن) عطفاً على موضع (فأصّدّقَ).

[٣] جزم الفعل(أكن) حملاً على المعنى.

[٤] رفع الفعل (أكون) على الاستئناف.

تلك هي الآراء الواردة في هذه المسألة غير أن المهدوي اقتصر على الرأيين الأولين فيها فقط، قراءة النصب وقراءة الجزم.

والراجح في نظري أن الفعل (أكن) مجزوم بالعطف حملاً على المعنى، كما أطلق عليه بعض النحويين، والحمل على المعنى باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللغة والنحو، ولعل ما يعزز شيوعه ما جاء في الخصائص من قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً»[١].

وشواهد الحمل على المعنى في الأحوال الإعرابية الأربع هي:

[١] الرفع حملاً على المعنى وشاهده قول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون) على رأي بعض العلماء، وقول العرب: (إنك وزيدٌ ذاهبان).

[٢] والجر حملاً على المعنى وشاهده قول الشاعر[٢]:

بَدَا لِي أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

---

(١) ينظر: (الخصائص) ٢/٤٢٣.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه ٣٨٧.

على رواية الجر في كلمة (سابق).

[٣] والنصب حملاً على المعنى وشاهده قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[١]. بالنصب[٢] على معنى وهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب.

والجزم حملاً على المعنى وشاهده.

(وأكن) بالجزم في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٣]، عطف بالجزم (أكن) على توهم الجزم في (فأصدق) على أنّها جواب (لولا)، هكذا قال بعض العلماء وعلى رأسهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) وأستاذه الخليل (ت ١٧٠هـ)، وقال آخرون إنّه مجزوم بالعطف على محل (فأصدق) كأنّه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن.

وبعد فهذه شواهد العطف على التوهم في كل حالات الإعراب كما بيّنت، وهي شاهدة على أنّ المسألة قياسية، وبابها واسع، يشيع في مسائل[٤] اللغة والنحو، ولا أوافق من رفض هذا المذهب النحوي، حيث قال بعضهم[٥]:

---

(١) من [آية ٧١، هود]، والآية هي: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٦/٣٥٥.

(٣) من [آية ١٠، المنافقون]، والآية مذكورة ص٣٠٧ هامش [٢].

(٤) ينظر: (الخصائص) لابن جني ٢/٤٣٢.

(٥) هو الدكتور سيد رزق الطويل في مقالة له (ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية) في مجلة معهد اللغة العربية، العدد الأول ص٩٥.

«وبهذا نرى أنّ علاج النصوص المخالفة للقياس بمنهج التوهم عمل معيب واحتراساً سموه العطف على المعنى، أو مراعاة المعنى». بل يجب علينا أن نقول كما قال الدكتور الحموّر: «إنّه إن وقع شيء منه، وأمكن التخريج عليه عند استعصاء الأوجه الأخرى، فلا مانع من ذلك»[1].

الآية الثانية: قال تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[2]:

في قراءة حمزة[3] (لا تخف) بالجزم على النهي، وإثبات الألف في (لا تخشى) تعارض مع القياس النحوي من حيث إنّ الألف يجب أن تحذف؛ لأنّه معطوف على الفعل المجزوم قبله. فلذلك لجأ النحاة إلى تأويل هذه الآية تأويلات مختلفة.

التأويل الأول:

أن يكون (لا تخشى) مرفوعاً على الاستئناف، أو القطع عما قبله، فيكون خبر مبتدأ محذوف قدره الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «أنت لا تخشى»[4].

فلا علاقة له بالفعل السابق. وممن أخذ بهذا الرأي: الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) حيث قال: «قرأ حمزة (لا تخف دركاً) فجزم على الجزاء، ورفع (لا تخشى) على الاستئناف»[5]. وتبعه النحاس (ت ٣٣٨هـ) إلاّ أنّه لم يجوِّز غير هذا الوجه في القرآن قال: «فأما (ولا تخشى) إذا جزمت (لا تخف)

---

(١) ينظر: (التأويل النحوي في القرآن) للدكتور الحموز ٢/١٢١٤.

(٢) من [آية ٧٧، طه]، والآية مذكورة ص٢٩٢ هامش [١].

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ٢/٨٩٩، و(البحر المحيط) ٦/٢٦٤.

(٤) ينظر: (البيان) ٢/١٥٠.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ٢/١٨٧.

فللنحويين فيه تقديران: أحدهما وهو الذي لا يجوز غيره أن يكون مقطوعاً عن الأول»[١].

وأجاز هذا الوجه أيضاً مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٢]، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٣]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٤]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٥]، والنيسابوري (ت ٧٢٨هـ)[٦]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٧].

التأويل الثاني:

أن يكون الفعل (يخشى) مجزوماً بحذف الحركة المقدرة على الألف. وتبقى الألف ثابتة في الفعل. وقد أختلف العلماء في قبول هذا التأويل فمنهم من وافق عليه، ومنهم من أعترض وردّه.

فممن وافق على ذلك الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) حيث صوّب هذا الوجه بقوله: «ولو نوى حمزة بقوله (لا تخشى) الجزم، وإن كانت فيه الياء كان صواباً، كما قال الشاعر:

هُزّي إِليكِ الجِذْعَ يَجْنِيكِ الجَنَى

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/٥٠، ٥١.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٤٧٠.

(٣) (الكشاف٩ ٢/٥٤٧.

(٤) (البيان) ٢/١٥١.

(٥) (التبيان في إعراب القرآن) ٢/٨٩٨.

(٦) (غرائب القرآن) ١٣/٤٤.

(٧) (البحر المحيط) ٦/٢٦٤.

ولم يقل: (يجنك الجنى)»[١].

وتبعه في هذا التأويل العكبري (ت ٦١٦هـ) حيث يقول: «الألف في تقدير الجزم شبهت بالحروف الصحاح»[٢].

ثم أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) الذي عدّها لغة قليلة، حيث قال: «وعلى أنه مجزوم بحذف الحركة المقدرة، على لغة من قال:

أَلَمْ يَأْتِيكَ (والأَنباءُ تَنْمِي)

وهي لغة قليلة»[٣].

وأبوحيان يحكي رايين في المسألة، وهي: ما الذي حذفه الجازم؟.

هل هو الضمة الظاهرة.. أو المقدرة؟.

فإذا كان الحذف في الضمة الظاهرة.. وهي تظهر على (الواو) و(الياء)، ولا تظهر على (الألف) - ففي هذه الحال يجب حذف الألف؛ لأنه لا ضمة عليها لتحذف.

وإذا كان الحذف في الضمّة المقدرة على الألف والواو والياء، فهنا يجوز إبقاء الواو والياء والألف مع الجازم، قال في ارتشاف الضرب: «وإذا بنيت هذه الحروف مع الجازم فالمحذوف هي الضمة الظاهرة التي على الواو والياء إذا كان قد يقول: يغزو ويرمي في الشعر. وقيل المحذوف هي الضمة المقدرة فيها قبل دخول الجازم، وانبنى على هذا أنّه لا يجوز في الضرورة إلاّ إقرار ألف (يخشى)

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) ٢/١٨٧، ١٨٨.

(٢) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/٨٩٩.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٦/٢٦٤.

إذا دخل الجازم، لأنّها لم يكن فيها ضمة ظاهرة؛ ويجوز لأنّ المحذوف هو الضمة المقدرة»[١]، وقال في موضع آخر: «وفائدة الخلاف تظهر في الألف فمن قال: حذف الظاهرة، لم يُجز إقرار الألف؛ لأنّه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال: المقدرة، أجاز إقرارها»[٢].

وممن رفض هذا الوجه:

النحاس (ت ٣٣٨هـ) وعدّه: «من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله جلّ وعزّ على شذوذ من الشعر، وأيضاً فإن الذي جاء به من الشعر لا يشبه من الآية شيئاً؛ لأن الواو والياء مخالفتان للألف؛ لأنّهما تتحركان، والألف لا تتحرك، فللشاعر إذا اضطر أن يقدرهما متحركتين، ثم يحذف الحركة للجزم وهذا محال في الألف»[٣].

فالنحاس يرفض ويمنع هذا الوجه خاصة في حرف العلّة الألف؛ لأنّها ليست مثل الواو أو الياء.

ورفض هذا الوجه أيضاً الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بقوله: «وهذا لا تحمله عليه؛ لأنّه مما يجيء في الشعر دون الكلام»[٤].

وهذا ما أكده مكي (ت ٤٣٧هـ) في قوله: «وهذا لا يجوز في الألف؛ لأنّها لا تتحرك أبداً إلا بتغييرها إلى غيرها، والواو والياء يتحركان ولا يتغيران»[٥].

---

(١) ينظر: ٤٢٣/١.

(٢) ينظر: (همع الهوامع) ١٨٠/١.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ٥١/٣.

(٤) ينظر: (الحجة للقراء السبعة) ٤٤٨/٤.

(٥) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٤٧١/٢.

التأويل الثالث:

أن تكون الألف إشباعاً لحركة الحرف، وليست لام الكلمة، قال صحاب الكشاف: «أن لا تكون الألف المنقلبة عن (الياء) التي هي لام الفعل، ولكن زائدة للإطلاق من أجل الفاصلة»[1].

ووافق الأنباري (ت ٥٧٧هـ) على ذلك بضعف حيث قال: «أن يكون قد أثبت الألف ليطابق بين رؤوس الآي فأشبع الفتحة، فتولدت منها ألف كقول الشاعر:

وأَنْتَ مِنَ الغَوائِلِ حِينَ تُرْمَى ... ومن ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزاح

أي بمنتزح، فأشبع الفتحة فنشأت الألف. والوجه الأول أوجه الوجهين»[2].

ويقصد بالوجه الأول (الاستئناف).

وتابعهما العكبري (ت ٦١٦هـ) حيث قال: «نشأت لإشباع الفتحة، لتوافق رؤوس الآي»[3].

وممن أجازها أيضاً أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) وعدّها «لغة قليلة»[4]، ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) في الهمع قوله: «وذهب آخرون إلى أنّ الجازم حذف الحروف التي هي لامات، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع، تولدت عن الحركات التي قبلها. ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم»[5].

---

(١) ينظر: (الكشاف) ٢/٥٤٧.

(٢) ينظر: (البيان) للأنباري ٢/١٥١.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/٨٩٩.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٦/٢٦٤.

(٥) ينظر: (الهمع الهوامع) ١/١٨٠.

الترجيح:

قبل التصريح بالترجيح يجدر بي أن ألخص الآراء الواردة في هذه الآية وإليك التلخيص:

[١] رفع الفعل (تخشى) على الاستئناف.

[٢] عطف الفعل (لا تخش) على (لا تخف) والجزم بحذف حرف العلة، والألف تولدت من إشباع الحركة.

[٣] جزم الفعل (تخشى) بحذف الحركة المقدرة على آخره كالصحيح.

الراجح هو الرأي الأول الذي أجمع عليه النحاة، وهو الاستئناف، وهو أن يكون الفعل مرفوعاً على القطع أي: (أنت لا تخشى غرقاً) وله نظير في القرآن، قال الفرَّاء (٢٠٧هـ): «رفع (لا تخشى) على الاستئناف كما قال تعالى: ﴿يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[١]، فاستأنف بثم، فهذا مثله»[٢].

ورُبّ قائل يقول: لماذا لم أرجح الرأي الذي يقول بحذف الحركة المقدرة على الألف، وإبقاء الألف كمعاملة الصحيح، أو بإشباع حركة الشين لتصبح ألفاً كما ذكرت في الآية الأولى..؟.

---

(١) من [آية ١١١، آل عمران]، والآية هي: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

(٢) ينظر: (معانيه) ١٨٧/٢.

الجواب من شقين:

الأول: هو أنّ حرف العلة في الآية (ياء) وهذا يجوز فيه ما لا يجوز في الألف؛ لأنّه يتحرك ولا يتغير؛ ويجوز أن تظهر عليه الحركة فيجزم بحذف هذه الحركة.

أمّا الألف فهي حرف لين ساكن لا يتحرك أبداً، وإن تحرك تغير، فلا ينطبق عليه ما انطبق على الياء.

الثاني: أنّ التأويلات التي ذكرها النحاة ليست واحدة في الفعلين، فالقطع لم يذكر في الآية الأولى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[1]، وهنا نجد أنّ معظم العلماء أجازوا هذا الوجه في الآية، فتخريج الآية عليه أولى بأحسن.

---

(١) من [آية ١٠، يوسف]، والآية مذكورة في ص٢٩١ هامش [١].

المبحث الرابع عشر

حذف العامل

وهل منه قوله تعالى:

﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ (١)

العرض:

قال المهدوي: «قد قدمنا(٢) مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش وتقديرهما فيه.

وذهب المبرِّد إلى (أن) الثانية تأكيد للأولى؛ لأنّ البدل من (إنّ) لا يكون إلاّ بعد تمام صلتها، فيلزم أيضاً على قوله ألا تكون تأكيداً؛ لأنّ التأكيد لا يكون إلا بعد تمام الموصول بصلته، وصلته الخبر وتمامه عند قوله: (مخرجون).

والعامل في إذا مضمر، كأنّه قال: أيعدكم أنّكم يحدث إذا متّم إخراجكم، ولا يعمل فيها (الإخراج)؛ لأنّه تقدمت الصلة على الموصول، ولا يعمل فيه (مُتَمْ)؛ لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف»(٣).

---

(١) سورة المؤمنون، الآية [٣٥].

(٢) جاء في التفسير: المعنى: أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متّم فـ(أنّ) الثانية بدل من الأولى. هذا مذهب سيبويه. والتقدير عند الأخفش: أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً يحدث إخراجكم، فـ(أنّ) الثانية في موضع رفع (بفعل مضمر). ينظر: المخطوط ١٥/ب/د.

(٣) ينظر: المخطوط ١٦/ب/د.

التوضيح:

اختلفت التأويلات في هذه الآية بين العلماء من حيث تخريج (أنّ) الثانية، وتقدير خبر (أنّ) الأولى والثانية، والعامل في (إذا)، وهل هي ظرفية أو شرطية؟ ومن هذه التأويلات:

التأويل الأول:

أن تكون (أنّ) الثانية بدلاً من الأولى وفيها معنى التوكيد، وذلك على رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ومن[1] وافقه من العلماء، جاء في الكتاب: «ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾، فكأنه على: (أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متّم). وذلك أريد بها، ولكنها إنّما قدمت (أنّ) الأولى ليَعلم بعد أيّ شيء الإخراج. ومثل ذلك قولهم: (زعم أنّه إذا أتاك أنّه سيفعلُ)، وقد علمت أنّه إذا فعل أنّه سيمضي»[2]، فقد جعل (أنّ) الثانية في حكم الأولى، وأوقع عليها الفعل الأول (يعِد)؛ ولذلك لم يجز أن تكسر همزتها. ويبدأ بها الكلام. فقال: «ولا يستقيم أن تبتدئ (أنّ) هاهنا كما تبتدئ الأسماء أو الفعل إذا قلت: قد علمت زيداً أبوه خيرٌ منك، وقد رأيت زيداً يقول. أبوه ذاك؛ لأنّ (أنّ) لا تُبتدأ في كلّ موضع، وهذا من تلك المواضع»[3].

(١) وافقه الأخفش، ينظر: (معانيه) ١/١١١.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٣/١٣٢، ١٣٣.

(٣) المرجع نفسه ١٣٣.

وخبر (أنّكم) الأولى محذوف يدل عليه المذكور في الثانية (أنّكم مخرجون)، وتقدير الكلام على رأي أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ): «أنكم تبعثون إذا متّم»[(١)].

وهذا الخبر عامل في (إذا)، وقد جاز حذف الخبر لدلالة خبر (أنّ) الثانية عليه، وذلك يظهر في التوجيه الذي وجهه أبوعلي (ت ٣٧٧هـ) لقول سيبويه؛ حيث جاء في الأشباه والنظائر: «من توجيه أبي علي لقول سيبويه أن يكون خبر (أنّ) لدلالة (أنّ) الثانية عليه على حد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[(٢)]، فحذف خبر المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثاني وعلى ذلك قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَ ... كَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

تقديره: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ، إلاّ أنّه حذف الأول استغناءً عنه بالخبر الآخر»[(٣)].

إلا أن المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) لم يرض عن هذا الرأي وردّه على سيبويه وجعله ضعيفاً بقوله: «وأمّا سيبويه (ت ١٨٠هـ) فكان يقول المعنى: أنّ (يعد) وقعت على (أنّ) الثانية، وذكر (أنّ) الأولى، ليعلم بعد أيّ شيءٍ يكون الإخراج؟ وهذا قول ليس بالقوي»[(٤)].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤٠٤/٦.

(٢) من [آية ٦٢، التوبة]، والآية هي: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) ينظر: (الأشباه والنظائر) ١٩٠/٣، ١٩١.

(٤) ينظر: (المقتضب) ٣٥٧/٢.

وقد بيّن المهدوي (ت ٤٤٠هـ) سبب اعتراض المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) بقوله: «لأن البدل من (أنّ) لا يكون إلاّ بعد تمام صلتها»[1]، وتمام الصلة لا يكون إلاّ بتمام خبرها. وإذا رجعنا إلى رأي سيبويه نجده قدر الخبر محذوفاً في (أنّ) الأولى، وتقديره (تبعثون) كما بينت سابقاً، فعلى هذا تكون (أنّ) وصلتها تامتين قبل البدل، وبذلك يرد اعتراض المبرِّد.

التأويل الثاني:

أن تكون (أنّ) الثانية توكيداً للأولى؛ وذلك لأنّ الكلام طال فحسن التكرار، وخبر (أنّ) الأولى (مخرجون) التي جاءت في آخر الآية. وينسب هذا الرأي إلى: «الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)»[2].

قال الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ): «وقوله: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ أعيدت (أنّكم) مرّتين ومعناهما واحد؛ إلا أنَّ ذلك حسن لما فرقت بين (أنّكم) وبين خبرها بـ(إذا)»[3]، فالتكرار عنده جائز للتفرقة بـ(إذا)، وقد بيّن السخاوي (ت ٦٤٣هـ) في (سفر السعادة) أنّ مذهب الجرمي (ت ٢٢٥هـ): «أن يجعل (مخرجون) خبر (أنّ) الأولى، وتكون الثانية كررت توكيداً لتراخي الكلام»[4].

وأمّا المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) فقد رجَّحه على غيره من الآراء، قال: «من أبواب (أنّ) مكّررةً وذلك قولك: قد علمت أن زيداً - إذا أتاك - أنّه سيكرمك. وذلك

---

(١) ينظر: عرض المسألة ص٣١٤، من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٢٢/١٢، و(البحر المحيط) ٤٠٤/٦.

(٣) (معاني القرآن) ٢٣٤/٢.

(٤) ينظر: (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٨٩/٣.

أنّك قد أردت: قد علمت أن زيداً - إذا أتاك - سيكرمك، فكررت الثانية توكيداً، ولست تريد بها إلاّ ما أردت بالأولى. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ فهذه أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية»[1].

وقد رجّحه الطبري (ت ٣١٠هـ) كذلك، فجعله مقيساً في كلِّ فعل ظن قال: «لما فرّق بين (أنّكم) الأولى، وبين خبرها بـ(إذا)، وكذلك تفعل العرب بكل اسم أوقعت عليه الظنّ وأخواته، ثم أُعترضت بالجزاء دون خبره، فتكرر اسمه مرة وتحذفه أخرى، فتقول: أظن أنّك إن جالستنا أنّك محسن، فإن حذفت (أنّك) الأولى أو الثانية صلح، وإن أثبتُّهما صلح، وإن لم تعترض بينهما بشيء لم يجز، خطأ أن يقال أظن أنّك أنّك جالس»[2]، وهذا رأي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[3] أيضاً ولعل ما يرجح هذا الرأي قراءة[4] عبدالله: ﴿أَيَعِدُكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ بإسقاط (أنكم) الأولى.

ورُدّ هذا التأويل من مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) بقوله: «لا يجوز التأكيد؛ لأنّ التأكيد لا يكون إلاّ بعد تمام الموصول بصلته، وصلته هو الخبر والخبر يتم إلى قوله (مخرجون) ولم يأت بعد»[5].

---

(١) ينظر: (المقتضب) ٢/٣٥٤.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ١٨/٢٠.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٣/٣١.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٦/٤٠٤.

(٥) ينظر: (تأويل مشكل القرآن) ٢/٥٠٠.

ومن العجيب أنّ المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) قد وقع فيما ردّ به على سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد ردّ البدل؛ لأنّ (أنّ) لم تكتمل بصلتها، وكذلك التوكيد لا يجوز إذا لم تكتمل (أنّ) بصلتها، وتكملتها مع اسمها وخبرها، ولذلك نجد أبا علي الفارسي[1] (ت ٣٧٧هـ) قد وجه الآية بتوجيه يردّ الاعتراض على البدل والتوكيد، وقد بينته في التأويل الأول. وهاذ ما نجده أيضاً عند الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بالتفصيل، قال: «تقدير الآية (أيعدكم أنّ إخراجكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وإنّما وجب هذا التقدير لاستحالة حمل الكلام على ظاهره؛ لأنّه يؤدي إلى أن يكون (إذا متّم) خبراً عن الكاف، والميم في (أنّكم)، و(إذا) ظرف زمان، وظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال (زيدٌ يوم الجمعةِ)، فوجب أن يكون الإخراج مقدراً، وبهذا التقدير يندفع اعتراض من زعم أنّ البدل إنّما يصح بعد تمام (أنّ) بصلتها وهي اسمها، وخبرها..(و)يندفع أيضاً قول من يقول: إنّ التأكيد إنّما يجوز بعد تمام (أنّ) باسمها وخبرها، إذا تمت به (أنّ) باسمها وخبرها»[2].

التأويل الثالث:

هو قول أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ): أن يجعل ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ في موضع رفع بالظرف (إذا) على أن يكون فاعلاً للظرف على

---

(١) ينظر: (المسائل البصريات) للفارسي ١/ ٦٩٩، ٦٧٠، تحقيق محمد المشاط ط١ (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م مكتبة المدني، جده، وينظر: (الأشباه والنظائر) ٣/ ١٩٠.

(٢) ينظر: (البيان) ٢/ ١٨٢-١٨٤.

مذهب[١] الكوفيين، الذين يجوزون رفع الاسم الواقع بعد الظرف على أنّه فاعل له؛ وذلك لأنّهم لا يجوزون تقدم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة فلذلك يكون الاسم المرفوع عندهم في نحو: (في الدار زيد) أو (عندي زيد) مرفوعاً على الفاعلية؛ وذلك لأنّ الظرف عندهم يشبه الفعل. والتقدير عنده كما ذكر مكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «أيعدكم أنّكم إذا متّم إخراجكم أي وقت موتكم إخراجكم»[٢].

فالجملة من الظرف ومرفوعة في محل رفع خبر (أنّكم) الأولى والعامل في الظرف (إذا) هو مضمر تقديره: (أيعدكم أنّكم حادث إذا متّم إخراجكم)[٣]؛ وذلك لأنّ (إذا) لا يعمل فيها (إخراجكم)؛ لأنّه من تمام صلتها، وكذلك (مُتّم) لا يجوز أن يعمل فيه؛ لأنّه مضاف إلى (إذا)، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف؛ لأنه بعضه.

وقد استحسن هذا الرأي المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) بقوله: «فأن يكون (أنّكم مخرجون) مرتفعاً بالظرف كأنّه في التقدير: أيعدكم أنّكم إذا متّم إخراجكم، فهذا قول حسن جميل»[٤].

وفي المقابل فإنّ البصريين لا يجيزون ارتفاع الاسم بالظرف؛ بل يجعلونه مرتفعاً بالابتداء، فيكون (أنكم مخرجون) موضعه الرفع على الابتداء

---

(١) ينظر: (الإنصاف) ١/٥١، (مسألة ٦)، و(تأويل مشكل إعراب القرآن) ٢/٥٠٠، و(البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/١٨٤.

(٢) ينظر: (تأويل مشكل إعراب القرآن) ٢/٥٠١.

(٣) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٥٠١.

(٤) ينظر: (المقتضب) ٢/٣٥٥.

والظرف متعلق بالخبر المحذوف، والجملة خبر (لأنّ) الأولى... وهذا الرأي نسبه السخاوي (ت ٦٧٣هـ)[١] للمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) ومن تابعه من أمثال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٢] والنيسابوري (ت ٧٢٨هـ)[٣].

التأويل الرابع:

وينسب أيضاً للأخفش (ت ٢١٥هـ) قال القرطبي (ت ٦٧٦هـ): «قال الأخفش (ت ٢١٥هـ) المعنى أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً، يحدث إخراجكم، فـ(أنّ) الثانية في موضع رفع بفعل مضمر»[٤].

وعلى هذا (فإذا) تقدر هنا شرطية. والفعل المحذوف جواب للشرط، والجملة الشرطية خبر (لأنّكم) الأولى. قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «رفع (أنكم مخرجون) بفعل هو جزاء للشرط كأنه قيل: إذا متم وقع إخراجكم، ثم أوقعت الجملة الشرطية خبراً عن أنّكم»[٥].

والعامل في (إذا) جوابها المحذوف وقد أجاز أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) أن يكون الفعل المحذوف هو خبر (أنكم) قال في البحر: «وأن يكون خبر (أنكم) ذلك الفعل المحذوف وهو العامل في (إذا)»[٦].

---

(١) ينظر: (الأشباه والنظائر) ١٨٩/٣، «لم أجد هذا الرأي في كتاب المقتضب للمبرد وقد يكون موجوداً في غيره».

(٢) ينظر: (الكشاف) ٣١/٣.

(٣) (غرائب القرآن) ٢٠/١٨.

(٤) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٢٢/١٢.

(٥) ينظر: (الكشاف) ٣٢/٣.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٤٠٤/٦.

وأخيراً أجاز أبوإسحاق (ت ٣١١هـ)[1] أن تكسر همزة (إن) في الموضعين. قال القرطبي (ت ٦٧٠هـ): «وقال أبوإسحاق: ويجوز ﴿ أَيَعِدُكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ ؛ لأنّ معنى (أيعدكم) أيقول (إنّكم)»[2].

الترجيح:

قبل أن أذكر رأيي في الترجيح سوف ألخص ما قيل في الآية:

[١] (أنّكم) الثانية بدل من الأولى، والخبر مقدر (تبعثون) وهو العامل في (إذا).

[٢] (أنّكم) الثانية توكيد للأولى، والخبر (مخرجون).

[٣] (أنكم مخرجون) مرفوع بفعل مضمر هو العامل في (إذا).

[٤] (أنّكم مخرجون) في موضع رفع مبتدأ، وإذا ظرف متعلق بخبر، والجملة خبر لأنّكم الأولى.

[٥] أنّكم مخرجون) في محل تأويل مصدر مرفوع بالظرف، والجملة خبر (لأنّكم) الأولى.

[٦] (أنّكم) الأولى والثانية مكسورتان على الاستئناف.

وقد ذكر المهدوي الآراء الثلاثة الأول، ونسب كل رأي إلى صاحبه دون ترجيح منه، ويبين العامل في (إذا) بأنّه فعل مضمر. والراجح في نظري الرأي الرابع؛ وذلك لأنّه على رأي أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ): «تخريج سهل لا تكلّف فيه»[3].

---

(١) يقصد به أبوإسحاق الزجاج.

(٢) (تفسير القرطبي) ١٢/١٢٢.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٦/٤٠٤.

المبحث الخامس عشر

إضمار الفعل حملاً على المعنى

في قوله تعالى: ﴿يُسبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[١]

العرض:

قال المهدوي: «وقوله ﴿يُسبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾ من كسر (الباء) فقوله (رجال) فاعلون (ليُسبِّح)، ولا إضمار فيه.

ومن قرأ (يُسَبَّح) فقوله (له) اسم ما لم يسم فاعله، وارتفاع (رجال) بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر. المعنى: يسبحه رجال، فيوقف على هذه القراءة على الآصال، ولا يوقف عليه على الأول.

ويجوز على قراءة من فتح (الباء) أن يرتفع (رجال) بالابتداء، والخبر (في بيوت أذن الله أن ترفع)، فلا يوقف على (الآصال) على هذا التقدير»[٢].

التوضيح:

اختلف القراء في هذه الآية، فقرأها الجمهور[٣] (يُسَبِّحُ) بكسر (الباء)

---

(١) من الآيتين [٣٦، ٣٧، النور]، وهي في قراءة ابن عامر وأبي بكر وعاصم وابن كثير بفتح (الباء) وبالياء ينظر: (النشر) ٣٣٢/٢، والآيتان هما: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٣٢/ب/د.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٤٥٨/٦.

و(بالياء) من تحت وقرأها يحيى[١] بن وثاب، وأبوجعفر[٢] (تسبَّح) (بالتاء) وفتح (الباء).

وقرأها ابن عامر[٣] وأبوبكر عن عاصم وابن كثير. وشعبة (يُسَبَّحُ) بفتح (الباء) و(بالياء) من تحت.

والقراءة الأولى:

لا إشكال فيها، وفيها أسند الفعل إلى الاسم الظاهر (رجال).

أمّا القراءة الثانية:

فقد ذكرها الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وأسند فيها الفعل إلى أوقات الغدو، قال: «ووجهها أن يسند إلى أوقات الغدو والآصال على زيادة الباء، وجعل الأوقات (مسبحة) والمراد (ربها)»[٤].

وأضاف أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) أنه يجوز أن يسند إلى ضمير التسبيحة قال: «ويجوز أن يكون المفعول الذي لم يسم فاعله ضمير التسبيحة الدال عليه تسبح، أي تسبح له هي أي التسبيحة كما قالوا: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا﴾[٥]، في قراءة

---

(١) ينظر: (المحرر الوجيز) ٣٠٩/١١.

(٢) ينظر: (الكشاف) ٦٨/٣.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٢٥٣/٢، و(إعراب القرآن) للنحاس ١٣٩/٣، و(المحرر الوجيز) ٣٠٩/١١، و(شرح المفصل) ٨٠/١، و(تفسير القرطبي) ٢٧٥/١٢، و(المغني) لابن هشام ٦٨٤، و(النشر في القراءات العشر) ٣٣٢/٢.

(٤) ينظر: (الكشاف) ٦٨/٣.

(٥) من [آية ١٤، الجاثية]، وهي قراءة أبي جعفر، وشيبه عن عاصم. ينظر: (النشر) ٣٧٢/٢، والآية هي: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

من بناه للمعفول، أي: ليُجزي هو أي: الجزاء»[١].

وتعرب كلمة (رجل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره كما قال أبوحيّان (٧٤٥هـ): (المسِّبحُ رجالٌ)»[٢].

أما القراءة الثالثة:

فهي كما قلت سابقاً بفتح (الباء) (يُسَبَّحُ) مبنيٌ للمفعول، ونائب الفاعل هو أحد الظروف الثلاثة بعده كما قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «له، فيها، بالغدو»[٣].

وقد رجّح الأول أبوحيّان بقوله: «والأولى الذي يلي الفعل؛ لأنّ طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة»[٤]، فعلى هذا يكون نائب الفاعل (له).

وأمّا كلمة (رجال) في الآية على هذه القراءة فمرفوعة على عدة تأويلات، وسأذكر كُلَّ تأويلٍ بالتفصيل.

التأويل الأول:

أنّها فاعل لفعل محذوف يؤخذ من لفظ الفعل السابق قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «رفع الرجال بنية فعل مُجَدّد، كأنه قال: يُسبِّح له رجال لا تلهيهم تجارة»[٥]. والفعل المجدد في جواب سؤال مقدّر أي مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فقيل: يُسَبِّحُهُ رجال. قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «لأنّه لما قال: (يُسَبَّحُ) دلّ على أنّ ثمّ مُسَبّحين»[٦].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤٥٨/٦.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٤٥٨/٦.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٦٨/٣.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٤٥٨/٦.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٢٥٣/٢.

(٦) ينظر: (إعراب القرآن) ١٣٩/٣.

وقد ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) مثل هذا[1] وأنشد قول الشاعر[2]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِح

وعلّق عليه بقوله: «لمّا قال: لِيُبْكَ يَزِيدُ، كان فيه معنى لِيَبْكِ يزدَ... كأنّه قال: لِيَبْكِهِ ضارعٌ»[3].

---

(١) ينظر: الكتاب في مبحث: (هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) ١/٢٨٠ـ٢٩٠.

(٢) اختلف في نسبة البيت فنسب في الكتاب للحارث بن نهيك ونسب لنهشل بن مرّي في (تفسير الطبري)، وفي (المقاصد النحوية، والخزانة) وورد غير منسوب في باقي الكتب التي ذكرت البيت. وهو من قصيدة يرثي فيها الشاعر أخاه يزيد. والمختبط: المحتاج وأصله ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلق. والضارع: الذليل الخاضع. والشاعر يصف في البيت أن أخاه كان مقيماً بحجة المظلوم ناصراً له مؤاسياً للفقير المحتاج. وتطيح: تذهب وتهلك يقال أطاحته السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق، وأهلكته. والطوائح: جمع مطيحة وهي القواذف. يقال طوحته الطوائح: أي ترامت به المهالك.

وينظر البيت في: (الكتاب) ١/٢٨٨، و(الطبري) ١٤/٢١، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٤/٤٥، و(إعراب القرآن) للنحاس ٣/١٣٩، و(المقتضب) ٣/٢٨٢، و(التصحيف والتحريف) للعسكري، تحقيق: عبدالعزيز أحمد ط١ (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م) مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ورواه بالبناء للفاعل وعده مما دخل عليه التحريف، ص٢٠٨، و(المحتسب) لابن جني ١/٢٣٠، و(الخصائص) ٢/٣٥٣، و(المحرر الوجيز) ١١/٣٠٩، و(البيان) ٢/١٩٦، و(شرح المفصل) ١/١٨٠، و(القرطبي) ١٢/٢٧٥، و(مغني اللبيب) ٦٨٥، و(العيني) ٢/٤٥٤، و(التصريح) ١/٢٧٤، و(الأشموني) ٢/٤٩، و(الهمع) ٢/٢٥٨.

(٣) ينظر: (الكتاب) ١/٢٨٨.

وقال في موضع آخر: «ومثل لِيُبْكَ يَزِيدُ قراءة بعضهم[١] ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قتلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٢]، رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع»[٣].

وتأويل هذه الآية مثل تأويل الآية التي أدرسها. فـ(شركاؤهم) فاعل لفعل محذوف، قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) في إعرابها: «ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه، كأنّه قال: زيّنه لهم شركاؤهم، ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[٤]، ثم قال تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ﴾...[٥]»[٦].

ومثل هاتين الآيتين ما أضافه النحاس (ت ٣٣٨هـ)[٧] من قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارُ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾[٨]، حيث قرأ ابن أبي عبلة برفع النار على تقدير (قتلتهم النار)[٩].

---

(١) هم الحسن، وأبوعبدالرحمن السلمي، وأبوعبدالملك قاضي الجند صاحب ابن عامر، ينظر: (المحتسب) ١/٢٢٩، و(البحر المحيط) لأبي حيان ٤/٢٢٩.

(٢) من [آية ١٣٧، الأنعام]، والآية درست في (المبحث التاسع) ص٢٤١.

(٣) ينظر: (الكتاب) ١/٢٩٠.

(٤) سورة النور، الآية [٣٦].

(٥) سورة النور، الآية [٣٧].

(٦) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ١/٣٥٧.

(٧) ينظر: (إعراب القرآن) ٢/٩٨.

(٨) سورة البروج، الآيتان [٤-٥].

(٩) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٤٥٠.

وأيضاً ما أضافه ابن هشام (ت ٧٦١هـ)[١] من قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[٢]، في قراءة[٣] ابن كثير و: «يوحي مبنياً للمفعول والله مرفوع بمضرة تقديره أوحي»[٤]، حيث رفع لفظ الجلالة على إضمار فعل محذوف تقديره من لفظ الفعل السابق.

ومثلها أيضاً قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[٥]، فمن أوجه تأويل رفع (عالم الغيب) أن يكون فاعلاً[٦] لفعل محذوف تقديره من لفظ الفعل: (ينفخ عالم الغيب).

وقد تداول[٧] النحاة هذه الآيات في مؤلفاتهم ليدلّلوا بها على حذف الفعل جوازاً إذا كان في جواب سؤال مقدر. واختلفوا في جعل المسألة (قياسية) على هذا الحذف. قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «واختلف في اقتياس هذا، فعلى اقتياسه نحو: ضُرِبَتْ هندٌ زيدٌ، أي ضَرَبْهَا»[٨].

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ٦٨٤.

(٢) سورة الشورى، الآية [٣].

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٥٠٨/٧.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) من [آية ٧٣، الأنعام]، والآية هي: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ١٦١/٤.

(٧) ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ٨٠/١، و(مغني اللبيب) ٦٨٤/٢، و(أوضح المسالك) ٩٣/٢، و(شرح التسهيل) لابن عقيل ٣٩٤/١، و(الهمع) ٢٥٨/٢، و(شرح الأشموني) ٤٥/٢، و(التصريح) ٢٧٣/١.

(٨) ينظر: (البحر المحيط) ٤٥٨/٦.

وأجازه سيبويه (ت ١٨٠هـ) على قول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قال: «فعلى قياس قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾، أجاز سيبويه: (ضُرِبَ زيدٌ عمرو)؛ لأنّك لما قلت (ضُرِبَ) عُلِمَ أنّ له ضارباً والتقدير: ضربه عمرو»[1] وكذلك أجازه الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) حيث قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «واختلف في القياس على ذلك فمنعه الجمهور. وجوّزه الجرمي وابن جني وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)»[2]. وعند الرجوع إلى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وجدت أنه يقول: «وعلى هذا تقول: (أُكِلَ الخبزُ زيدٌ) و(رُكِبَ الفرسُ محمد) فترفع (زيداً) و(محمداً) بفعل ثان يدل عليه الأول»[3].

وعند البحث أيضاً وجدت النحاس (ت ٣٣٨هـ) أجاز ذلك بقوله: «وعلى هذا تقول: ضُرِبَ زيدٌ عمرو، ولما أن قلت ضُرِبَ زيدٌ، دلّ على أنّ له ضارباً، فذكرته وأضمرت له فعلاً»[4].

أمّا مذهب الجمهور فقد بيّنه صاحب التصريح بقوله: «ومذهب الجمهور فيها أنه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف»[5].

وقد بيّن ابن هشام (ت ٧٦١هـ) العلّة في جعل المرفوع خبر مبتدأ ولم يُجعل فاعلاً لفعل محذوف، وذلك بقوله: «لأنّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون كلاً حذف، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل»[6].

---

(١) ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ١/٨١.

(٢) ينظر: (الهمع) للسيوطي ٢/٢٥٨.

(٣) ينظر: (الخصائص) ٢/٤٢٤.

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/١٣٩.

(٥) ينظر: (شرح التصريح) ١/٢٧٤.

(٦) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/٦٨٤.

ولكنّه استدرك بعد ذلك واستثنى بعض المرفوعات بقوله: «اللهم إلاّ أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آتٍ على طريقته»[(١)].

وقراءة (يُسَبَّحُ) لها ما يعضدها، وهي القراءة الثانية للآية: (يُسَبِّح) بالبناء للفاعل، فيثبت أن (رِجَالٌ) فاعل الفعل.

كما أنني وجدت ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) أجاز القياس، ولكن باحتراس؛ حيث اشترط شرطاً فقال: «وشرطه أن لا يصلح إسناد الفعل المتقدِّم إلى ذلك المرفوع، فلا يقال: يوعظ في المسجد رجالٌ. على معنى (يعظ رجال)، ويقال: يوعظ في المسجد رجال زيدٌ لعَدم اللبس، كذا قال المصنف»[(٢)].

فالمثال الأول يحتمل المفعولية، والرفع بالنيابة عن الفاعل؛ لأنّهم ممكن أن يكونوا واعِظين أو موعوظين، فيقع اللبس، فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل. أمّا المثال الثاني: فـ(زيد) فاعل لفعل محذوف لعدم احتماله المفعولية؛ لأنّ الفعل المبني للمفعول رفع (رجالاً) على النيابة.

التأويل الثاني:

أنّ (رجال) مبتدأ، والجملة التي بعده خبر عنه. وقد انفرد بهذا الرأي ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، ولم أجده عند غيره من العلماء الذين اطلعت على كتبهم في هذه المسألة. فقد قال: «ورفع (الرجال) بالابتداء والخبر (لا

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ٢/ ٦٨٤.

(٢) ينظر: (شرح التسهيل) ١/ ٣٩٤.

تُلهيهم))»[١]. وليست أتّفقُ مع ابن خالويه فيما ذهب إليه؛ لأنّ كلمة (رجال) نكرة، ولا يجوز الابتداء بها إلاّ إذا أفادت. قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٢]:

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَكِرِهْ   مَا لَمْ تُفِدْ كعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وقد أوجد المهدوي (ت ٤٤٠هـ) والقرطبي (ت ٦٧١هـ) لها تخريجاً فجعلا الظرف السابق لها هو الخبر. قال القرطبي: «أن يرتفع (رجالٌ) بالابتداء، والخبر (في بيوتٍ) أي في بيوت أذن الله أن ترفع. رجالٌ. و(يسبح له فيها) حال من الضمير في ترفع، كأنّه قال: أن ترفع مسبّحاً له فيها»[٣].

وجوّز العكبري (ت ٦١٦هـ) أن يكون الخبر محذوفاً تقديره (فيها)[٤].

التأويل الثالث:

أن يكون (رجال) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (المسبح)[٥]. وهذا رأي الجمهور كما قلت سابقاً.

وقد ردّ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) التأويلين الأخيرين، ولم يجز غير التأويل الأول. وهو أن يكون فاعلاً لفعل محذوف. قال: «ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخباره؛ لأنّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيهن الفاعل»[٦]. وقد بينت تعليله وحجّته في التأويل الأول.

---

(١) ينظر: (الحجة) لابن خالويه ٢٦٢.

(٢) ينظر: (ألفية ابن مالك) باب: الابتداء.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ٢٧٥/١٢، ٣٧٦.

(٤) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٩٧١/٢.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ٩٧١/٢، و(البحر المحيط) ٤٥٨/٦، و(التصريح) ٢٧٤/١.

(٦) (المغني) ٦٨٤.

الترجيح:

ويستخلص مما سبق ما يأتي من الأعاريب:

[١] (رجال) فاعل لفعل مضمر مأخوذ من معنى الفعل الأول.

[٢] (رجال) مبتدأ، والخبر الظرف السابق (في بيوت).

[٣] (رجال) فاعل (ليسبِّح).

[٤] (رجال) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (فيها).

[٥] (رجال) مبتدأ، والخبر الجملة الواقعة بعده (لا تلهيهم).

[٦] (رجال) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (المسبح).

هذه ستة آراء واردة في هذه المسألة ذكر منها المهدوي الثلاثة الأول فقط، كما أنّه لم يرجّح أيّ منها على الآخر.

والراجح في نظري أن يكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف يؤخذ من معنى الفعل المذكور في الآية؛ وذلك لأنّ القراءة الأخرى في الآية أثبتت أنّ (رجال) فاعل للفعل عند بنائه للفاعل. والمعنى يتطلب ذلك، فالتسبيح لا بد له من مُسبِّح، والرجال هم المسبحون.

المبحث السادس عشر

العطف على الموضع

وهل منه قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [١]

الموضع:

قال المهدوي: «ومن قرأ (والطيرَ) بالنصب عطف على موضع (يا جبال)، ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار فعل على معنى وسخرنا له الطير. وهو قول أبي عمرو بن العلاء.

وقدره الكسائي: وآتَيْنَاه الطير على الحمل على (ولقد آتينا داود منا فضلاً).

وقيل هو مفعول معه؛ كأنّه قال: أوّبي معه ومع الطير.

والرفع على العطف على اللفظ، أو على المضمر في (أوّبي) وحسنه الفصل بـ(مع)»[٢].

التوضيح:

اختلف القراء في قراءة الآية بين النصب والرفع في كلمة (الطير)، حيث قرأها الجمهور بالنصب[٣] (والطيرَ)، وقرأها الأعرج

---

(١) سورة سبأ، الآية [١٠].

(٢) المخطوط ١٠٢/ب/د.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٢٦٣/٧، وجاء في (شرح المفصل) أنها «قراءة العامة» ٣/٢.

بالرفع[١] (والطيرُ) وهي من الشواذ[٢]، ولكل قراءة توجيه خاص بها، وسأدرس كلّ توجيه بالتفصيل.

أولاً: قراءة النصب:

وهي قراءة الجمهور كما ذكرت سابقاً. قال المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): «أمّا أبوعمرو (ت ١٥٤هـ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) ويونس (ت ١٨٢هـ) وأبوعُمَر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) فيختارون النصب وهي قراءة العامة»[٣].

ثم بيّن بعد ذلك حجّة من اختار النصب فقال: «وحجّة الذين نصبوا أنّهم قالوا: نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل»[٤]. ثم نراه يرجع هذه القراءة بقوله: «والنصب عندي حَسنٌ على قراءة الناس»[٥].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/١٨٦، (المقتضب) ٤/٢١٢، (الأصول) ١/٣٢٤، (إعراب القرآن) للنحاس ٣/٣٢٣، (مشكل إعراب القرآن) ٢/٥٨٣، وجاء في (المحرر الوجيز) ١٣/١١٣: «قرأ الأعرج وعاصم بخلاف وجماعة من أهل المدينة والطير بالرفع»، (شرح المفصل) ٢/٣، وجاء في (تفسير القرطبي) ١٤/٢٦٥: «والطير بالرفع قراءة ابن أبي إسحاق ونصر بن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبدالملك». وجاء في (البحر المحيط) ٧/٢٦٣: «قرأ السلمي وابن هرمز وأبويحيى وأبونوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة و عاصم في رواية (والطير) بالرفع».

(٢) ينظر: (النشر) ٢/٣٤٩، (الإتحاف) ص٣٥٨.

(٣) ينظر: (المقتضب(٤/٢١٢، وينظر أيضاً: (معاني القرآن) للزجاج ٤/٢٤٣، و(الأصول) ١/٣٢٤، و(إعراب القرآن) للنحاس ٣/٣٣٣، و(شرح المفصل) ٢/٣.

(٤) (المقتضب) ٤/٢١٣.

(٥) المرجع نفسه ٤/٢١٣.

والنصب في هذه الآية من أربعة أوجه، وتتلخص هذه الأوجه في:

[١] العطف على الموضع:

وهو رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وهو أن تكون كلمة (الطير) معطوفة على موضع (جبال) على تقدير: (نادينا الجبال والطير)[١]. قال سيبويه: «وقال الخليل (ت ١٧٠هـ) - رحمه الله - من قال: يا زيدُ والنّضرَ؛ فنصب فإنّما نصب لأنّ هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله»[٢]. وأصل النداء كما قاله في موضع آخر: «اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفعٌ وهو موضع اسم منصوب»[٣].

ولذلك تنصب كلمة (الطير)؛ لأنّها عطفت على موضع (الجبال) وموضعها نصب قال الزجاج (ت ٣١١هـ): «ويجوز أن يكون نصباً على النداء، المعنى: يا جبال أوّبي معه والطّيرَ، كأنّه قال دعونا الجبالَ والطّيرَ، فالطّيرُ معطوف على موضع الجبال في الأصل، وكلُّ منادى - عند البصريين كلهم - في موضع نصب»[٤].

وتبعه في ذلك مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٥]، وابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[٦]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٧].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٣/٣٣٣.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٢/١٨٦.

(٣) المرجع نفسه ٢/١٨٢.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٢٤٣.

(٥) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٥٨٣.

(٦) ينظر: (المحرر الوجيز) ١٣/١١٣.

(٧) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/٢٧٥.

[٢] النصب لكونه كالمعدول عن جهته:

ولكن الاسم مقترن بـ(أل) فلا يصح أن ينادى بـ(يا)، ولهذا نجد له تعليلاً عند الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، قال: «والوجه الآخر بالنداء؛ لأنّك إذا قلت: يا عمرو والصلت أقبلا، نصبت (الصلت)؛ لأنّه إنما يدعى بـ(يا أيها) فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب... وأنشدني بعض العرب النداء في إذا نصب لفقده (يا أيها):

أَلاَ يَا عَمْرُو والضَّحَّاكَ سِيْرَا ... فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

... وقد يجوز نصب (الضحاك) ورفعه»[1].

وقال الطبري (ت ٣١٠هـ): «ما قاله ابن زيد من أنّ (الطير) نوديت كما نوديت (الجبال) فتكون منصوبة من أجل أنّها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن إعادة رافعه عليه، فيكون كالمصدر[2] عن جهته»[3].

[٣] النصب عطفاً كما ينصب المعطوف المضاف على المنادي المبني:

علل المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) بأن الألف واللام أفادت معنى وأعقبت الإضافة، ذكر ذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: «وقراءة العامة ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنصب، وكان أبوالعباس المبرِّد يرى أنّك إذا قلت: (يا زيدُ والرجل) فالنصب هو المختار: وذلك أنّ الحارث وحارثاً علمان، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما، والألف واللام في الرجل قد أفادتا معنى،

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٣٥٥.

(٢) جاء في هامش الكتاب (لعله كالمصروف عن جهته).

(٣) ينظر: (تفسير الطبري) ٢٢/٦٦.

وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار، والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً؛ لأنّهما بمنزلة الإضافة»[١]. فـ(الطير) على هذا ينصب كما ينصب المنادى المضاف؛ ولأنّ هذا الرأي نسبه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) للمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) فقد علّق عليه الشيخ عُضيمة عند تحقيقه للمقتضب بقوله: «وليس في كلام المبرِّد هنا هذا التفصيل»[٢]، ولعلّ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قد نقل هذا التفصيل من ابن السراج (ت ٣١٦هـ) حيث قرأت هذا التفصيل في كتابه الأصول منسوباً للمبرِّد؛ حيث قال: «وكان أبوالعباس (ت ٢٨٥هـ) يختار النصب في قولك (يا زيدُ والرجلَ) ويختار الرفع في (الحارث) إذا قلت (يا زيدُ والحارثُ)؛ لأنّ الألف واللام في (الحارث) دخلتا عنده للتفخيم، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من (يا)؛ لأنّ قولك: النضر والحارث ونضر وحارث بمنزلة»[٣].

ولعلّ هذا الشرح هو عند المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) ولكن في موضع آخر غير الموضع الذي ذكره الشيخ، أو كان في نسخة أخرى غير التي وصلت إلينا، وعلى كل فالنصب هنا على أن (الألف واللام) بدل من الإضافة فتكون كلمة (الطير) منصوبة بعطفها على المنادي كما ينصب المضاف المعطوف على المنادي المبني.

---

(١) (شرح المفصل) ٣/٢.

(٢) ينظر: هامش (المقتضب) (دراسة الشيخ عبدالخالق عضيمة على كتاب المقتضب) للمبرد ٢١٣/٤.

(٣) ينظر: (الأصول) ٣٣٦/١.

[٤] النصب بفعل مقدّر:

و«هو مذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ)»[١]. فيكون ناصبه فعلاً مناسباً له كما قال الطبري (ت ٣١٠هـ): «فعل مضمر متروك استغني بدلالة الكلام عليه»[٢].

واختلف في تقديره بين العلماء فقال الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ): «أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود مِنّا فضلاً وسخّرنا له الطيرَ، فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماءً، تريد سقيته ماءً فيجوز ذلك»[٣].

فيقدر الفعل بما يناسب الكلام.

وقدّره النحاس (ت ٣٣٨هـ) من لفظ الفعل السابق، فقال: «أي أتيناه الطير»[٤].

[٥] العطف على فضلاً:

قدر العكبري (ت ٦١٦هـ)[٥]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٦]، مصدراً محذوفاً (وتسبيح الطير) فيكون (الطير) قام مقامه والعامل فيه العامل في (فضلاً).

[٦] النصب على أنه مفعول معه:

قال الزجّاج (ت ٣١١هـ): «ويجوز أن يكون و(الطَير) نصب على معنى (مع) كما تقول: قمت وزيداً، أي قمت مع زيدٍ، فالمعنى: أوّبي معه ومع الطير»[٧].

---

(١) ينظر: (المحرر الوجيز) ١٣/ ١١٣.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ٢٢/ ٦٦.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ٢/ ٣٥٥، وينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٤/ ٢٤٣.

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/ ٣٣٣، و(تفسير القرطبي) ١٤/ ٢٦٥.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/ ١٠٦٤.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٧/ ٢٦٣.

(٧) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/ ٢٤٣.

وتبعه النحاس (ت ٣٣٨هـ) في ذلك وأضاف: «كما تقول أسوي الماء والخشبة أي مع الخشبة»[١]، وتبعهما مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٢]، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٣]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٤]، ثم العكبري (ت ٦١٦هـ) الذي بيّن العامل في النصب بقوله: «الواو بمعنى (مع) والذي أوصلته الواو (أوّبي)؛ لأنّها لا تنصب إلاّ مع الفعل»[٥].

نلحظ أنّ أكثر العلماء أجازوا هذا الوجه إلاّ أنّ أبا حيّان (ت ٧٤٥هـ) ردّه بقوله: «وهذا لا يجوز؛ لأنّ قبله (معه) ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلاّ على البدل أو العطف، فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو ومع زينب إلاّ بالعطف كذلك هذا»[٦].

فاعتراضه على أن تقدير المفعول معه لا يجوز إلاّ إذا كان بالعطف أو البدل، فلو كان عطفاً فأين (واو) المعية، ولو كانت (واو المعية) فأين (العطف)، إلاّ أنّ الزجّاج (ت ٣١١هـ) في تقديره السابق ذكر (واو عطف)، (فالواو الموجودة) عند للمعية و(واو العطف) محذوفة، وعلى هذا التقدير يجوز النصب.

ثانياً: قراءة الرفع:

وهي من الشواذ كما قلنا سابقاً. وهي اختيار الخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، جاء في الكتاب: «قال الخليل - رحمه الله - ... أمّا العرب فأكثر

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/٣٣٣.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٥٨٣.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٣/٢٨١.

(٤) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/٢٧٥.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/١٠٦٤.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٧/٢٦٣.

ما رأيناهم يقولون: (يا زيدُ والنضرُ)، وقرأ الأعرج: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَالطَّيْرُ﴾ فرفع، ويقولون: يا عمروُ والحارثُ، وقال الخليل - رحمه الله - هو القياس»[١].

وأضاف لهما المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) المازني (ت ٢٤٩هـ) حيث قال: «أمّا الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلا»[٢].

وحجّتهم في الرفع ما جاء على لسان المبرِّد بقوله: «وحجّة من اختار الرفع أن يقول - إذا قلت: يا زيدُ والحارثُ، فإنّما أريد يا زيدُ ويا حارثُ. فيقال لهم: فقولوا يالحارث. فيقولون: هذا لا يلزمنا؛ لأنّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حروف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع فكلانا في هذا سواء»[٣].

والرفع من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

الرفع على إشراك (الطير) في حكم النداء مع (جبال) وذلك على الإتباع.

قال الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ): «إنّه يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله»[٤]، والإتباع إمّا بالعطف على لفظ المنادي قبله (يا جبال) وإمّا على البدل من منادي مقدر والتقدير: ويا أيها الطير.

---

(١) ينظر: (الكتاب) ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٢) ينظر: (المقتضب) ٢١٢/٤، وينظر: (الأصول) ٣٣٥/١، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٣/٢.

(٣) ينظر: (المقتضب) ٢١٣/٤، ٣١٣.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ٣٥٥/٢.

قال الطبري (ت ٣١٠هـ): «وقد يجوز رفع (الطيرُ) وهو معطوف على الجبال، وإن لم يحسن نداؤها بالذي نوديت به الجبال، فيكون كما قال الشاعر:

أَلاَ يَا عَمْرُوُ والضَّحَاكُ سِيْرَا..........»[١]

ويكون العطف على المنادى إمّا بإسقاط (أل) حتى يجوز النداء بـ(يا) قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل (ت ١٧٠هـ) - رحمه الله - هو القياس كأنّه قال: (ويا حارثُ) ولو حمل (الحارث) على (يا) كان غيرَ جائز البتةَ نصب أو رفع، من قبل إنّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بـ(يا)»[٢].

وأمّا على إضمار ما يناسب المنادى المقترن بـ(أل) قال الزجّاج (ت ٣١١هـ): «ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل. المعنى: يا جبالُ ويا أيُّها الطيرُ أوّبي معه»[٣].

وللفارسي (ت ٣٧٧هـ) رأي هنا في جواز اقتران المعطوف على المنادى بـ(أل) قال: «ألا ترى أن المعطوف قد خرج من حكم المعطوف عليه في النداء عند الناس جميعاً في قولهم: يا زيد والعباس. فجاز دخول (لام التعريف) عليه وإن لم يجز دخولها في الاسم الأول»[٤]. وكذلك الأنباري (ت ٥٧٧هـ) شبه

---

(١) ينظر: (تفسير الطبري) ٦٦/٢٢، (جاء ذكر هذا البيت عند الفرّاء). ينظر: (معانيه) ٣٥٥/٢، وكان بنصب (الضحاك). وقد ذكر هناك أنّه يجوز فيه النصب والرفع فهذه حالة (الرفع).

(٢) ينظر: (الكتاب) ١٨٧/٢.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٢٤٣/٤.

(٤) ينظر: (المسائل البصريات) ٥١٢/١.

المعطوف بالوصف في أنّه يتبع اللفظ في الإعراب قال: «أن يكون مرفوعاً بالعطف على لفظ (يا جبال) كالوصف نحو: (يا زيدُ الظريفُ) وإنّما جاز الحمل على اللفظ؛ لأنّه لما اطّرد البناء على الضم في كل اسم منادي مفرد أشبه حركة الفاعل فأشبه حركة الإعراب فجاز أن يحمل على لفظه»[١].

وقد ذكر هذا الوجه كثير[٢] من العلماء.

الوجه الثاني:

أن يكون معطوفاً على الضمير المرفوع في (أوّبي) قال الزجّاج (ت ٣١١هـ): «أن يكون نسقاً على ما في (أوّبي)، المعنى: يا جبالُ رجِّعي التسبيح أنت والطّيرُ»[٣]. وكان من الواجب أن يؤكد الضمير المتصل بضمير ظاهر، كما وضّح الزجاج ولكن طول الكلام أجاز العطف. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «ولم يجز العطف عليه إلاّ بعد تأكيده... إلاّ أن يطول الكلام ويقع فاصلاً فحينئذٍ يجوز العطف، ويكون طول الكلام والفاصل ساداً مسد التأكيد»[٤].

---

(١) ينظر: (البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/٢٧٥.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٣/٣٣٣، و(مشكل إعراب القرآن) لمكي ٢/٥٨٣، و(الكشاف) للزمخشري ٣/٢٨١، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ١٣/١١٣، و(التبيان في إعراب القرآن) للعكبري ٢/١٠٦٤، و(تفسير القرطبي) ١٤/٢٦٥، و(غرائب القرآن) للنيسابوري ٢٢/٣٨، و(البحر المحيط) لأبي حيان ٧/٢٦٣.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٢٤٣.

(٤) ينظر: (شرح المفصل) ٣/٧٦.

وقد رجّح الأنباري (ت ٥٧٧هـ) هذا الوجه بقوله: «وحسن ذلك لوجود الفاصل بقوله (معه) والفصل يقوم مقام التوكيد»[١].

الوجه الثالث:

أن يكون مرفوعاً على الابتداء كما ذكر أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «رفعاً بالابتداء والخبر محذوف أي والطير تؤوّب»[٢].

الترجيح:

في البداية ألخص الأقوال التي وردت في هذه الآية، ثم أذكر رأي المهدوي، وبعد ذلك أذكر رأيي، وملخص الأقوال هي:

أولاً: في قراءة نصب (الطير):

[١] العطف على موضع المنادي (يا جبال).

[٢] النصب بفعل مقدر.

[٣] النصب على أنه مفعول معه.

[٤] النصب لكونه كالمعدول عن جهته.

[٥] النصب عطفاً كما ينصب المعطوف المضاف على المنادي المبني.

[٦] العطف على فضلاً.

ثانياً: في قراءة رفع (الطير):

[١] اتباع المنادي.

[٢] العطف على الضمير في (أوّبي).

[٣] الرفع على الابتداء.

---

(١) ينظر: (البيان) ٢/٢٧٦.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٧/٢٦٣.

وقد ذكر المهدوي القراءتين وذكر التوجيهات الثلاثة الأول في قراءة النصب، وذكر التوجيهين الأولين في قراءة الرفع، ولكن دون ترجيح منه كما هي عادته غالباً في ذكر الآراء.

والراجح في نظري قراءة النصب؛ لأنها أقوى. قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «والقراءة بالنصب أقوى عندي في القياس من الرفع»[١]. وتوجيهها بالتوجيه الأول، وذلك على رأي سيبويه[٢].

أمّا قراءة الرفع فأرجّح في توجيهها التوجيه الأول وذلك حتى نبتعد عن التقديرات.

---

(١) ينظر: (البيان) ٢/٢٧٦.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٢/١٨٦.

المبحث السابع عشر

الحمل على المعنى

وهل منه قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلِ يُسْحَبُونَ﴾(١)؟

العرض:

قال المهدوي: «من قرأ (والسلاسلُ) بالرفع عطفه على (الأغلال) و(يسحبون) حال من الهاء والميم في (أعناق) ويجوز أن يكون مستأنفاً.

ومن قرأ (والسلاسلَ) يسحبون، نصب (السلاسل) بـ (يسحبون)، وعطف الجملة التي من الفعل والفاعل على الجملة التي من الابتداء والخبر.

وقد حكى عن بعضهمم (والسلاسلِ يسحبون) بالجر، ووجهه أنّه محمول على المعنى، لأنّ المعنى: أعناقهم في السلاسل، ومثله في الحمل على المعنى:

قَـدْ سَـالَم الحَيَّـاتُ مِنْـهُ القَـدَمَا والأُفعُـوانَ والـشُّجَاعَ الـشّجْعَمَا

لأنّ من سالمك فقد سالمته، وكذلك الأغلال في الأعناق، والسلاسل مثل الأغلال والسلاسل في الأعناق.

الزجاج: التقدير: وفي السلاسل يسحبون في الحميم على تقدير: يسحبون في الحميم والسلاسل.

ثم يقدم المعطوف على المجرور وليس ذلك بمستقيم لأنّ المعطوف لا يقدم على ما فيه حروف الجر، لا يجوز مررت وزيدٍ بعمرو، وذلك جائز في المرفوع نحو: قام وزيدٌ عمرو، ويستقبح في المنصوب»(٢).

---

(١) من [آية ٧١، غافر]، وهي قراءة ابن عباس بجر (السلاسل) ينظر: (البحر المحيط) ٧/٤٧٥.
والآية هي: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٣٥/ب/جـ، ٣٦/أ/جـ.

التوضيح:

اختلفت القراءة في كلمة (السلاسل) بين الرفع والنصب والجر.

فقرأها الجمهور[1] بالرفع (والسلاسلُ) إمّا «عطفاً على الأغلال» كما قال الطبري (٣١٠هـ) في تفسيره[2]، وجملة (يسحبون) حال، والتقدير: «إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل مسحوبين»[3].

وإمّا أن تكون مبتدأ والجملة بعدها خبر.

قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «ومنهم من وقف على أعناقهم وابتدأ (والسلاسل يسحبون في الحميم) وتقديره: والسلاسل يسحبون بها في الحميم، فحذف الجار والمجرور»[4]، وقد يكون (مبتدأ) والخبر محذوف والتقدير على رأي العكبري (ت ٦١٦هـ): «أي السلاسل في أعناقهم، وحذف لدلالة الأول عليه»[5].

وقرأها[6] ابن عباس، وابن مسعود بالنصب (والسلاسلَ) على أنّها (مفعول مقدم)[7] والتقدير: «يسحبون سلاسلهم في جهنم»[8] ذكر ذلك الفرّاء (٢٠٧هـ)،

---

(١) ينظر: (المحرر الوجيز) ٤/١٥٥، و(تفسير القرطبي) ١٥/٣٣٢.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري)٢٤/٨٤.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن للنحاس) ٤/٤٢.

(٤) ينظر: (البيان) ٢/٣٣٤.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/١١٢٢.

(٦) ينظر: (المحتسب)٢/٢٤٤، و(المحرر الوجيز) ١٤/١٥٥.

(٧) ينظر: (التبيان) للعكبري ٢/١١٢٢.

(٨) ينظر: (معاني القرآن للفراء) ٣/١١.

وذكر غيره: «ويسحبون السلاسل»[١] ويكون عطف الجملة الفعلية على الجملة الأسمية.

وقد ذكر ذلك المهدوي (ت ٤٤٠هـ) بقوله: «ومن قرأ (والسلاسل يسحبون) نصب السلاسل بيسحبون، وعطف الجملة التي من الفعل والفاعل على الجملة التي من الابتداء والخبر»[٢]. وتبعه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بقوله: «والسلاسل يسحبون بالنصب وفتح (الياء) على عطف الجملة الفعلية على الأسمية»[٣]. وكذلك أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «والسلاسل بالنصب على المفعول، (يسحبون) مبنياً للفاعل، وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية»[٤].

والقراءة الثالثة فيها بالجر (والسَلاَسِلِ)، وهي قراءة[٥] ابن عباس وغيره، ولها تخريجات متعددة.

التخريج الأول: (بجر السلاسل) حملاً على توهم أنّ الأغلال مجرور على المعنى، وهو قول الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والطبري (ت ٣١٠هـ)، والمهدوي (ت ٤٤٠هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ)، وابن عطية ت٥٤٦هـ) والقرطبي (ت ٦٧١هـ)، فلنرَ ماذا قال كل منهم:

قال الفرّاء: «لو أنّ متوهماً قال: إنّما المعنى إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون جاز الخفض في السلاسل على هذا المذهب»[٦].

---

(١) ينظر: (المحتسب) ٢٤٤/٢، و(البيان) للأنباري ٣٣٤/٢، و(تفسير القرطبي)٣٣٢/١٥.

(٢) ينظر: عرض المسألة ص٣٥٥ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٤٣٦/٣.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٤٧٥/٧.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ١١/٣، و(ت فسير الطبري) ٨٤/٢٤، و(الكشاف)٤٣٦/٣، و(المحرر الوجيز) لابن عطية ١٥٥/١٤، و(البحر المحيط) ٤٧٥/٧.

(٦) ينظر: (معاني القرآن) ١١/٣.

وتبعه الطبري (ت ٣١٠هـ)[١] في لفظه ومعناه وذكر المهدوي (ت ٤٤٠هـ) قوله: «ووجهه أنّه محمول على المعنى لأنّ المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل»[٢].

وقال صاحب الكشاف: «ووجهه أنّه لو قيل إذ أعناقهم في الاغلال مكان قوله - إذ الأغلال في أعناقهم - لكان صحيحاً مستقيماً، فلما كانتا عبارتين متعاقبتين حمل قوله (والسلاسل) على العبارة الأخرى»[٣].

وذكر ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) أنّ العبارة فيها قلب قال: «وقرأت فرقة (والسلاسلِ) بالخفض على تقدير: إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل، فعطف على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ، إذ ترتيبه فيه قلب، وهو على حد قول العرب: أدخلت القلنسوة في رأسي»[٤].

أما القرطبي (ت ٦٧١هـ)[٥] فقد ذكر رأي الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) الذي ذكرته سابقاً. وهذا الوجه من باب (العطف على التوهم)، وهو أن يتوهم تغيير في ترتيب الكلام، فيقدم ويؤخر فيه على حسب المعنى المطلوب، ثم يبني العطف على هذا الترتيب الذي توهمه مثل قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر: تفسيره ٨٤/٢٤.

(٢) ينظر: عرض المسالة ص٣٥٥ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: ٤٣٦/٣.

(٤) ينظر: (المحرر الوجيز) ١٥٥/١٤.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي) ٣٣٢/١٥.

(٦) الرجز للعجاج وهو في ديوانه ص٣٣٣، ينظر: (ديوان العجاج) رواية عبدالملك الأصمعي تحقيق (السطلي) مكتبة أطلس دمشق.

ينظر: الرجز في (الكتاب)٢١٧/١، و(المقتضب)٢٨٣/٣، و(الخصائص) ٤٣٠/٢، و(المقاصد النحوية) ٨٠/٤، و(الخزانة) ٥٧٠/٤، ٥٧٤.

قَـدْ سَـالَمَ الحَيَّـاتُ مِنْـهُ القَـدَمَا والأُفعُـوانَ والـشُّجَاعَ الـشّجْعَمَا

قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «فنصب (الشجاع) و(الحيات) قبل ذلك مرفوعة؛ لأنّ المعنى: قد سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلمّا احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات»[١].

فغيّر بين الفاعل والمفعول، فتوهم الفاعل مفعولاً، ونصب الشجاع إتباعاً للترتيب الجديد المتوهم.

التخريج الثاني: جر (السلاسل) عطفاً إمّا على كلمة (في أعناقهم) المتقدمة وإمّا معطوفاً على (في الحميم) المتأخرة.

قال الزجاج (ت ٣١١هـ): «ومن جر فالمعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل»[٢].

هذه عبارة الزجاج، وقد علق عليها النحاس (ت ٣٣٨هـ) بقوله: «قال أبو إسحاق: من قرأ (والسلاسل) بالخفض، فالمعنى عنده وفي السلاسل يسحبون وفي الحميم والسلاسل. وهذا كتاب أبي إسحاق في القرآن كذا، والذي يبين لي أنّه غلط، لأنّ البيّن أنّه يقدّره يسحبون في الحميم والسلاسل تكون السلاسل معطوفة على الحميم، وهذا خطأ لا نعلم أحداً يجيز: مررت وزيدٍ بعمرو وكذا المخفوض كلّه»[٣]. فالنحاس عدّ تأويل الزجاج أنّه عطف على كلمة (في الحميم) المتأخرة، وخطأ كلامه. وذلك لأنّ المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه.

قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «ويجوز تقديم المعطوف (بالواو) و(الفاء) و(ثم)، و(أو) و(لا) في ضرورة الشعر على المعطوف عليه...

---

(١) ينظر: (معاني القرآن)٣/١١.

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٣٧٨.

(٣) (إعراب القرآن) ٤/٤٢.

بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز: وزيدٌ قام عمرو ولا مررت وزيدٍ بعمرو، وذلك لأنّ العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف، فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها، ولاستبشاع كون التابع مقدماً على متبوعه»[(١)].

وعلى هذا لا يتقدم المعطوف على الاسم بحرف جر، لأنّه في هذه الحال تقدم على العامل. وهذا منعه النحاة، وأجازوا[(٢)] تقديم المرفوع للضرورة قليلاً نحو: قام وزيدٌ عمرو، وأجازوا تقديم المنصوب بقلة أيضاً نحو رأيت وزيداً عمراً. وهو من الضرورة الشعرية التي ذكرها الرضي سابقاً، وللعلماء تعليقات على هذا التخريج، فقد وصفوه بالغلط كما رأينا عند النحاس آنفاً، وبعدم الجواز.

كما قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «وقليل هو معطوف على (الحميم) وهو أيضاً لا يجوز لأنّ المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه»[(٣)].

وكذلك قول المهدوي (٤٤٠هـ): «يقدم المعطوف على المجرور وليس ذلك بمستقيم لأنّ المعطوف لا يقدم على ما فيه حروف الجر»[(٤)].

وضعّفه الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «وقيل هو معطوف على الحميم وهذا ضعيف جداً لأنّ المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه»[(٥)].

---

(١) (شرح الكافية) للرضي ١/٣٢٦.

(٢) ينظر: (البيان)٢/٣٣٤.

(٣) ينظر: (تأويل مشكل القرآن) ٢/٦٣٨.

(٤) ينظر: عرض المسألة ص٣٥٥ من هذا الكتاب.

(٥) ينظر: (البيان) ٢/٣٣٤.

والخلاصة أنّه لا يجوز أن يتقدم المعطوف المجرور على المعطوف عليه.

أمّا التقدير الثاني: هو أن يكون معطوفاً على ما قبله. وهذا ردّه بعض العلماء أيضاً منهم مكي (ت ٤٣٧هـ) بقوله: «وقد قرئ (والسلاسل) بالخفض على العطف على الأعناق، وهو غلط، لأنّه يصير الأغلال في الأعناق وفي السلاسل ولا معنى للغلّ في السلسلة»[١].

ومنهم الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «وقرئ (والسلاسل) بالجر بالعطف على (أعناقهم) وهي قراءة ضعيفة، لأنّه يصير المعنى الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل»[٢].

فعلى هذا لا يجوز هذا التخريج.

التخريج الثالث: وهـــو على إضمار حرف الجر وإبقاء عمله، قال الفـرّاء (ت ٢٠٧هـ): «وذكر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنّه قال: (وهم في السلاسل يُسحبون) فلا يجوز خفض (السلاسل) والخافض مضمر»[٣]. فتكون (الواو) للاستئناف وليست للعطف، والخافض للسلاسل مضمر، وهذا المعنى هو الذي ذكره الزجاج (ت ٣١١هـ) وقصده، وليس كما قال النحاس (ت ٣٣٨هـ) سابقاً فقد ذكر الزجاج « من جر فالمعنى إذ الأغلالُ في أعناقهم وفي السلاسل»[٤].

وقد ردّ هذا الوجه الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله: «والخفض على هذا المعنى غير جائز؛ لأنّك إذا قلت: (زيدٌ في الدارِ) لم يحسن أن تضمر (في) فتقول (زيدٌ الدارِ)»[٥].

---

(١) ينظر: (تأويل مشكل إعراب القرآن) ٢/٦٣٨.

(٢) ينظر: (البيان) ٢/٣٣٤.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ٣/١١.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٣٧٨.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي)١٥/٣٣٢، و(البحر المحيط)٧/٤٧٥.

وقد أوجد أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) لتأويل الزجّاج (ت ٣١١هـ) مخرجاً بقوله: «وقرئ (وبالسلاسل يسحبون) ولعل هذه القراءة حملت الزجّاج على أن تأول الخفض على إضمار حرف الجر وهو تأويل شذوذ»[١].

وأقول ربما قراءة ابن عباس التي ذكرها الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) سابقاً، وذكرها أبوحيّان من أنّ في مصحف أُبيّ (وَفِي السَّلاسِلِ يُسْحَبُونَ)[٢].

حجّة للزجّاج على تأويل الخفض بإضمار (في).

التخريج الرابع: وهو ما ذكره بعض المحدثين[٣]، وهو أن يكون الجر بالعطف على الجوار قال: «ويظهر لي وجه آخر في هذه القراءة، لم يهتد إليه النحويون، وهو العطف على الجوار كقراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[٤] بجر (وأرجلكم) وقد أجاز العطف بالجر على الجوار التفتازاني كما في شرح التصريح على التوضيح[٥] وهو الظاهر»[٦].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٧/٤٧٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) هو الدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز في كتابه (التأويل النحوي في القرآن).

(٤) من [آية ٦، المائدة]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٥) ينظر: ٢/١٣٧.

(٦) ينظر: (التأويل النحوي في القرآن)٢/١٢٠٨.

ومن العجيب أنّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي ألّف كتابه المحتسب في القراءات الشاذة لم يتعرض لهذه القراءة ولم يذكرها في كتابه.

الترجيح:

خليق بي أن ألخص الأعاريب الواردة في هذه المسألة قبل إبداء الرأي في الترجيح وإليك التخليص:

[١] رفع (السلاسل) عطفاً على كلمة (الأغلال).

[٢] نصب (السلاسل) على المفعول به.

[٣] جر (السلاسل) عطفاً على المعنى.

[٤] جر (السلاسل) عطفاً على ما بعدها (في الحميم).

[٥] جر (السلاسل) عطفاً على (الأعناق) المتقدم.

[٦] جر (السلاسل) على إضمار (في).

[٧] جر (السلاسل) على العطف على الجوار.

تلك هي الآراء التي وردت في هذه المسألة غير أنّ المهدوي اقتصر على الأربعة الأول فقط، وصرح بترجيحه للرأي الثالث وردّ الرابع بقوله: (غير مستقيم).

والراجح عندي في هذه المسألة:

ما رجحه المهدوي من أنّ (السلاسل) مجرور حملاً على المعنى لأنّ المعنى أعناقهم في الأغلال، والحمل على المعنى بابه كبير وأجازه سيبويه. كما وضحت في عرض المسألة.

المبحث الثامن عشر

العطف على معمولي عاملين مختلفين

وهل منه قوله تعالى:

﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[1] ؟؟

العرض:

قال المهدوي: «وجه كسر (التاء) في (آياتٍ) الأول: العطف على ما عملت فيه (إنّ)، التقدير: وإنّ في خلقكم وما يبث من دابة آياتٍ.

وأمّا الثاني: فقيل إنّ النصب فيه وجهه تكرير (آيات) لما طال الكلام، وقيل إنّه على الحمل على ما عملت فيه (إنّ) وعلى تقدير حذف (في)، التقدير: وفي اختلاف الليل والنهار آياتٍ، فحذف (في) لتقدم ذكرها، فإن لم يحمل على ما قدمناه كان عطفاً على عاملين مختلفين (إنّ والجار). ولا يجيزه سيبويه، وعلى تقدير الحذف أنشد سيبويه:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسبين امرأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً

فهو على تقدير حذف (كل) المضاف إلى (نار) المجرورة لتقدم ذكرها، ولو لا تقدير الحذف لكان عطفاً على عاملين لأنّه كان يعطف على (كُلّ) المنصوبة بـ(تحسب) و(امرئ) المجرور بـ(كُلّ).

---

(١) سورة الجاثية، الآيات [٣-٥].

والعطف على معمولى عاملين قبيح من أجل أنّ حذف العطف ينوب مناب العامل، فلم يقو أن ينوب مناب عاملين مختلفين، إذ لو ناب مناب رافعُ وناصب، لكان رافعاً ناصباً في حال، وللزم أن ينوب مناب رافع وناصب وجار، فيعمل الوجوه الثلاثة في حال، وأجاز الأخفش وجماعة من الكوفيين العطف على عاملين، ومن قرأ بالرفع جاز أن يكون حملاً على موضع (إنّ) وما عملت فيه، وقد ألزم النحويون في ذلك أيضاً العطف على عاملين لأنّه عطف (واختلاف) على (في خلقكم)، وعطف (آيات) على موضع (آيات) الأولى، لكنه يقدر على تكرير (في) على ما تقدم.

ويجوز أن يرفع على القطع مّما قبله فيرتفع بالابتداء وما قبله خبره، ويكون عطف جملة على جملة، وحكى الفرّاء: رفع (الاختلاف) و(الآيات) جميعاً. وجعل الاختلاف هو الآيات»[1].

التوضيح:

اختلفت القراءة في كلمة (آيات) من الآيتين ﴿ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ و ﴿ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ بين الرفع والنصب.

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾

(أ) قرأها الجمهور[2] بالرفع:

ولها عدة توجيهات:

---

(١) ينظر: ٦٨/أ/ج، ٦٨/ب/ج.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٤٣/٨.

[١] العطف على موضع (إنّ واسمها) في الآية السابقة لها، قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «إنّه عطف ذلك على موضع (إنّ) وما عملت فيه وموضع (إنّ) وما عملت فيه رفع على الابتداء؛ لأنّها لا تدخل إلاّ على مبتدأ وخبره»(١) وما تقدم من الظرف خبر عنها، وقال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «يكون مرفوعاً بالابتداء و(في خلقكم) خبره»(٢).

[٢] الرفع بجعلها مبتدأ مستأنفاً الكلام بعد الواو قال الفرّاء (٢٠٧هـ): «الرفع قراءة الناس على الاستئناف فيما بعد (إنّ)، والعرب تقول: إنّ لي عليك مالاً، وعلى أخيك مال كثير، فينصبون الثاني ويرفعونه»(٣).

وتعطف جملة على جملة، وأجاز النحاس (ت ٣٣٨هـ) أن تكون (الواو) حالية وليس للعطف قال: «أن تكون الجملة في موضع الحال مثل ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(٤)»(٥).

---

(١) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٣٦٣.

(٢) ينظر: (البيان) ٢/٣٦٣.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ٣/٤٥.

(٤) من [آية ١٥٤، آل عمران]، والآية هي: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَـٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

(٥) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٤/١٤٠.

[٣] أن يكون مرفوعاً بالظرف على رأي الكوفيين(١) والأخفش.

قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «ومذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) أن ترتفع (الآيات) بالاستقرار وهو الظرف»(٢).

وقال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «أن يكون مرفوعاً بالظرف»(٣).

(ب) قراءة النصب:

تقرأ بالخفض على تأويل النصب وهي قراءة الأعمش(٤) والجحدري وحمزة والكسائي ويعقوب.

قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): « (آياتٍ) في موضع نصب، وكسرت التاء لأنه جمع مسلم ليوافق المؤنث المذكر في استواء النصب والخفض، والتاء عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) بمنزلة الياء والواو، وعند غيره الكسرة بمنزلة الياء. وقيل التاء والكسرة بمنزلة الياء فأمّا الألف فزائدة للفرق بين الواحد والجمع»(٥).

وتكون في موضع نصب لأنها معطوفة على (لآيات) في الآية السابقة: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

الآية الثانية:

قال تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(٦).

---

(١) ينظر: (شرح الكافية) للرضي ١/٩٤، و(مغني اللبيب) ٢/٤٩٤.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٦٦١.

(٣) (البيان) ٢/٣٦٣.

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٤/١٣٩، و(البحر المحيط) لأبي حيّان ٨/٤٣، و(النشر)٢/٣٧١.

(٥) ينظر: (إعراب القرآن) ٤/١٣٩.

(٦) سورة الجاثية، الآية [٥].

فيها قراءتان، الخفضُ على تأويل النصب، والرفع، وكان من الممكن أن توجه توجيه الآية التي قبلها، إلاّ أنّ أول الآية حذف منه حرف الجر (في) ولم يقرأ إلاّ بخفض (اختلاف).

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): «ولو رفعه رافع فقال: واختلافُ الليل والنهار آيات أيضاً يجعل الاختلاف آيات، ولم نسمعه من أحد القراء»(١).

فلو عطفنا الآية على ما قبلها لعطفنا (اختلاف) المخفوض على ما قبله المخفوض مثله، وعطفنا (آيات) المنصوب على اسم (إنّ) السابق، هذا في قراءة النصب، وأمّا في قراءة الرفع فيعطف على موضع (إنّ وما بعدها) والعامل في المعطوفين مختلف فيكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وقضية العطف هذه اختلف العلماء فيها بين الرفض والقبول، وتتمثل في ثلاثة محاور:

أولاً: الرفض مطلقاً(٢):

وهذا رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): «ومذهب سيبويه ... أن لا يعطف على عاملين، ويذكر أنّ في جميعها تأويلاً يرده إلى عملٍ واحدٍ»(٣).

وقد بيّن ذلك سيبويه في الكتاب بقوله: «ونقول: (ما كُلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) وإن شئت نصب (شحمةٌ)، و(بيضاءٌ) في موضع جرٍ، كأنك

(١) ينظر: (معاني القرآن) ٣/٤٥.

(٢) أي في المجرور وغيره، ينظر التفصيل في (الهمع) ٥/٢٧٠.

(٣) ينظر: (الأصول) ٢/٧١.

أظهرت (كلّ) فقلت ولا كلُّ بيضاءَ»[١]. فيكون عطف (شحمة) على (تمرة). و(بيضاء) في موضع جر بتقدير محذوف.

وتبع سيبويه (ت ١٨٠هـ) في المنع جُمهور البصريين قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «وذلك لا يجوز عند البصريين»[٢].

وحجة منعهم للعطف بيّنها ابن السراج (٣١٦هـ) بقوله: «لا يجوز من قبل أنّ حرف العطف إنّما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته... فلو عطفت على عاملين: أحدهما يرفع والآخر ينصب، لكنت قد أحلت، لأنّها كانت تكون رافعةً ناصبةً في حال»[٣].

وقال في موضع آخر: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك»[٤].

وما جاء على هذا العطف أوّلوه بتقدير محذوف.

ثانياً: الجواز مطلقاً:

ونُقل ذلك عن الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[٥] عن جماعة منهم الأخفش (٢١٥هـ). قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «كان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين؛ وهو رأي الكوفيين»[٦].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ١/٦٥، ٦٦.

(٢) (مشكل إعراب القرآن) ٢/٦٥٩.

(٣) (الأصول)٢/٦٩.

(٤) ينظر: (الأصول) ٢/٧٥.

(٥) (مغني اللبيب)٥٣٩، و(ارتشاف الضرب) ٢/٦٥٩.

(٦) ينظر: (شرح المفصل) ٣/٢٦.

وحجّتهم في ذلك ما جاء على لسان السيوطي (ت ٩١١هـ) عن شيخه الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) قال: «وجوّزه شيخنا الكافيجي وشِرْذِمةٌ مطلقاً من المجرور وغيره قال: لأنّ جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة، لا يُحتاج إلى النقل والسماع، وإلاّ لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه»[1].

وقد استدلّ الأخفش[2] بهذه الآية على جواز العطف على معمولى عاملين مختلفين.

ثالثاً: الجواز بشروط، وهي:

[١] أن يكون العاملان لفظين مؤثرين وهو رأي ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ). قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «وقال ابن الطراوة العطف على عاملين إنّما يكون في ما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنىً، فإن انخرم شرط من هذه لم يكن من هذا الباب»[3].

فهو يجيز: (إنّ زيداً في الدار وعمراً المنزلِ)؛ لأن (إنّ) و(في) عاملان لفظيان مؤثران لفظاً ومعنىً.

[٢] أن يكون أحد العاملين جاراً قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «وقد نقل ابن مالك (٦٧٢هـ) وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور»[4].

---

(١) ينظر: (الهمع) ٥/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) للنيسابوري ٢٥/ ٧٥.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب)٢/ ٦٦٠.

(٤) ينظر: (الهمع)٥/ ٢٧٠ وينظر: (ارتشاف الضرب)٢/ ٦٥٩.

فلا يجوز: (كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر).

[٣] أن يتقدم الجار قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «وإن كان أحد العاملين جاراً فقال المهدوي: إن تأخر المجرور نحو (زيد في الدار وعمرو القصر) لم يجز أحد»[١] وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «فنقل المهدوي أنّه ممتنع إجماعاً»[٢].

وقد فسّر العلة في ذلك الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) بقوله: «لأنّه ليس يستوي آخر الكلام وأوله قال: فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو) جاز لاستواء آخر الكلام وأوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما»[٣].

وقال في موضع آخر: «لأنّه لم يسمع إلا مقدماً فيهما ولتساوي الجملتين حينئذٍ»[٤].

وقد ردّ الرضي (ت ٦٨٦هـ) حجّته عليه بقوله: «يلزمه تجويز مثل قولنا: (زيد خرج غلامه وعمرو أخوه...) لاستواء أول الكلام وآخره وهو لا يجيزه»[٥].

ولابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أيضاً تعليل على هذا الشرط حيث يقول: «لأن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب أن يقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف

---

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب)٢/٦٥٩.

(٢) ينظر: (المغني) ٥٣٩.

(٣) ينظر: (شرح الكافية) للرضي ١/٣٢٥.

(٤) ينظر: (الهمع) ٥/٢٧٠.

(٥) ينظر: (شرح الكافية) للرضي ١/٣٢٥.

على عاملين مختلفين مطلقاً خلاف الأصل، فإنّ اطراده في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها»[١].

ولأنّ الرضي (ت ٦٨٦هـ) لا يجيز العطف على عاملين فقد علّق على ابن الحاجب بقوله: «إذا كان العطف على عاملين مخالفاً للأصل فهلا اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه (ت ١٨٠هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) حتى لا يكون تحكماً»[٢].

[٤] أن يتصل المخفوض الثاني بحرف العطف.

قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «اعلم أنّ الأخفش (ت ٢١٥هـ) يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور... ولا يجوز [ذلك] كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور»[٣].

وقد علّق على ذلك الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بقوله: «إنّما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف، لأنّ العاطف كالنائب عن العامل، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما يفصل بين العامل ومعموله، وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليها، وامتناع ذلك بين الجار ومعموله»[٤].

---

(١) ينظر: (شرح الكافية) للرضي ١/ ٢٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: (شرح الكافية) للرضي ١/ ٣٢٤.

(٤) نقلاً عن (شرح الكافية) للرضي ١/ ٣٢٤.

[٥] أن يكون أحد العاملين معنوياً، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «ويجوز نحو: (زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمروٌ) لأنّ الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً، فكأنّ العطف على معمولى عامل واحد، وهو رأي ابن طلحة (ت ٦١٨هـ)»[١].

[٦] أن يكون أحد العاملين لفظياً زائداً كـ (الباء) الداخلة في خبر (ليس)، و(ما) و(إنْ) في النفي قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «لأنّه عارض والحكم للأول نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ أخوه، وما شرب من عسلٍ زيدٌ ولا لبنٍ عمرٌ وهذا رأي ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) »[٢].

ولأنّ الدكتور عياد الثبيتي ألف كتاباً عن (ابن الطراوة) فقد صحّح هذه النسبة ونفى أن تكون لابن الطراوة، وأثبت له ما أثبته أبوحيّان وذكرته آنفاً.

حيث قال: «ابن الطراوة يجيز العطف على معمولي عاملين فيما إذا كان العاملان مؤثرين لفظاً ومعنى ... وما ليس كذلك لا يجوز»[٣].

وأعود مرة أخرى للآية التالية، وهي:

قوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

وهي الآية التي استدل النحاة بها على جواز (العطف على معمولي عاملين مختلفين) في قراءتيها النصب والرفع.

---

(١) ينظر: (الهمع) ٥/٢٧١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: كتاب (ابن الطراوة النحوي) للدكتور عياد الثبيتي ٢٨٣، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١ (١٤٠٣هـ).

وأمّا النصب منها فعلى نيابة (الواو) مناب (إنّ) و(في).

وأمّا الرفع فعلى نيابة (الواو) مناب (الابتداء) و(في)، فتكون (الواو) نائبة عن عاملين ... والواو تكون نائبة وليست هي العاملة - كما ذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) - في إعرابه للآية، حيث قال: «أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في (اختلاف الليل والنهار) والنصب في (آيات)، وإذا رفعت فالعاملان (الابتداء) و(في)، عملت الرفع في (آيات) والجر في (واختلاف)»[١].

وقد ردّ عليه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وليس بصحيح، لأنّ الصحيح من المذاهب أنّ حرف العطف لا يعمل»[٢].

وقد أجاز هذا الوجه من العلماء الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والأخفش (ت ٢١٥هـ)، والزجّاج (ت ٣١١هـ) حيث قال: «وهذا عطف على عاملين»[٣]، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: «فالحقّ جواز العطف على معمولي عاملين»[٤].

ومن الغريب أنّ النحاس (ت ٣٣٨هـ) أضاف لهم سيبويه حيث قال: «فقد اختلف النحويون فيه، فقال بعضهم النصب فيه جائز، وأجاز العطف على عاملين، فمِمنّ قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء. وانشد سيبويه:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسبينَ امرَأً ... ونَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً[٥]

---

(١) ينظر: (الكشاف) ٥٠٨/٣.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ٤٣/٨.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤٣١/٤.

(٤) ينظر: (مغني اللبيب) ٥٤١/١.

(٥) ينظر: (إعراب القرآن) ١٤٠/١.

وقد ذكرت في السابق أنّ سيبويه رفض مطلق العطف على معمولي عاملين مختلفين، وذكر في تعليقه على هذا البيت قوله: «فاستغنيت عن تثنية (كُلّ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب»[1].

وقد علّق السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرحه على كلام سيبويه هذا بقوله: «احتج بعض الناس أنّ هذا عطف على عاملين، وذلك أنّ[2] (بيضاء) جر عطفا على (سوداء) والعامل فيها (كُلّ)، و(شحمة) نصب عطفا على (تمرة) خبر (ما) فقال سيبويه: ليس ذلك عطفا على عاملين، وتأوله أنّ (بيضاء) مجرور بكل آخرى مقدرة بعد (لا)، وليست بمعطوفة على (سوداء) ومثل ذلك تأوّل سيبويه في قول[3] أبي دواد التالي»[4].

وممن رفض هذا الوجه أيضاً المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) بقوله: «وهذا عندنا غير جائز»[5]. وقال في موضع آخر: «فأمّا من ظن أنّ من جر (آياتٍ) في الآية، فقد عطف على عاملين، فغلط منه»[6].

وابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ... ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أيُّ شاهدٍ

---

(١) ينظر: (الكتاب) ١/٦٦.

(٢) يقصد به المثال الذي ذكره سيبويه وهو:

(ما كُلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) ينظر: (الكتاب) ١/٦٥.

(٣) هو البيت الذي استشهد به النحاس على أن سيبويه يجيز العطف.

(٤) نقلاً عن هامش (الكتاب) ١/٦٦.

(٥) ينظر: (المقتضب) ٤/١٩٥.

(٦) نقلاً عن (الأصول)٢/٧٤.

عليه بلفظ غير مكرر نحو (إن في الدار زيداً والمسجدِ عمراً) وعمرو غير زيد، كان ذلك له شاهداً على أنه إن حكى مثله حاكٍ، ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله، وتحمل كتاب الله عزّوجل عليه»[١].

وقال مكي (ت ٤٣٧هـ) عنه «ذلك بعيد»[٢]، وقال القرطبي (٦٧١هـ): «العطف على عاملين قبيح»[٣].

والذين منعوا هذا الوجه أوّلوا الآية بتأويلات وهي:

[١] على تقدير (في) محذوفة لتقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث»[٤].

وقال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ويدل على أنّ (في) مقدرة قراءة عبدالله (وفي اختلاف) مصرحاً، وحسن حذف (في) تقدمها في قوله: (وفي خلقكم)»[٥].

فالعمل للحرف مضمراً و(الواو) نابت مناب عامل واحد فقط وهو إمّا (أنّ) في حالة النصب وإمّا (الابتداء) في حالة الرفع.

[٢] النصب على التوكيد (الآيات) في الآية الأولى.

---

(١) الأصول ٢/ ٧٥.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن)١/ ٦٦٠.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٦/ ١٥٧.

(٤) ينظر: (مشكل إعراب القرآن)١/ ٦٥٩.

(٥) ينظر: (البحر المحيط)٨/ ٤٣.

وهو رأي المبرِّد (٢٨٥هـ) قال: «إنّما نظير ذلك قولك: إنّ في الدارِ علامةً للمسلمين والبيتِ علامةً للمؤمنين. فإعادة (علامة) تأكيد وإنّما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام»[١].

[٣] النصب على البدل من الأولى، قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): «ومن خفض (التاء) فله حجّة أجود ممّا مضى، وذلك أنّه يجعل (آيات) الثانية بدلاً من الأولى، فيكون غير عاطف على عاملين»[٢] وقد ردّ ابن خالويه بهذا الوجه من الإعراب على المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، لأنّه (لحّن) من عطف على عاملين، فقال: «وكأنّ أبا العباس ذهب هذا عليه حتى لحّن من كسر وقد قرأ بذلك إمامان[٣]»[٤].

والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) لم يذهب عليه هذا، وإنّما أوّل الكسر كما ذكرت في الفقرة السابقة.

واعتقد أنّ اعتراض المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) على من أجاز العطف[٥] وليس على من قرأ بالنصب والله أعلم.

[٤] النصب على الاختصاص وهو توجيه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) قال: «أن ينتصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله»[٦].

---

(١) نقلاً عن (الأصول)٢/٧٤.

(٢) ينظر: (إعراب القراءات السبع وعللها) لابن خالويه ٢/٣١٢. تحقيق (د/عبدالرحمن العثيمين) ط١ (١٤١٣هـ/ ١٩٩٤م) مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣) هما حمزة والكسائي.

(٤) ينظر: (إعراب القراءات السبع وعللها)٢/٣١٢.

(٥) ينظر: (الكامل) للمبرد، ٣٧٥.

(٦) ينظر: (الكشاف) ٣/٥٠٩.

[٥] النصب على إضمار (إنّ وفي) وهي حالة خاصة بقراءة النصب ذكرها الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) وغيره وقد علّق ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عليها بقوله: «وإضمار (إنّ) بعيد»[١].

الترجيح:

الأوجه التي قيلت في الآية الثانية هي:

[١] العطف على معمولي عاملين مختلفين.

[٢] عطف (آيات) على ما قبلها، وإضمار (في).

[٣] نصب (آيات) توكيداً لما قبلها.

[٤] رفع (آيات) عطفاً على موضع (إنّ) وما عملت فيه.

[٥] رفع (آيات) على الابتداء وما قبله خبر.

[٦] نصب (آيات) بدل ممّا قبلها.

[٧] نصب (آيات) على الاختصاص.

[٨] إضمار (إنّ) و (في).

[٩] الرفع على إضمار (هي).

وقد ذكر المهدوي الأوجه الخمسة الأول، ولكنه كعادته لم يرجح شيئاً منها.

والراجح في نظري هو إضمار (في)، وعطف آيات على ما قبلها إذا كان بالنصب، فعلى اسم (إنّ)، وإن كان بالرفع فعلى موضع (إنّ واسمها) وهذا رأي سيبويه[٢].

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب)١/٥٤٠.

(٢) ينظر: (الكتاب) ١/٦٥.

وإضمار حرف الجر وابقاء عمله جائز في العربية وله ما يعضده من السماع والقياس.

فأمّا ما جاء من السماع من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1]. فقد حملها بعض النحاة[2] على حذف حرف الجر والتقدير (وبالأرحام) ومن الشعر قول جران العود[3]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنيسُ ... إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيْسُ

المراد: (ورب بلدة).

ومن النثر: قولهم في القسم (آلله لأفعلنّ) على إضمار (واو) القسم، ويحكى عن رؤبة[4] أنه كان يقال له: كيف أصبحت؟؟.

فيقول: خَيرٍ عافاكَ اللهُ!.

أي بخَيْرٍ.

---

(١) من [الآية ١، النساء]، والآية هنا في قراءة حمزة بكسر (الأرحام)، ينظر: (الكشف) ٣٧٥/١، و(النشر) ٢٤٧/٢، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٣٩٤/٢.

(٣) هو من شواهد سيبويه ينظر: (الكتاب) ٢٦٣/١، ٣٢١/٢، والإنصاف ٢٧١/١، ٣٧٧، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٨٠/٢، ١١٧، ٢١/٧، ٥٢/٨، و(شرح الأشموني) ١٤٧/٢، و(التصريح)٣٥٣/١، و(الهمع) ٢٢٥/١، ١٤٤/٢، و(الخزانة)١٩٧/٤.

(٤) ينظر: (شرح المفصل) ٢٧/٢.

وقد قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال، وإن كان قليلاً، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين، فكأنه حمله على ما له نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين»[1].

(١) ينظر: (شرح المفصل) ٢/٢٧.

المبحث التاسع عشر

الجزم في جواب الطلب

في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1].

العرض:

قال المهدوي: «﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ هو عند المبرِّد في معنى ﴿ ءَامَنُواْ ﴾ ولذلك جاء ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ مجزوماً على أنه جواب الأمر.

الفراء: (يغفر لكم) جواب الاستفهام، وهذا إنّما يصح على الحمل على المعنى، وذلك أن يكون (تؤمنون تجاهدون) عطف بيان على قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ كأن التجارة لم يدروا ما هي فبيّنت بالإيمان والجهاد، فهي هما في المعنى. فكأنّه قال هل تؤمنون بالله تجاهدون يغفر لكم. فإن لم يقدر هذا التقدير لم تصح المسألة لأنّ التقدير يصير، إن دُلِلْتُم يغفرْ لكم، والغفران إنّما يجب بالقبول والإيمان لا بالدلالـة»[2].

---

(١) سورة الصف، الآيات [١٠-١٢].

(٢) ينظر: المخطوط ١٣٦/ب/ج.

التوضيح:

اختلف العلماء في تقدير الجازم للفعل ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ في الآية السابقة...

فمن[١] قائلٍ: إنّه مجزوم في جواب الاستفهام...

ومن[٢] قائل: إنّه مجزوم على أنّه جواب الأمر (آمنوا) المستفاد من قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، وقبل أن أخوض في هذه المسألة والخلاف فيها عليّ أن أبيّن الجازم في جواب الطلب...

المعروف أنّ الطلب في حدِّ ذاته ليس فيه شرط ولا يقتضي جواباً والكلام به تام.

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «إذا أمرت فإنّما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهي وهذا لا يقتضي جواباً؛ لأنّك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده»[٣].

ولكن إذا لوحظ فيه معنى الشرط ترتب على ذلك وجود جواب للشرط مجزوم بعد الطلب، على أنّه جوابه أو جزاؤه، وذلك لأنّ الطلب في هذه الحال تضمن معنى الشرط. وقد اختلف النحويون في جازم هذا الجواب قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ذهب بعضهم إلى أنّ جملة الأمر ضُمِنّت معنى الشرط، فإذا قلت: (اضرب زيداً يغضب)، ضُمِّنَ (اضرِبْ) معنى (إنْ تَضْرِبْ)، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبوالحسن بن خروف (ت ٦٠٩هـ)»[٤].

---

(١) هو الفراء ينظر (معانيه) ٣/١٥٤.

(٢) هو المبرد ينظر: (المقتضب) ٢/٨٠.

(٣) ينظر: (شرح المفصل) ٧/٤٨.

(٤) ينظر: (البحر المحيط)١/١٧٥.

جاء في الكتاب: «وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتنى) بإن تأتنى؛ لأنّهم جعلوه معلقاً، بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إن تأتنى) غير مستغنية عن آتك»[1].

فتعلق جواب الطلب بالطلب يشبه تعليق جواب الشرط بالشرط؛ فلذلك جزم جواب الطلب كما جزم جواب الشرط به، وعلى هذا فالعامل في الجزم هو جملة الطلب نفسها، ولا حاجة لتقدير محذوف.

قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): «ليس ثم جملة محذوفة بل عملت الجملة الأولى الجزم لتضمن الشرط كما عملت (من الشرطية) الجزم لتضمنها معنى إن»[2] وذكر بعضهم[3] أنّ الجازم هو (إن) الشرطية المقدرة، ونسب هذا الرأى لسيبويه.

والرأى الثاني: في جازم جواب الطلب ذكره ابن يعيش (٦٤٣هـ) بقوله: «إن جواب الأمر والأشياء[4] التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة، لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام»[5]. وقال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «وذهب بعضهم إلى أنّ جملة الأمر نابت مناب الشرط، ومعنى النيابة أنه كان التقدير: (اضْرِبْ زَيَداً إِنْ تَضْرِبْ زيداً يَغْضَبْ) ثم حذفت جملة الشرط، وأنيبت جملة الأمر منابها...

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٣/٩٣، ٩٤.

(٢) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٧٥.

(٣) منهم الشيخ عبدالخالق عضيمه في تحقيقه (للمقتضب)، ينظر: هامش (المقتضب)٢/٨٠.

(٤) هي: (النهى والاستفهام والتمنى والعرض).

(٥) ينظر: (شرح المفصل) ٧/٤٨.

وعلمت الجزم لنيابتها مناب الجملة الشرطية، وفي الحقيقة العمل إنّما هو للشرط المقدر، وهو اختيار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، والسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، والذي نصّ عليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن الخليل (ت ١٧٠هـ)»[(١)].

وعند الرجوع إلى سيبويه (ت ١٨٠هـ) وجدته يقول: «وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: (إئتنى آتك) فإنّ معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرك؟ فكأنّه قال: إن أعلمْ مكان بيتك أزرك، لأنّ قوله: أين بيتك؟ يريد به: أعلمني، وإذا قال: ليته عندنا يحدِّثنا، فإنّ معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد هاهنا إذا تمنّى ما اراد في الأمر. وإذا قال: لو نزلت، فكأنّه، قال: انزلْ»[(٢)].

فالخليل (ت ١٧٠هـ) على هذا يجعل الجازم هو الطلب نفسه، لأنّه ناب مناب أداة الشرط، ورأى الخليل هذا نجده عند المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) حين قال: «واعلم أنّ جواب الأمر والنهي، ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأنّ جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاءً صحيحاً وذلك قولك: إئتنى أُكرمك، لأنّ المعنى فإنّك إن تأتنى أُكرمْك، ألا ترى أنّ الإكرام إنّما يُستحق بالإتيان»[(٣)].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٧٥.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٣/٩٤.

(٣) ينظر: (المقتضب) ٢/١٣٣.

وأعود إلى الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ ثم قال: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾، ثم قال: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ وهي في قراءة الجمهور[1] (تؤمنون)، وفي قراءة عبدالله بن مسعود[2]: ﴿آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ﴾ وفي قراءة زيد بن علي[3] «بالتاء فيهما محذوف النون فيهما» أي: ﴿تؤمنوا وتجاهدوا﴾.

ذكرت في بداية التوضيح أنّ الاختلاف هو في تحديد عامل الجزم في الفعل ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، فقد قال فريق من العلماء: أنّه جُزم لأنّه جواب: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾؛ لأنّه في معنى الأمر، أي: (آمنوا بالله ورسوله)، ودليلهم قراءة ابن مسعود، وقد بين الزجاج (ت ٣١١هـ) بقوله: «قوله: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ هذا جواب: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾، ثم لأن معناه معنى الأمر، المعنى: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم أي: إن فعلتم ذلك يغفر لكم»[4].

و﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ فعل مضارع مرفوع جئ به على لفظ الخبر وأريد به الأمر، فلماذا جئ به على هذه الصورة؟.

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ٣/١٥٤، و(معاني القرآن) للزجاج ٥/١٦٦، (مشكل إعراب القرآن) ٢/٧٣١، و(الكشاف)٤/١٠٠، و(أمالي ابن الشجري) ١/٢٥٩، (شرح المفصل) ٧/٤٨، و(القرطبي) ١٨/٨٧.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٥/١٦٦.

اختلفت التأويلات في ذلك فقال الأخفش (ت ٢١٥هـ): «هو عطف بيان على تجارة، وهذا لا يتخيل إلا على تقدير أن يكون الأصل (أن تؤمنوا) حتى يتقدير بمصدر ثم حذف (أن) فارتفع الفعل كقوله:

أَلاَ أَيُّهَـذا الزَّاجِـرِى أَحْـضرُ الوَغَـا

يريد أن أحضر فلما حذف (أن) ارتفع الفعل فكأن تقدير الآية: (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، إيمان بالله ورسوله وجهاد)...»[1].

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) العلّة في ذلك: «للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنّه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، ونظيره قول الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك، جعلت المغفرة لقوّة الرجاء، كأنها كانت وجدت: .. [وذكر أيضاً أنها على الاستئناف] فقال: عن ابن عباس أنّهم قالوا: لو نعلم أحبَّ الأعمال إلى الله لعلمناه: فنزلت هذه الآية فمكثوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلم ما هي، فدلهم الله عليها بقوله: (تؤمنون)، وهذا دليل على أنّ تؤمنون كلام مستأنف»[2].

وأوّلَ الرفعَ ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) أيضاً بتأويل متكلف فيه حذف حيث قال: «تؤمنون فعل مرفوع تقدير ذلك أنّه تؤمنون»[3] وردّ عليه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «هذا ليس بشيء لأنّ فيه حذف المبتدأ، وحذف (أنّه) وإبقاء الخبر وذلك لا يجوز»[4].

---

(١) (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٢) ينظر: (الكشاف) ٤/١٠٠ (بتصرف).

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٤) المرجع نفسه.

ثم بيّن أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) بعد ذلك التأويل الذي ارتضاه لمجئ الفعل بهذه الصورة بقوله: «صورته صورة الخبر ومعناه الأمر، ويدلّ عليه قراءة عبدالله ونظيره قوله: (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثبْ عليه) أي: ليتق الله، وجئ به على صورة الخبر»[١].

ونفى الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الجزم إذا لم يكن الفعل (تؤمنون) في معنى آمنوا قال: «يجزم يغفر على الجواب، وتقديره آمنوا إن تؤمنوا يغفر لكم. لولا أنّه معنى الأمر وإلاّ لما كان للجزم وجه»[٢].

ولذلك فقراءة ابن مسعود (آمنوا) ظاهرة المعنى وجوب الأمر (يغفر).

وأما قراءة زيد بن علي (تؤمنوا) تُأوّل على حذف لام الأمر قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «فإن قلت فما وجه قراءة زيد بن علي رضي الله عنهما: تؤمنوا وتجاهدوا؟ قلت: وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر كقوله:

مُحَمَدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إِذَا ما خِفتَ من أمرٍ تَبَالا»[٣]

وقال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «وأمّا قراءة زيد فتتوجه على حذف لام التقدير لتؤمنوا»[٤].

وينسب هذا الرأي إلى المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) نسبه له النحاس (ت ٣٣٨هـ)[٥] ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) الذي قال: «عند المبرِّد لفظه لفظ الخبر ومعناه

---

(١) (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٢) (البيان) ٢/٤٣٦.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٤/١٠٠، وينظر: (القرطبي) ١٨/٨٧.

(٤) (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٥) (إعراب القرآن للنحاس) ٤/٤٢٢.

الأمر كأنّه قال: آمنوا وجاهدوا، ولذلك قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ..... وَيُدْخِلْكُمْ﴾ بالجزم لأنّه جواب الأمر فهو محمول على المعنى»[١].

وعند الرجوع إلى المقتضب للتعرف على رأي المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) وجدت أنّه ذكر الرأي الآخر في الجزم، وقد علّق على ذلك محقق[٢] الكتاب بقوله: «أعرب المبرِّد هذه الآية هنا بأن جعل (تؤمنون) بياناً للتجارة، و(يغفر) مجزوم؛ لأنّه جواب استفهام وأعاد هذا الإعراب في هذه الآية ص ٤١٩ من الأصل، وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) ينسبان إلى المبرِّد أنّه أعرب (يغفر) جواباً لقوله: (تؤمنون) لأنّه خبر في معنى الأمر»[٣].

وليس ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)[٤]، وأبوحيّان (ت ٧٤٥هـ)[٥]، هما فقط اللذين نسبا هذا القول للمبرِّد بل وجدت كذلك النحاس (ت ٣٣٨هـ)[٦]، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٧]، والمهدوي (ت ٤٤٠هـ)[٨]، والقرطبي (ت ٦٧٠هـ)[٩] نسبوه للمبرِّد.

---

(١) (مشكل إعراب القرآن) لمكي ٢/٧٣١.

(٢) الشيخ عبدالخالق عضيمه - رحمه الله.

(٣) ينظر هامش (المقتضب) ٢/٨٠.

(٤) ينظر: (أمالي ابن الشجري)١/٢٥٩.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٢٦٣.

(٦) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٤/٤٢٢.

(٧) (مشكل إعراب القرآن) لمكي ٢/٧٣١.

(٨) ينظر: عرض المسألة ص٣٨١ من هذا الكتاب.

(٩) (تفسير القرطبي) ١٨/٨٧.

أما ما ذكره المبرِّد في كتابه المقتضب هو: «قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ ثم ذكرها فقال: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، فلما انقضى ذكرها قال: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾؛ لأنه جواب لـ (هل)»[1].

وفي موضع آخر قال: «فأمّا قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ ثم قال: ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ فإن هذا ليس بجواب؛ ولكنه شرح ما دُعوا إليه والجواب ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ﴾»[2].

وقد وجدت هذا الرأي أيضاً عند الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) قال: «وقوله (يغفر لكم) جزمت في قراءتنا في (هَلْ) وفي قراءة عبدالله للأمر الظاهر لقوله: (آمنوا)، وتأويل (هل أدلكم) أمر أيضاً في المعنى، كقولك للرجل: هل أنت ساكت؟ معناه أسكت، والله أعلم»[3].

وهذا الرأي لم يرض عنه كثير من العلماء فقد غَلَّطَهُ الزجّاج (ت ٣١١هـ) وردّه بقوله: «وقد غَلِطَ بعض النحويين، فقال هذا جواب (هل) وهذا غلط بيّن ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنّما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا فإنّما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم»[4]. وتبعه الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[5] والعكبري (ت ٦١٦هـ) الذي قال: «قال الفرّاء

---

(١) ينظر: (المقتضب)٢/٨٠.

(٢) المرجع نفسه ٢/١٣٢.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ٣/١٥٤.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه)٥/١٦٦.

(٥) (البيان) ٢/٤٣٦.

(ت ٢٠٧هـ) هو جواب الاستفهام على اللفظ وفيه بُعد، لأنّ دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم»[1].

وقد وجّه بعض العلماء الآية بما يتناسب مع هذا التقدير قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على ما قبله كأنّه لما قال تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ لم يدر ما التجارة، فبيّنها بالإيمان والجهاد، فعلم أن التجارة هي الإيمان والجهاد، فيكون على هذا (يغفرْ) جواب الاستفهام محمول على المعنى لأنّ المعنى: هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم»[2]. وقال المهدوي (ت ٤٤٠هـ): «... الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) (يغفر لكم) جواب الاستفهام، وهذا إنّما يصح على الحمل على المعنى، وذلك أن يكون تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ... فإن لم يقدر هذا التقدير لم تصح المسألة لأن التقدير يصير إن دللتم يغفر لكم، والغفران إنّما يجب بالقبول والإيمان لا بالدلالة»[3].

وكذلك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ذكر للفرّاء وجهاً في تقديره قال: «فإن قلت هل لقول (الفراء) إنّه جواب هل أدلكم وجه؟ قلت: وجهه أنّ متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، فكأنّه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم»[4].

---

(١) (التبيان في إعراب القرآن)٢/٢٢١.

(٢) (مشكل إعراب القرآن) لمكي ٢/٧٣١.

(٣) ينظر: عرض المسألة ص٣٨١ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (الكشاف) ٤/١٠٠.

وقال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): «تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على ما قبله... وقال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) (يغفر) جواب الاستفهام؛ فإن كان مراده المعنى الذي ذكرته فهو حسن، وقد كان عليه أن يوضح مراده، وإن كان أراد أنّ قوله (يغفر) جواب لظاهر قوله: (هل أدلكم) فذلك غير جائز لأنّ الدلالة على الإيمان والجهاد لا تجب بها المغفرة وإدخال الجنات، وإنّما يجبان بالقول والعمل»[1].

وأما ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) فقد رجَحَ هذا الوجه حيث قال: «والأظهر الوجه الأول، وهو أن يكون جواب (هل) لأنّ تؤمنون إنّما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسرها على لفظها لقال: (أن تؤمنوا)، لأنّ (أن تؤمنوا) اسم، وتجارة اسم، والاسم يبدل من الاسم ويقع موقعه، وقوله: (تؤمنون) كلام تام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد فمن حيث كان تفسيراً للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بـ (هل)، والاعتماد في الجواب على (هل)، و(هل) في معنى الأمر، لأنّه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية، هل يدلون أو لا يدلون عليها؛ وإنّما المراد الأمر والدعاء والحث على ما ينجيهم»[2] وهذا ما قصده الفراء بعينه حين قال: «وتأويل (هل أدلكم) أمر أيضاً في المعنى كقولك للرجل: (هل أنت ساكت؟) معناه اسكت والله أعلم»[3].

---

(١) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ٢٦٠/١.

(٢) ينظر: (شرح المفصل)٤٨/٧.

(٣) (معاني القرآن) للفراء ١٥٤/٣.

وقد ذكر ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ذلك أيضاً بقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ فجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة وقيل مستأنفة... وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال»[1].

الترجيح:

قبل أن اذكر رأيي في الترجيح عليّ أن ألخص الآراء التي جاءت في الآية وهي:

[١] (تؤمنون) بمعنى آمنوا، و(يغفر) مجزوم على الجواب.

[٢] (تؤمنون) عطف بيان، و(يغفر) جواب الاستفهام.

وقد ذكر المهدوي الرأيين، ورجّح الأول ونسب الرأي الثاني للفراء.

والراجح في نظري ما رجّحه المهدوي وهو الرأي الأول وممّا يؤكد ترجيحه قراءة ابن مسعود (آمِنُوا بِاللهِ).

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ص٤٤٦.

المبحث العشرون

حذف الألف من «ما» الاستفهامية

في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[1] وأمثالها

العرض:

قال المهدوي: «إثبات الألف في (عمّ يتساءلون) هو الأصل، والحذف للفرق بين الاستفهام والخبر. وهو الأكثر»[2].

التوضيح:

(عمّ وبِمَ ولِمَ وفيمَ وحتّامَ وإلامَ وعلام)، (ما) الاستفهامية دخلت عليها حروف الجر، فحذفت الألف من آخرها، وأصبحت بهذه الصورة، ونجدها في القرآن في أكثر من موضع، مثالها ما جاء في سورة النباء ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾.

وقد اتفق أكثر العلماء على كتابتها بهذا الشكل أي: بإدغام النون في الميم، وإسقاط الألف من الآخر، قال الزجاج (ت ٣١١هـ): «أصله (عن ما يتساءلون)، فأدغمت النون في الميم، لأنّ الميم تشرك النون في الغنة في الأنف»[3].

و(ما) من أسماء الاستفهام التي لها الصدارة في الجملة، ولا يعمل فيها غيرها إذا تقدم عليها، إلا حروف الجر، فإنّها تدخل عليها وتكون معها كالكلمة الواحدة.

---

(١) سورة النبأ، الآية [١].

(٢) ينظر: المخطوط: ١٨٢/ب/ج.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٥/٢٧١.

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «اعلم أنّ ألف (ما) إذا كانت استفهاماً ودخل عليها حرف الجر، فإنها تحذف لفظاً وخطاً، نحو قولك: (فيم وبم وعلام وعمّ ولِمَ وحتام وإلام) وإنما حذفوها لأن الاستفهام له صدر الكلام؛ ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلاّ حروف الجر، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم»(١).

ولذلك تصبح تركيباً جديداً للاستفهام، وتحتفظ بحقها في الصدارة، فكأن كلاً من (عمّ) أو (بِمَ) أو (لِمَ) اسم استفهام له الحق في الصدارة، لأن الحرف رُكّب معه. قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «ركّب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب»(٢).

وحذف الألف بجانب أنّه دليل للتركيب... فهو أيضاً للفرق بينها وبين الخبرية، قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «حُذِفت الألف فرقاً بين الاستفهام والخبر»(٣).

وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «إذا دخل على (ما) الاستفهامية حرف جر بَعُدَ من الاستفهام وقرب من الخبرية، فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار فقالوا: (فيم وعَمّ) والأصل (فيما وعما)»(٤).

---

(١) ينظر: شرح المفصل) ٤/٩.

(٢) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ٢/٥٤.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ٥/١٢٥.

(٤) ينظر: (شرح المفصل) ٤/٩.

ويقصد بالخبر (ما) التي بمعنى (الذي) و(ما) الشرطية قال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): «فرّقوا بهذا بينها وبين الخبرية التي بمعنى الذي»[1].

وخصوا الاستفهامية بالحذف لأنّها مستقلة بذاتها لا تحتاج إلى ما بعدها ليتم معناها، بخلاف الخبرية التي تفتقر إلى ما بعدها سواء كانت الموصولة أو الشرطية. لأنّ الموصولة لا تتم إلا بالصلة، والشرطية لا تتمّ إلا بالجواب فكأنّها وما بعدها جزء واحد، فتقع ألفها على ذلك في وسط الكلام فلا يصلها الحذف. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «وإنّما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأنّ الخبرية تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول، فكأنّ ألفها وقعت حشواً غير متطرفة، فتحصنت عن الحذف»[2]. وقال الأشموني (ت ٩٠٠هـ): «وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنّها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنّها والصلة اسم واحد»[3].

وأضاف السيوطي (ت ٩١١هـ) أنّ الحذف للتخفيف قال: «ووجه الحذف من الاستفهامية التخفيف وخصّ بها لأنّها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لأنّها بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها للصلة»[4].

وتحذف الألف لأنّها متطرفة، فلذلك نجدهم لا يحذفونها إذا دخلت على (ذا)، وذلك لأنّها تصبح في الوسط، قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وذلك لأنّ (ذا) لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولاً إلاّ مع (ما)، صار (ما) مع (ذا) كلمة

---

(١) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ٢/٢٣٣.

(٢) ينظر: (شرح المفصل) ٤/٩.

(٣) ينظر: (شرح الأشموني)٤/٢١٦.

(٤) ينظر: (الهمع)٦/٢٤٨.

واحدة، فصار الألف كأنه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنّه من الحوادث»[١].

وكذلك لا يحذف شيء من بقية أسماء الاستفهام مثل (منّ) و(كم) قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «ولم يحذف آخر (من) و(كم) الاستفهاميتين مجرورتين لكونه حرفاً صحيحاً ولا آخر (أيّ) لجريه مجري الصحيح في تحمل الحركات»[٢].

واختلف العلماء في الحكم على هذا الحذف، فمنهم من جعله واجباً، ومنهم من جعله جائزاً.

ويتضح الخلاف بين العلماء عند تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى ﴾[٣] فقد فسروها على ثلاثة أوجه:

أن تكون (ما) مصدراً، أو تكون بمعنى (الذي) أو تكون للاستفهام.

والخلاف يظهر عند قولهم: إنّها استفهام وذلك لثبات الألف فيها مع حرف الجر (الباء).

فمن منع إثبات الألف مع استفهام أنكر هذا الوجه من التأويل.

فهذا الكسائي (ت ١٨٩هـ) يعترض عليهم بقوله: «لوصح هذا لقال (بم) من غير ألف»[٤]. وأول معناها بالمصدر فقال: «بمغفرة ربي»[٥].

---

(١) ينظر: (شرح الرضي على الكافية) ٢/٥٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) من [آية ٢٧، يس]، والآية هي: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾.

(٤) ينظر: (ت فسير القرطبي) ١٥/١٩.

(٥) ينظر: (البرهان في علوم القرآن)٤/٤٠٣.

وممن منع ذلك أيضاً ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فقد ردّ المعنى الذي يتطلب أن تكون للاستفهام حيث قال: «ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه»[١] وقال: «ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها»[٢].

وكذلك الأشموني (ت ٩٠٠هـ) أوجب الحذف بقوله: «و(ما) في الاستفهام إن جُرّت حذف ألفها وجوباً سواء جرت بحرف أو اسم»[٣].

وفي المقابل أجاز إثبات الألف مع الاستفهام الفراء (ت ٢٠٧هـ) بقوله: «ولو جعلت (ما) في معنى (أي) كان صواباً يكون بمعنى: ليتهم يعملون بأي شيء غفر لي ربي. ولو كان كذلك لجاز له فيه: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ بنقصان الألف كما تقول: سل عمّ شئت، وكما قال: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٤] وقد اتمها الشاعر وهي استفهام فقال:

إِنَّـا قَتَلْنَـا بِقَتْلَانَـا سَـرَاتَكُمْ ... أَهْـلَ اللـواءِ فَفِيمَـا يُكْثَـرُ القِيـلُ[٥]

فحذف (الألف) وإبقاؤها عنده متساوٍ دون ترجيح منه، وهذا ما وجدته عند الزجاج (ت ٣١١هـ) إلاّ أنّه رجّح الحذف بقوله: «وحذف الألف في هذا المعنى أجود»[٦] وتبعهم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلاّ أنّه جعلها لغة ضعيفة قال: «هذا أضعف اللغتين»[٧].

---

(١) ينظر: (مغني اللبيب) ١/٣٣١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: (شرح الأشموني) ٤/٢١٦.

(٤) من [آية ٣٥، النمل]، والآية هي: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٣٧٤، ٣٧٥.

(٦) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٥/٢٧١.

(٧) ينظر: (المحتسب) ٢/٣٤٧.

أما الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فله حكمان مختلفان، ففي آية: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾[١] يقول: «وإثبات الألف إذا دخل على حرف الجر على (ما) الاستفهامية قليل شاذ»[٢].

وفي موضع آخر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾[٣] يقول: «إلا أن قولك: (بم غفر لي) بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً»[٤] فهنا جعله جائزاً، وهناك شاذاً، وهذا ما جعل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) يبدي استغرابه منه بقوله: «والعجب من الزمشخري إذ جوز كونها[٥] استفهامية مع رده على من قال في ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾[٦] بإن إثبات الألف قليل شاذ»[٧].

أمّا مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) فقد جعله بعيداً قال: «وفي كونه استفهاماً بُعْدَ لثبات الألف في (ما)، وحقها أن تحذف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف جر نحو ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٨] ولا يحسن إثبات ألف (ما) في الاستفهام إلا في شعر فَبَعُدَ لذلك»[٩]. فهو لم يمنعه أيضاً بل استبعده، وكذلك تبعه

---

(١) من [الآية ١٦، الأعراف]، والآية هي: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

(٢) ينظر: (الكشاف) ٢/٧.

(٣) من [آية ٢٧، يس]، والآية المذكورة ص٣٩٦ هامش [٣].

(٤) ينظر: (الكشاف) ٣/٣٢٠.

(٥) الضمير يعود على الآية [٢٧] من سورة يس، ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾.

(٦) من [آية ١٦، الأعراف]، وتنظر الآية هامش [١]، من هذه الصفحة.

(٧) ينظر: (مغني اللبيب) ١/٣٣١.

(٨) من [الآية ٥٤، الحجر]، والآية هي: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾.

(٩) ينظر: (مشكل إعراب القرآن)٢/٦٠١.

المهدوي (ت ٤٤٠هـ) بقوله في تفسير آية ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[١]: «ويجوز أن يكون (ما) استفهاماً فيه معنى التعجب، كأنه قال: بأي شيء غفر لي ربي على أنّ إثبات الألف في الاستفهام قليل»[٢].

وقال في موضع آخر: «والحذف للفرق بين الاستفهام والخبر وهو الأكثر»[٣] والحكم نفسه أجده عنده أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) حيث يقول: «والأكثر حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف أو أضيف إليها»[٤].

وعند الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله في تفسير الآية نفسها: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[٥] قال: «أن تكون استفهامية ... إلا أن في هذا الوجه ضعفاً، لأنه لو كانت (ما) ها هنا استفهامية لكان ينبغي أن تحذف الألف منها لدخول حرف الجر عليها، لأن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها للتخفيف، نحو (بم وعمّ وممّ) ولا تثبت إلا في الشعر»[٦] فنراه قد جعلها ضرورة.

أما السيوطي (ت ٩١١هـ) فقد جعلها لغة، قال في الهمع «الحذف قسمان مقيس وشاذ، فالمقيس حذف (ألف) (ما) الاستفهامية المجرورة نحو (عم يتساءلون)[٧] ... وشذ إبقاؤها في قوله:

---

(١) من [آية ٢٧، يس]، وتنظر الآية ص٣٩٦ هامش [٣].

(٢) ينظر: المخطوط ١١٧/أ/د.

(٣) ينظر: عرض المسألة ص٣٩٣ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٤١٠.

(٥) من [آية ٢٧، يس]، تنظر الآية ص٣٩٦ هامش [٣].

(٦) ينظر: (البيان)٢/٢٩٣.

(٧) سورة النبأ، الآية [١].

عَلَــى مَــا قَــامَ يَــشْتُمنِي لَئِــيمُ

وقيل: إن ذلك لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم قوله تعالى:

﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[1]»[2].

وفي المقابل جعل بعضهم حذف ألف (ما) الخبرية أيضاً لغة لبعض العرب، وقد نسب ذلك لأبي زيد (ت ٢١٥هـ)، والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) قال السيوطي: «وذكر أبوزيد والمبرِّد أن حذف ألف (ما) الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون: (سل عمّ شئت) لكثرة استعمالهم إياه»[3].

وبعد حذف الألف يبقون الفتحة دليلاً عليها كما قال الشاعر[4]:

فَتِلكَ وُلاة السّوءِ قَدْ طَالَ مَكْثُهمُ فَحتّــامَ حَتّــامَ العنــاءُ المطــول

وقد تتبع الفتحة الألف في الحذف وهذا مخصوص بالشعر، قال الشاعر[5]:

أَأَخطَـلُ لِـمْ ذَكـرتَ نِـساءَ قَـيسٍ فمــا رُوِّعــنَ مِنــكَ ولا ســبُينَا

---

(١) من آيتي ٢٦-٢٧- يس، والآيتان هما: ﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾.

(٢) ينظر: (الهمع) ٢٤٨/٦، وتكملة البيت:

كخنزيــــر تمــــرغ في رمــــاد

وموضع الشاهد (على ما) حيث أبقى ألف (ما) الاستفهامية.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) للكميت بن زيد وهي في شرح الهاشميات ص٦٩. الطبعة الأولى، طبع شركة التمدن الصناعية بمصر. وينظر: (أمالي ابن الشجري) ٢٣٤/٢، (مغني اللبيب)١/٣٣٠.

(٥) ابن مقبل، ينظر: البيت في (أمالي ابن الشجري) ٢٣٣/٢.

والوقف على هذه الميم يكون بالهاء بسبب ما حذف منها، وحتى لا تحذف الفتحة الموجودة دليل على المحذوف، ولذلك نجد بعض القراء[١] قرأ (عَمّه)[٢] «بهاء السكت في الآخر أجرى الوصل مجري الوقف، لأن الأكثر في الوقف على (ما) الاستفهامية هو بإلحاق (هاء) السكت»[٣]. وهو جائز وواجب على حسب ما اتّصل بها قال صاحب الدُرّ: «إن كانت مجرورة باسم وجب لحاق (هاء) السكت نحو (مَجئ مَهْ)، وإن كانت مجرورةً بحرفٍ فالاختيار اللّحاق»[٤].

وأضاف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) علّة أخرى لإلحاق الهاء، فقال: «حفظاً للفتحة الدالة على الألف»[٥].

الترجيح:

تلخصت الآراء في هذه المسألة في رأيين:

الأول: حذف ألف (ما) الاستفهامية مع حروف الجر جائز.

والثاني: أنّ الحذف واجب.

ورأيت أنّ المهدوي رجّح الحذف الجائز، وذلك بقوله: «الحذف... هو الأكثر»[٦]. وقال في موضع آخر: « إثبات الألف في الاستفهام قليل»[٧] فقد

---

(١) منهم الضحاك وابن كثير، ينظر: (البحر المحيط) ٨/٤١٠، و(إتحاف فضلاء البشر) ص٤٣١.

(٢) من [آية ١، النبأ]، وهي قراءة للضحاك ينظر: الهامش السابق.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٤١٠.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ١/٥١٦.

(٥) ينظر: (أوضح المسالك) ٤/٣٤٩.

(٦) ينظر: عرض المسألة ص٣٩٣ من هذا الكتاب.

(٧) ينظر: المخطوط ١١٧/أ/د.

أجازه بقلة. والراجح في نظري ما رجّحه المهدوي من أنّ حذف ألف (ما) الاستفهامية مع حروف الجر جائز، وليس واجباً والدليل على ذلك قراءة[1]: عبدالله وعكرمة وعيسى (عَمّا) بالألف. وقراءة هؤلاء القراء حجة على جواز الحذف، لأنّه لو كان واجباً لما قرأوها بالألف، وكذلك الآية الأخرى في سورة (يس) ﴿بِمَا غَفَرَلِى رَبِّى﴾ بإثبات الألف. وقد بيّنت في التوضيح أنّ كثيراً من العلماء أجاز أن تكون (ما) للاستفهام، ولم يرد أنّ أحداً من القراء قرأها بدون ألف.

وقد جاء في الشعر إثبات الألف وذلك كقول الشاعر[2]:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمْ ... أَهْلَ اللواءِ فَفِيمَا يُكْثَرُ القِيلُ

والشاهد: (ففيما) حيث أثبت الألف على الرغم من أنها للاستفهام.

وقول حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمَنِى لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تمرّغَ فِي رَمَادِ[3]

والشاهد: (على ما قام) حيث أثبت ألف (ما).

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٤١٠/٨.

(٢) البيت لم يذكر قائله. وينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٣٧٤/٢. وأمالي الشجري ٢٣٤/٢، و(مغني اللبيب) ٣٣١/١، والخزانة ١٠١/٢.

(٣) ينظر: ديوانه (٧٩) تحقيق د/ وليد عرفات، لندن ١٩٧١م. ينظر: (الكافية) ٥٤/٢، (أمالي الشجري) ٢٣٤/٢، (شرح المفصل) لابن يعيش ٩/٤، (البحر المحيط) ٤١٠/٨، (مغني اللبيب) ٣٣١/١، (الخزانة) ٥٣٧/٢، (الأشمونى) ٢١٦/٤.

الفصل الثاني

الصرف عند المهدوي

وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسم التفضيل الذي لا فعل له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١].

المبحث الثاني: الخلاف في وزن (آية)، من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٤١].

المبحث الثالث: الأصل في اشتقاق كلمة (أدنى)، في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١].

المبحث الرابع: الأصل في اشتقاق كلمة (ميت)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

المبحث الخامس: (الهاء) بين الأصالة والزيادة في كلمة (يَتَسنّه)، من قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

المبحث السادس: الخلاف حول كلمة (تقاة)، من قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

المبحث السابع: (كأين) بين البساطة والتركيب، في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران ١٤٦].

المبحث الثامن: الاختلاف في اشتقاق كلمة (دُرّيّ)، من قوله تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥].

المبحث التاسع: حذف أحد المثلَين تخفيفاً، وهل من قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

المبحث العاشر: (إياب) بين تخفيف الياء وتشديدها، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥].

المبحث الأول

اسم التفضيل الذي لا فعل له

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[(١)]

العرض:

قال المهدوي: «﴿أَوَّلَ﴾ عند سيبويه اسم لا ينطق منه بفعل، وفاؤه وعنيه (واوان)، فلم يُستعمل منه فعل لاجتماع الواوين.

وهو عند الكوفيين (فَعَل) (وَأَلَ) إذا لجأ وخففت بالبدل والإدغام. وقيل هو (أفعل) من (آل، يؤول). فأصله (أَأْوَل) نُقِل ثم قُلب. فهو على هذا (أعفل) مقلوب من (أفعل).

أبوعلي: لو كان كذلك لجاز فيه التحقيق كما جاز في (سوءة)؛ لأن هذا النحو لم يأت ملزماً البدل. ولو كان من (وأل) لجاز تصحيح الفاء من (ووّل)، وأن لا تقلب همزة؛ لأن العين إذا كانت همزة فخففت لم تلزم الواو، فصار مثل (وُورى) ففي إلزامهم (الفاء) البدل دليل على أنها (واو) أُبدلت، كما أبدلت في (وقّتْكَ الأواقي)»[(٢)].

التوضيح:

﴿أَوَّلَ﴾ اسم على وزن (أفعل)، اختلف في اشتقاقه بين العلماء.

---

(١) من [آية ٤١، البقرة]، والآية هي: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٢٢/أ/ظ، ٢٢/ب/ظ.

وقيل[١]: إنّ فيه أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن يكون على وزن (أفعل). فاؤه (واو) وعينه (واو) وهذا رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)، جاء في الكتاب: «وأمّا ﴿أَوَّلَ﴾ فهو (أَفْعَلُ)، يدلك على ذلك قولهم: هو أوّلُ منه، ومررت بأوْلَ منك والأولى»[٢]. ولم ينطق منه بفعل، قال النحاس (ت ٣٣٨هـ): «﴿أَوَّلَ﴾ عند سيبويه ممّا لم يُنطق منه بفعل»[٣].

وعلل لذلك مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) بقوله: «فاؤه (واو) وعينه (واو) ولذلك لم يستعمل منه فعل لاجتماع الواوات»[٤]. وإلى هذا ذهب ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[٥]، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٦]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[٧]، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الذي شرح ذلك بقوله: «ولم يستعملوا منه فعلاً؛ لأنه لو كان الفعل على وزن (فَعَل) بفتح العين لوجب من حيث عينه (واو)، أن يكون مضارعه (يَفْعُل) بضمِّ العين كـ(قالَ يقولُ)، وكون فائه (واواً) يلزم مجيئه على (يفْعِل) بكسر العين، حتى تحذف الواو كـ(يَعِدُ)، فلمَّا كان ذلك يؤدي إلى التدافع، رفض، مع ما فيه من ثقل الواوين. ولو كان على وزن (فَعُل) بضمِّ العين لكان المضارع بضم العين، فكنت تقول: (وال يَوُوْل) فيؤدي ذلك إلى اجتماع

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ١/٣١٦.

(٢) ينظر: ٣/١٩٥.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ١/٢١٩.

(٤) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٩١.

(٥) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/١٩٩.

(٦) ينظر: (البيان) ١/٧٨.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن) ١/٥٧.

(واوين) و(ضمة) مع ياء المضارعة أيضاً في حال الغيبة. فرفض ذلك لثقله. فلمّا امتنع (فَعَل) و(فَعُل) رفض أيضاً (فَعِل) بالحمل عليهما»[١].

ومؤنثه (أوْلى) وأصلها (وولى) قلبت (الواو) الأولى همزة.

قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «تأنيثه (أُوْلى) وأصلها: (وولى) فأبدلت (الواو) همزةً وجوباً، وليست مثل (وُوْرِيَ) في عدم قلبها لسكون (الواو) بعدها؛ لأن (واو) (أولى) تحرّكت في الجمع في قولهم (أُوَل)، فحمل المفرد على الجمع في ذلك»[٢].

الوجه الثاني:

أنّه مشتق من (وأل) إذا لجأ، وخفف بالبدل والإدغام، فهو مهموز الوسط، قال الجوهري (ت ٣٩٣هـ): «أصلة (أوْأل) على أفعل مهموز الأوسط، قلبت الهمزة (واواً) وأدغم، يدل على ذلك قولهم: هذا أوَّل منك، والجمع الأوائل، والأوَالي، أيضاً على القلب»[٣].

ونسبه الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في اللسان لسيبويه، قال: «وأُراه قول سيبويه»[٤].

ونسبه النحاس (ت ٣٨٨هـ) للكوفيين قال: «وقال الكوفيون هو من

---

(١) ينظر: (الممتع في التصريف) لابن عصفور ٥٦٦/٢، تحقيق د. فخرالدِّين قباوة، ط٤(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) ينظر: الدر المصون) ٣١٦/١، وينظر: (التبيان) ٥٧/١.

(٣) ينظر: (الصحاح) للجوهري ١٨٣٨/٥ «وأل» تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط٣ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

(٤) ينظر: (اللسان) ٧١٨/١١ «وأل».

(وأل)... فالأصل فيه (أوْأل) ثم خففت الهمزة، فقلت (أوّل) كما تخفف همزة (خطيئة) فتقول خطيّة»[١]. وتخفيفها هنا بأن تقلب (واواً) وتدغم في الواو الأولى، وهو تخفيف على غير قياس.

والقياس[٢] في تخفيف الهمزة أن تحذف وتلقى حركتها على ما قبلها.

ولذلك ردّ هذا الوجه ابن بري (ت ٥٨٢هـ) بقوله: «قوله أصل (أوّل) (أوْأل) هو قول مرغوب عنه؛ لأنّه كان يجب على هذا إذا خُفِفتْ همزته أن يقال فيه (أوَل)؛ لأنّ تخفيف الهمزة إذا سكن ما قبلها أن تحذف وتلقى حركتها على ما قبلها»[٣]. وردّه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقوله: «لو كان في الأصل (أوْأل) لجاز أن يجئ على أصله في موضع من المواضع. ولم نسمعهم نطقوا به هكذا»[٤]، وحكم عليه صاحب الدر المصون بقوله: «وهو ضعيف»[٥].

الوجه الثالث:

أن يكون (أل - يؤول) إذا رجع.

قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «أصل الكلمة (أأول) ثم أُخرِّت الهمزة الثانية فجعلت بعد (الواو) ثم عمل فيها ما عمل في الوجه الذي قبله، فوزنه الآن (أعفل)»[٦].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ١/٢١٩.

(٢) ينظر: في هذه المسألة (الكتاب) ٣/٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، وينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٩١.

(٣) ينظر: (اللسان) ١١/٧١٧ «وأل».

(٤) ينظر: (الممتع) ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: ١/٣١٦.

(٦)ينظر: (التيبان في إعراب القرآن) ١/٥٧.

ورُدّ هذا الوجه من الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بقوله: «لو كان كذلك لجاز فيه التحقيق كما جاز في (سوءة)؛ لأن هذا النحو لم يأت ملزماً البدل»[١].

وردّه ابن عصفور أيضاً بقوله: «ولا يمكن أيضاً أن يكون من (ألت)؛ لأنّه لو كان منه لكان (أأْول)، فأمّا أن تبدل الهمزة أو الألف المنقلبة عن الهمزة (واواً) فغير معروف»[٢].

الوجه الرابع:

أن يكون (أوّل) من فوعل، قال صاحب اللسان: «قال ابن دريد (ت ٣٢١هـ): (أوّل)، فوعل، قال وكان في الأصل (ووّل) فقلبت (الواو) الأولى (همزة) وأدغمت إحدى الواوين في الأخرى فقيل أوّل»[٣]. وهو أضعف[٤] الأقوال.

ويجمع (أوّل) على (أوائل) قال الجوهري (ت ٣٩٣هـ): «وإنما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع»[٥]. فقلبت (الواو) الأولى (همزة) والثالثة (همزة) لوقوعها بعد ألف الجمع.

الترجيح:

في البداية ألخص الأوجه التي قيلت في وزن (أوّل) ثم أبيّن رأي المهدوي في ذلك.

---

(١) ينظر: عرض المسألة ص٤٠٥.

(٢) ينظر: (الممتع) ٢/٥٦٥.

(٣) ينظر: ١١/٧١٨ «وأل».

(٤) ينظر: (الدر المصون) ١/٣١٦.

(٥) ينظر: (الصحاح) ٥/١٨٣٨ «وأل».

والأوجه هي:

[١] (أوّل) على وزن (أفعل) لا فعل له.

[٢] (أوّل) على وزن (أفعل) من (وأل) إذا لجأ.

[٣] (أوّل) على وزن (أعفل) من (آل) إذا رجع.

[٤] (أوّل) على وزن (فوعل).

وقد ذكر المهدوي الأوجه الثلاثة الأول، وذكر ردّ أبي علي الفارسي على الرأيين الثاني والثالث، فهل يعني هذا أنّه هو أيضاً يردّ هذين الرأيين ويثبت الرأي الأول؟ ولذلك لم يذكر عليه تعليقاً... الله أعلم.

والرأي الراجح عندي هو الأول؛ لأنه الأقرب، جاء في اللسان: «وثبت أنّ الصحيح فيها أنّها (أفَعَل) من (وَوَل)، فهي من باب (دودن) و(كوكب) ممّا جاء فاؤه وعينه من موضع واحد...، وهذا مذهب سيبويه وأصحابه»[1].

---

(١) ينظر: ١١/٧١٧ «وأل».

المبحث الثاني

الخلافة في وزن (آية)

من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾[(١)]

العرض:

قال المهدوي: «أصل (آية) عند الخليل وسيبويه (أَيَيَةُ) أعلت العين، والأصل أن تعتل اللام وتسلم العين.

وهي عند الكسائي: (آيية) مثل (فاعلة) حذفت الياء الأولى لئلا يلزم فيه من الإدغام ما يلزم في (دابة) فَيُثَقِّل.

وهي عند الفراء: (أَيْيَةَ) فَعْلَة، أبدلت الياء الساكنة ألفاً استثقالاً للتضعيف، كما أبدلوها في (ديوان وقيراط).

بعض الكوفيين هي (فَعِلة) (أَيِيَة) استثقل التضعيف فقلبت الياء الأولى ألفاً لانكسارها وتحرك ما قبلها.

اعترض أبوعلي على قول الكسائي بأن قال: لا يخلو أن يكون المحذوف العين أو اللاّم، ولا يسهل أن تكون العين؛ لأنّها تجري في هذا القبيل مجرى الصحيح، ألا تراها تجري كذلك في باب (عييت) و(حييت)، ولا يجوز حذفها من حيث جاز إعلالها في قول الخليل؛ لأنّ الإعلال يجوز في أشياء لا يجوز فيها

---

(١) من [آية ٤١، البقرة]، والآية هي: ﴿ وَءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُوا بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾.

الحذف، والإعلال يجري على اطراد، وليس الحذف كذلك. لا سيما في العينات؛ لأنّ الحذف فيها قليل جداً، ولا يكون المحذوف اللام؛ لأنّها لم تحذف على هذا الحد، ولا يقاس على ما قاله الخليل من قولهم: ما باليت به بالة؛ لأنّه شاذ، مع أنّ الحذف قد جرى في فعل (بالة) فجرى المصدر مجرى الفعل»[1].

التوضيح:

اُختُلفِ في أصل الألف في كلمة (آية).

هل هي منقلبة عن واو... أو منقلبة عن ياء... فنسب الجوهري (ت ٣٩٣هـ) في الصحاح إلى سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنّها من (الواو)، قال: «الآية العلامة والأصل (أَوَيَة) بالتحريك، قال سيبويه: موضع العين من الآية (واو)؛ لأنّ ما كان موضع العين منه (واو) واللاّم (ياء) أكثر مما موضع العين واللام منه (ياءان)، مثل (شويت) أكثر من باب (حييت) وتكون النسبة إليه (أَوَوِيّ)»[2].

ولكن ابن بري (ت ٥٨٢هـ) أنكر هذه النسبة لسيبويه بقوله: «لم يذكر سيبويه أنّ عين آية (واو) كما ذكر الجوهري، وإنّما قال أصلها أيّة[3] فأبدلت الياء الساكنة ألفاً، وحكى عن الخليل (ت ١٧٠هـ) أن وزها (فَعَلة) وأجاز في النسب إلى (آية) آييّ وآئِيّ وآوِيّ، قال: فأمّا (أَوَوِيّ) فلم يقله أحد علمته غير الجوهري»[4].

---

(١) ينظر: المخطوط ٢٢/ب/ظ.

(٢) ينظر: (الصحاح) ٦/٢٢٧٥ «أيا».

(٣) ينظر: (الكتاب) ٤/٣٩٨.

(٤) ينظر: (لسان العرب) ١٤/٦٣ «أيا».

وذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنّ أصلها (ياء) وليس (واواً)، وذلك بقوله: «وأمّا (آية) فعينها (ياء)، وهي من مضاعف الياء نحو (حييت وعييت). ويدل على ذلك أن الآية العلامة وقد قال الشاعر:

قِفْ بالدّيارِ وقوفَ زَائِرْ وَتأيّ إِنَّكَ غَيْرُ صَاغِرْ

فمعنى قوله: تأيُ: تَثَبَّتْ وتنظَّر وتأمّل آياتها وعلاماتها، ولو كانت من (الواو) لقال (تأوَّ) كما تقول في تلوّى وتسوّى: تلوّ وتسوّ.

وقولهم (إيَا الشمس) لضوئها يدل على أنّ الآية أيضاً من (الياء)؛ وذلك أن إيا الشمس: ضوءها، وضوءها: علامة القرص»[1].

وقال في موضع آخر: «قال الراجز:

لم يُبْقِ هذا الدَّهرُ من آيائِه غَيْرَ أَثافِيهِ وأَرْمِدَائِه»[2]

موضع الشاهد: (آيائه) فظهور العين (ياء) في (آيائه) يدل على كون (آية) من الياء، ولو كانت (واواً) لقال: آوائه، إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع، وآياء جمع (آيّ) و(آيّ) جمع لآية.

وهذا ما ذكره العكبري (ت ٦١٦هـ) أيضاً بقوله: «الأصل في (آية) (أيّة)؛ لأن فاءها (همزة)، وعينها ولامها (ياءان)؛ لأنها من تأيىّ القوم إذ اجتمعوا، وقالوا في الجمع آياء، فظهرت الياء الأولى، والهمزة الأخيرة بدل من ياء،

---

(١) ينظر: (المنصف) لابن جني ١٤٢/٢، تحقيق إبراهيم مصطفى عبدالله أمين ط١ (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م) إدارة إحياء التراث القديم. مكتبة البابي الحلبي.

(٢) ينظر: (المنصف) ١٤٣/٢.

ووزنه (أفعال)، والألف الثانية مُبدلة من (همزة) هي فاء الكلمة ولو كانت عينها (واواً) لقالوا: آواء»[1].

واختلفوا أيضاً في وزن الكلمة هل هي (فَعْلَة) أيْيَه بسكون العين أو (فَعَله) محركة (أَيَه) أو (فاعله).

فمذهب الخليل (ت ١٧٠هـ)[2]، وسيبويه (ت١٨٠هـ): أنّها على وزن (فَعَله) بفتح العين على وزن (شَجَرَة)، ثم قلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصبح (آية)، فأعلّت عينها على غير قياس. قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ذهب الخليل إلى أن أصلها (أَيَيَة) أعلت، وكان القياس صحتها وإعلال اللام، فعكسوا فوزنها فَعَلَة وألفها منقلبة عن ياء»[3].

والقياس فيها أن يُعَلّ الحرف الأخير، قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهو شاذ؛ لأنّه إذا اجتمع حرفا عِلَة أُعِلّ الأخير؛ لأنّه محل التغيير نحو هوى وحوى»[4].

وقيل[5]: إن الإعلال صار في الحرف الأخير على القياس، فقلبت اللام (ألفاً)، فتصبح (أياة) مثل (حياة)؛ لأنّ اللاّم طرف، وهي أولى بالإعلال

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٥٦/١.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٣٥٨/٤، و(المحرر الوجيز) ٤٧/١، و(التبيان في إعراب القرآن) ٥٦/١، و(البحر المحيط) ١٦٠/١، و(الدر المصون) ٣٠٨/١.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١٤٧/١.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ٣٠٨/١.

(٥) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١٤٧/١، و(الدر المصون) ٣٠٩/١.

والتغيير، ثم: «قُدِّمت اللام وأُخرّت العين وهو ضعيف»[١].

وقيل[٢]: إنّها على وزن (فَعُله) بفتح فضم، أصلها (أَيُيَه) كَسَمُرة تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، وصحت الياء بعدها، فأصبحت (آية).

وقيل إنّها على وزن (فَعِلة) كـ(نَبِقة)، ويُنسب لبعض الكوفيين، قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «قال بعض الكوفيين أصلها (أيية) على وزن (فَعِلة) بكسر العين، أبدلت الياء الأولى ألفاً لثقل الكسر عليها وانفتاح ما قبلها»[٣].

وقد علّق العكبري (ت٦١٦هـ) على ذلك بقوله: «وكلا الوجهين فيه نظر؛ لأنّ حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف»[٤].

أما مذهب الكسائي[٥] (ت ١٨٩هـ) فإنّها على وزن (فاعلةٌ) أصلها (آيِيَةٌ) على مثال (ضاربةٌ). فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فوزنها (فالة).

وعلّل أبوحيّان (٧٤٥هـ) لذلك بقوله: «حذفت العين لئلا يلزم فيه من الإدغام ما لزمه في (دابّة) فتتقل»[٦]. فخففوها بحذف عينها كما خففوا كيْنونة،

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ١/٣٠٩.

(٢) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/١٤٧، و(الدر المصون) ١/٣٠٩.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٤٧.

(٤) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٥٦.

(٥) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٤٧، و(الممتع) ٢/٣٨٥، وينظر: (شرح الشافية للرضي) ٢/١١٨، و(ارتشاف الضرب) ١/١٤٧، و(البحر المحيط) ١/١٦٠، و(الدر المصون) ١/٣٠٨.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ١/١٦٠.

والأصل كيِّنونة بتشديد الياء، ورُدّ على هذا التشبيه أيضاً بأنّه ضعيف، قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «وضعّفوا هذا بأن بناء (كيْنونة) أثقل فناسب التخفيف بخلاف هذه»(١).

واعترض على هذا المذهب أيضاً أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بقوله: «لا يخلو أن يكون المحذوف العين أو اللام، ولا يسهل أن تكون العين؛ لأنّها تجري في هذا القبيل مجرى الصحيح، ألا تراها تجري كذلك في باب (عييت) و(حييت)، ولا يجوز حذفها من حيث جاز إعلالها في قول الخليل؛ لأن الإعلال يجوز في أشياء لا يجوز فيها الحذف، والإعلال يجري على اطراد، وليس الحذف كذلك، لا سيما في العينات؛ لأن الحذف فيها قليل جداً، ولا يكون المحذوف اللام؛ لأنها لم تحذف على هذا الحد»(٢).

وكذلك اعترض عليه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وحكم عليه بالفساد وذلك حين قال: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن فيه أيضاً ما في مذهب الخليل من إعلال (العين)؛ لأنّ الحذف إعلال، مع أنّ حذف (الياء) التي هي (عين) ليس بمطّرد مع أنّه ادّعى أصلا لم يلفظ به ولا مانع يمنع لو كان ذلك، فتبيّن أنّ الأولى ما ذهب إليه الخليل»(٣).

ووجه الشذوذ في هذا المذهب حذف العين وكان الأولى أن تحذف اللام.

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ١/٣٠٨.

(٢) نقلاً عن (المخطوط) ينظر: عرض المسألة ٤١١، ٤١٢ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: (الممتع) ٢/٥٨٣، ٥٨٤.

ونسب الجوهري (ت ٣٩٣هـ) هذا الوزن للفراء (ت ٢٠٧هـ) إلاّ أنّه جعل الحذف في اللام وليس في العين، قال: «قال الفراء: هي من الفعل (فاعلةٌ)، وإنّما ذهبت منه (اللام)، ولو جاءت تامة لجاءت آييةٌ، ولكنها خففت»[١].

أما صاحب اللسان فقد ذكر أن الفراء اعترض على رأي الكسائي هذا حيث قال: «وكان الكسائي (ت ١٨٩هـ) يقول أنّه فاعلة منقوصة؛ قال الفراء: ولو كان كذلك ما صغرها (إِيَيّةٌ)، بكسر الألف، قال وسألته عن ذلك فقال: صغّروا عاتكةٌ وفاطمةٌ، عُتَيكَة وفُطَيمَةُ، فالآية مثلهما، وقال الفراء: ليس كذلك؛ لأنّ العرب لا تصغر (فاعلة) على (فُعَيلةٌ) إلا أن يكون اسماً في مذهب فلانة، فيقولون: هذه فُطَيمةُ قد جاءت إذا كان اسماً، فإذا قلت هذه فُطَيمة ابنها يعني فاطمته من الرضاع لم يجز»[٢].

وينسب للفرّاء أيضاً أنّها على وزن (فَعْلة) بسكون العين، قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «أصلة (أيَة) على وزن (فَعْلَة)، بسكون العين، أبدلت الياء الساكنة ألفاً استثقالاً للتضعيف قاله الفرّاء»[٣].

وفي هذا الوجه شذوذ أيضاً، قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «ثم إنّهم أبدلوا الياء الساكنة في (أيّة) ألفاً على خلاف القياس»[٤]، وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): «يعني أنّ حرف العلّة لا يقلب حتى يتحرك وينفتح ما قبله»[٥].

---

(١) ينظر: (الصحاح) ٦/٢٢٧٥، «أيا».

(٢) ينظر: (لسان العرب) ١٤/٦٢ «أيا».

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٤٧.

(٤) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٦٥.

(٥) ينظر: (الدر المصون) ١/٣٠٨.

وقد ردّ هذا القياس أيضاً ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقوله: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن فيه إعلال العين مع أن اللام معتلّة، كما في مذهب الخليل، مع أنّ إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمرّ»[١].

ويُنسب هذا الرأي لسيبويه (ت ١٨٠هـ) قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «حكاه أبوعلي عن سيبويه»[٢]، وقال أبوحيان (ت ٧٤٥هـ): «ويظهر أنه قول سيبويه»[٣].

وعند الرجوع إلى الكتاب وجدته يقول: «وقال غيره إنّما هي أَيَّةٌ وأيٌّ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء، وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنّهما تكرهان كما تُكره الواوان»[٤].

وجميع هذه الوجوه التي ذكرتها لا تخلو من شذوذ في الحذف والقلب.

الترجيح:

اختلف في هذه الكلمة من الآية من جهتين: من جهة أصل الألف في (آية) هل هي (واو) أو (ياء)، واختلفوا في وزن الكلمة. وقبل إبداء الرأي عليّ أن استعرض كل ما قيل فيها:

[١] أصل (آية) (أوَيَة)، واوية العين.

[٢] أصل (آية) (أييه) ياءية العين.

---

(١) ينظر: (الممتع) ٢/٥٨٣.

(٢) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٤٧.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/١٤٧.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٤/٣٩٨.

أما من ناحية الوزن فلها خمسة أوزان:

[١] فَعَلة كشَجَرة.

[٢] فَعِلة كنَبِقَة.

[٣] فَعْلَة.

[٤] فاعلة.

[٥] فَعُلة كسَمُرة.

وقد ذكر المهدوي أنها ياءية العين، وذكر أوزانها الأربعة الأول دون أن يرجح واحداً منها.

والراجح في نظري أن يكون أصل (آيةٌ) (أَيَيَة) يائية العين، ووزنها (فَعَلة) كـ(شَجَرة) وذلك على رأي الخليل (ت ١٧٠هـ)[1].

(١) ينظر: (الكتاب) ٤/٣٥٨، و(ارتشاف الضرب) ١/١٤٧.

المبحث الثالث

الأصل في اشتقاق كلمة (أدنى)

في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «أي أقل قيمة، وهو مأخوذ من (الدنو) وهو القرب، وقيل هو من (الدون) فهو مقلوب، وأصله (أدون)، وقيل من (الدناءة) فالألف بدل من الهمزة على غير القياس»[2].

التوضيح:

اختلف العلماء في أصل الألف من كلمة ﴿أَدْنَىٰ﴾ في الآية الكريمة بين ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن تكون منقلبة عن (واو)، وأصلها من (الدنو). قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «قوله: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ أي الذي هو أقرب

---

(١) من [آية ٦١، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٢٦/ب/ظ.

من الدُّنُوِّ»[١]. وتبعه الطبري (ت ٣١٠هـ)[٢]، والزجاج (ت٣١١هـ)[٣]، والسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، الذي وضّح ما حصل فيه من تغيير؛ حيث قال: «إن أصله (أدْنُوُ) من (الدُّنُوّ)، وهو القرب فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها»[٤].

القول الثاني:

أن أصله (أدنأ) مهموزاً، وينسب هذا الرأي لعلي بن سليمان (الأخفش الصغير) (ت ٣١٥هـ)، قال: «لا يصح عندي في: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾ إلاّ أن يكون من ذوات الهمز من قولهم: (دَنِيءٌ) بيّن الدناءة ثم أُبدلت الهمزة»[٥]، وإبدال الهمزة ألفاً في هذا الموضع ليس قياساً، وإنّما هو لغة من لغات العرب تُسمع، قال صاحب الكتاب: «واعلم أن الهمزة التي يُحَقِقُ أمثَالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف (بَيْنَ بَيْنَ) تبدل مكانها الألف، إذا كان ما قبلها مفتوحاً...، وليس ذا بقياس متلئبٍّ[٦]، نحو ما ذكرنا، وإنّما يحفظ عن العرب... فمن ذلك قولهم: (منساة) وإنّما أصلها مِنْسَأَةٌ، وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً مُتلئباً إذا اضطر

(١) ينظر: (معاني القرآن) ١/ ٤٢.

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ١/ ٣١٢.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ١/ ٣٩٤.

(٥) ينظر: (إعراب القرآن للنحاس) ١/ ٢٣١، و(تفسير القرطبي) ١/ ٤٣٨، و(الدر المصون) ١/ ٣٩٤.

(٦) المتلئب: المستقيم المستوي والمراد المطرد.

الشاعر، قال الفرزدق:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ... فَارْعِي فَزَارَةَ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بين بين لانكسر البيت.

قال حسان:

سَأَلَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً

ضَلَّتْ هُذَيلُ بِمَا جَاءَتْ ولَمْ تُصِبِ»[1]

والقياس في إبدالها كما جاء عند ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) قوله: «وأمّا الألف فأبدلت من أربعة أحرف وهي الهمزة والياء والواو والنون الخفيفة... فأبدلت من الهمزة بقياس من غير لزوم إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة نحو (رأس)»[2].

والهمزة هنا مفتوحة، مفتوح ما قبلها (أدْنَأ)، فالإبدال فيها لغة، قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): «ولم نر العرب تهمز أدنى إذا كان من الخسة، وهم في ذلك يقولون: إنه لدانئ خبيث إذا كان ماجناً فيهمزون، وأنشدني بعض بني كلاب:

بَاسِلَةُ الوَقْعِ سَرَابِيلُها ... بِيضٌ إِلى دَانِئِها الظَّاهِرِ

يعني الدروع على خاصتها - يعني الكتيبة - إلى الخسيس منها، فقال دانِئها يريد الخسيس، وقد كنا نسمع المشيخة يقولون: ما كنت دانئاً، ولقد دنأت، والعرب تترك الهمزة، ولا أراهم رووه إلاّ وقد سمعوه»[3].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٣/٥٥٤.

(٢) ينظر: (المقرب) ٣/١٧٩.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ١/٤٢.

وقال الطبري (ت ٣١٠هـ) في ذلك أيضاً: «وقد ذكر الهمز عند بعض العرب في ذلك سماعاً منهم»[١].

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «ترك الهمز في هذا عندنا على البدل لا على التخفيف القياسي ومثله بيت الكتاب:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ

ولو كان تخفيفاً قياسياً لجعل الهمزة بين بين»[٢].

وعدّه ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) أيضاً من الضرورة الشعرية؛ حيث قال: «كما أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفاً في قوله:

فَارْعى فَزَارَةَ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وهذا لا يسمى تخفيفاً، وإنّما هو إبدال لا يجوز إلا في الشعر والتخفيف الذي يقتضيه القياس في هذا النحو أن تجعل الهمزة فيه بين بين»[٣].

ولهذا نرى النحاس (ت ٣٣٨هـ) يرده بقوله: «هذا الذي ذكرنا إنّما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام، فكيف في كتاب الله جلّ وعزّ»[٤].

وكذلك الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الذي لم يجوز هذا الوجه بقوله: «ولا يجوز أن يكون (أدنى) أفعل من الدناءة؛ لأنّ ذلك يوجب أن يكون مهموزاً، ولم يهمزه أحدٌ من القراء، وقلب الهمزة ألفاً إنّما يجوز إذا سكنت وانفتح ما قبلها،

---

(١) ينظر: (تفسيره) ١/٣١٢.

(٢) ينظر: (المحتسب) ٢/١٧٣.

(٣) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ١/٨٠.

(٤) ينظر: (إعراب القرآن) ١/٢٣١.

ولم يوجد هاهنا، وإذا لم يوجد ما يقتضي جواز القلب فكيف يُدّعى وجود ما يقتضي وجوبه»[١].

والأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله هذا ينكر قراءة (زُهير الفُرقُبي) بالهمز، قال الفرّاء: «وقد كان زهير الفرقبي يهمز ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أدنأ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾»[٢]، فالقراءة موجودة لا يمكن إنكارها. ومعناها «البيّن الدناءة بمعنى الأخس»[٣].

القول الثالث:

قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «أن يكون من (الدُّون) كما نقول هذا دون ذاك، وأصله (أدون)، فقدمت اللام إلى موضع العين، فصار (أدنو)، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً فصار (أدنى) ووزنه (أفلع)، لتقدم اللام على العين فصار أدنى»[٤].

وهذا ما وجدته عند العكبري (ت ٦١٦هـ)[٥]، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[٦]، وأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)[٧]، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، الذي بيّن معناه بقوله: «إنّ أصله أدون من الشيء الدُون، أي: الرديء»[٨].

---

(١) ينظر: (البيان) ١/٨٧.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ١/٤٢.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ١/٤٢٨.

(٤) ينظر: (البيان) ١/٨٦، ٨٧.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٦٨.

(٦) ينظر: (تفسير القرطبي) ١/٤٢٨.

(٧) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢١٩.

(٨) ينظر: (الدر المصون) ١/٣٩٤، ٣٩٥.

الترجيح:

ذكر المهدوي الأوجه الثلاثة التي قيلت في الكلمة ولم يرجّح أياً منها كعادته، وقبل أن أرجّح أحدها عليّ أن ألخصها... وإليك التلخيص:

[١] (أدنى) مأخوذ من (الدنو) وهو القرب.

[٢] (أدنى) مأخوذ من (الدون) وهو الأحط.

[٣] (أدنى) مأخوذ من (الدناءة) وهو الخسة.

والراجح عندي أن يكون (أدنى) مأخوذ من الدون، وهو الأحط ووزنه (أفلع) مقلوب من أفعل.

المبحث الرابع

الأصل في اشتقاق كلمة (ميت)

في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «تشديد (الميِّتة) وما تصرّفَ منها وتخفيفها لغتان، والأصل: (مَيْوِت)، فقلبت وأدغم ثم حذف. ومن خفف استخفافاً، ومن خصّ (الميْتَةَ) بالتخفيف فلثقل المؤنث، ومن ثقل بعضاً وخفف بعضاً جمع بين اللغتين، والعرب تستعمل اللغتين فيما (مات) وفيما لم يمت»[2].

التوضيح:

اختلف القراء في قراءة (الميتة) في جميع القرآن فالجمهور[3] على تخفيف الياء منها، وأبوجعفر[4] بتشديد الياء، في جميع القرآن، والتشديد الأصل في الكلمة، قال الزجّاج (ت ٣١١هـ): «والميْتة أصلها الميِّتةُ فحذفت الياء الثانية استخفافاً لثقل الياءين والكسرة»[5].

---

(١) من [آية ١٧٣ ، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

(٢) ينظر: المخطوط ٦٩/أ/ط.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٢/ ٢٣٦، و(النشر) ٢/ ٢٢٥.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٤٨٦، و(النشر) ٢/ ٢٢٤.

(٥) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/ ٢٤٣.

وقال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «فأمّا (الميِّت) فهو الأصل والواو التي هي عين انقلبت ياء، لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيل»[١].

واختلف العلماء أيضاً في أصل وزن الكلمة هل هي (فيعِل) بكسر العين، أم هي (فيعَل) بفتح العين، أم هي (فَعْيِل).

فذهب البصريون وعلى رأسهم خليل (ت ١٧٠هـ) إلى أن وزنه (فَيْعِل)، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في ذلك: «وكان الخليل يقول: سَيِّدٌ (فَيْعِلٌ)، وإن لم يكن (فَيْعَل) في غير المعتل؛ لأنهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتل... وقد قال غيره هو (فَيْعَل)؛ لأنه ليس في غير المعتل (فَيْعِلٌ)، وقالوا: غُيِّرت الحركة؛ لأن الحركة قد تقلب إذا غُيِّر الاسم... وقول الخليل أعجب إليّ؛ لأنّه قد جاء في المعتل بناء لم يجئ في غيره؛ ولأنّهم قالوا: (هَيَّبانٌ[٢] وتَيَّحَانٌ[٣]) فلم يكسروا. وقد قال بعض العرب:

مـا بـالُ عَيْنِـي كالـشَّعِيب العَـيَّن[٤]

فإنما يحمل هذا على الاطراد؛ حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله على الشاذّ الذي لا يطّرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون (فَيْعِلاً)»[٥].

---

(١) ينظر: (الحجة) ٣/٢٦.

(٢) الهيَّبان: الجبان، والراعي، والكثير من كل شيء. ينظر: (اللسان) ١/٧٩٠، «هيب».

(٣) التَّيَّحان: الطويل، والفرس الشديد الجري الكثير الحركة الذي يتعرض للشاق من الأمور. ينظر: (اللسان) ٢/٤١٨ «تيح».

(٤) الشاهد فيه بناء (العَيَّن) على فَيْعَل وهو شاذ في المعتل إذ لم يسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها (عَيِّن) كما قيل سَيِّد وهَيِّن ولَيِّن.

(٥) ينظر: (الكتاب) ٤/٣٦٥، ٣٦٦.

وسيبويه بقوله هذا يختار هذا المذهب، ويختاره أيضاً ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فيقول: «اختلف الناس أيضاً في (مَيِّت) وما كان نحوه، فذهب أصحابنا إلى أنّه (فَيْعِل) مكسور العين؛ كأنّه (مَيْوِت)، ثم قلبت (الواو) (ياءً) لسكون (الياء) قبلها، وجرت (الياء) في (فَيْعِل) مجرى ألف (فاعل)، فأعلوا العين بعدها كما همزوها بعد ألف (فاعل) نحو (قائم، وبائع)؛ لأنّ الياء ثانية ساكنة، وقبلها فتحة كما أنّ الألف كذلك»[1].

وذهب البغداديون إلى أنّ أصل الكلمة (فَيْعَل) قال ابن جني: «وأمّا البغداديون فذهبوا إلى أنّه (فَيْعَل) بفتح العين، نُقل إلى (فَيْعِل) بكسرها قالوا: لأنّا لم نر في الصحيح بناء (فَيْعِل)، إنّما هو بفتح العين نحو: ضَيْغَم[2]، وخَيْفَق[3]، وصَيْرَف[4]»[5].

ونقلهم من مفتوح العين إلى مكسورها من (فَيْعَل) إلى (فَيْعِل) بيّنه سيبويه عندما ذكر رأي الخليل السابق فقال: «هو (فَيْعِل)؛ لأنّه ليس في غير المعتل (فَيْعِل)، وقالوا غُيّرت الحركة؛ لأنّ الحركة قد تقلب إذا غُيّر الاسم، ألا تراهم قالوا: (بِصْرِيٌّ) وقالوا: (أُمَوِيٌّ) وقالوا: (أُخْتٌ)، وأصله الفتح، وقالو: (دُهْرِيٌّ)، فكذلك غيروا حركة (فَيْعَلٍ)»[6].

---

(١) ينظر: (المنصف) ١٥/٢.

(٢) ضيغم: الأسد. ينظر: (الصحاح) ١٩٧٢/٥ «ضغم».

(٣) خيفق: فرس خيفق أي سريعة جداً وكذلك ظليم. ينظر: (الصحاح) ١٤٧٠/٤ «خفق».

(٤) الصيرف: المحتال المتصرف في الأمور. ينظر: (الصحاح) ١٣٨٦/٤ «صرف».

(٥) ينظر: (المنصف) ١٦/٢، وينظر: (شرح المفصل لابن يعيش) ٧٠/١٠.

(٦) ينظر: (الكتاب) ٣٦٥/٤.

وهو تغيير على غير قياس قال الشيخ الرضي (ت ٦٨٦هـ): «حكم بعضهم بأنّ أصل (سيّد وميّت) (فَيْعَل) - بفتح العين - كصَيْرَف، فكُسِرَ كما في (بِصْرِيٍّ) - بكسر الفاء - و(دُهْرِيٍّ) بالضم - على غير قياس»[1]؛ وذلك لأنّ (فَيْعِل) ليس له نظير في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل، ولكن سيبويه[2] ذكر أنّ المعتل يأتي فيه من الأبنية ما لا يأتي في الصحيح. وكذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أجاز أن يأتي فيه بناء خاص به ليس له نظير في الصحيح قال: «وقد تقدّم[3] في أنّ المعتلَّ قد يأتي فيه من الأبنية ما لا يأتي في الصحيح؛ لأنّه نوع على حياله. فـ(فَيْعِلٌ) في المعتل عاقب (فَيْعَلاً) في الصحيح كما عاقبت (فُعَلَةٌ) في المعتل في جمع فاعل (فَعَلَةً) في الصحيح في جمعه نحو: (قاضٍ وقُضاة، وكاتب وكَتَبَة)[4]».

وتنظير البغداديين على الشاذ لم يقبله ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) حيث ردّ عليهم بقوله: «وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنّه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن وأيضاً فإنّه لو كان كتغيير (بِصْرِيٍّ) لم يطّرِد، فاطِّرَاده في مثل: (سَيِّد ومَيِّت وليِّن وهيِّن وبيِّن) دليل على بطلان ما ذهبوا إليه. فأمّا مجيئه على (فَيْعِل) مع أنّ الصحيح لم يجئ على ذلك فليس بموجب لادّعاء أنّه في الأصل مفتوح العين؛ لأنّ المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح،

---

(١) ينظر: (شرح الشافية) ٣/١٥٢، ١٥٣.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٤/٣٦٦.

(٣) ينظر: (المنصف) ٢/١٤.

(٤) المرجع نفسه ٢/١٦.

وذلك نحو: (قَرْيَة)، قالوا: في جمعه (قُرَى)، ولا يحمل (فَعْلُ) من الصحيح على (فُعَل) بضم الفاء أصلاً. وكذلك (قاضٍ) و(غازٍ) قالوا في جمعهما (قُضَاة وغُزَاة) فجمعوهما على (فُعَلة) - بضم الفاء - ولا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح الفاء نحوِ: (ظَالِم، وظَلَمة) و(كَافِر وكَفَرة)»[1].

وذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن الأصل (فعِيل) بتقديم العين على الياء، ثم قلب وأدغم فأصبح (فيعلاً)، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): «وذهب الفرّاء إلى أنّ الأصل في (سَيّد): (سَوِيْد) على وزن (فَعِيْل)، ثم قلب فأدغم، وكذلك ما كان نحوه، وحمله على ذلك عدم (فَيْعِلٍ) بكسر العين في الصحيح»[2].

وبيّن شارح الشافية مذهب الفرّاء أيضاً بقوله: «وقال الفرّاء - تجنباً أيضاً من بناء فَيْعِل - بكسر العين أصل نحو: (جيِّد) (جَوِيد) كطويل، فقلبت (الواو) إلى موضع (الياء)، و(الياء) إلى موضع (الواو) ثم قلبت (الواو) (ياء) وأدغمت كما في (طَيٍّ)»[3].

وذكر ذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أيضاً بقوله: «وذهب الفرّاء منهم[4] إلى أنّه فَعِيْل والأصل (سويد)، وإنّما أعلوه لاعتلال فعله في (ساد يسود) و(مات يموت)، فأخرّت الواو، وتقدّمت الياء، فصار (سَيْودِ) وقلبت (الواو، ياء).

---

(١) ينظر: (الممتع) ٢/٥٠٠.

(٢) المرجع نفسه (٣/٥٠١.

(٣) ينظر: (شرح الشافية) للرضي ٣/١٥٤.

(٤) يقصد البغداديين؛ لأنه ذكرهم قبل ذلك.

وقالوا ليس في الكلام (فَيْعِل) وإنّ (فَعِيْلا) الذي يعتل عينه إنّما يجئ على هذا المثال، وإنّ (طويلاً) شاذ لم يجئ على قياس (طال يطول) ولو جاء لقالوا: (طيِّل) كـ(سَيِّد)»[١].

وكما ردّ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) على الرأي الأول، ردّ على هذا الرأي أيضاً واتّهمه بالفساد، حيث قال: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنّ القلب ليس بقياس، وأيضاً فإنّه لم يجئ على الأصل في موضع. ولو كان الأمر كما ذكر لسُمع (سويد) و(مويت) وأيضاً فإنّ (فَعِيْلاً) لا يحفظ ممّا عينه ياء، ولامه حرف صحة؛ ليس في كلام العرب مثل (كَييل) فإذا حمل (بيِّنًا) و(ليِّنًا) على أنّ الأصل فيهما (لَييْنٌ) و(بَييْنٌ) فقد ادّعى شيئاً لا يُحفظ في كلام العرب مثله وقد بيّنّا أنّ المعتلُ ينفرد بالبناء لا يكون للصحيح فينبغي أن يُبقى في (سَيِّد) وبابه على الظاهر من أنّه (فَيْعِل)»[٢].

وكذلك ردّ الرضي (ت ٦٨٦هـ) عليه ورجّح رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)؛ حيث قال: «وقال سيبويه في ذلك كله هو الأولى. وهو أنّ بعض الأبواب قد يختص ببعض الأحكام فلا محذور من اختصاص الأجوف ببناء (فَيْعِل) - بكسر العين - وغير الأجوف ببناء (فَيْعَل) - بفتحها - وإذا جاز عند الفراء اختصاص (فَعِيْل) الأجوف بتقديم الياء على العين وعند ذلك الآخر بنقل (فَيْعَل) - بالفتح - إلى (فَيْعِل) بالكسر فما المانع من اختصاصه ببناء (فَيْعِل)»[٣].

---

(١) ينظر: (شرح المفصل لابن يعيش) ١٠/٧٠.

(٢) ينظر: (الممتع) ٣/٥٠١، ٥٠٢.

(٣) ينظر: (شرح الشافية للرضي) ٣/١٥٤.

وينسب هذا الرأي أيضاً للكوفيين، قال صاحب الدر: «إنّ أصل مَيّت مَيْوت فأدغم، وإنّ في وزنه خلافاً هل وزنه (فَيْعِل) وهو مذهب البصريين أو (فَعِيْل) وهو مذهب الكوفيين، وأصله (مَوِيت)، قالوا: لأنّ (فَيْعِلا) مفقود في الصحيح فالمعتل أولى ألاّ يوجد فيه»[١].

أمّا الاختلاف في القراءة بين التشديد والتخفيف في كلمة (ميت) فهي على أنّها لغتان في كلمة واحدة. قال الطبري (ت ٣١٠هـ): «الصواب من القول في ذلك عندي أنّ التخفيف والتشديد في (ياء) الميتة لغتان معروفتان في القراءة، وفي كلام العرب فبأيّهما قرأ ذلك القارئ فمصيب؛ لأنه لا اختلاف في معنييهما»[٢].

واختار الزجاج (ت ٣١١هـ) التخفيف فقال: «والأجود في القراءة (المَيْتة) بالتخفيف»[٣].

والتخفيف يكون بحذف إحدى الياءين من الكلمة، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): «وأمّا قولهم: (مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ) فإنهم يحذفون (العين) كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في (كَيْنُونةٍ وقَيْدُودةٍ وصَيْرُورةٍ) لَما كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ، ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد إلاّ حرفاً واحداً»[٤].

---

(١) ينظر: ١٠٥/٣، وينظر: (الإنصاف) ٧٩٥/٢ (م١١٥).

(٢) ينظر: (تفسير الطبري) ٨٥/٢.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٢٤٣/١.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٣٦٦/٤.

وذكر ذلك أيضاً الفارسي (ت ٣٧٠هـ) بقوله: «والمحذوف العين أُعلَت عينه بالحذف كما أُعِلّت بالقلب، فالحذف حسنٌ، والإتمام حسن، وما كان من هذا النحو، العين فيه (واو) فالحذف فيه أحسن؛ لاعتلال العين بالقلب، ألا ترى أنّهم قالوا: هائر وهار، وسائر وسار، فاعلّوا العين بالحذف كما أعلّوها بالقلب فكذلك نحو: مَيّت وسيِّد»[1].

ونقل عنه أيضاً أنه جعل الحذف قياسياً في ذوات الواو، قال ابن عصفور (ت ٦٦٥هـ): «والفارسي لا يرى التخفيف في ذوات (الياء) قياساً، فلا تقول في (بَيِّنٌ) (بيْنٌ) قياساً على (لَيْنٍ)، ويقيس ذلك في ذوات (الواو) وحجّته أنّ ذوات (الواو) قد كانت (الواو) فيها قد قلبت ياء فخففت بحذف إحدى الياءين منها؛ لأنّ التغيير يأنس بالتغيير؛ ألا ترى أنّهم يقولون في النسب إلى (فَعِيل) (فَعِيلي) فلا يحذفون الياء. ويقولون في النسب إلى (فَعِيْلة) (فَعَليّ) فيحذفون الباء لحذفهم التاء»[2].

وبعد: فهل هناك فرق بين ميْت بالتخفيف وميّت بالتشديد؟؟.

ذهب الأقدمون إلى أنّ هناك فرقاً بينهما، فقالوا: (ميْت) بالتخفيف تطلق على مَنْ فارق الحياة، قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «قال الحسن (ت ٢١٥هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ): (الميّت) بالتشديد من لم يمت وسيموت، و(الميْت) بالتخفيف من فارقته الروح»[3]، أمّا أبوحاتم السجستاني

---

(١) ينظر: (الحجة) ٣/٢٦.

(٢) ينظر: (الممتع) لابن عصفور ٢/٤٩٩.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٥/٢٥٤.

(ت ٢٥٥هـ) فله رأي مختلف حيث يقول: «ما قد مات فتقالان فيه، وما لم يمت بعد فلا يقال فيه (ميْت) بالتخفيف»[(١)].

وقد وافقه ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) وذكر أنّه استعمال العرب «ويشهد بذلك قول الشاعر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَراح بِمَيْتٍ إنّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحيَاءِ

ولم يقرأ أحد بالتخفيف فيا لم يمت إلاّ ما روى البزي عن ابن كثير ﴿وَمَا هُوَ بِمَيْتٍ﴾[(٢)]، والمشهور عنه التثقيل، وأمّا قول الشاعر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِن تَمِيمٍ فَسَرّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِئ بِزَادِ

فالأبلغ في الهجاء أن يريد الميت حقيقة، وقد ذهب بعض الناس إلى أنه أراد مَنْ شارف الموت والأول أشعر»[(٣)].

أمّا الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فذكر أنها لغة يستوي فيها الاستعمالان، قال: «وما مات، وما لم يمت في هذا الباب يستويان في الاستعمال، ألا ترى أنه قد جاء:

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الغُرابُ المَيْتُ
كَأَنَّهُ مِنَ الأجُونِ الزَيتُ
سَقَيتُ مِنهُ القَومَ واستَقَيتُ

فهذا قد مات، وقال الآخر:

---

(١) نقلاً عن (المحرر الوجيز) ٢/٤٧.

(٢) من [آية ١٧، إبراهيم]، وهي قراءة لابن كثير بتخفيف الياء، والآية هي: ﴿ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأۡتِيهِ ٱلۡمَوۡتُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٖۖ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٞ ﴾.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ٢/٤٨.

.... إنّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحياء

فقد خفف ما مات في الرجز والبيت الآخر، وقال: (ميّت الأحياء) فشدد ولم يمت وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[1]»[2].

والمعنى نفسه وجدته عند ابن جني (ت ٣٩٢)[3]، وكذلك عند ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)؛ حيث قال: «والميّتُ والميْت بمعنى الهيّن والهيْن واللّين واللّيْن والطيّب والطيْب ومنه (طيْبة) اسم المدينة سماها به رسول صلى الله عليه وآله وسلم مخففة من (طيّبة)»[4].

وكذلك عند الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[5].

الترجيح:

للعلماء في هذه الكلمة آراء مختلفة من جهة أصلها واستعمالها، تتلخص فيما يأتي:

[١] أصل كلمة (ميّت) فيعِل - بكسر العين -.

[٢] أصلها فيعَل - بفتح العين -.

[٣] أصلها فعيل.

---

(١) سورة الزمر، الآية [٣].

(٢) ينظر: (الحجة) ٢٦/٣، ٢٧. وصدر قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت

(٣) ينظر: (المنصف) ١٧/٢.

(٤) ينظر: (أمالي ابن الشجري) ١٥٢/١.

(٥) (البيان) ٦٠/١.

وقد ذكر المهدوي الرأي الأول فقط.

والراجح في نظري هو الرأي الأول، وهو أن تكون أصلها (فَيْعِل) بكسر العين، وهو وزن خاص بالمعتل دون غيره، كما قال سيبويه (ت ١٨٠هـ)[1].

(١) ينظر: (لكتاب) ٤/٣٦٦.

المبحث الخامس

(الهاء) بين الأصالة والزيادة في كلمة (يتسنّه)

من قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾ (١)

العرض:

قال المهدوي: «ومعنى لم يتسنه، أي يتغير.

مجاهد: لم ينتن، ويجوز أن يكون أصله من سانيته مساناة، أي عاملته سنة بعد سنة.

أو من سانَهَت النخلةُ إذا حملت عاماً ولم تحمل عاماً، فإن كان من سانيت فأصله يتسنّى، فسقطت الألف للجزم وأصله من (الواو)، بدليل قولهم سنوات (والهاء) فيه للسكت، وإن كان من سانهت فالهاء لام الفعل، وأصل سنةٌ على هذا سَنْهَةُ، وعلى القول الأول سَنْوَةٌ.

وقيل هو من أَسِنَ الماء إذا تغير فكان يجب أن يكون على هذا يَتَأَسَّنُ.

أبوعمرو الشيباني هو من قولهم (حمأ مسنون) والمعنى: لم يتغير.

الزجّاج ليس كذلك لكن قوله (مسنون) ليس معناه متغيراً، وإنّما معناه مصبوب على سنة الأرض. وأصله على قول الشيباني (يتسنن)، فأبدلت

---

(١) من [آية ٢٥٩، البقرة]، والآية هي: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٖ ثُمَّ بَعَثَهُۥۖ قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَۖ قَالَ لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ قَالَ بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجۡعَلَكَ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِۖ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾.

إحدى النونين كراهة التضعيف فصار يتسنى، ثم سقطت الألف للجزم ودخلت الهاء للسكت»[(١)].

التوضيح:

اختلفت القراءة في الآية عند قوله: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ بين إثبات الهاء في الوصل وبين حذفها.

«قراءة حمزة والكسائي: (لم يتسنه) بالهاء وقفاً، وبحذفها وصلاً والباقون بإثباتها في الحالين»[(٢)]، «ولا اختلاف في الوقف في ذلك أنه بالهاء لثباتها في الخط»[(٣)].

و(الهاء) في قراءة الأخوين (هاء) السكت، وهي التي تثبت في حال الوقف، وذلك كما قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): «ليتبين بها حركة ما قبلها في الوقف، فلما اتصل الكلام صار عوضاً منها فغنوا عنها»[(٤)].

وقراءة الجماعة تحتمل وجهين:

الوجه الأول:

أن تكون الهاء للسكت كما كانت عند حمزة والكسائي، ولكنها ثبتت في الوصل، قال مكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «وحجة من أثبتها أنه وصل الكلام ونيته الوقف عليها، لكنه لم يسترح بالوقف عليها، بل وصل ونيته الوقف»[(٥)].

---

(١) ينظر: المخطوط ١٠٥/ب/ظ، ١٠٦/أ/ظ.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٢/٥٦٣، وينظر أيضاً: (الكشف عن وجوه القراءات) ١/٣٠٧، و(المحرر الوجيز) ٢/٢٩٥، و(تفسير القرطبي) ٣/٢٩٢.

(٣) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ١/٣٠٧.

(٤) ينظر: (الحجة) ص١٠٠.

(٥) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ١/٣٠٨.

كما ذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) بقوله: «وإنّما أثبتت وصلاً إجراء للوصل مُجرى الوقف وهو في القرآن كثير[١]»[٢].

الوجه الثاني:

أن تكون (الهاء) ليست هاء السكت. وعلى هذا التقسيم يكون وزن الكلمة على وجهين:

الأول: (يتسنى) ـ (يتفعل) ثم حذفت (الألف) للجزم وألحقت (هاء) السكت فأصبح (يتسنّه) على وزن يتفعه ـ مشتق من أحد أربعة أصول:

(أ) من لفظ (السنة) على قول من قال أن لامها المحذوفة (واو). قال الجوهري (ت ٣٩٣هـ): «السنة واحدة السنين، وفي نقصانها قولان: أحدهما (الواو) وأصلها (سَنْوَةٌ)، والآخر الهاء وأصلها (سَنْهَةٌ)»[٣].

ويعرف ذلك بالتصغير أو التكسير، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «من قال في (سنه) سانيت قال سُنَيّة»[٤]، أصلها (سُنَيْوةٌ) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء.

وقال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) في زيادة الهاء: «فمن جعل (الهاء) زائدة جعل تفعّلت منه تسنيّت، ألا ترى أنك تجمع السنة سنوات، فيكون تفعَّلت على صحة»[٥].

---

(١) المواضع التي ذكرها هي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة، ٢٥٩]، ﴿اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام، ٩٠]، ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة، ٢٨-٢٩]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة، ١٠]

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٢/٥٦٣.

(٣) ينظر: (الصحاح) ٦/٢٢٣٥ «سنه».

(٤) ينظر: (الكتاب) ٣/٤٥١.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٧٢.

والاشتقاق منها: «سانيت أبدلت (الواو) (ياءً) لوقوعها رابعةً، وقالوا: أسنت القوم، فقلبوا (الواو) (تاءً) والأصل اسنووا»[١].

ومعناه على هذا كما قال أبوزيد (ت ٢١٥هـ): «طعام سَنِةٌ وسنٍ إذا أتت عليه السنون، وسَنِه الطعام والشراب سَنَها وتسنّه تغير»[٢].

وللعكبري (ت ٦١٦هـ) في معنى هذا الاشتقاق قول لم يرض عنه صاحب الدر المصون فردّ عليه بقوله: «ومعنى (لم يَتَسَنّه) على قولنا: إنه من لفظ السنه أي لم يتغير بِمرّ السنين عليه بل بقي على حاله، وهذا أولى من قول أبي البقاء في أثناء كلامه: (من قولك أَسْنَى يُسْنِي إذا مضت عليه السنون)[٣]؛ لأنه يصير المعنى لم تمض عليه سنون، وهذا يخالفه الحسّ والواقع»[٤].

وهذا المعنى ليس قول العكبري وحده بل وجدته أيضاً عند الأخفش (ت ٢١٥هـ) وابن خالويه (٣٧٠هـ) قال الأول: «وذلك المعنى لم تمرر عليه السنون»[٥]، وقال الثاني: «لم تأت عليه السنون فتغيره»[٦].

(ب) مشتقة من لفظ (السنن) على قول من قال في تصغير (السنة) (سُنَيْنَه) فعينها ولامها نون وهو رأي الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) قال: «ومن قال في تصغير السنة (سُنَيْنَه) وإن كان ذلك قليلاً جاز أن يكون تسنيت تفعّلت أبدلت النون

---

(١) ينظر: (الدر المصون) ٢/٥٦٣.

(٢) ينظر: (اللسان) ١٣/٥٠٢ «سنه».

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٢٠٩.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/١٨٢.

(٦) ينظر: (الحجة) ص١٠٠.

بالياء لما كثرت النونات، كما قالوا تظنّيت وأصله الظن»[١]، وتبعه الطبري (ت ٣١٠هـ)[٢] في ذلك. والمسنون هو المتغير كما قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «من قولهم سَنّ اللحم إذا تغير ريحه، فيكون المعنى: وانظر: إلى طعامك وشرابك لم يتغير ريحه»[٣]، فأصل الكلمة على هذا (يتسنّن) بثلاث نونات، فاستثقل تولي الأمثال، فأبدلت بالياء، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): «فأبدلت النون (ياء) هروباً أيضاً من اجتماع الأمثال والدليل قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[٤]، أي متغير، فقوله تعالى: (مسنون) يدل على أنّ يتسنّ في الأصل من المضعف كـ(مسنون) وليس من قبيل المعتل»[٥]، ثم انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال مكي (ت ٤٣٧هـ): «أبدلوا من النون الأخيرة (ياء) لاجتماع ثلاث نونات، وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قالوا تقضيت في تقضضت، فأبدلوا من الضاد (ياء) ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾[٦]، أصله يتمطّط، ثم أبدلوا الطاء الأخيرة (ياء) لاجتماع ثلاث طاءات؛ وقلبت

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٧٢.

(٢) ينظر: (تفسيره) ٣/٣٦.

(٣) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ١/٣٠٨، ٣٠٩.

(٤) ورد ذكر هذا الآية في ثلاثة مواضع من سورة الحجر وهي:

الأول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [٢٦].

الثاني: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [٢٨].

الثالث: ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [٣٣].

(٥) ينظر: (الممتع) ١/٣٧٣.

(٦) من [آية ٢٣، القيامة]، والآية هي: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾.

ينظر في ذلك: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٧٧٩.

ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[١]، أصله دسّسها، ثم أبدلت السين الأخيرة (ياء) لاجتماع ثلاث سينات»[٢]. وقد خطأ الزجّاج (ت ٣١١هـ) هذا المعنى بقوله: «هذا ليس من ذاك؛ لأن (مسنون) إنّما هو مصبوب على سنة الطريق»[٣].

(د) مشتقة من (أسن الماء) وهو قول بعض العلماء ومنهم النقاش (ت ٣٥١هـ)[٤]، وقد ردّ النحاة على هذا الوجه، فقال الطبري (ت ٣١٠هـ): «غير جائز»[٥]، وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): «فأما من قال: إنّه من تغير من أَسِنَ الطعام يأسَنُ فخطأ»[٦]، وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): «فأما من جعله من قولهم: أَسِن فقد وهم»[٧]، وقال مكي (ت ٤٣٧هـ): «ويلزم من قال هذا أن يقرأ (يتأسّن) بالهمز ولا يقرأ بذلك أحد»[٨]. أمّا السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) فقد أجازه معنى ولكنه خطّأه اشتقاقاً قال: «هو مأخوذ من أَسِنَ الماءُ أي تغير، وهذا وإن كان صحيحاً معنى فقد ردّ عليه النحويون قوله؛ لأنه فاسد اشتقاقاً»[٩].

---

(١) سورة الشمس، الآية [١٠]، وينظر في ذلك: (مشكل إعراب القرآن) ٨٢١/٢.

(٢) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٣٠٩/١.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٣٤٤/١.

(٤) هو محمد بن الحسن أبوبكر النقاش، عالم بالقرآن وتفسيره، أصله من الموصل ومنشؤه بغداد، له تصانيف كثيرة. ينظر: (الأعلام) ٨١/٦، «بتصرف»، وينظر: قوله في (البحر المحيط) ٢٨٥/٢، و(الدر المصون) ٥٦٣/٢.

(٥) (تفسير الطبري) ٣٩/٣.

(٦) (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٣٤٣/١.

(٧) (الحجة) لابن خالويه ص١٠٠.

(٨) (الكشف عن وجوه القراءات) ٣٠٩/١.

(٩) (الدر المصون) ٥٦٣/٢.

وقد بين الطبري (ت ٣١٠هـ) عدم جواز هذا الوجه بقوله: «فإن ظن ظانٌ أنه من الأَسَن من قول القائل: أسن هذا الماء يأسَن أَسَناً كما قال الله تعالى ذكره: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾[1]، فإن ذلك لو كان كذلك لكان الكلام: فانظر: إلى طعامك وشرابك لم يتأسن، ولم يكن يتسنّه فإنه منه. غير أنه ترك (همزه)، قيل فإنه وإن ترك (همزه) فغير جائز تشديد نونه؛ لأن النون غير مشددة، وهي في (يتسنّه) مشدّدة ولو نطق من يتأسن بترك الهمزة لقيل يتسنَ بتخفيف نونه بغير (هاء) تلحق فيه، ففي ذلك بيان واضح أنّه غير جائز أن يكون من الأسن»[2].

وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ أبا حيّان (ت ٧٤٥هـ) أوجد لهذا الاشتقاق تعليلاً، ولكنه لم يتطرق لتشديد النون. قال في ذلك: «ويحتمل ما قاله النقاش (ت ٣٥١هـ) على اعتقاد القلب وجعل فاء الكلمة مكان اللام، وعينها مكان الفاء فصار (تسنأ) وأصله (تأسن)، ثم أبدلت الهمزة كما قالوا في (هدأ) و(قرأ) و(استقرأ) (هدا) و(قرا) و(استقرا)»[3]، وإن جاز هذا القلب على رأي أبي حيّان، إلا أن تشديد النون في (يتسنه) يمنع أن يكون أصله يتأسن كما قال الطبري (ت ٣١٠هـ).

---

(١) من [آية ١٥، محمد]، والآية هي: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾.

(٢) (تفسير الطبري) ٣٩/٣.

(٣) (البحر المحيط) ٢٨٦/٢.

الوجه الثاني: إذا كانت الهاء غير هاء السكت، أي أصلية من بنية الكلمة، ووزنها (يتفعّل) فهو مشتق من لفظ (السنة). وهذا على الرأي الثاني الذي ذكره الجوهري (ت ٣٩٣هـ) سابقاً، وجاء في اللسان: «وأصل السنة سَنْهَة بوزن جَبْهَة، فحذفت لامها ونقلت حركتها إلى النون فبقيت سنة؛ لأنّها من سنهت النخلة وتسنهت إذا أتى عليها السنون»[١]، وهذه لغة الحجازيين[٢]. قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «مأخوذ من السنة وتكون الهاء من أصله من قولك: بعته مسانهة تثبت وصلاً ووقفاً»[٣]. ويظهر ذلك في الجمع والتصغير فتجمع على (سنهات) وتصغر كما قال سيبويه على (سُنيهة)[٤]، وهي لغة جيدة كما جاء في اللسان: «وأجود ما قيل في أصل السنة (سُنيهة) على أنّ الأصل سنهة كما قالوا الشفةُ أصلها شفهة، فحذفت الهاء، قال: ونقصوا الهاء من السنة كما نقصوها من الشفة؛ لأن الهاء ضاهت حروف اللين التي تنقص»[٥].

وهي لغة فصيحة كما قال الطبري (ت ٣١٠هـ): «الهاء في السنة أصلاً وهي اللغة الفصحى»[٦].

وعلى هذا يكون معنى الآية كما قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «وانظر إلى طعامك وشرابك لم تذهب طراوته وغضارته بالجدب»[٧].

---

(١) ينظر: (اللسان) ٥٠١/٣١ «سنة».

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٥٦٤/٢.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ١٧٢/١.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٤٥٢/٣.

(٥) ينظر: (اللسان) ٥٠٣/١٣ «سنة».

(٦) ينظر: (تفسيره) ٣٧/٣.

(٧) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٣٠٨/١.

وذلك لأنّ السنة تستعمل على ضربين:

أحدهما: بمعنى الحول والعام.

والثاني: بمعنى الجدب والقحط.

الترجيح:

قبل البدء بالترجيح عليّ أن أبين الأوجه التي قيلت في الآية من حيث الاشتقاق والوزن وإليك البيان:

[١] يتسنه على وزن (يتفعه) مشتق:

(أ) من لفظ السنة، أصلها (سنو).

(ب) من لفظ السنه، أصلها (سنن).

(جـ) من لفظ (أسن).

[٢] يَتَسنَّه على وزن (يتفعل) الهاء أصلية مشتق من لفظ السنة التي أصلها (سنهةٌ). وقد ذكر المهدوي الأوجه جميعها.

والراجح في نظري هو الوزن الثاني (يتفعل) على أن الهاء أصلية من بنية الكلمة على لغة الحجازيين. وأيضاً كما قال الطبري (ت ٣١٠هـ): «والصواب من القراءة عندي في ذلك. إثبات الهاء في الوصل والوقف؛ لأنها مثبتة في مصحف المسلمين، ولإثباتها وجه صحيح في كلتا الحالتين في ذلك... وغير جائز حذف حرف من كتاب الله في حال وقف أو وصل لإثباته وجه معروف في كلامها»[1].

---

(١) ينظر: (تفسيره) ٣/٣٧.

المبحث السادس

الخلاف حول كلمة (تقاة)

من قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «(تقية) و(تقاة) مصدران و(التاء) فيهما بدل من (الواو).

أبوعبيدة: هما سواء.

أبوعلي: يجوز أن تكون (تُقَاة) مثل (زُنَاة)، ويكون حالاً من (تَتقوا)[2]؛ وكأنّه إذا جُمع على (تقاة) ردّ إلى الفاعل وإن لم يستعمل. كما أنّ مذاكير جمع لم يستعمل له واحد. ويجوز أن يكون جمع (تقى) وجمع (فعيل) بمنزلة (فاعل)، كما جاء فيْعِل بمنزلة فاعل نحو: ميّت وأموات كصاحب وأصحاب»[3].

التوضيح:

اختلف العلماء في كلمة (تُقَأة) من هذه الآية، فقرأها[4] عامة قراء الأمصار (تُقاة)، وقرأ آخرون[5] (تقِيّة)، وأصلهما واحد، وهو (وُقَيَةٌ) أبدلت (الواو) (تاء).

---

(١) من [آية ٢٨، آل عمران]، والآية هي: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾.

(٢) يريد حالاً من الفاعل (تتقوا).

(٣) ينظر: المخطوط ١٣٠/أ/ظ، ١٣٠/ب/ظ.

(٤) ينظر: (الطبري) ٣/٢٣٠ و(النشر) ٢/٢٣٩.

(٥) جاء في (النشر) ٢/٢٣٩: «فقرأ يعقوب (تَقِيَّة) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة بعدها وعلى هذه الصورة رسمت في جميع المصاحف».

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «أُبدلت التاء من الواو فاء إبدالاً صالحاً، وذلك نحو (تُجاه) وهو (فُعال) من الوجه و(تُراث) فُعال من (وَرِثِ) و(تَقِيّة) (فعِيلة) من وَقَيت ومثله (التَقْوى) هو (فَعْلى) منه وكذلك (تُقَاة) (فُعَلة) منها»[1].

و(تُقَاة) أصلها (تُقَيَة) قلبت الياء ألفاً، قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «(تُقَأة) وزنها (فُعَلَة) وأصلها (وُقَيه)، ثم أبدلوا من (الواو) (تاء) كـ(تُجاه) و(تُكأة)، فصارت (تُقَيَة) ثم قلبت (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (تُقَاة)»[2].

وهذا قول ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)[3] أيضاً، والأنباري (ت ٥٧٧هـ)[4]، والعكبري (ت ٦١٦هـ)[5].

وقلب الواو تاء في (تقاة) سماعي، وإنما تقلب (الواو) (تاء) قياساً في افتعل وما تصرف منها مثل: (اتّقى) وأصلها (أوتقى) فقلبت (الواو) (تاء) حتى لا تتلاعب بها الحركات قبلها وقد بيّن ذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقوله: «والسبب في قلب (الواو) في ذلك (تاءً) أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها (ياءً) إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا (ايْتَعَد) و(ايْتَزن) و(ايْتَلَج)، وإذا انضم ما قبلها رُدّت للواو فيقولون (مُوْتَعِد) و(مُوْتَزِن) و(مُوْتَلِج)، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فيقولون (ياتَعِد) و(ياتَزِن) و(ياتَلِج) فأبدلوا منها التاء؛

(١) ينظر: (سر صناعة الإعراب) ١/١٤٥.

(٢) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/١٥٥.

(٣) ينظر: (المحرر الوجيز) ٣/٥٤.

(٤) ينظر: (البيان) ١/١٩٩.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٢٥٢.

لأنّها حرف جلد لا يتغيَّر لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنّها من أصول الثنايا، و(الواو) من الشفة. ومن العرب من يُجريها على القلب ولا يبدلها تاء»[١]. وعلى هذا ففيها لغتان الإبدال والقلب، والأقيس الأولى، قال ابن جنى (ت ٣٩٢هـ): «واللغة الأولى أكثر وأقيس، وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن»[٢].

و(تُقَاة) و(تَقِيَّة) مصدران جاء ذكرهما في القرآن، قال الفرّاء (٢٠٧هـ): «وكُلٌّ صوابٌ»[٣]، وذكر ذلك الأخفش (ت ٢١٥هـ) ورجّح أحدهما على الآخر بقوله: «كُلٌّ عربي وتُقَاة أجود»[٤]. وكذلك هو اختيار الطبري (ت ٣١٠هـ): وقد بيّن سبب اختياره بقوله: «لثبوت حجة ذلك بأنّه القراءة الصحيحة بالنقل المستفيض الذي يمتنع منه الخطأ»[٥].

وهي مصدر على غير قياس؛ لأنّه ليس على لفظ الفعل. قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «وهو مصدر على (فُعَلَة) (كالتؤدة) و(التُخَمَة) والمصدر على (فُعَل) أو (فُعَلَة) جاء قليلاً وجاء مصدراً على غير المصادر، إذ لو جاء على المقيس لكان (اتِّقاء).

وحسن مجيء المصدر هكذا ثلاثياً أنهم قد حذفوا التاء (اتقى) حتى صار (تقى يتقي تق الله) فصار كأنّه مصدر لثلاثي.

---

(١) ينظر: (الممتع) ١/٣٨٦، ٣٨٧.

(٢) ينظر: (سرّ صناعة الإعراب) ١/١٤٨.

(٣) ينظر: (معاني القرآن) ١/٢٠٥.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/١٩٩.

(٥) ينظر: (تفسير الطبري) ٣/٢٣٠.

[و] (تَقِيَّة) على وزن (مَطِيَّة) و(جَنِيَّة) وهو مصدر على وزن (فَعِيْلَة) وهو قليل نحو (النَمِيْمَة) وكونه من افتعل نادر»[١].

فـ(تُقَاة) على هذا واقعة موقع مصدر آخر، والعرب تجيز مجيء المصادر نائبة عن بعضها، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وذلك قولك: (اجتوروُا تجاوُراً) و(تجاورُوا اجْتِواراً)؛ لأن معنى اجتَورُوا وتجاورُوا واحد. ومثل ذلك: (انكَسَرَ كسراً) و(كُسِرَ انكساراً)؛ لأنّ معنى (كُسِرَ وانكسَرَ) واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٢]، لأنّه إذا قال: أنبتَه فكأنّه قال: قد نبت، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[٣]، لأنّه إذا قال تَبَتّل فكأنه قال: بَتِّل»[٤].

واختلف في العامل فيها:

هل هو الفعل المذكور... أم هو فعل من لفظها؟.

مذهب سيبويه العامل فيها فعل من لفظها قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه»[٥].

وأمّا مذهب غيره فإنّ الناصب الفعل المذكور قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبِّرد (ت ٢٨٥هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨هـ)»[٦].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٢/٤٢٤.

(٢) سورة نوح، الآية [١٧].

(٣) من [آية ٨، المزمل]، والآية هي: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٤/٨١.

(٥) ينظر: (شرح المفصل) ١/١١١.

(٦) ينظر: المرجع نفسه.

هذا إذا جعلنا هذه الكلمة مصدراً... أما على رأي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فقد جعلها حالاً من الفاعل في (تتقو) فعليه تكون (تُقَاة) جمع فاعل قال: «ويجوز أن يكون (تُقاة) مثل (رُمَاة) حالاً من تتقوا، وهو جمع فاعل، وإن كان لم يستعمل منه (فاعل) ويجوز أن يكون جمع (تقى)»(١).

وضعف ذلك أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) وردّ عليه بقوله: «وتجويز كونه جمعاً ضعيف جداً، ولو كان جمع (تقى) لكان (أتقياء) كـ(غنى وأغنياء)»(٢).

وعلّق السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) على ذلك بقوله: «جمع (فَعِيل) على (فُعَلة) لا يجوز، فإنّ (فَعِيْلاً) الوصف المعتل اللام يجمع على (أفْعِلا) نحو: (غَنِيّ وأَغْنِيَاء) و(تَقِيّ وأَتْقِيَاء)، و(صَفِيّ وأَصْفِيَاء). فإن قيل: قد جاء فعيل الوصف مجموعاً على (فُعَلة) قالوا: (كَمِيّ وكُمَاة)، فالجواب أنه من الندور بحيث لا يقاس عليه»(٣).

وأثبت أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) له المصدرية بقوله: «والذي يدلُ على تحقيق المصدرية فيه قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾(٤)، المعنى حقُّ اتقائه»(٥).

---

(١) نقلاً عن (البحر المحيط) ٢/٤٢٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٣/١١١.

(٤) من [آية ١٠٢، آل عمران]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

(٥) ينظر: (البحر المحيط) ٢/٤٢٤.

الترجيح:

يستخلص مما سبق أن الآراء الواردة في هذه الكلمة هي:

[١] تُقَاة مصدر على وزن (فُعَلَة).

[٢] تُقَاة جمع فاعل على وزن (فُعَلَة).

[٣] تُقَاة جمع فعيل على وزن (فُعَلَة).

وقد ذكر المهدوي الأوجه الثلاثة، وكعادته لم يرجّح أحدها على الآخر، بل علّل للوجهين الأخيرين بقوله: «وكأنّه إذا جمع على (تُقَاة) ردّ إلى الفاعل، وإن لم يستعمل كما أنّ (مذاكير) جمع لم يستعمل له واحد.

ويجوز أن يكون جمع (تقى) وجمع فعيل بمنزلة فاعل، كما جعل (فَيْعِل) بمنزلة (فاعل) نحو: ميّت وأموات، فجعل كصاحب وأصحاب»[(١)].

والراجح في نظري الوجه الأول، وهو أنّه مصدر على وزن (فُعَلَة)؛ وذلك لأنّ السياق يعضده حيث قال: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[(٢)]، المعنى أي: تتقوا منهم وقاية.

فالمصدر هنا أنسب من الجمع والله أعلم.

---

(١) ينظر: عرض المسألة ص٤٤٦، من هذه الرسالة.

(٢) من [آية ٢٨، آل عمران]، والآية مذكورة ص٤٤٦ هامش [١].

المبحث السابع

(كأيّن) بين البساطة والتركيب

في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾(١)

العرض:

قال المهدوي: «وكأيّن أصلها (أي) دخلت عليها (كاف) التشبيه فصارت بمعنى (كم)، وصورت في المصحف (نوناً)؛ لأنّها نقلت عن أصلها. فمن وقف بنون أتبع الخط، ومن وقف بغير نون؛ فلأنّها تنوين.

ومن قرأ (كاين) مثل (كاعن). فهو مقلوب، قدمت الياء الشديدة، وحذف المتحَركة كما حذفها الشاعر في قوله:

والسِّمَـــــاكَينِ أيْهُمـــــا

وقد تقدم ذكره. ثم قلبت (الياء الساكنة) (ألفاً) كما قلبت في (آية) من قول من جعل أصلها (أيّة) وساغ ذلك. والكاف زائدة؛ لأنّها اتصلت بأيَ حتى صارت ككلمة واحدة كما قال لعمري وعمري.

وقيل بل قدمت إحدى الياءين وهي الساكنة المدغمة مكان الهمزة، وفتحت كما كانت الهمزة مفتوحة، وصارت الهمزة ساكنة موضع الياء، ثم قلبت الياء التي قُدمت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين،

---

(١) من [آية ١٤٦، آل عمران]، والآية هي: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

ويقيت الياء الأخيرة مكسورة فحذفت كسرتها استثقالاً فسكنت ودخل عليها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين، قاله الخليل.

يونس: (كاين) فاعل من الكون، وكان يجب أن يعرب على قوله.

ومن قرأ: و(كإِن) مثل (وكع)، فالقول فيه كالقول المتقدم عند الخليل، إلاّ أنّ الألف التي قبل الهمزة حذفت؛ لأنّ الهمزة في تقدير السكون من حيث كانت كسرتها عارضة.

ومن قرأ (كاين) أسكن الياء والنون فإنه لما قلب الهمزة من (كاين) إلى (كيإِن)، وحذف الياء المتحركة وصار إلى (كيان) قلبه، فصار إلى (كاين) وجاز ذلك؛ لأنّه مراجعة إلى الأصل»[1].

التوضيح:

(كأيّن) اسم يشبه (كمْ) الخبرية في معنى التكثير، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «(كأيّن) بمنزلة (كم) في الدلالة على العدد الكثير»[2].

واختلف العلماء فيها هل هي مركبة أو بسيطة، وقد اختار أبوحيّان[3] (ت ٧٤٥هـ) أنّها بسيطة، أمّا الخليل (ت ١٧٠هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد جعلاها مركبة من أيّ والكاف، قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «قال الخليل وسيبويه: هي أيّ دخلت عليها كاف التشبيه وبنيت معها فصار في الكلام معنى

---

(١) ينظر: المخطوط ١٥٢/ب/ظ، ١٥٣/أ/ظ.

(٢) (البيان) ١/ ٢٢٤.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/ ٣٨٥، و(الهمع) ٤/ ٣٨٨.

(كم) وصوّرت في المصحف نوناً؛ لأنّها كلمة نقلت عن أصلها فغيّر لفظها لتغيّر معناها»[١].

ولكنّها لم تأخذ من الكاف التشبيه قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «كاف التشبيه دخلت على (أيّ) كما دخلت على (ذا) في قولك لفلان كذا وكذا، وكما دخلت على (أنّ) في قولك: (كأنّ زيداً أسدٌ)، لكن بقي لها معنى التشبيه في (كأنّ) وزال عنها ذلك في كذا وكذا، وفي كأيّن، وصرفت العرب (كأيّن) في معنى (كم) التي هي للتكثير»[٢].

ويرى ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أنّ الكاف الزائدة لازمة لا تتعلق بشيء، وليس فيها معنى التشبيه، نقل عنه السيوطي (ت ٩١١هـ) قوله فقال: «ألا ترى أنّك لا تريد بها معنى تشبيه قال: وهي مع ذلك لازمةٌ كلزوم (ما) الزائدة في (لا سيما) وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد و(أيّ) مجرور بها»[٣].

أما ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) فله رأي مخالف في تركيبها، نقله عنه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من (كاف) التي هي اسم ومن (أيّن) على وزن فَيْعِل، ولم يستعمل هذا الاسم مفرداً، بل مركباً مع (كاف التشبيه) وهو مبني على السكون من حيث استعمل في معنى (كم)»[٤].

---

(١) (تفسير القرطبي) ٤/٢٣٨.

(٢) ينظر: (المحرر الوجيز) ٣/٢٥١.

(٣) ينظر: (الهمع) ٤/٣٨٨.

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/٣٨٥.

وعلى هذا تكون النون أصلية عند ابن خروف فلا تحذف عند الوقف بخلاف التركيب السابق عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) وغيره فهي عوضٌ من تنوين.

قال السيوطي (ت ٩١١هـ): «وكأيّن اسم ككم في المعنى مركب من (كاف التشبيه) و(أيّ) الاستفهامية المنونة، وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً. ومن وقف عليها بحذفه، اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف»[١].

و(كأيّن) فيها خمس لغات[٢].

والمشهور قراءة الجمهور (كأيّن)، ولكثرة استعمال الكلمة تلاعبت العرب فيها بالقلب والإبدال والإعلال، قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «كثر استعمال الكلمة فصارت ككلمةٍ واحدة، فَقُلِبَ قَلبَ الكلمةِ الواحدةِ»[٣].

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «ولما كثر استعمالها لها تلعبت بها العرب كأشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نطقها بها»[٤].

والتلاعب في كلام العرب كثير، قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «وكثر استعمالهم للفظة حتى لعب فيها لسان العرب... وهذا كما لعب في قوله (لعمري) حتى قالوا (رعملي) وكما قالوا: (أطيب وأيطب) وكما قالوا: (طبيخ) في (بطيخ)، فعوملت (الكاف وأيّ) معاملة ما هو شيء واحد»[٥].

---

(١) ينظر: (الهمع) ٣٨٨/٤.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٤٢٢/٣.

(٣) ينظر: (الحجة) ٨١/٣.

(٤) ينظر: (المحتسب) ١٧٠/١.

(٥) ينظر: (المحرر الوجيز) ٢٥١/٣، ٢٥٢.

واللغات التي ذكرت فيها هي:

[١] كأيِّن: على وزن (كعيِّن) بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة، وبها قرأ[(١)] الجمهور.

[٢] كَائِن: على وزن (كَاعِن) بهمزة مكسورة بعد الألف وبها قرأ[(٢)] ابن كثير وأبوجعفر.

[٣] كَأْيِن: على وزن (كَعْيِن) بياء خفيفة بعد الهمزة، وقرأ[(٣)] بها ابن محيصن والأشهب العقيلي.

[٤] كَيْئِن: على وزن (كَيْعِن) بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، وهذا مقلوب القراءة التي قبلها، وقرأ[(٤)] بها بعضهم.

[٥] كَئِنِ: على وزن (كعن) بهمزة بين الكاف والنون وقرأ[(٥)] بها ابن محيصن.

فاللغة الأولى هي التي قرأ بها الجمهور:

ويوقف عليها (بالنون) في القرآن (كأيّن) إتباعاً لرسم المصحف، والقياس أن تحذف النون عند الوقف؛ لأنها تنوين، وقد «وقف أبوعمرو وسورة بن مبارك، عن الكسائي عليها (كأيّ) من غير نون على القياس»[(٦)].

---

(١) ينظر: (البحر المحيط) ٧٢/٣، و(الكشف عن وجوه القراءات) ٣٥٧/١.

(٢) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٣٥٧/١، و(النشر) ٢٤٢/٢.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٤٢٤/٣.

(٤) ينظر: المرجع نفسه.

(٥) ينظر: (إتحاف فضلاء البشر) ص١٨٠.

(٦) ينظر: (الدر المصون) ٤٢١/٣، ٤٢٢.

وقد علّل الفارسي (ت ٣٧٧هـ) لمن قرأ بالنون بقوله: «لو قال قائل: إنّه بالقلب الذي حدث في الكلمة، صارت بمنزلة النون التي من نفس الكلمة، فصار بمنزلة (لام) فاعل. فأُقَرُّه نوناً في الوقف وأجْعَلُهُ بمنزلة ما هو من نفس الكلمة كما جعلت التي في (لدن) بمنزلة التنوين الزائدة في قول من قال: لَدُن غدوةً، لكان قولاً»[١]

وذكرت في الشعر بإثبات النون، قوله[٢]:

كأيِّنْ فِي المَعَاشرِ مِنْ أُنَاسٍ أَخُوهُم فَوقَهُمْ وهُمُ كِرامُ

أمّا اللغة الثانية (كائن):

وفيها أوجه من التغيير:

الوجه الأول:

أن يكون فيها قلب وتقديم وحذف وفيه آراء:

الرأي الأول: قدمت الياء المشددة على الهمزة، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «من قرأ (كائن) على لفظ (فاعل) فهو مقلوب من (كأيّ) وذلك أنه أخّر (الهمزة) التي هي (فاء) الفعل فصار (كيّأ) على وزن (كَعْلَف)»[٣].

ثم حذفت إحدى الياءين كما حذفت في (ميْت وسيْد وكيْنونة) للتخفيف، وهي الياء الثانية على الرغم من أنّها متحركة؛ ولكن لأنّها متطرفة جاز

---

(١) ينظر: (الحجة) ٣/٨٢.

(٢) لم يعرف قائله. ينظر: البيت في (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/٤٧٦، و(المحرر الوجيز) ٣/٢٥١، و(البحر المحيط) ٣/٧٢، و(الدر المصون) ٣/٤٢٢.

(٣) ينظر: (البيان) ١/٢٢٤.

حذفها، قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «والياء المحذوفة هي الثانية التي هي (لام)، وكان حذفها أولى من الأولى التي هي (عين) وإن كانت ساكنة، والساكن أضعف؛ لأنّ الحذف إلى الطرف الأخير أسرع؛ لأنّ الأخير معدن التغيير، ألا ترى إلى كثرته في نحو (يدٍ وغدٍ ودمٍ)، وقلّته في نحو (منذُ)، ولهذا قلنا: إنّ وزنه (كعف) ولم نقل (كلف)»[1].

ومثالها في حذف الياء قول الفرزدق[2]:

تَنَظَّرتُ نَصْراً والسِّمَاكَينِ أيْهُمَا ... عليَّ مِنَ الغَيْثِ استَهَلَّتْ مواطِرُهُ

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تعليقاً على البيت: «أراد: أيّهما، فاضطر إلى تخفيف الحروف فحذف الياء الثانية»[3].

ثم بعد الحذف قلبت الياء ألفاً وإن كانت ساكنة، وذلك «كما قلبت في (ييئس)، فقيل (ياءس) فصارت (كاءٍ) بوزن (كاعٍ)»[4].

ومثاله في هذا القلب (آية)؛ وذلك لأنّ أصل آية (أيّة) على وزن (فَعْلة) قال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «ذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن وزنها (فَعْلة) أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً كما قالوا: (صابه وثابه) في (صَوْبَة وثَوْبة)»[5].

---

(١) ينظر: (البيان) ١/٢٢٤.

(٢) ينظر: ديوانه ٢٨١. وينظر: البيت في (الحجة) للفارسي ٣/٨١، و(المحتسب) ١/١٠٨، و(المحرر الوجيز) ٣/٢٥٢.

(٣) ينظر: (المحتسب) ١/١٠٨.

(٤) المرجع نفسه ١/١٧١.

(٥) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/١٤٧.

الرأي الثاني: قال العكبري (ت ٦١٦هـ): «حذفت الياء الساكنة وقدمت المتحركة فانقلبت ألفاً»[١]، فتصبح (كائن) ووزنها (كلف).

الرأي الثالث: أن تقدم إحدى الياءين في موضع الهمزة، وتأخذ حركة الهمزة وهي (الفتحة)، فتصبح الهمزة ساكنة في موضع الياء، ثم تحرك الياء وانفتاح ما قبلها يقلبها ألفاً، فيلتقي ساكنان الألف المنقلبة عن الياء، والهمزة بعدها ساكنة، فتكسر الهمزة منعاً للالتقاء الساكنين وبقيت إحدى الياءين متطرفة فتذهب حركتها وتحذف للتنوين كياء (قاضٍ وغازٍ)، وينسب هذا الوجه للخليل[٢].

الرأي الرابع: أن تتقدم الياء المتحركة فتقلب ألفاً وتبقى الساكنة بعد الهمزة متطرفة، ثم تحذف لوجود التنوين مثل (قاضٍ) ووزنه على هذا (كلفٍ)[٣].

الوجه الثاني:

أن تكون مشتقة من (الكون) وليست مقلوبة، وينسب هذا الرأي إلى يونس ابن حبيب (ت ١٨٢هـ)، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وذهب يونس في (كاءٍ) إلى أنه فاعل من الكون»[٤]... ونسبه العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) قال: «كائن - بألف بعدها همزة - مكسورة من غير ياء، وفيه وجهان، أحدهما: هو فاعل من (كان يكون) حُكي عن المبرِّد»[٥]، وقد ردّ هذا القول وعُدّ من غريب المنقول، قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «فأمّا من

---

(١) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٢٩٨.

(٢) ينظر: (الدر المصون) ٣/ ٤٢٣.

(٣) المرجع نفسه ٣/ ٤٢٤.

(٤) ينظر: (المحتسب) ١/ ١٧١.

(٥) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٢٩٧، ٣٩٨.

أخّر الهمزة وجعله مثل (فاعل) وهو ابن كثير، فقيل إنه فاعل من الكون، وذلك بعيد الإتيان»[1].

وبيّن العكبري (ت ٦١٦هـ) وجه بعده بقوله: «وهو بعيد الصحة؛ لأنه لو كان كذلك لكان معرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير»[2].

الوجه الثالث:

وهو ما ذكره أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) حيث قال: «يجوز أن يكون اسم فاعل من كاء يكئ كيئاً وكيئة إذا رجع وارتدع، فـ(كاء) من هذا اللفظ كـ(جاء) ثم ألزم الاستعمال بمعنى (كم)»[3].

أمّا الوقف عليها فالقياس أن تحذف النون، قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «فالقياس إذا وقفت عليه (كاءْ) فتسكن الهمزة المجرورة للوقف، وقياس من قال: مررت بزيْدِيْ أن يقول (كائي) فيبدل منه الياء»[4].

ويجوز الوقف بالنون كما قلنا في اللغة الأولى على أن النون صارت في الكلمة نفسها وقد جاءت في الشعر بالنون، قال جرير[5]:

وكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

---

(١) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/١٧٥.

(٢) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/٢٩٨.

(٣) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/٣٨٨.

(٤) ينظر: (الحجة) ٣/٨١، ٨٢.

(٥) ينظر: ديوانه ٢١ ط(١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) دار بيروت للطباعة والنشر. وينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/٤٧٥، و(الحجة) للفارسي ٣/٨٠، و(المحرر الوجيز) ٣/٢٥١، و(البيان) ١/٢٢٤، و(المقرب) لابن عصفور ١/١١٩، و(تفسير القرطبي) ٤/٢٢٨.

وقوله الآخر وقد أنشده سيبويه[1]:

وكَائِنْ رَدَدْنا عَنكُمُ مِنْ مُدَجج ... يَجِيءُ أَمامَ الألف يَرْدِي مَقَنَّعاً

اللغة الثالثة:

(كأين) بياء خفيفة بعد الهمزة، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وأمّا (كأي) بوزن (كعي) فهو مقلوب (كئ) الذي هو أصل (كاء)، وجاز قلبه لأمرين:

أحدهما: كثرة التلعب بهذه الكلمة.

والآخر: مراجعة أصل، ألا ترى أن أصل الكلمة (كأي) فالهمزة إذاً قبل الياء»[2].

وذكر العكبري (ت ٦١٦هـ) وجهاً آخر فيها، حين قال: «و(كأي) بياء خفيفة بعد الهمزة، ووجهه أنّه حذف الياء الثانية وسكّن الهمزة لاختلاط الكلمتين وجعلهما كالكلمة الواحدة، كما سكنوا الهاء في (لَهْوَ وفَهْوَ) وحرّك الياء لسكون ما قبلها»[3].

وتنسب هذه اللغة إلى رواية ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) والأعلم (ت ٤٧٦هـ) وقد خطّأ ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) الأعلم (ت ٤٧٦هـ) فيها وردّ عليه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وحكاها ابن كيسان والأعلم وزعم ابن خروف أن الأعلم غَلِط في ذلك، وأنها (كاي) بألف وياء، وهو الغالط لم يحك هذا أحد

---

(١) لعمرو بن شأس، ينظر: ديوانه ص٣٨، تحقيق الدكتور/ يحيى الجبوري ط(١٩٧٦م) مطبعة الأدب في النجف الأشرف، وينظر في (الكتاب) ٢/ ١٧٠، و(الحجة) ٣/ ٨٠، و(المحرر الوجيز) ٣/ ٢٥١، و(البحر المحيط) ٣/ ٧٢، و(الدر المصون) ٣/ ٤٢٢.

(٢) ينظر: (المحتسب) ١/ ١٧١.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٢٩٨.

غيره، وهو جائز في القياس أن تبدل من الهمزة الساكنة ألفاً تقول: في (رأس) (راس)»[١].

اللغة الرابعة:

قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): «كَيْئِن) مثل (كَيْعِن)؛ وكأنّه مخفف من (كيٍّء) مقلوب (كأيِّن)»[٢].

وأضاف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) قوله: «(وكيْئن) بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، وهذه مقلوب القراءة التي قبلها وقرأ بها بعضهم»[٣].

اللغة الخامسة:

(كئن) قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وأمّا (كإ) بوزن كعٍ فمحذوفة من (كاء)، وجاز حذف الألف لكثرة الاستعمال»[٤].

والعرب تحذف كثيراً، قال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ): «وتعليل هذه اللغة أنّهم حذفوا الألف من (كاء) الممدودة على وزن (كاعن) بعد ذلك التصرف كله تخفيفاً، وهذا كما قالوا: (أم والله) يريدون أمّا»[٥].

واختلف العلماء في كلمة (أيّ) هل هي مصدر أو لا..؟.

ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أنّها مصدر ووزنه (فَعْل) كـ(طيٍّ وزيٍّ)، قال: «فإنّ (كَأَيٌّ) مثاله (كَفَعْل) وذلك أنّ الكاف زائدة، ومثال

---

(١) ينظر: (ارتشاف الضرب) ١/٣٨٨.

(٢) ينظر: (تفسير القرطبي) ٤/٢٢٩.

(٣) ينظر: (الدر المصون) ٣/٤٢٤.

(٤) ينظر: (المحتسب) ١/١٧١.

(٥) ينظر: (المحرر الوجيز) ٣/٢٥٣.

(أيٍّ) (فَعْل) كـ(طَيٍّ وزَيٍّ) مصدر: طويت وزويت، وأصل (أيّ) (أوي)؛ لأنّها (فَعْلُ) من أويت، ووجه التقائها أن (أيّ) أين وقعت فهي بعض من كل، وهذا هو معنى أَوَيْتُ، وذلك أنّ معنى أَوَيْتُ إلى الشيء تساندت إليه، قال أبو النجم:

يأوي إلى مُلْطٍ[1] له وكَلْكَلِ

أي يتساند هذا العير إلى مِلاطيه وكلكله»[2].

وذهب العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى أنها ليست مصدراً بقوله: «وكأيّن الأصل فيه (أيّ) التي هي بعض من كل أدخلت عليها كاف التشبيه»[3].

الترجيح:

اختلفت الآراء حول تركيب (كأيّن) وقبل أن أبين الترجيح سأعرض أوجه الخلاف:

[١] كأيّن – مركبة من الكاف و(أيّ) الاستفهامية، ونون التنوين.

[٢] كاين – كلمة بسيطة مشتقة من الكون وهو اسم فاعل من (كان).

[٣] كأين – كلمة بسيطة مشتقة من (كاء) بمعنى رجع وارتدع.

وقد ذكر المهدوي الرأيين الأولين، ورجّح الرأي الأول؛ وذلك لأنّه ردّ الرأي الثاني بقوله: «كاين فاعل من الكون، وكان يجب أن يعرب على قوله»[4]، وبما أنّه غير معرب فهو يرد هذا الرأي.

---

(١) (ملط) جمع (مِلاط) وهو المرفق ـ ينظر: الصحاح ١١٦١/٣ مادة «ملط» بتصرف.

(٢) ينظر: (المحتسب) ١٧١/١.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢٩٧/١.

(٤) ينظر: عرض المسألة ص٤٥٣ من هذا الكتاب.

أمّا الراجح في نظري فهو الرأي الأول، وهو أنّها كلمة مركبة من (كاف) التشبيه، و(أيّ) الاستفهامية، وذلك كما قال الخليل (١٧٠هـ): وسيبويه (ت ١٨٠هـ): «هي (أيّ) دخلت عليها كاف التشبيه وبنيت معها فصار في الكلام معنى (كم)»[١].

(١) ينظر: (تفسير القرطبي) ٤/٢٣٨.

المبحث الثامن

الاختلاف في اشتقاق كلمة (دُرِّيّ)

في قوله تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: «وقد تقدم[2] القول في دُرّي، ودِرّيّ ودَرّيّ. ومن قرأ: (دُرِّيّ) (فُعّيل) فهو صفة من الدفع حكاه سيبويه عن أبي الخطاب، ونظيره في الأسماء (مُرّيق) وهو العُصفَر.

أبوعلي: يحتمل أن يكون العُلِّيّةُ والسِّرِّيّة مثله، قال: وكون السِّرِّيّة من السَّرّ أشبه من كونها من السراء، والسرور؛ لأنّ صاحبها أراد أن يتخذها أم ولد.

ومن قرأ: دَرْيّ بتخفيف الهمزة فهو (فَعْيل) من الدرء.

ومن قرأ: دَرِّيء فهو قليل ونظير سَكّينة حكاها أبوزيد الأنصاري»[3].

---

(١) من [آية ٣٥، النور]، والآية هي: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٢) جاء في التفسير: «﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ نسبة إلى الدُّرّ في صفائه، ودِرّيّ فِعّيل من درأ أي دفع؛ لأن الكواكب تدفع الشياطين». ينظر: المخطوط ٣٠/أ/د.

وجاء في القراءات: «(دِرّيء) بالهمز مثل (فِعّيل) أبوبكر وحمزه، (دُرّيء) بالهمز مثل (فُعّيل) المفضل عن عاصم. (دِرّي) بكسر الدال، وتشديد الياء من غير همز سعيد بن المسيب ونصر بن عاصم وغيرهما. (دَرّيء) بفتح الدال وتشديد الراء والهمزة ابن كثير وأبوعمرو. ينظر: المخطوط ٣١/ب/د.

(٣) ينظر: المخطوط ٣٢/أ/د.

التوضيح:

اختلفت القراءة في كلمة (دُرّيّ) من الآية الكريمة، فكان لها ستة أوجه: (دُرّيّ، ودَرّيّ، ودِرّيّ) بضم الدال أو فتحها أو كسرها مع تشديد الياء. و(دُرّيء، ودَرّيء، ودِرّيء) بالحركات الثلاث في (الدال) مع المد والهمز؛ وذلك لأنّ للكلمة وجهين من التأويل.

الوجه الأول:

أن تكون منسوبة إلى (الدُّرّ) لبياضه وصفائه، قال الرُّعيني (ت ٧٥٣هـ): «فالياء زائدة للنسب ووزنه فُعْليَ»[١]. وينسب هذا الوجه لسيبويه قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «إنّ من قال: (دُرِّيٌّ) فلم يهمز، ولم يقدر التخفيف من (دُرّيء) كان عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢] من الدُّرّ. ويدل على ذلك تمثيله لجمعه، وهو الدراري في باب الألف بـ(فعالي) فقال: جاء على (فعاليّ) دراري وحوّالي، فـ(دُرِّيّ) هنا غير مهموز، وهو غير ما حكاه في باب الياء؛ لأنّه إذا لم يهمز كان عنده فُعليًّا والذي حكاه هاهنا (فُعِّيْلٌ)»[٣].

وجاء في هذا الوزن ثلاث قراءات:

---

(١) ينظر: (تحفة الأقران) للرعيني ص٨٦، تحقيق د. حسين البواب، ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) دار المناره للنشر والتوزيع جدة.

(٢) جاء في (الكتاب): «ويكون على (فعالي) لهما. فالاسم نحو بَخاتي وقماريٌّ ودباسيّ والصفة نحو: الحواليّ والدراريّ» ٤/ ٢٥١.

(٣) ينظر: (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) للفارسي ص٤٩٧، تحقيق ودراسة صلاح الدين عبدالله السنكاوي، ط(١٩٨٣م) مطبعة العاني - بغداد.

[١] (دُرّيّ): قال الطبري (ت ٣١٠هـ): «قرأته عامة قراء الحجاز»[١].

[٢] (دَرّيّ): وبها «قرأ سعيد بن المسيب وأبورجاء ونصر بن عاصم (دَرّي) بفتح الدال دون همز»[٢].

قال الرُّعيني (ت ٧٥٣هـ): «ووجهها أن يكون منسوباً إلى (الدُّرّ) وفتح (الدال) من تغير النسب ويكون وزنه (فَعْليّاً)[٣]»[٤].

[٣] (دِرّيٌّ): قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «ومن العرب من يقول كوكب (دِرِّيٌّ) فينسبه إلى الدُّرِّ فيكسر أوله ولا يهمز؛ كما قالوا: (سُخرِيّ وسِخريّ) (ولُجّي ولِجّي)»[٥]. وقد وجهها الرُعيني بقوله: «أن يكون منسوباً إلى (الدُّرّ) كما تقدم، وكسر الدال من تغيّر النسب، فوزنه (فِعْلِيّ)»[٦].

الوجه الثاني:

قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «ويجوز أن يكون وزنه (فُعِّيلاً) غير منسوب، ولكنّه مشتق من الدرء، فخفف الهمزة فانقلبت (ياء) فأدغم الياء التي قبلها فيها»[٧]. وله ثلاثة أوجه في القراءة، بضم الدال وفتحا وكسرها.

---

(١) ينظر: (تفسيره) ١٤٠/١٨، وينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ١٣٦/٣، و(المحتسب) ١١٠/٢، و(الكشف) ١٣٧/٢، و(البحر المحيط) ٤٥٦/٦.

(٢) ينظر: (المحرر الوجيز) ٣٠٦/١١.

(٣) هكذا جاء في الكتاب واعتقد أنه (فعليّا) بفتح الفاء.

(٤) ينظر: (تحفة الأقران) ص٨٦.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ٢٥٢/٢.

(٦) ينظر: (تحفة الأقران) ص٨٦.

(٧) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٥١٢/٢.

الأول: (دُرّئ) قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): «قرأها عاصم (دُرّئ) بضم الدال والهمز، وذكر عن الأعمش أنّه قرأ (دُرِّئ ودُرّيَ) بهمز وغير همز، رويا عنه جميعاً، ولا تعرف جهة ضم أوله وهمزه، ولا يكون في الكلام فُعِّيل إلاّ عجمياً»[1]. وقد نفي هذا الوزن أيضاً الزجّاج (ت ٣١١هـ) بقوله: «ولا يجوز أن يضم الدال ويهمز؛ لأنّه ليس في الكلام فُعّيل»[2].

وقال عنها النحاس (ت ٣٣٨هـ): «هي لحنٌ لا يجوز؛ لأنّه ليس في كلام العرب اسم على فُعِّيْل»[3].

وقال عن مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «هو صفة قليل النظير»[4].

ولكنّها قراءة صحيحة قرأ بها (عاصم وحمزة وأبوبكر)[5]، وقد أوجد الطبري (ت ٣١٠هـ) لمن قرأ بها وجهاً في العربية حيث قال: «وأمّا الذين قرءوه بضم داله وهمزه فإن كانوا أرادوا به (دُرّوء) مثل (سُبُّوح) و(قُدُّوس) من (درأت)، ثم استثقلوا كثرة الضمات فيه فصرفوا بعضها إلى الكسرة فقالوا: (دِرِّئ) كما قيل: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾[6]، وهو فُعُول من (عتوت عُتُّوا)، ثم حوّلت بعض ضماتها إلى الكسر فقيل (عتِيّا) فهو مذهب»[7].

---

(١) (معاني القرآن) للفراء ٢/٢٥٢.

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٤٤.

(٣) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/١٣٧.

(٤) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٥١٢.

(٥) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/١٣٦، و(المحرر الوجيز) ١١/٣٠٥، و(النشر) ٢/٣٣٢.

(٦) من [آية ٨، مريم]، والآية هي: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَـٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾.

(٧) ينظر: (تفسيره) ١٨/١٤٠.

وهذا ما ذكره أبوعبيدة (ت ٢٢٤هـ) بقوله: «ومن همزه من القراء فإنّما أراد (فُعُّول) مثل (سُبّوح) فاستثقل فردَّ بعضه إلى الكسر»[١]، ولكن النحاس (ت ٣٣٨هـ) لم يرض بهذا التوجيه للقراءة ويردّ على أبي عبيد بقوله: «وهذا الاعتراض والاحتجاج من أعظم الغلط وأشدّه؛ لأنّ هذا لا يجوز البتة، ولو جاز ما قال لقيل في (سُبُّوح) (سُبِّيح)، وهذا لا يقوله أحد، وليس (عُتّي) من هذا والفرق بينهما واضح بيّن؛ لأنّه ليس يخلو (عُتّي) من إحدى جهتين: إمّا أن يكون جمع (عاتٍ)، فيكون البدل فيه لازماً؛ لأنّ الجمع باب تغيير، والواو لا تكون طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة، فلما كان قبل هذا ساكن وقبل الساكن ضمة، والساكن ليس بحاجز حصين أبدل من الضمة كسرة، وقلبت الواو ياءاً، وإن كان (عِتّي) واحداً كان بالواو أولى، وكان قلبها؛ لأنّها طرف، والواو في فُعُّول ليست طرفاً ولا يجوز قلبها»[٢].

وهذه الصيغة وإن كانت قليلة في كلام العرب، إلا أنّ لها نظائر في كلامهم. وهذا ما وجدته عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) جاء في الكتاب: «قالوا المُرّيق[٣] حدثنا أبوالخطاب (ت ١٧٧هـ)[٤] عن العرب، وقالوا: (كوكب دُرّئ) وهو صفة،

---

(١) ينظر: (الصحاح) ١/٤٩ «درأ».

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/١٣٧.

(٣) المُرّيق: «حب العصفر، وفي التهذيب: شحم العصفر، وبعضهم يقول هي عربية محضة، وبعض يقول ليست بعربية. قال ابن سيده: المريق حب العصفر قال: وقال سيبويه حكاه أبوالخطاب عن العرب، قال أبوالعباس: هو أعجمي وقد غلط أبوالعباس؛ لأن سيبويه يحكيه عن العرب، فكيف يكون عجميّا؟» ينظر: (اللسان) ١٠/٣٤٢ «مرق».

(٤) هو الأخفش الأكبر.

ويكون (فُعِّيلٍ) فيهما، فالاسم العُلِّيْق[١] والقُبِّيْط[١/٢] والدُّمَّيْص[٢]، والصفة الزُّمَّيْل[٣] والسُكِّيْت[٤] والسُّرِّيط[٥]»[٦].

وأضاف الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قوله: «ومما جاء (فُعِّيل) أيضاً قولهم: (عُلِّيَّه) وهي عندي (فُعِّيْلَة) وليس (بفُعْلِيِّة) ألا تراها من العُلوِّ، وعلالي (فعَاعِيل)، ثم انقلبت (الواو) (ياء) لوقوع (الياء) الساكنة قبلها، فأمّا (سُرِّيَّة) فينبغي أن تكون من السّرّ ولا تكون (فُعْلِيَّةً) من السُّراة»[٧].

الثاني: بكسر الدال مع المد والهمز (دِرّئ) وهي قراءة (أبي عمرو والكسائي)[٨]، و(عاصم)[٩]، وهي مشتقة من (درأ)، وقد علّق الزجّاج

---

(١) (١/٢) العُلَيق مثل القُبّيط: «نبت يتعلق بالشجر»، ينظر: (اللسان) ١٠/ ٢٧٠ «علق».

(٢) الدُّمّيَص: «نوع من الشجر» ينظر: (اللسان) ٧/ ٣٨ «دمص».

(٣) الزُمّيل: بمعنى الضعيف الجبان الرّذل. ينظر: (اللسان) ١١/ ٣١١ «زمل».

(٤) السُكّيت: «بالتشديد والتخفيف الذي يجئ فيه آخر الحلبة آخر الخيل». ينظر: (اللسان) ٢/ ٤٤ «سكت».

(٥) السُرِّيط: «قالوا: الأخذ سُرّيط وسُرّيْطي والقضاء ضُرّيط وضريطي أي يأخذ الدين فيسترطه فإذا استقضاء غريمه أضرط به والمعنى.. أنت تحب الأخذ وتكره الإعطاء». ينظر: (اللسان) ٧/ ٣١٣ «سرط».

(٦) ينظر: (الكتاب) ٤/ ٢٦٨.

(٧) ينظر: (البغداديات) ص٤٩٧.

(٨) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/ ١٣٦، و(البحر المحيط) ٦/ ٤٥٦، و(تحفة الأقران) ص٨٨، و(النشر) ٢/ ٣٣٢.

(٩) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٢/ ٢٥٢، وجاء في (تفسير الطبري): «وقرأ بعض قراء البصرة والكوفة (دِرّئ) بكسر الدال وهمزه». ينظر: ١٨/ ١٤٠.

(ت ٣١١هـ) عليها بقوله: «النحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه؛ لأنّه ليس في كلام العرب شيء على فِعّيل»[(١)].

ولكني عند البحث وجدت في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) قوله: «ويكون على (فِعِّيل) فيهما فالاسم نحو السِّكّين والبِطّيخ والصفة نحو الشِّرّيب[(٢)]، والفِسِّيق[(٣)]»[(٤)].

وأضاف الأنباري (ت ٥٧٧هـ) قوله: «ومن قرأ (دِرّئ) بالكسر والهمزة جعله (فِعّيلا) من الدرء، نحو خِمِّير وفِسِّيق»[(٥)].

وقال أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ): «هو بناء كثير في الأسماء نحو سِكّين، وفي الأوصاف سِكّير»[(٦)].

وقد استدرك الزجّاج (ت ٣١١هـ) بعد ذلك على القراءة بقوله: «ولكن الكسر جيّد بالهمز. يكون على (فِعِّيل)، ويكون من النجوم (الدَّرَارِي) التي تَدرّ، أي ينحط ويسير مُتدافعاً»[(٧)].

وهذا المعنى وهو (الاندفاع) الذي ذكره الزجّاج هو ما ذكره (أبوعبيد) (ت ٢٢٤هـ) نفسه ولكن النحاس (ت ٣٢٨هـ) لم يرض عن ذلك وعدّه ضعفاً

---

(١) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٤٤.

(٢) الشِّرّيب: «مولع بالشراب كخِمّير». ينظر: (اللسان) ١/٤٨٨ «شرب».

(٣) الفِسّيق: يقال «رجل فِسّيق.. دائم الفسق». ينظر: (اللسان) ١٠/٣٠٨ «فسق».

(٤) ينظر: (الكتاب) ٤/٢٦٨.

(٥) ينظر: (البيان) ٢/١٩٥.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٦/٤٥٦.

(٧) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٤٤.

للقراءة؛ حيث قال: «ضعفها أبوعبيد تضعيفاً شديداً؛ لأنّه تأوّلها من درأت أي دفعت، أي كوكب يجري من الأفق إلى الأفق، فكان التأويل على ما تأوله لم يكن في الكلام فائدة، ولا كان لهذا الكوكب مزية على أكثر الكواكب؛ ألا ترى أنّه لا يقال: جاءني إنسان من بني آدم، ولا ينبغي أن يتأول لمثل أبي عمرو والكسائي رحمهما الله مع محلهما وجلالهما هذا التأويل البعيد، ولكن التأويل لهما على ما روى عن محمد بن يزيد أنّ معناهما في ذلك: كوكب مندفع بالنور كما يقال: اندرأ الحريق، أي اندفع، وهذا تأويل صحيح لهذه القراءة»[1]. وهذا ما وجدته عند الأخفش (ت ٢١٥هـ)؛ حيث قال: «جعلها (فِعِّيل) وذلك من تلألئه»[2].

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): «فممن همز أخذه من درأ يدرأ الكوكب إذا تدافع منقضاً فتضاعف ضَوْءه»[3].

الثالث: (دَرّئ) قرأ بها «قتادة وأبان بن عثمان وابن المسيب وأبورجاء وعمرو بن فائد والأعمش ونصر بن عاصم، وجهها أنّ (فَعِّيل) من الدرء»[4]. وهو وزن قليل في الكلام، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): «ولا يكون في الكلام (فَعِّيل)»[5]، وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «الغريب من هذا (دَرّئ) بفتح

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/١٣٧.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٤٢٠.

(٣) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٤٤.

(٤) ينظر: (تحفة الأقران) ص٨٧، و(المحتسب) ٢/١١٠.

(٥) ينظر: (الكتاب) ٤/٢٦٨.

الدَّال، وتشديد الرَّاء، والهمز؛ وذلك لأنّ فَعَيلا بالفتح وتشديد العين عزيز. إنّما حُكي منه: (السَّكِّينة) بفتح السين وتشديد الكاف»[1].

الترجيح:

بينت في التوضيح أن للقراءة وجهين من التأويل وهما:

[١] أن تكون (دُرِّي) منسوبة إلى (الدُّرِّ).

[٢] أن تكون مشتقة من (الدرء).

وقد ذكر المهدوي الوجهين، وجه ذكره في التفسير، والآخر ذكره في الإعراب، ولكن كعادته لم يرجّح أحدهما على الآخر.

والراجح في نظري: أن تكون القراءة على وزن (فُعْلِيّ) بضم الدال وتشديد الياء نسبة إلى (الدُّرِّ)، قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): «فالقراءة إذا ضمت أوّله بترك الهمز»[2].

وقال الطبري (ت ٣١٠هـ): «والذي هو أولى القراءات عندي في ذلك بالصواب قراءة من قرأ (دُرّيّ) بضم داله، وترك همزه على النسبة إلى (الدُّرِّ)؛ لأنّ أهل التأويل بتأويل ذلك جاءوا»[3].

---

(١) ينظر: (المحتسب) ٢/١١٠.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٢٥٢.

(٣) ينظر: (تفسيره) ١٨/١٤١.

المبحث التاسع

حذف أحد المثْلين تخفيفاً

وهل منه قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[1]

العرض:

قال المهدوي: « ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ أي: واقْرَرْن من قَرِرْتُ بالمكان (أقرُّ قراراً)، حكاها أبوعبيدة عن الكسائي لغة لأهل الحجاز، فنقلت حركة (العين) إلى (الفاء) وحذفت (العين).

وقيل هو من (قَرَرْتُ بِهِ عَيْناً أَقَرُّ)، فالمعنى: واقررن عيناً في بيوتكن، وهذا على قراءة من فتح القاف، ومن كسرها، فالمعنى: كن أهل وقارٍ وسكينة في بيوتكن من (وَقِر يَقَرُ وقوراً).

ويجوز أن يكون الأصل من (قرَّ) بالمكان (يقِرُّ)، فيكون الأصل (واقْرِرْنَ)، فنقلت كسرة العين إلى الفاء وحذفت العين، ومثله من قال: ظِلْتَ في ظَلِلْتَ ومِسْتَ في مَسِسْت»[2].

---

(١) من [آية ٣٣، الأحزاب]، والآية هي: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٨٨/ب/د.

التوضيح:

اختلفت القراءة في الآية فقرأ الجمهور[١] بكسر القاف (قِرْنَ) وقرأ[٢] عاصم ونافع وأهل المدينة بفتح القاف (قَرْنَ)، وقرأ[٣] ابن أبي عبلة (واقْرِرْنَ) بألف وصل وراءين الأولى مكسورة. ولكل قراءة توجيهات:

[١] قراءة الجمهور: بكسر القاف (وقِرْنَ) خُرجت على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مشتقاً من (الوقار) وهو مذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) قال: «وقِرْن في بيوتكن» من الوقار، تقول للرجل: قد وَقَرَ في منزله يَقِرُ وقوراً»[٤].

وجاء في اللسان: «وقَر وَقْراً جلس، وقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ قيل هو من الوَقار، وقيل هو من الجلوس»[٥]، وهو مذهب الزجّاج (ت ٣١١هـ) أيضاً، قال: «والأجود (وقِرْنَ في بيوتكن) بكسر القاف، وهو من الوقار، تقول: وَقرَ يَقِرُ في المكان»[٦].

---

(١) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٧٨/١٤، و(البحر المحيط) ٢٣٠/٧، وجاء في (النشر) «قرأ الباقون» ٣٤٨/٢، و(الإتحاف) ص٣٥٥.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للفرّاء ٣٤٢/٢، و(إعراب القرآن) للنحاس ٣١٣/٣، و(الكشف عن وجوه القراءات) ١٩٧/٢، و(تفسير القرطبي) ١٧٨/١٤، و(البحر المحيط) ٢٣٠/٧، وجاء في النشر (فقرأ المدنيان وعاصم) ٣٤٨/٢.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٧٩/١٤.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ٣٤٢/٢.

(٥) ينظر: (اللسان) ٢٩٠/٥ «وقر».

(٦) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٢٢٥/٤.

ونسبه النحاس (ت ٣٣٨هـ) إلى أبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) أيضاً فقال: «أمّا مذهب الفراء وأبي عبيد فإنه من الوقار»[١].

وهو محذوف الفاء مثل (عِدْنَ) و(زِنَّ) على وزن (عِلْنَ) وقد بيّن مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) أصله بقوله: «(قِرْنَ) من (وَقَرَ يَقِرُ) مثل (وَعَدَ يَعِدُ)، وأصل (يَقِرُ) (يَوْقِرُ) كما أنّ أصل (يعد) (يَوْعِدُ) فلمّا وقعت (الواو) بين (ياء) و(كسرة) حُذفت لغة مسموعة لا يستعمل غيرها، وجرت التاء والنون والألف[٢] مجرى الياء في الحذف معهن، لئلا يختلف الفعل، وأصل (وقِرْنَ) (وأوقرن) فحذفت (الواو) على ما علّلنا، واستغنى عن ألف الوصل لتحرك القاف فصار الابتداء بقاف مكسورة»[٣].

الوجه الثاني: أن يكون من (قرّ) في المكان (يَقِرُّ) بكسر (القاف) قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): «يقال (قرَّ) في المكان (يَقِرُّ) على (فَعَلَ يَفْعِلُ) فهي اللغة المشهورة المستعملة الفاشية»[٤].

وجاء في اللسان: «قَرِرْتُ بالمكان - بالكسر - (أَقَرُّ قراراً) وقرَرت أيضاً - بالفتح - أَقِرُّ قَراراً وقُروراً، و(قَرَّ) بالمكان (يَقِرُّ ويَقَرُّ) والأولى أعلى، قال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ): أعني أن (فَعَلَ يَفْعِلُ) هاهنا أكثر من (فَعَلَ يَفْعَلُ)»[٥].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/٣١٣.

(٢) يقصد بها حروف المضارعة.

(٣) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٢/١٩٧، ١٩٨.

(٤) ينظر: المرجع نفسه ٢/١٩٨.

(٥) ينظر: (اللسان) ٥/٨٤ «قرر».

وقد أسقطت الراء من الفعل المضعف على غير قياس وإنّما تخفيفاً ونقلت حركتها إلى القاف، وإسقاط (الراء) تشبيهاً لها بالفعل المعتل العين الذي تحذف عينه إذا اتصل الضمير به، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «قال أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) شبهوا المضاعف هاهنا بالمعتل، فحذف في موضع حذفه فقالوا: (أَحَسْت وأَمَسْتُ)، كما قالوا: (أقمت وأردت)، وقالوا: مِسْتُ وظِلْتُ كما قالوا: كلت وبعت كأنّهما استويا في باب ردّ وقام»[1].

والمحذوف هو الحرف الأول المتحرك من الحرفين المتماثلين، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنه لم اجتمع المثلان في كلمة واحدة وتعذر الإدغام لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكه لاتصال الضمير به؛ فحذفوا الأول منهما حذفاً على غير قياس، وهو الحرف المتحرك، وإنّما حذفوا المتحرك دون الساكن؛ لأنّهم لو حذفوا الثاني لاحتاجوا إلى تسكين الأول، إذ كانت (التاء) التي هي للفاعل تسكن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات»[2].

وهذا مذهب الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) قال: «ومن العرب من يقول: واقْرِرْنَ في بيوتكن، فلو قال قائل: و(قِرن) - بكسر القاف - يريد (واقرِرْنَ) - بكسر الراء - فيحول كسرة الراء إذا سقطت إلى القاف، كان وجهاً ولم نجد ذلك في الوجهين جميعاً مستعملاً في كلام العرب، إلاّ في (فَعَلْتُ وفَعَلْتُم وفَعَلْنَ)، فأمّا في الأمر والنهي المستقبل فلا؛ إلاّ أنّا جوّزنا ذلك لأنّ اللام في النسوة ساكنة في (فَعَلْنَ

---

(١) ينظر: (شرح المفصل) ١٥٣/١٠.

(٢) المرجع نفسه ١٥٣/١٠.

ويَفْعَلْنَ)، فجاز ذلك. وقال أعرابي من بين نمير: يَنْحَطْن من الجبل، يريد: (يَنْحَطِطْنَ) فهذا يقوي ذلك»[1].

وهو مذهب النحاس (ت ٣٣٨هـ) أيضاً، قال: «والقول الآخر أنّ يكون من (قَرّ) في المكان (يَقِرُّ) ـ بكسر القاف ـ فيكون الأصل (وقْرِرْنَ) حذفت (الراء) الأولى استثقالاً للتضعيف، وألقيت حركتها على (القاف)، فصار (وَقِرْنَ) كما يقال: ظِلْتُ أَفْعَلُ بكسر الظاء»[2].

وكذلك هو مذهب مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[3]؛ حيث جعله بحذف الراء كراهة التضعيف، وتبعهم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[4]، أمّا أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فله رأي في المحذوف مختلف عمّا ذكره هؤلاء العلماء، نقله عنه القرطبي (ت ٦٧١هـ) في تفسيره بقوله: «قال أبوعلي بل على أن أبدلت (الراء) (ياء) كراهة التضعيف، كما أبدلت في قيراط ودينار، ويصير للياء حركة الحرف المبدل منه، فالتقدير: (إقْيرْن) ثم تُلقى حركة الياء إلى القاف كراهة تحرك الياء بالكسر، فتسقط الياء لاجتماع الساكنين، وتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فيصير قِرْنَ»[5]، وقد علّق عليه أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «وهذا غاية في التحميل كعادته»[6].

---

(١) ينظر: (معاني القرآن) ٣٤٢/٢.

(٢) ينظر: (إعراب القرآن) ٣١٣/٣.

(٣) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٥٧٧/٢.

(٤) ينظر: (الكشاف) ٢٦٠/٣.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٧٨/١٤.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ٢٣٠/٧.

ولعلّ أبا علي (ت ٣٧٧هـ) أراد أن يجعل للحذف وجهاً للقياس، فأبدل (الراء) (ياء)؛ لأنّ الياء تحذف إذا سكنت، وقد أجاز العرب إبدال الحرف الثاني من المضاعف ياءً لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد، فيصبح النطق به ثقيلاً. قال المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): «واعلم أنّ التضعيف مستثقل، وأنّ رفع اللسان عنه مرّة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه، وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فَصْلَ بينهما؛ فلذلك وجب.

وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد؛ لأنّ الكسرة بعض الياء، وأنّ الياء تغلب على الواو رابعة فما فوقها حتى تصيّرها ياءً لا يكون إلاّ ذلك وقد مضى هذا.

وذلك قولهم في تقضَّضت: تقضَّيت، وفي أمللت أمليت، وكذلك تسريت في تسررت. والدليل على أنّ هذا إنما إبدال لاستثقال التضعيف قولك: (دينار) و(قيراط) والأصل (دِنّار) و(قِرَّاط)، فأبدلت الياء للكسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل، فقلت دنانير وقراريط، وقُرَيرِيط»[1].

وإبدال الحرف الثاني من المضعف لغة أهل الحجاز. قال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): «وذكر أبوالطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) أنّ الحجازي يقول في (حسست) (حسيت) يعوّض من السين ياء، والتميمي لا يعوّض فيقول: (حِسْتُ) انتهى. يقال: حَسِيْتُ بالخبر وأَحْسَيْتُ به، أي أيقنت، قال أبوزُبيد:

خَلاَ أنَّ العِتَاق مِنَ المطَايَا حَسِيْنَ بِه فَهُنَّ إِليهِ شُوسُ

وأبوعبيدة يروي قول أبي زُبيد:

---

(١) ينظر: (المقتضب) ١/ ٣٨١.

أَحَـسْنَ بِـهِ فَهُـنَ إِلَيـه شُـوس»[١]

أمّـا الأنبـاري (ت ٥٧٧هـ) فقـد ذكـر تعليـلاً لحـذف الـراء، لـيس فيـه تعويض؛ حيث قال: «وإنّما حُذفت الراء لتكررها مع نظيرها، وتكررهـا في نفسها فإنّهـا حـرف تكرير، وإذا استثقل التكرير والتضعيف في حـرف غير مكرر، ففي المكرر أولى، وإذا كانوا قد حذفوا للتضعيف في الحرف فقالوا في (رُبَّ رُبْ) و(أنّ أنْ) والحرف لا يدخله الحذف؛ فلأن يحذفوا في الفعل الذي يدخله الحذف أولى»[٢].

الوجه الثالث: ذكره الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بقولـه: «قـار يقـار إذا اجتمـع ومنه القارة لاجتماعها»[٣].

وزاد أبوحيّان (ت ٧٤٥هـ) قولـه: «فـالمعنى: اجْمَعْـنَ أنفُسَكُنَ في بيـوتكن، و(قِرْنَ) أمر من (قار) كما تقول (خِفْنَ) من (خاف)»[٤].

[٢] القراءة الثانية: بفتح القاف من (قَرْنَ):

وهي لغة من (قَرَرْتُ في المكان أقَرُّ) حكاها الكسائي (ت ١٨٩هـ) عـن أهـل الحجاز قال: «يقولون قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ»[٥].

وذكرهـا الفـرّاء (ت ٢٠٧هـ) بقولـه: «وقـرأ عاصـم وأهـل المدينـة ﴿وَقَرْنَ﴾ بالفتح ولا يكون ذلك من الوقار، ولكنا نـرى أنهـم أرادوا: واقْـرَرْن في بيـوتكن

---

(١) ينظر: (شرح التسهيل) ٤/١٩٩، ٢٠٠.

(٢) ينظر: (البيان) ٢/٢٦٩.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٣/٢٦٠.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٧/٢٣٠.

(٥) نقلاً عن (إعراب القرآن) للنحاس ٣/٣١٣، ٣١٤.

فحذفوا الراء الأولى فحوّلت فتحها في القاف؛ كما قالوا: هل (أَحَسْتَ صاحبك)، وكما قال: ﴿فَظَلْتُمْ﴾[1] يريد (فظللتم)»[2].

وكذلك ذكرها الزجاج (ت ٣١١هـ) إلا أنّه رجح قراءة الكسر عليها. فقال: «فمن قرأ بالفتح فهو من قَرِرْت بالمكان أقرُّ. فالمعنى، و(اقْرَرْنَ) فإذا خففت صارت (وقَرْنَ) حذفت الألف لثقل التضعيف في الراء وألقيت حركتها[3] على القاف والأجود (وقِرْنَ في بيوتكن) بكسر القاف»[4].

وذكر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أن جماعة من أهل العربية أنكروها وردّ عليهم فقال: «فأمّا (وَقَرْنَ) فقد تكلم فيه جماعة من أهل العربية فزعم أبوحاتم (ت ٢٥٥هـ) أنه لا مذهب له في كلام العرب. وزعم أبوعبيد (ت ٢٢٤هـ) أن أشياخه كانوا ينكرونه من كلام العرب، قال أبوجعفر: أمّا في قول أبي عبيد إن أشياخه ينكروه. ذُكر هذا في كتاب (القراءات) فإنه قد حكى في (الغريب المصنف) نقض هذا. حكى عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) أن أهل الحجاز يقولون: قَرَرْتُ في المكان أقَرّ، والكسائي من أجلّ مشايخه، ولغة أهل الحجاز هي اللغة القديمة الفصحية.

وأمّا قول أبي حاتم: إنّه لا مذهب له فقد خولف فيه، وفيه مذهبان أحدهما: ما حكاه الكسائي. والآخر ما سمعت علي بن سليمان (ت ٣١٥هـ)

---

(١) من [آية ٦٥، الواقعة]، والآية هي: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٣٤٢.

(٣) حركة الراء ألقيت على القاف بعد حذفها للتضعيف، ولذلك استغنى عن الألف. ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٢/١٩٨.

(٤) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٢٢٥.

يقوله: قال هو من قَرَرْت به عيناً أقَرُّ. فالمعنى: واقرَرْنَ به عيناً في بيوتكن، وهذا وجه حسن، إلا أن الحديث يدل على أنه من الأول كما روى أن عمّار قال لعائشة - رضي الله عنهما - إن الله جلّ وعزّ أمرك أن تَقَري في منزلك، فقالت: يا أبا اليقظان ما زلت قوّالاً بالحق، فقال: الحمد لله الذي جعلني كذلك على لسانك»[(١)].

وذكر مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) أنّها لغة قليلة؛ وذلك لأنّه ذكر في القراءة الأولى (وقِرْنَ) قوله: «فهي اللغة المشهورة المستعملة الفاشية»[(٢)].

إلا أنّ القرطبي (ت ٦٧١هـ) بيّن أنّها لغة العرب ولغة أهل الحجاز قال: «وأمّا قراءة أهل المدينة وعاصم فعلى لغة العرب: قَرِرت في المكان إذا أقمت فيه - بكسر الراء - أقَرُّ - بفتح القاف - من باب (حَمِدَ يَحْمَدُ) وهي لغة أهل الحجاز، ذكرها أبوعبيدة (ت ٢٢٤هـ) في (الغريب المصنف) عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) وهو من أجَلّ مشايخه، وذكرها الزجّاج (ت ٣١١هـ) وغيره والأصل: (اقْرَرْنَ) حذفت الراء الأولى لثقل التضعيف وألقيت حركتها على القاف فنقول: (قَرْن)»[(٣)].

القراءة الثالثة: (واقرِرْنَ) بألف وصل وراءين الأولى مكسورة:

وهي قراءة شاذة ولكنها على الأصل؛ وذلك لأنّ أصل الفعل المضعف المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام عند اتصاله بضمير رفع متحرك مثل (التاء)

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) ٣/٣١٣، ٣١٤.

(٢) ينظر: (الكشف عن وجوه القراءات) ٢/١٩٨.

(٣) ينظر: (تفسير القرطبي) ١٤/١٧٨، ١٧٩.

أو(النون). قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): «وإن كان الساكن هو الثاني فهو على ضربين:

أحدهما: أن تحذف الحركة لموجب، ولا يجوز أن يحرك بحركة أخرى، ما دام ذلك الموجب باقياً، وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه نحو: رَدَدْتُ، ورَدَدْنَا، ورَدَدْنَ، ويَرْدُدْنَ، وارْدُدْنَ.

والثاني: أن تحذف الحركة لموجب، ثم قد تعرض ضرورة يُحرّك الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة، مع وجود ذلك الموجب، وذلك الفعل المجزوم أو الموقوف، نحو: لم يَردُدْ وارْدُدْ؛ فإنّه حذف منه الحركة الإعرابية، ثم إنّه قد يتحرك ثاني المثلين فيهما لالتقاء الساكنين نحو ارْدُد القوم ولم يَرْدُد القوم.

فالقسم الأول: أعنى رَدَدْت، ورَدَدْنا ويَرْدُدن وارْدُدْن ـ المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام. وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضاً نحو: رُدَّنَ ويَرُدَّن بفتح الثاني - وهو شاذ قليل، وبعضهم يزيد ألفاً بعد الإدغام نحو: (ردّات، وردّان) ليبقى ما قبل هذه الضمائر ساكناً، كما في غير المدغم نحو (ضَرَبْتُ وضَرَبْنَ) وجاء في لغة سُليم قليلاً - وربما استعمل غيرهم حذف العين أيضاً في مثله، وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين، فحذفوا ما حقه الإدغام، أعني أول المثلين لما تعذر الإدغام، فإن كان ما قبل الأول ساكناً أوجبوا نقل حركة الأول إليه نحو (أحَسْنَ ويُحِسْنَ) ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1] على أحد الوجوه»[2].

---

(١) من [آية ٣٣، الأحزاب]، والآية مذكورة ص٤٧٤ هامش [١].

(٢) ينظر: (شرح الشافية) ٣/٢٤٤، ٢٤٥.

والإبقاء على الأصل - وهو إثبات الحرفين - مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) قال: «ومثل قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ حذفوا وألقوا الحركة على (الفاء) كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا النحو إلاّ شاذاً، والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أحْسَسْتُ ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ»(١).

فمذهب سيبويه أن الحذف شاذٌ، وتبعه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بقوله: «وقد شذّ العرب في شيء من ذلك؛ فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً لما تعذر التخفيف بالإدغام، والذي يحفظ من ذلك، (أحَسْتُ) و(ظَلْتُ) و(مَسْتُ). وسبب ذلك أنّه لّما كُره اجتماع المثلين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين. وذلك أنك قد كنت تدغم فبل الإسناد للضمير فتقول: (أحَسّ) و(مَسّ) و(ظَلّ)، والإدغام ضرب من الاعتلال، ألا ترى أنك تغير العين من أجل الإدغام بالإسكان، كما تغيرّها إذا كانت حرف علّة فكما تحذف العين إذا كانت حرف علّة في نحو: (قُمتُ) و(خِفْتُ) و(بِعْتُ)، كذلك حذفت في هذه الألفاظ تشبيهاً بذلك»(٢).

الترجيح:

قبل أن أرجح رأياً عليّ أن أذكر الأوجه التي قيلت في الآية:

[١] (قِرْنَ): مشتق من (الوقار).

[٢] (قِرْنَ): مشتق من (قرّ يَقِرُّ) أو من (قَرَّ يَقَرُّ).

[٣] (قِرْنَ): مشتق من (قار يقار) إذا اجتمع.

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٤/٤٢٢.

(٢) ينظر: (الممتع) ٢/٦٦١.

[٤] (قَرْنَ): مشتق من (قررت به عيناً أقرّ).

وقد ذكر المهدوي جميع الأوجه السابقة، ولم يرجّح أحدها على الآخر.

والرأي الذي أرجحه أن تكون مشتقة من (قَرّ يَقِرُّ) في قراءة الكسر، ومن (قَرّ يَقَرُّ) في قراء الفتح؛ لأن المعنى يتطلب ذلك وهو الاستقرار.

وقد جاء هذا المعنى في اللسان: «والقُرُّ بالضم القرار في المكان تقول منه قَرِرْتُ بالمكان بالكسر أقرُّ قراراً، وقَرَرْتُ أيضاً بالفتح أقِرُّ قراراً وقُروراً وقَرّ بالمكان يَقِرُّ ويَقَرُّ»[١].

---

(١) ينظر: (اللسان) ٥/ ٨٤ «قرر».

المبحث العاشر

(إياب) بين تخفيف الياء وتشديدها

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾[(١)]

العرض:

قال المهدوي: «من قرأ (إيّابهم بالتشديد جاز أن يكون بنى من (آب) (فَيْعَلْتُ)، والأصل (أَيْوَبْتُ)، فقلبت (الواو) (ياء)، فصار (أَيَّبْتُ)، وجاء المصدر عليه فهو (فِيْعَال).

ويجوز أن يكون (فَيْعَالاً) أيضاً من (أوّبت) مثل فوعلت، كما قالوا: حَوْقَلت، وقالوا في مصدره الحَيْقَال.

ويجوز أن يكون فِعَّالاً من (آب)، فأصله إوّاب، فقلبت الواو ياءً، وإن كانت متحصنة بالإدغام استحساناً للتخفيف لا وجوباً»[(٢)].

التوضيح:

وردت للآية قراءتان، الأولى بتخفيف (الياء) (إيابهم)، وهي قراءة[(٣)] الجمهور.

---

(١) سورة الغاشية، الآية [٢٥].

(٢) ينظر: المخطوط ٢٠١/ب/ج.

(٣) ينظر: (البحر المحيط) ٨/٤٦٥.

والثانية بتشديد الياء (إيّابهم)، وهي قراءة[١] أبي جعفر وشيبة.

ولكل قراءة تأويل مناسب:

القراءة الأولى:

بتخفيف (الياء) مشتق من (آب يؤوب إياباً) وأصلها كما قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «إواباً... إلا أنه أعلّ المصدر لاعتلال الفعل، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلهما»[٢].

القراءة الثانية:

بتشديد الياء (إيّابهم)، وهي قراءة عشرية ذكرها ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في النشر[٣] وعلى الرغم من ذلك فقد أنكرها كثير من العلماء، فهذا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) يقول: «لا يجوز على جهة من الجهات»[٤]، وهذا أبوحاتم (ت ٢٥٥) ينقل عنه القرطبي (ت ٦٧١هـ) قوله: «لا يجوز التشديد، ولو جاز لجاز مثله في الصِيَام والقِيَام»[٥]، أمّا النحاس (ت ٣٣٨هـ) فقد لحّنها فقال: «هو لحن[٦]»، وكذلك مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) كعادته يحكم عليها بقوله: «فيه بعد»[٧].

---

(١) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٥/٢١٦، و(المحتسب) ٢/٣٥٧، و(مشكل إعراب القرآن) ٢/٨١٥، و(الكشاف) ٤/٢٤٨، و(تفسير القرطبي) ٢٠/٣٨، و(البحر المحيط) ٨/٤٦٥، و(النشر) ٢/٤٠٠.

(٢) ينظر: (البيان) ٢/٥١٠.

(٣) ينظر: (النشر) ٢/٤٠٠.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ٣/٢٥٩.

(٥) ينظر: (تفسير القرطبي) ٢٠/٣٨.

(٦) ينظر: (إعراب القرآن) ٥/٢١٦.

(٧) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٨١٥.

أمّا من أجازها فقد أوجد لها تعليلاً مناسباً.

[١] **التعليل الأول:** للزجّاج (ت ٣١١هـ)، بقوله: «ومعنى (إِيَّابَهم) على مصدر (أَيَّبَ إِيّاباً) على معنى (فَعْيَل فِيْعَالا) من (آب يَؤُوب)، والأصل (إِيْوَابًا) فأدغمت الياء في الواو، وانقلبت الواو إلى الياء؛ لأنّها سبقت بسكون»[١].

وتبعه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٢] في أحد رأيين له، وكذلك العكبري (ت ٦١٦هـ)[٣].

[٢] **التعليل الثاني:** لابن جني (ت ٣٩٢هـ) حيث قال: «وعلى أنّه يجوز أن يكون (فِعَالاً) (إوّابا) إلا أنّه قلب الواو ياء وإن كانت متحصنة بالإدغام استحساناً للاستخفاف، لا وجوباً، ألا تراهم قالوا: ما أَحْيَلَه من الحيلة؟ وهو من الواو لقولهم: يتحاولان. وقالوا في دوّمت السماء ديّمت، قال:

هُوَ الجَوَادُ ابنُ الجَوَادِ بنِ سَبَل إِنْ دَيَّمُوا جَادَ وإِنْ جَادُوا وَبَل

يريد: (دَوَّموا)؛ لأنّه من دام يدوم»[٤].

أمّا الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فله تعليل يختلف عن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قال: «أن يكون أصله (إوّاباً) (فعالاً) من (أوّب)، ثم قيل (إيواباً) كديوان في (دوّان) ثم فعل به ما فعل بأصل سيّد وميت[٥]»[٦].

---

(١) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٥/٣١٧.

(٢) ينظر: (الكشاف) ٤/٢٤٨.

(٣) ينظر: (التبيان في إعراب القرآن) ٢/١٢٨٤.

(٤) ينظر: (المحتسب) ٢/٣٥٨.

(٥) يعني اجتمع (ياء) و(واو) وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الواو، ينظر: (البحر المحيط) ٨/٤٦٥.

(٦) ينظر: (الكشاف) ٤/٢٤٨.

وتعليل الزمخشري مسبوق به حيث ردّه أبوحاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) وكذلك أبوحيان (٧٤٥هـ).

فقال الأول: «الذهاب إليه فاسد؛ لأنّه كان يجب فيه التصحيح لاحتماء العين بالإدغام، كقولهم (اجَلَوَّذ) (اجلوَّاذاً)[1]، فأمّا (اجلِيواذا) و(ديوان) فشاذّان»[2].

وقال الثاني: «فأمّا كونه مصدر (أوّب) فإنه لا يجوز؛ لأنّهم نصوا على أن الواو الأولى إذا كانت موضوعة على الإدغام، وجاء قبلها مكسوراً فلا تقلب الواو الأولى (ياء)؛ لأجل الكسرة، ومثلوا (باخرواط)[3] مصدر (اخروّط). ومثلوا أيضاً بمصدر (أوب) نحو: (أوّب إوّاباً). فهذه وضعت على الإدغام فحصنها من الإبدال، ولم تتأثر للكسرة، وأمّا تشبيه الزمخشري (بديوان) فليس بجيد؛ لأنّهم لم ينطقوا بها في الوضع مدغمة، فلم يقولوا (دوّان)، ولولا الجمع على (دواوين) لم يعلم أن أصل هذه الياء (واو)، وأيضاً فنصوا على شذوذ (ديوان) فلا يقاس عليه غيره»[4].

[٣] التعليل الثالث: لابن جني (ت ٣٩٢هـ) أيضاً؛ حيث قال: «وإن شئت أيضاً جعلت (أوّبت) فوعلت بمنزلة (حوقلت) وجاء المصدر على الفيعال (كالحيقال) أنشد الأصمعي:

يَا قَوْمِ قَدْ حَوقَلتُ أَو دَنَوتُ وبَعدَ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوتُ

---

(١) اجلّواذا: المضاء والسرعة في السير. ينظر: (اللسان) ٤٨٢/٣ «جلذ».

(٢) ينظر: (المحتسب) ٣٥٧/٢.

(٣) الاخراوّاط في السير: المضاء والسرعة. ينظر: (اللسان) ٢٨٦/٧ «خرط».

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٤٦٥/٨.

فصارت (إيوابا) كالحيقال، ثم قلبت (الواو) للياء قبلها فصارت (إيّاباً))»[١].

وقد يعترض معترض على هذين التعليلين (الأول والثالث) بقوله: لماذا لم يحمها الإدغام من القلب كما حماها في التعليلات السابقة؟. والردّ هنا على لسان ابن جني (٣٩٢هـ) حيث قال: «إنما ذلك إذا كانتا عينين؛ لأنّهما لا يكونان إلاّ من لفظ واحد... فأمّا (فوعلت) فالواو زائدة، والعلل إليها مسرعة؛ لأنّها ليست عيناً فتتحامل بها أختها»[٢]، وكذلك (فيعلت) فالياء زائدة فيها وليست عيناً.

[٤] **التعليل الرابع**: قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أيضاً: «ويجوز أن يكون (أوّيت) (فعولت) (كجهور)، فنقول في مصدره على حد (جهوار) (إيّاب) فتقلب (الواو) (ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم يحمها من القلب إدغامها؛ لأنّها لم تدغم في عين فتحميها وتنهض بها، إنما أدغمت في (واو) (فعولت) الزائدة الجارية مجرى ألف فاعلت»[٣].

[٥] **التعليل الخامس**: وهو رأي ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) قال: «ويصح أن يكون من (أأوب) فيجئ (إيواباً) سهلت الهمزة، وكان اللازم في الإدغام بردها (إواباً)، لكن استحسنت فيه الياء على غير قياس»[٤].

---

(١) ينظر: (المحتسب) ٢/٣٥٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه ٢/٣٥٩.

(٤) نقلاً عن (البحر المحيط) ٨/٤٦٥.

وقد علق عليه أبوحيان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: «ليس بصحيح بل اللازم إذا اعتبر الإدغام أن يكون (إيّاباً)؛ لأنّه قد اجتمعت (ياء) وهي المبدلة من الهمزة بالتسهيل و(واو) وهي عين الكلمة. وإحداهما ساكنة فتقلب الواو ياء وتدغم فيها الياء فيصير (إيّاباً)»[1].

الترجيح:

إليك بياناً بالتعليلات التي قيلت في قراءة التشديد ثم بعد ذلك أبين رأي المهدوي وترجيحي والبيان هو:

[١] تكون فعّل فعّالاً (أوّب أوّاباً) ثم قلبت الواو ياء استحساناً للاستخفاف (إيّاباً).

[٢] تكون من فعول فعوال (أوّب ـ أوياب) تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (إياباً).

[٣] تكون فوعل فيعال (أوّب إيواباً)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لأنّ الياء زائدة (إياباً).

[٤] تكون من فيعل فيعال (أيّب إياباً).

[٥] تكون من أفعل إفعال (أأوب ـ إيواب) تقلب الواو ياء، وتدغم في الياء (إيّاباً).

وقد ذكر المهدوي التعليلات الثلاثة دون ترجيح.

والراجح في نظري: الوجه الأول على رأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[2].

---

(١) نقلاً عن (البحر المحيط) ٨/٤٦٥.

(٢) ينظر: (المحتسب) ٢/٣٥٨.



الباب الثالث

الأصول النحوية عند المهدوي

ويشتمل على كلمة وفصلين:

الفصل الأول: السماع عند المهدوي.

الفصل الثاني: القياس عند المهدوي.



كلمة

الأصول النحوية هي الأسس التي بُني عليها علم النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم.

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في عدد هذه الأصول، فقد أورد السيوطي في أول الاقتراح ما يلي: «وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة (السماع) و(الإجماع) و(القياس).

وقال الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة (نقل) و(قياس) و(استصحاب حال)، وقد تحصل مما ذكراه أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب»(١). فعلى رأي السيوطي أن هذه الأربعة هي الأساس، وما عداها تكون مسائل جزئية، وقد ذكرها النحاة، وإليك بياناً بما وقفت عليه من ذلك موثقاً بمراجعه:

[١] السماع:

ذكره كل من ابن جني(٢)، والأنباري(٣)، والسيوطي(٤)، وأحمد تيمور باشا(٥)، والشيخ خضر حسين(٦)، والدكتور تمام حسان(٧)، والدكتورة

---

(١) (الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي) ص٢٦، تحقيق الدكتور محمود فجال ط١ (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، دار القلم ـ دمشق.

(٢) الخصائص ١/١١٧.

(٣) (الإغراب في جدل الإعراب) للأنباري ص٤٥، و(لمع الأدلة) ص٨١، تحقيق سعيد الأفغاني ط٢ (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م) دار الفكر، بيروت.

(٤) (الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي) ص٢٦.

(٥) (السماع والقياس) رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة، للعلامة أحمد تيمور باشا، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

(٦) (القياس في اللغة العربية) للشيخ خضر حسين ص٢٩، ط(١٣٥٣هـ) المطبعة السلفية.

(٧) (الأصول) د. تمام حسان ص٧١، ط(١٩٨٢م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عفاف حسانين[١].

[٢] القياس:

ذكره كل ابن جني[٢]، والأنباري[٣]، والسيوطي[٤]، والعلامة تيمور باشا[٥]، والشيخ خضر حسين[٦]، والأستاذ عباس حسن[٧]، ود. تمام حسان[٨]، ود. محمد عيد[٩]، ود. صابر أبوالسعود[١٠]، والأستاذ سعيد الأفغاني[١١]، ود. عفاف حسانين[١٢].

---

(١) (في أدلة النحو) د. عفاف حسانين، ص٣، ط(١٩٧٧م).

(٢) (الخصائص) ١/١٠٩.

(٣) (الإعراب) ص٤٥، و(لمع الأدلة) ص٨١.

(٤) (الإصباح في شرح الاقتراح) ص٢٩.

(٥) (السماع والقياس).

(٦) (القياس) ص٢٥.

(٧) (رأي في بعض الأصول النحوية) عباس حسن ص٥٩، ط(١٣٧١هـ/ ١٩٥١م)، مطبعة العالم العربي بالقاهرة.

(٨) (الأصول) ص٧١.

(٩) (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، للدكتور محمد عيد ص٧٣، عالم الكتب القاهرة.

(١٠) (القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني)، د. صابر أبو السعود، مكتبة الطليعة بأسيوط.

(١١) (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني ص٧٩، ط٣ (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م).

(١٢) (في أدلة النحو) ص٣.

[٣] الإجماع:

ذكره كل من ابن جني(١)، والسيوطي(٢)، ود. عفاف حسانين(٣).

[٤] استصحاب الحال(٤):

ذكره كل من الأنباري(٥)، والسيوطي(٦)، ود. تمام حسان(٧)،

---

(١) (الخصائص) ١/١٨٩.

(٢) (الإصباح في شرح الاقتراح) ص٣٦.

(٣) (ي أدلة النحو) ص٣.

(٤) بلغني أن رسالة ماجستير نوقشت عن استصحاب الحال، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، غير أن الطالب عدل في العنوان وجعلها: (استصحاب الأصل ومظاهره في النحو والصرف) بدلاً من (استصحاب الحال) والمراد بهما شيء واحد، ولكن لم أطلع عليها حتى الآن. ومما جاء في تعريف استصحاب الحال ما يأتي:

أ) قال الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب): «وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء» ص٤٦.

ب) وقال في (لمع الأدلة): «اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»، ص١٤١.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) (الإصباح في شرح الاقتراح) ص٢٦.

(٧) (الأصول) وعرّفه بقوله: «ويسمى استصحاب الحال عند الأصوليين والنحاة وقد يسميه النحاة: (استصحاب الأصل) ويقصدون به مطابقة المقيس عليه لما جرد النحاة من أصل؛ لأن المقيس عليه قد يختلف عن الأصل، فشرطه الاطراد لا مطابقة الأصل فإذا طابق المقيس عليه الأصل نشأت الحالة التي يسمونها الاستصحاب، ففي (ضرب) استصحاب وفي (قال) عدول عن الأصل وكلاهما مطرد يصح لأن يكون (مقيساً عليه)؛ ولأن يسمى في نطاق القياس (أصلاً) (بمفهوم القياس)، ص٢٠٣-٢٠٤.

ود. عفاف حسانين[١].

[٥] العامل:

ذُكر عند الجرجاني[٢]، وابن مضاء[٣]، والشيخ خضر حسين[٤]، ود. محمد عيد[٥].

[٦] العلة:

وجدتها عند الزجاجي[٦]، وابن جني[٧]، وابن مضاء[٨]، والشيخ خضر

---

(١) (في أدلة النحو) وقالت الدكتورة عفاف في تعريفه: «هو في الأصل مصطلح فقهي للحنفية يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة. ما لم يقم دليل على عدمها لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [آية ٢٩، البقرة]، قيل: نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول النحو كأصول الفقه»، ص٢٨٧.

(٢) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني (ت ٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري، الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ) تحقيق البدراوي زهران ط١ (١٩٨٣م) دار المعارف بمصر.

(٣) (الرد على النحاة) ص٦٩. في طبعتيه معاً، تحقيق د. شوقي ضيف ص٤ـ٦٧، ط٢(١٩٨٢م) دار المعارف مصر. وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، ص٥ـ٤٦، ط١ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) دار الاعتصام.

(٤) (القياس) ص٩٤.

(٥) (أصول النحو العربي) ص٢٣٥.

(٦) (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجّاجي ص٦٤ـ٦٥، تحقيق د. مازن مبارك، ط٣(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، دار النفائس بيروت.

(٧) (الخصائص) ١/١٤٨.

(٨) (الرد على النحاة).

حسين[١]، والأستاذ عباس حسن[٢]، ود. تمام حسان[٣]، ود. محمد عيد[٤]، ود. مازن مبارك[٥].

[٧] الاستقراء:

ذكره كل من السيوطي[٦]، ود. تمام حسان[٧].

[٨] الاستحسان:

وجدته عند ابن جني[٨]، والسيوطي[٩]، ود. تمام حسان[١٠].

[٩] التأويل:

ذكره د. محمد عيد[١١].

[١٠] العكس:

وجدته عند ابن جني[١٢]، ود. تمام حسان[١٣].

---

(١) (القياس) ص٧٥.

(٢) (رأي في بعض الأصول النحوية) ص٥٩.

(٣) (الأصول) ص٧١، ٢٠٤.

(٤) (أصول النحو العربي) ص٣١.

(٥) (النحو العربي، العلة، النحو نشأتها وتطورها) ص٥٩.

(٦) (الإصباح في شرح الاقتراح) ص٢٦.

(٧) (الأصول) ص٧١، ٢٠٢.

(٨) (الخصائص) ١/١٣٣.

(٩) (الإصباح في شرح الاقتراح) ص٢٦.

(١٠) (الأصول) ص٢٠٤.

(١١) (أصول النحو العربي) ص١٨٣.

(١٢) (الخصائص) ١/٢٧٢.

(١٣) (الأصول) ص٧١، ٢٠٦.

[١١] عدم دليل النفي:

وجدته عند ابن جني[١]، ود. تمام حسان[٢].

[١٢] عدم النظير:

ذكره عند ابن جني[٣]، ود. تمام حسان[٤].

[١٣] الباقي:

د. تمام حسان[٥].

[١٤] الأصل:

ذُكر عند د. تمام حسان[٦].

[١٥] الاشتقاق والنحت:

وجدته عند الأستاذ عباس حسن[٧]، ود. سعيد الأفغاني[٨].

[١٦] التعريب:

عند الأستاذ عباس حسن[٩].

---

(١) (الخصائص) ١/١٩٩.

(٢) (الأصول) ص٧١، ٢٠٥.

(٣) (الخصائص) ١/١٩٧.

(٤) (الأصول) ص٧١، ٢٠٦.

(٥) المرجع نفسه ص٢٠٧.

(٦) المرجع نفسه ص٢٠٣.

(٧) (رأي في بعض الأصول النحوية) ص٩٢.

(٨) (في أصول النحو) ص١٣٠.

(٩) (رأي في بعض الأصول النحوية) ص٧٥.

هذا ما وقفت عليه في أثناء البحث والدرس ولم أتعمد الإحصاء والاستقصاء؛ لأنّ ذلك ليس من أهدافي في هذا المقام، وإيثاراً للإيجاز سأكتفي بمعالجة الأصليين الرئيسين عند المهدوي، وهما: (السماع والقياس) للأسباب الآتية:

[١] إنّ السماع والقياس هما الأصلان الرئيسان في الأصول النحوية كما هو معلوم للجميع.

[٢] إنّ المشاكلة بين أبواب الرسالة وفصولها شيء مرغوب فيه؛ بحيث يكون كل باب مشتملاً على فصلين اثنين، وذلك ما لم تكن هناك حاجة ماسة إلى ترك ذلك.

[٣] إنّ المهدوي لم يأت بجديد في سائر الأصول النحوية، فلم أجد عنده ما يدعو إلى اختراق هذا التنسيق المنهجي بين الأبواب والفصول.

صحيح أنّه تنسيق شكلي، ولكن لماذا نترك التنسيق دون حاجة تدعو إلى ذلك، ولو كان هناك شيء جديد عند المهدوي لضحيت بهذا التنسيق، ولكن لما لم يكن هناك جديد، التزمت بالتنسيق المنهجي، مع اعترافي بأنّه تنسيق شكلي، ثم إنّ هذا الباب كُلّه (باب الأصول النحوية) يدخل في إطار تعميق البحث ولو استغنيت عنه كله ما كان عليّ في ذلك أدنى حرج؛ لأنّ عنوان الرسالة يشتمل على بابين فقط وهما (النحو الصرف) ولم يذكر في العنوان شيء عن الأصول النحوية، حتى أكون مطالبة به على سبيل الإلزام.

وقد رأيت كثيراً من الرسائل التي يماثل عنوانها رسالتي قد اقتصرت على بابين فقط، وهما: باب النحو، وباب الصرف... ولا يستطيع إنسان أن يوجه إليها لائمة التقصير في البحث أو القصور في تطبيق العنوان على الأبواب، وإليك الأصليين الرئيسيين عند المهدوي.

الفصل الأول

السماع عند المهدوي

وفيه مباحث متعددة تتمثل في مصادر السماع، وهي:

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن الكريم.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث الشريف.

المبحث الثالث: الاستشهاد بالشعر العربي.

المبحث الرابع: الاستشهاد بالنثر العربي.

المبحث الأول

الاستشهاد بالقرآن الكريم

استشهد المهدوي بالقرآن الكريم في محور الإعراب الذي يشتمل عنده على النحو والصرف، وأكثر من الاستشهاد بالقرآن، دون تفرقة بين القراءات في مراتبها المتعددة المعروفة.

[١] قال في قوله تعالى: ﴿فَبَهَتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾[١].

«يجوز أن يكون (الذي) فاعلاً، والمفعول محذوف والتقدير: فبهت الذي كَفَر إبراهيم، أي: أراد أن يبهته كما قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٢]، يريد إذا أردتم القيام»[٣].

---

(١) من [آية ٢٥٨، البقرة]، في قراءة من قرأ بفتح الباء وهي قراءة شاذة نسبها صاحب المحتسب إلى ابن السميفع. ينظر: (المحتسب) ١/١٣٤، والآية هي: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٢) من [آية ٦، المائدة]، والآية هي: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط ١١١/ب/ظ.

[٢] وقال في قوله تعالى: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾[١]: «على إضمار الفاء، التقدير: فغلت أيديهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗا﴾[٢]»[٣].

[٣] وقال في قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾[٤]: «يجوز أن يكون تقديره: اضربوا مكاناً فوق الأعناق، فحذف المفعول، وأقيمت الصفة مقامه، وفي الظرف ذكرٌ منه كما جاء: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ﴾[٥]، ونحوه.

ويجوز أن يجعل مفعولاً على السعة؛ لأنّ فوق قد استعمل اسماً كما قال: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾[٦]. ويقوي هذا التقدير عطف البنان عليه فكأنه قال: اضربوا الرأس واضربوا كل بنان»[٧].

---

(١) من [آية ٦٤، المائدة]، والآية هي: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾.

(٢) من [آية ٦٧، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط ١٢٠/ب/ظ.

(٤) من [آية ١٢، الأنفال]، والآية هي: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ﴾.

(٥) من [آية ٢٤، الروم]، والآية هي: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾.

(٦) من [آية ٤١، الأعراف]، والآية هي: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٞ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(٧) ينظر: المخطوط ٩٠/ب/ك.

[٤] وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[١]: «قيل هو تمثيل يراد به القرب؛ كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[٢]»[٣].

[٥] وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟﴾[٤]: «يجوز أن يقدر حذف (أن) فيكون المعنى: ولا يحسبنّ الذين كفروا أنهم سبقوا، فتسد (أن) مسد المفعولين، وحذفت كما أجاز سيبويه حذف (أن) في قوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾[٥] ونحوه، والتقدير أن أعبد»[٦].

[٦] وقال في قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾[٧]: «قيل المعنى إني أحببت الخيل حباً فألهاني عن ذكر ربي، فهو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، ودلت إضافته إليه على إرادة تعدي الفعل إليه، فاكتفى بإضافة المصدر، وقد حذف المفعول في نحو: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾[٨]»[٩].

---

(١) من [آية ٢٤، الأنفال]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

(٢) من [آية ١٦، ق]، والآية هي: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾.

(٣) ينظر: المخطوط ٩٢/ب/ك.

(٤) من [آية ٥٩، الأنفال]، والآية هي: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾.

(٥) من [آية ٦٤، الزمر]، والآية هي: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾.

(٦) ينظر: المخطوط ٩٧/ب/ك.

(٧) من [آية ٣٢، ص]، والآية هي: ﴿فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾.

(٨) من [آية ٣٤، فصلت]، والآية هي: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾.

(٩) ينظر: المخطوط ٧/أ/ج.

المبحث الثاني

الاستشهاد بالحديث الشريف

على الرغم من حرصي الشديد ويقظتي التامة لم أجد عند المهدوي استشهاداً بالحديث الشريف في إثبات قاعدة نحوية أو صرفية.

غير أنني وجدته يستشهد بالحديث الشريف في الأحكام والنسخ وكذلك في التفسير.

ولما كان هذان المحوران لا يدخلان في صميم الرسالة التي عنوانها (النحو والصرف عند المهدوي) لم أشأ أن أتوغل في البحث عنهما، ولكنني مع ذلك لم أهملهما كل الإهمال، وإليك بعض ما وقفت عليه في هذين المحورين.

(أ) نماذج من الأحاديث الواردة في (الأحكام والنسخ):

[١] قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾[١].

قال المهدوي: «الميتة هاهنا عموم في اللفظ ومعناهما الخصوص: لأن النبي ﷺ أحلّ ميتة البحر والجراد بقوله عليه السلام: **(أحلت لكم ميتتان ودمان، الحيتان والجراد، والكبد والطحال)**[٢]»[٣].

---

(١) من [آية ١٧٣، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٢) صحيح البخاري ٦/٢٢٢، ٢٢٣، ومسند أحمد ٢/٩٧، وتفسير القرطبي ٢/٢١٧.

(٣) ينظر: المخطوط ٦٢/أ/ط.

[٢] قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾[١].

قال المهدوي: «بين النبي ﷺ ما أجمله الله عز وجل في هذه الآية بنحو قوله: **(الذهب بالذهب وزناً بوزن، والفضة بالفضة وزناً بوزن، والبرُّ بالبرِّ مثلاً بمثل، والشعير بالشعير مثلاً بمثل، والتمر بالتمر مثلاً بمثل، فمن زاد أو استزاد فقد أربا)**[٢]»[٣].

(ب) نماذج من الأحاديث الواردة في (التفسير):

[١] قال تعالى: ﴿ أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾[٤].

قال المهدوي: «ومعنى ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُ﴾، بسؤالهم إياه أن يريهم الله جهرة، وسألوا محمداً أن يأتي بالله والملائكة قبيلا عن ابن عباس، مجاهد: سألوا النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهباً فقال ﷺ: **(هو لكم كالمائدة لبني إسرائيل فابو)**[٥]»[٦].

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢٧٨].

(٢) صحيح البخاري ٣/ ٣٠، صحيح مسلم ٢/ ١٢١١، تفسير القرطبي ٣/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) ينظر: المخطوط ١١٢/ب/ط.

(٤) سورة البقرة، الآية [١٠٨].

(٥) تفسير الطبري ٢/ ٤٩٠.

(٦) ينظر: المخطوط ٤٧/أ/ظ.

[٢] قوله تعالى: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾(١).

قال المهدوي: «من وحد الريح؛ فلأنه اسم للجنس يدل على القليل والكثير، ومن جمع فلاختلاف الجهات التي تهب منها الرياح، ومن جمع مع الرحمة ووحد مع العذاب فإنه فعل ذلك اعتباراً بالأغلب في القرآن نحو: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾(٢)، ﴿ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾(٣)، وقد كان النبي عليه السلام يقول إذا هب الريح: (اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً)(٤)»(٥).

وقفة مع المهدوي:

لماذا لم يستشهد المهدوي بالأحاديث الشريفة في إثبات القواعد النحوية والصرفيّة؟.

هل كان يرى أنّها ليست من الصحة في المستوى المطلوب للاستشهاد بها في تقعيد القواعد؛ لأنها مروية بالمعنى؛ ولأنّ الرواة أحياناً يكونون من الوافدين على العرب، ولم تسلم ألسنتهم من اللحن والخطأ؟.

---

(١) من [آية ١٦٤، البقرة]، والآية هي: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾.

(٢) من [آية ٤٦، الروم]، والآية هي: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَلِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾.

(٣) من [آية ٤١، الذاريات]، والآية هي: ﴿وَفِي عَادٍ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾.

(٤) صحيح مسلم ٦١٦/١، مسند أحمد ١٥٩/٣.

(٥) ينظر: المخطوط ٦٨/أ/ظ.

وقد اعتنق هذا الرأي كثير من النحاة الأوائل[١] فاستبعدوا الحديث الشريف من الاستشهاد عند وضع القواعد في نشأتها الأولى.

ومهما يكن من أمر فإنّني لم استطع التنبؤ بما كان في نفس المهدوي فلعله كان يرى شيئاً من ذلك، أو لعله آثر السلامة فلم يدخل في دوَّامة خلافات كما هي عادته ـ عليه رحمة الله ورضوانه ـ.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر خلاصة لما وقفت عليه في أثناء دراستي لعلها تنير الطريق في هذا المبحث الدقيق.

وباختصار شديد أقول: اختلف العلماء قديماً وحديثاً بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكُتبت في ذلك بحوث متعددة، منها رسائل جامعية كما تولاّها بالبحث الدقيق مجمع اللغة العربية بمصر، وأصدر في ذلك قراره الموفق كما سيأتي بالتفصيل.

وربما كان من المفيد هنا أن أذكر موقف بعض العلماء الأجلاء من أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، في هذه القضية فأقول:

(أ) موقف سيبويه من الاستشهاد بالحديث:

تساءل الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه (فهارس كتاب سيبويه) بقوله: هل استشهد سيبويه بالحديث النبوي؟.

وأجاب على ذلك بقوله: «وإذا قرأنا كتاب سيبويه فلن نجد فيه كلاماً رفعه للنبي ﷺ.

---

(١) ينظر: تفصيل ذلك في: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف) للدكتورة خديجة الحديثي، ص٣١ فما بعدها، العراق، وزارة الثقافة والإعلام (١٩٨١م).

في الكتاب نصوص كثيرة توافق بعض الأحاديث النبوية مثل:

(كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ونصرانه). هذا حديث معروف مشهور. ولكن سيبويه لم يستشهد به على أنّه حديث من النبي ﷺ، وإنّما قال في كتابه ١/٣٩٦: «وَأَمّا قولهم: كل مولود يولد على الفطرة... فقد جعله كلاماً صادراً من العرب الذين يحتج بكلامهم»[١].

(ب) موقف الفرّاء من الاستشهاد بالحديث الشريف:

أثبت الدكتور الأنصاري في كتابه (أبوزكريا الفراء) استشهاد الفرّاء بالأحاديث النبوية الشريفة بقوله: «أمّا الاحتجاج بالحديث فكان مظهراً قوياً من مظاهر النزعة السلفية عند الفراء مخالفاً بذلك مذهب المعتزلة من جهة، ومسلك علماء اللغة الأولين من جهة أخرى»[٢].

(جـ) موقف المبرِّد من الاستشهاد بالحديث الشريف:

حقق الشيخ عضيمة كتاب المقتضب للمبرد وخرج من ذلك بتلخيص عن موقف المبرد من الحديث الشريف حيث قال: «وموقف المبرد في المقتضب يتخلص فيما يأتي:

أ) قال في الجزء الأول: ٣٤: «وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -: (العين وكاء السه).

---

(١) (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) للشيخ عضيمة ص٧٦٢، ط١ (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) دار الحديث، القاهرة.

(٢) ينظر: (أبوزكريا الفرّاء) ص٨٨.

ب) ثم قال في ص٢٢٣: (وفي الحديث: العين وكاء السه)، ويظهر أنّه يريد من الحديث الخبر، فقد قال في المقتضب ٤/٢٥٥: وفي الحديث لما طعن العلج أو العبد عمر - رحمه الله - صاح: يا لله للمسلمين ومثله في الكامل ٧/٢١٥.

جـ) صرح بالحديث النبوي في المقتضب ٣/٢١٧ـ٢١٨ بقوله وجاء عن النبي ﷺ: (**ليس في الخضروات صدقة**). وقد ضعف المحدثون هذا الحديث، انظر: المقتضب ٣/٢١٨»[1].

ولكي تتم الفائدة - إن شاء الله - سأورد نص القرار الذي صدر من المجمع اللغوي بالقاهرة وإليك النص:

الاحتجاج بلفظ الحديث:

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبيّنة فيما يأتي:

[١] لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الستة فما قبلها.

[٢] يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

(ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

(جـ) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

(د) كتب النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ص٧٦٣.

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنّه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

(و) الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

(ز) الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وابن سيرين.

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة»[1].

---

(١) نقلاً عن مذكرات للدكتور أحمد مكي الأنصاري بعنوان: (سيبويه عملاق النحو العربي) ص٥٣.

المبحث الثالث

الاستشهاد بالشعر العربي

كان من الطَبعي أن يستشهد المهدوي بالشعر العربي في محور الإعراب (النحو والصرف)، وقد رأيته يتحرى في ذلك أن تكون الشواهد من عصور[(١)] الاحتجاج وهي: إلى نهاية القرن الثاني أو منتصفه لعرب الأمصار وإلى آخر القرن الرابع أو منتصفه لأهل البدو من جزيرة العرب.

ولما كانت عصور الاحتجاج مشتملة على أزمنة متعددة رأيت أن أذكر نماذج من كل عصر استيفاء للبحث وإليك بعض النماذج.

أنموذج من الاستشهاد بالشعر الجاهلي:

[١] قال في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[(٢)]: «الجمع ظاهر، ومن قرأ ﴿إِلَٰهَ أَبِيكَ﴾[(٣)] احتمل أن يكون أيضاً جمع سلامة، كما قال[(٤)]:

---

(١) ينظر: كتاب (رأي في الأصول النحوية) ص١٨.

(٢) من [آية ١٣٣، البقرة]، والآية هي: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾.

(٣) ابن يعمر والجحدري وأبي رجاء، ينظر: (المحتسب) ١/١١٢، و(مشكل إعراب القرآن) ١/٧٢، و(البحر المحيط) ١/٤٠٢، و(الإتحاف) ص١٧٨.

(٤) الشاعر: زياد بن واصل السلمي شاعر جاهلي، ينظر البيت في: (الكتاب) ٣/٤٠٦، و(المقتضب) ٢/١٧٢، و(المحتسب) ١/١١٢، و(أمالي ابن الشجري ٢/٣٧)، و(تفسير القرطبي) ٢/١٢٧، و(الخزانة) ٢/٢٧٥.

فلمـــا تبـــيّن أصـــواتنا بكـــين   وفــــــــدينا بالأبينــــــا

ويحتمل أن يكون واحداً، وإبراهيم بدل منه، وإسماعيل وإسحاق عطف عليه»[١].

[٢] وقال في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَا ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[٢]: «إسكان الواو على التشبيه بالألف مثل قوله[٣]:

فَمَـا سَـوَّدَتْنِي عَـامِرٌ عَـن قَرَابـةٍ   أَبَـى اللهُ أنْ أسمُـو بـأمٍّ ولا أبِ»[٤]

أنموذج من الشعر الإسلامي:

[١] قال في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾[٥]: «إثبات الألف من (أنا) في الوصل على حمل الوصل على الوقف؛ لأنها إنّما زيدت في الوقف لبيان الحركة

---

(١) ينظر: المخطوط ٥٧/أ/ظ.

(٢) من [آية ٢٣٧، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(٣) الشاعر: عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب (ت ١١هـ). ينظر: ديوانه ١٣. رواية الأنباري عن ثعلب ط(١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) دار بيروت للطباعة والنشر، وينظر البيت في: (الخصائص) ٣٤٢/٢، و(المحتسب) ١٢٧/١، و(البحر المحيط) ٢٣٧/٢، و(الخزانة) ٥٢٧/٣.

(٤) ينظر: ١٠١/ب/ظ.

(٥) من [آية ٢٥٨، البقرة]، والآية هي: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

فهي كهاء السكت ومثله قوله[1]:

أَنَــا سَــيْفُ الْعَــشِيرَةِ فَــاعَرِفُونِي»[2]

[٢] وقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[3]:

«من نصب[4] (صلاتهم) ورفع (المكاء والتصدية) وإن كانا نكرتين فهما جنسان، ونكرة الجنس ما تفيد معرفته، وكأنه قال: (وما كان صلاتهم عند البيت إلاّ المكاء والتصدية)، أي: على هذا الجنس من الفعل ومثله قول حسان[5]:

يَكُــونُ مِزَاجَهَــا عَــسلُ ومَــاء»[6]

---

(١) هو الشاعر: حميد بن ثور (ت ٣٠هـ) شاعر إسلامي وهو صدر بيت عجزه:

حميــدُ قــد تــذريت الــسناما

وينظر: البيت في (المنصف) ١/١٠، ١١، و(شافية ابن الحاجب) ٢/٢٩٥، و(المقرب) لابن عصفور ١/٢٤٦، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٣/٩٣، و(تفسير القرطبي) ٣/٢٨٧، و(الخزانة) ٢/٣٩٠.

(٢) المخطوط ١١١/أ/ظ.

(٣) من [آية ٣٥، الأنفال]، والآية هي: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٤) القراءة بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية) وهي قراءة سفيان عن الأعمش أن عاصماً قرأ ذلك، ينظر: (المحتسب) ١/٢٧٨، ٢٧٩، و(المخطوطة) ٩٤/أ/ك، و(البحر المحيط) ٤/٤٩٢.

(٥) البيت لحسان وصدره:

كــأن ســبيئة مــن بيــت رأس

ينظر: ديوانه ص٨، و(الكتاب) ١/٤٩، و(المغني) ٥٠٥، و(الهمع) ٢/٩٦، وسبيئة: الخمر.

(٦) ينظر: المخطوط ٩٤/ب/ك.

أنموذج من الاستشهاد بالشعر الأموي:

[١] قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[(١)]: «وهمز (الضألين)[(٢)] فراراً من التقاء الساكنين، فحركت الألف فانقلبت همزة، حكى أبوزيد وغيره عن العرب (دأبة) و(فأرة) و(شأبة) وعليه قول (كثير)[(٣)]:

إذا ما الغواني بالعبيط احمَأرت»[(٤)]

[٢] قال في قوله تعالى: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[(٥)]: «من قرأ بلام واحدة فالاسم (يسع) ودخلت الألف واللام زائدتين كزيادتهما في (الخمسة عشر) وفي نحو قوله[(٦)]:

وَجَدْنا الوليد بن اليزيد مُبَارَكاً   شَديداً بأعباء الخلافَةِ كَاهلُهُ

---

(١) من [آية ٧، الفاتحة]، والآية هي: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

(٢) هي قراءة أيوب السختياني، ينظر: (البحر المحيط) ١/ ٣٠.

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة لكثير يمدح فيها عبدالعزيز بن مروان، والبيت بتمامه:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا   إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل

ينظر: ديوانه ٢٩٤، وفي (الخصائص) ٣/١٢٦، ١٤٨، و(سر صناعة الإعراب) ١/٢٧، ٨٢، ٨٤، و(شرح شافية ابن حاجب) ١/ ٢٢٨، ٢/ ٢٤٩، و(المحرر الوجيز) ١/ ١٣٢، و(البحر المحيط) ١/ ٣٠، و(تفسير القرطبي) ١/ ١٥١.

(٤) ينظر: المخطوط ٨/ب/ظ.

(٥) سورة الأنعام، الآية [٨٦].

(٦) هو ابن ميادة (ت ١٣٦هـ) شاعر أموي ـ ينظر البيت في (الإنصاف) ٣١٧، و(شرح المفصل) لابن يعيش ١/ ٤٤، و(العيني) ١/ ٢١٨، ٥٠٩، و(الخزانة) ١/ ٣٢٧.

وزادوها في الفعل المضارع نحو قوله[١]:

ويَستَخرِجُ اليَربُوعَ مِن نَافِقَائِه ومِنْ جُحره بالشِّيخَةِ اليَتَقصَّعُ

يريد الذي يتقصّع»[٢].

[٣] وقال في قوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[٣]: «من قرأ: ﴿لَا تُنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ بـ(تاء)[٤] أنث الإيمان، إذ هو من النفس وبها، وكثيراً ما يؤنثون فعل المضاف المذكر، إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، وعليه قول ذي الرُّمة (ت ١١٧هـ)[٥]:

مَشينَ كَما اهتزتْ رِمّاحٌ تَسفَّهَتْ أَعالِيهَا مَرّ الرياحِ النَواسِمِ

وأنث (المرّ)؛ لأنّ إضافته إلى الرياح؛ وهي مؤنثة إذا كان المرّ من الرياح»[٦].

---

(١) ذو الخرق الطهوي شاعر جاهلي، ينظر البيت في (النوادر) لأبي زيد ص٦٧، و(الإنصاف) ١٥٢، ٢١٦، و(شرح المفصل) لابن يعيش ١/١٢٥، ٣/١٤٣، و(الخزانة) ١/١٦، ٢/٤٨٨.

(٢) ينظر: المخطوطة ٤٤/ب/ك.

(٣) من [آية ١٥٨، الأنعام]، والآية هي: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾.

(٤) هي قراءة محمد بن سيرين. ينظر: (البحر المحيط) ٤/٢٥٩. والمخوط ٥٨/أ/ك.

(٥) ديوان ذي الرمة ٢/٧٥٤، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق د. عبدالقدوس أبوصالح ط٢ (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ورواية الديوان (رويداً كما اهتزت) مؤسسة الإيمان بيروت لبنان. وينظر: (اللسان) «سفه»، و(الكتاب) ١/٥٢.

(٦) ينظر: المخطوط ٥٨/ب/ك.

[٤] وقال في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾[١]: «من قرأ ﴿يا حَسْرَتَايَ﴾[٢]، وهو على الجمع بين المعوّض والعوض؛ لأن أصل الألف في (حسرتا) ياء إضافة فجمع بين الألف والياء المعوضة منها كما جمع الفرزدق بين الميم والواو في قوله[٣]:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِن فَمَوِيهِمَا»[٤]

أنموذج من الاستشهاد بالشعر العباسي:

[١] قال في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾[٥]: «من كسر[٦] (السِّين) فهو تركيب في اللغة، يقال سَأَلتُ وسإلتُ، وسَلْتُ، وسِلْتُ بغير همز وهو من

---

(١) سورة الزمر، الآية [٥٦].

(٢) وهي قراءة أبي جعفر، ينظر: (البحر المحيط) ٧/٤٣٥، و(النشر) ٢/٣٦٣.

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات وعجزه:

على النابح العاوي أشد رجام

ينظر: ديوانه ٢١٥ المجلد الثاني (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) دار صادر للطباعة والنشر، و(الكتاب) ٢/٨٣، و(الخزانة) ٢/٢٦٩، ٣/٣٤٦.

(٤) ينظر: المخطوط ٢٥/أ/جـ.

(٥) من [آية ٦١، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾.

(٦) هي قراءة ابن وثاب والنخعي، ينظر: (المحتسب) ١/٨٩، و(البحر المحيط) ١/٢٣٥.

الواو؛ بدليل قولهم: يتساولان؛ فكأنه كسر (السين) على لغة من قال: سألت، ثم تنبه إلى الهمز بعد أن كسر كما قال[١]:

إذا جِئْتَهُمْ أو سَايَلْتَهُمْ وجدت بهم عِلَّة حاضرة

الأصل: سألتهم»[٢].

[٢] قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾[٣]: «ليست (ثم) لترتيب زمان بعد زمان؛ لأن الله ـ عز وجل ـ قضى الآجال قبل خلق السموات والأرض؛ فإنّما هي لإتيان خبر بعد آخر، والمعنى: أخبركم أنّ الله خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور وخلق آدم من طين ثم أخبركم أنه قضى أجلاً، ومثله قول الشاعر[٤]:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوه ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ»[٥]

---

(١) هو (بلال بن جرير) (ت ١٤٠هـ)، وينظر: البيت في (مجالس ثعلب) ٣٠٨/١، و(المحتسب) ٩٠/١، و(الخصائص) ١٤٦/٣، ٢٨٠، و(البحر المحيط) ١٣٥/١، واللسان (٣١٩/١١) «سأل».

(٢) المخطوط ٢٩/ب/ظ.

(٣) من [آية ٢، الأنعام]، والآية هي: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾.

(٤) البيت لأبي نواس (ت ١٩٩هـ)، ينظر: ديوانه ٤٩٣، تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ورواية الديوان هي:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

ينظر: (مغني اللبيب) ١٢٥/١، و(الهمع) ٢٣٦/٥، و(شرح الأشموني) ٩٤/٣، و(الخزانة) ٤١١/٤، وقال صاحب الخزانة: «هذا البيت من شعر مولد لا يوثق به، وهو أبيات سبعة لأبي نواس الحسن بن هانئ يمدح بها العباس بن عبيدالله..».

(٥) ينظر: المخطوط ٢٧/أ/ك.

المبحث الرابع

الاستشهاد بالنثر العربي

لم يكثر المهدوي من الاستشهاد بالنثر العربي ولم أستطع أن أجد له شواهد كثيرة، ولكنه كان يعتمد على اللغات في إثبات المعنى فيقول: «العرب تستعمل ذلك».

ويذكر اللغات فيقول: «لغة تميم، لغة أهل الحجاز»، وإليك نماذج مما وجدته له من الاستشهاد بالنثر:

[١] قال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١]: «خروج من لغة الغيبة إلى الخطاب، والعرب تستعمل ذلك»[٢].

[٢] وقال في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٣]: «أي يجازيهم على استهزائهم والعرب تستعمل ذلك»[٤].

[٣] وقال في قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾[٥]: «العرب تستعمل ذلك كثيراً في كل من استبدل شيئاً بشيء»[٦].

---

(١) من [آية ٥، الفاتحة]، والآية هي: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(٢) ينظر: المخطوط ٧/أ/ظ.

(٣) من [آية ١٥، البقرة]، والآية هي: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

(٤) ينظر: المخطوط ١٠/ب/ظ.

(٥) من [آية ١٦، البقرة]، والآية هي: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾.

(٦) ينظر: المخطوطة ١١/أ/ظ.

[٤] وقال في قوله تعالى: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[(١)]: «كسر (الشين) لغة تميم[(٢)]، والإسكان لغة أهل الحجاز[(٣)]، وفتح الشين[(٤)] غير معروفة، ويحتمل أن يكون لغة»[(٥)].

[٥] وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ ٱلشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[(٦)]: «من ضم[(٧)] (الطاء) فهو فرق بين الاسم والصفة وهو لغة أهل الحجاز[(٨)]، والإسكان تخفيف والضم منوي، ومن همز[(٩)] جاز أن يكون لغة مما همزته العرب، ولا أصل له في الهمز نحو: حلأت السَّويق»[(١٠)].

---

(١) من [آية ٦٠، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا وَٱشْرَبُوا مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/٩٨، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ١/١٤١، و(المحتسب) ١/٨٥، و(البحر المحيط) ١/٢٩٩.

(٣) مصادر الهامش السابق.

(٤) قال ابن جني: «فأما (عَشَرة) فشاذ وهي قراءة الأعمش». ينظر: (المحتسب) ١/٨٥.

(٥) ينظر: المخطوطة ٢٩/ب/ظ.

(٦) من [آية ١٦٨، البقرة]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

(٧) ابن كثير وابن عامر و الكسائي وحفص عن عاصم. ينظر: (السبعة) ص١٧٤، والتيسير ص٧٨.

(٨) ينظر: (الإتحاف) ص١٤١.

(٩) قراءة عليّ عليه السلام والأعرج ورويت عن عمرو بن عبيد (خُطُؤات) بضمتين وهمزة وهي مرفوضة. وغلط. ينظر: (المحتسب) ١/١١٧، وينظر: (البحر المحيط) ١/٤٧٩.

(١٠) ينظر: المخطوطة ٦٩/أ/ظ.

ومن نماذجه القليلة في الاستشهاد النثر ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾[١] قال: «من قرأ[٢] ﴿أحسنُ﴾ فعلى تقدير: تماماً على الذي هو أحسنُ، وفيه بُعد، من أجل حذف المبتدأ العائد على الذي، وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)»[٣].

وما جاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾[٤]: قال: «من أثبت[٥] الألف من (إذا)، وجمع بينهما وبين الذال ساكنين، فهو على تشبيه المنفصل بالمتصل، نحو: دابّة وشبهه[٦]، وقد حكى (التقتا حلقتا البطان)[٧] بإثبات الألف، وحكى (هذان عبدا الله)[٨]، و(له ثلثا المال)[٩] ونظيره كثير»[١٠].

---

(١) من [آية ١٥٤، الأنعام]، والآية هي: ﴿ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾.

(٢) هي قراءة ابن يعمر، ينظر: (المحتسب) ١/٢٣٤.

(٣) ينظر: المخطوطة ٨٠/ب/ظ.

(٤) من [آية ٣٨، الأعراف]، والآية هي: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ﴾.

(٥) هو أبوعمرو، ينظر: (المحتسب) ١/٢٤٧.

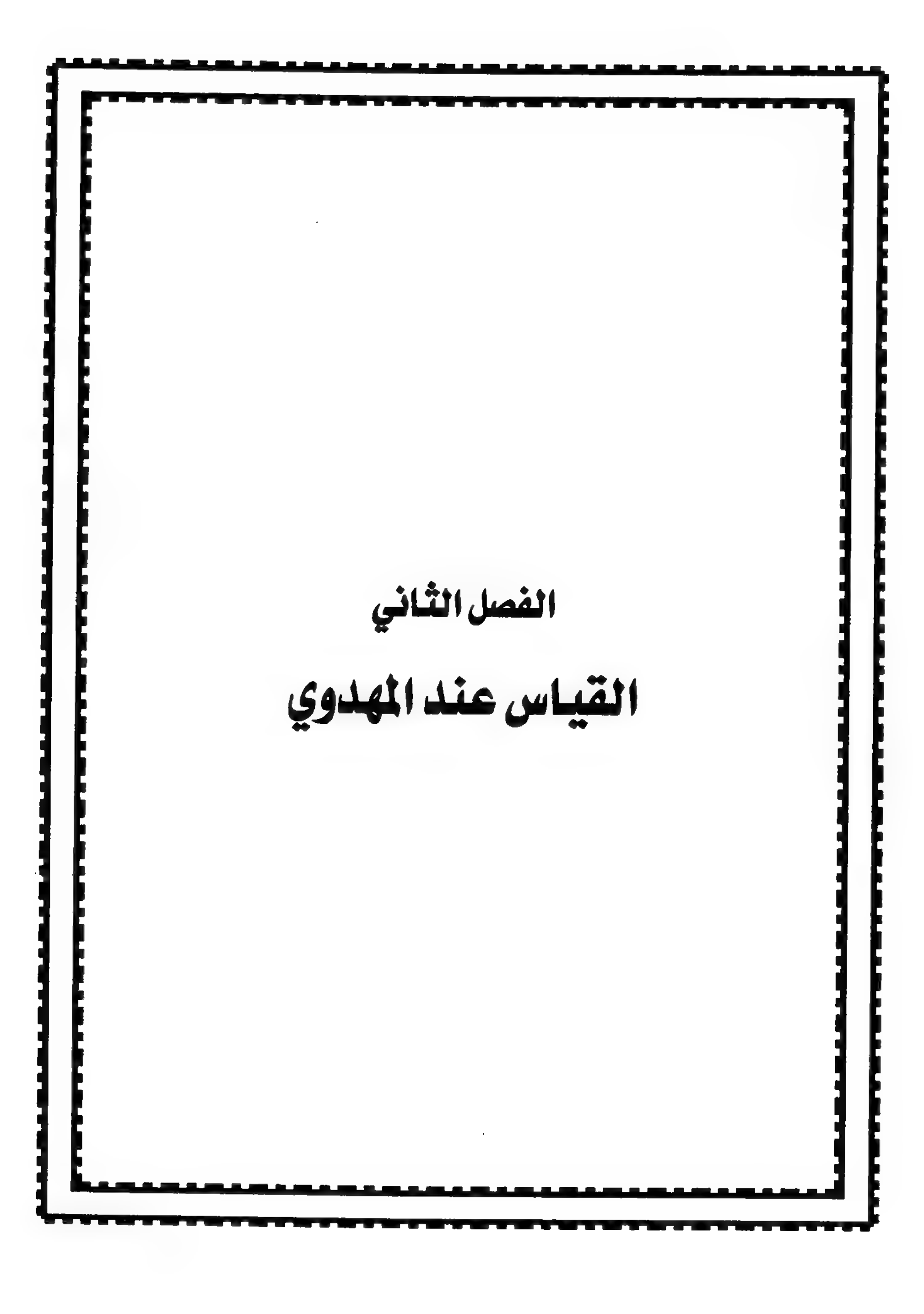
(٦) مثل (شَابَة) و(مادّة).

(٧) ينظر: (المتحسب) ١/٢٤٨.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) ينظر: المخطوطة ٦٦/ب/ك.



الفصل الثاني

القياس عند المهدوي

كلمة

عالج فضيلة الشيخ الخضر حسين (القياس)[١] معالجة قيّمة، لم أجد لها نظيراً فيما اطلعت عليه حتى الآن، ويهمني الآن أن أذكر أنواع القياس التي استنتجها بإيجاز، وإليك البيان:

النوع الأول: القياس الأصلي[٢]:

وفيه مباحث وهي:

(أ) القياس على الشاذ[٣].

(ب) القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر[٤].

(جـ) القياس في صيغ الكلم واشتقاقها[٥].

النوع الثاني: القياس التمثيلي[٦]:

وهناك مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي وهي:

(أ) القياس في الاتصال[٧].

---

(١) في كتابه (القياس في اللغة العربية) قسم القياس إلى نوعين: قياس أصلي، وقياس تمثيلي.

(٢) هو إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع، ينظر: ص٢٧، ٢٨.

(٣) ينظر: ص٣٩.

(٤) ينظر: ص٤٥.

(٥) ينظر: ص٥٠.

(٦) هو إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن لا توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه. ص٢٧ و٧٤.

(٧) ينظر: ص٧٤.

(ب) القياس في الترتيب[١].

(جـ) القياس في الفصل[٢].

(د) القياس في الحذف[٣].

(هـ) القياس في مواقع الإعراب[٤].

(و) القياس في العوامل[٥].

(ز) القياس في شرط العمل[٦].

(ح) القياس في الأعلام[٧].

ومما يتصل بالقياس ما يأتي: «جدير بنا أن نحدد معنى القياس المقصود هنا، بعد أن رأينا كلمة القياس حائرة بين البصريين والكوفيين، فتارة نراهم ينسبون المدرسة البصرية إلى القياس، وأخرى نراهم يعكسون، فأيّ قياس يريدون؟».

... ولننظر إلى ما قيل في القياس حين نسبوه إلى البصريين تارة، وإلى الكوفيين أخرى.

---

(١) ينظر: ص٨١.

(٢) ينظر: ص٨٥.

(٣) ينظر: ص٨٧.

(٤) ينظر: ص٨٨.

(٥) ينظر: ص٩٤.

(٦) ينظر: ص١٠٠.

(٧) ينظر: ص١٠٣.

يقول (دي بور): «سمي نحاة البصرة أهل المنطق تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة»[١]، ويقول: «جعل نحاة البصرة للقياس شأناً كبيراً في الأحكام المتعلقة بالنحو على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا في أمور كثيرة تشذ عن القياس»[٢]، كما أنّ (فايل) ينسب المدرسة البصرية إلى القياس على حين ينفيه عن الكوفيين فيقول: «مدرسة البصريين القياسية... و مذهب الكوفيين المخالف للقياس»[٣].

وإلى جانب هذه الأقوال التي تنفي القياس عن الكوفيين نجد أقوالاً أخرى تنسبه إليهم، من ذلك قول (فايل) نفسه: «إنّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر»[٤]، وهذا هو ابن درستويه يقول: (كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه)[٥]، ونسبوا إليه أنه قال:

إِنَّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَبَعْ ... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[٦]

... ولكن كيف نوفق بين نفي القياس وإثباته لهم في آن واحد؟ وهل يتنافى إثبات القياس للكوفيين مع إثباته للبصريين؟.

من أثبت القياس للكوفيين نظر إلى أنّهم يقيسون على الشاهد الواحد، يسمعونه فيتخذونه أساساً للقياس، ولا ريب أن مؤدي ذلك إنّما هو التوسع في

(١) (تاريخ الفلسفة في الإسلام) ص٣٨، ترجمة أبي ريده.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) مقدمة (الإنصاف) ترجمة الدكتور النجار، مخطوطة تحت الطبع.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع السابق، ص٧٠ طبع في أوروبا.

(٦) ينظر: (البغية) ص٣٣٧، ط. السعادة.

القياس على كل ما ورد عن العرب، مهما كان مخالفاً للقاعدة العامة التي وضعوها بأنفسهم من قبل، ومن هذه الزاوية جعلوا الكوفيين أصحاب قياس.

ومن نفاه عنهم رأى أن قياسهم تنقصه أهم خصائص القياس المنطقي الذي أشرنا إليه من قبل، وفي هذا يقول فايل: (فالقياس الكوفي ينقصه أهم خصائص القياس البصري، وهو اقتضاء العلة للحكم)(١). وذلك أن القياس البصري ناشئ عن استقراء جزئيات كثيرة من الشواهد - ولو أنه استقراء غير تام، إلا إنه استقراء على أية حال - يطمئنون بعده إلى وضع قاعدة كلية يقيسون عليها المسائل الجزئية الأخرى، إذا توافرت فيها علّة ذلك الأصل، بخلاف القياس الكوفي في جملته.

ومما سبق يتضح لنا مراد من أثبت القياس للكوفيين ومن نفاه عنهم. وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نقرر: (أن القياس البصري هو الجدير بهذه التسمية المنطقية، وأن البصريين هم أصحاب القياس دون الكوفيين)(٢).

تلك كلمة كاشفة توضح طبيعة هذا الأصل النحوي وأقسامه، والآن آن الأوان أن نرى ماذا جاء عند المهدوي مما يتصل بالقياس، وقد استخرجت نماذج متعددة من كتابه الذي بين يدي. غير أنني لم أجد فيها كل المباحث التي ذكرتها آنفاً، وليس من المنتظر أن نجد كل شيء في كتاب واحد للمهدوي، ولا أريد أن أظلم الرجل، فأحكم عليه الحكم النهائي بمجرد أنني لم أجد كل ما ابتغي من النماذج في هذا الكتاب بالذات، فمن الجائز جداً أنه عالجها في كتاب آخر من مؤلفاته - وما أكثرها - كما جاء في موضعه

(١) ينظر: مقدمة (الإنصاف)، ترجمة الدكتور النجار مخطوطة تحت الطبع.
(٢) هذا نص ما جاء في كتاب (أبوزكريا الفرّاء) للدكتور الأنصاري بهوامشه من ص٣٦٠-٣٦٢.

في البحث[١]، كما أنه من الجائز ألاّ يكون قد عالج شيئاً من ذلك على الإطلاق لاختلاف الثقافة من شخص إلى شخص ومن بيئة إلى بيئة كما هو معروف للجميع. وإليك النماذج المستخرجة من هذا الكتاب.

نماذج من القياس الأصلي:

[١] قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٢].

قال المهدوي: «(جهرة) مصدر في موضع الحال من المضمر في ﴿قُلْتُمْ﴾، أو يكون من جملة قوله، ومعناه: حتى نرى الله عياناً.

وفتح (الهاء) من (جَهَرة) و(زَهَرة) عند البصريين لغة[٣]، وكذلك نظائرها[٤]، فيما فيه حرف حلق: إذا كان ما قبله مفتوحاً (كالبحر) و(الصخر).

وهو عند الكوفيين[٥] قياس مطرد في كل ما فيه حرف حلق»[٦].

[٢] قال تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٧].

---

(١) ينظر: من ص٥١ إلى ص٥٦.

(٢) من [آية ٥٥، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

(٣) ينظر: (المحتسب) ١/٨٤، (البحر المحيط) ١/٢٠٤.

(٤) كالنهر والنهر والشعر والشعر، فهذه لغات عندهم كالنشز والنشز، والحلب والحلب، والطرد والطرد. ينظر: (المحتسب) ١/٨٤.

(٥) ينظر: (المنصف) ٢/٣٠٦، و(المحتسب) ١/٨٤.

(٦) ينظر: المخطوطة ٢٩/أ/ظ.

(٧) من [آية ٢٦٠، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

قال المهدوي: «من قرأ(فَصِرَهّن)[1] فهو من: صَرّ، يَصِرُّ، والراء مفتوحة لالتقاء الساكنين، لخفة الفتح، و(فعل يَفْعِل) في المضاعف المتعدي قليل[2]، وقد جاءت منه حروف، منها: نَمّ الحديث يَنِمّهُ، وعلّه بالماء يَعُلّهُ ويَعِلّهُ، في حروف سوى ذلك، لا يقاس عليها. ومن قرأ[3] ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ فهو على (فَعَلَ يَفْعُلُ)، وهو المعهود في المضاعف المتعدي، كصبَّ الماء يصُبُّه وشبهه[4]»[5].

[٣] قال تعالى: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾[6].

قال المهدوي: «من فتح[7] (اللام) من قوله: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لَغُوبٌ﴾ جاز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، التقدير: لا يمسُّنا فيها لغب لَغُوب، كأنه وصف

---

(١) قراءة ابن عباس، ينظر: (المحتسب) ١٣٦/١، وجاء في (البحر المحيط) ٣٠٠/٢: «قرأ حمزة ويزيد وخلف ورويس بكسر الصاد» وجاء في (النشر) ٢٣٢/٢ «قرأ أبي جعفر وحمزة وخلف بكسر الصاد».

(٢) جاء في (المحتسب) قول ابن جني: «أمّا (فصرهن) بكسر الصاد وتشديد الراء فغريب وذلك أن يفعل في المضاعف المتعدي شاذ قليل» ١٣٦/١.

(٣) قرأ باقي السبعة بالضم، ينظر: (النشر) ٢٣٢/٢، و(البحر المحيط) ٣٠٠/٢.

(٤) كَشدّ الحبلَ يَشُدّهُ، وفرَّ الدابة يَفُرّها، وغَذَّ العِرقُ الدمَ يَغُذّه، ويَغِذّه وقالوا: «حبّه ويحبّه بالكسر لا غير» ينظر: (المحتسب ١٣٦/١.

(٥) ينظر: المخطوطة ١١٢/أ/ظ.

(٦) من [آية ٣٥، فاطر]، والآية هي: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾.

(٧) قراءة علي عليه السلام والسّلمي، وينظر: (المحتسب) ٢٠٠/٢، و(البحر المحيط) ٣١٥/٧.

اللُّغوب بأنه لَغَب أي: إعياء على المبالغة، كما يقال[1]: هذا شعر شاعر وموت مائت، وكذلك قول ابن السراج في قولهم توضأت وُضُوءاً، ويجوز أن يكون (اللغوب) مصدر[2]. كالوضوء والوَلوُغ»[3].

نماذج من القياس التمثيلي:

[١] قال تعالى: ﴿هُزُوًا﴾[4].

قال المهدوي: «الضم والإسكان فيه وفي أخواته المذكورين[5] معه لغتان[6]، وكذلك كل اسم أوله مضموم، كاليسر والعسر ومن أسكن والعسر[7] ومن

(١) وأضاف ابن جني: «وعليه قالوا: جن جنونه». ينظر: (المحتسب) ٢/٢٠١.

(٢) ينظر: (المحتسب) ٢/٢٠٠، و(البحر المحيط) ٧/٣١٥.

(٣) ينظر: المخطوطة ١١٢/أ/د.

(٤) من [آية ٦٧، البقرة]، والآية هي: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

(٥) (كفواً وجزءًا):

الأول من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص، الآية ٤].

والثاني من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٦٠].

(٦) أي بالتخفيف والتثقيل، فمن ضم (الزاي) أتى بها على الأصل، ومن أسكنها فعلى الاستخفاف. ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ١/٢٣١، و(الحجة) للفارسي ٢/١٠٠.

(٧) جاء في (معاني القرآن) للأخفش ١/١٠٣ «حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف أو له مضموم، فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه نحو اليسر والعسر والرحم، وأضاف الأخفش أن هذه اللغة يتحرك أيضاً ثانيه بالضم». وينظر: (الحجة) للفارسي ٢/٨٥.

أسكن بعضاً، وضم بعضاً، جمع بين اللغتين[١]، ومن شدّد الزاي من قوله: (هزواً) فالأصل عنده الهمز، فخفف الهمزة ثم شدد للوقف على مذهب من يقول (فرّج) ثم حمل الوصل على الوقف وترك الهمزة في قوله: (هزواً) و(كفواً) تخفيف قياسي»[٢].

[٢] قال تعالى: ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[٣].

قال المهدوي: «الظرف متعلق بمحذوف، يكون مع صم وبكم خبراً للمبتدأ، يدل على ذلك أنها بمنزلة صم بكم عمى، فوضع (في الظلمات) في موضع (عمى) فهو مثل (هذا حلو حامض)، ودخلت الواو؛ لأن معناها الجمع ولذلك دخلت على الصفات في نحو مررت برجل ظريف وكريم»[٤].

[٣] قال تعالى: ﴿مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم﴾[٥].

قال المهدوي: «فهي بمعنى (الذي)، والتقدير: ينزل عليكم من السماء ماء هو لطهارتكم، وهو الماء وصلة (ما) حرف الجر، والمجر به، فهو كقولك: (كسوته الثوب الذي للبرد) أي الثوب الذي يرفع به البرد، واللام متعلقة بمحذوف؛ كأن التقدير ينزل عليكم الماء الذي أعدّ لكم للطهور»[٦].

---

(١) ينظر: (الكتاب) لسيبويه ١١٤/٤، ١٧٤، و(المقتضب) ١٨٩/٢، ١١٧/١، ٢٦٠، (تفسير القرطبي) ٤٤٧/١، ٣٠١/٢.

(٢) ينظر: المخطوطة ٣٤/ب/ظ.

(٣) من [آية ٣٩، الأنعام]، والآية هي: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

(٤) ينظر: المخطوطة ٣٣/ب/ك.

(٥) من [آية ١١، الأنفال]، والآة هي: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾.

(٦) ينظر: المخطوطة ٩٠/ب/ظ.

وهناك مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والتمثيلي مثل:

[١] القياس في الترتيب[١]:

ومثاله:

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾[٢].

قال المهدوي: «شبه الغضب بسكونه الناطق من حيث كان فورة كالناطق، وسكونه كالسكوت وقيل هو من المقلوب فهو كقولك: (أدخلت القلنسوة في رأسي)»[٣].

[٢] القياس في الاتصال[٤]:

ومثاله:

قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[٥].

---

(١) جاء في (كتاب القياس) قوله: «إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى: فالتناسب الطبيعي يقتضي ذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة» ص٨٥.

(٢) من [آية ١٥٤، الأعراف]، والآية هي: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

(٣) ينظر: المخطوطة ٧٩/أ/ك.

(٤) قال الشيخ خضر حسين: «خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها إلى غيرها، مثل حروف الجر والنداء تختص بالأسماء، ومثل: لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع، وجعلت بعضها مطلقاً بين الأسماء والأفعال، نحو همزة الاستفهام وما النافية، أو مطلقاً بين المضارع والماضي نحو قد ولا النافية، وإن الشرطية. فإذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمة مقرونة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع». ينظر: (القياس) ص٨١.

(٥) سورة الحجر، الآية [٢].

قال المهدوي: «قوله ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وجه وقوع المستقبل بعد (رُبّ) أن (ما) لّما دخلت عليها تغيرت الكلمة عمّا كانت عليه، فجاز وقوع المستقبل بعدها كما جاز في (لم) حينَ كَفّت (بما) أن تدخل على الماضي، وأن يسكت عليها في نحو: جئت لما، وأن تكون ظرفاً من الزمان ولم يكن فيها شيء من ذلك»(١).

[٣] القياس في الإعراب(٢):

ومثاله:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾(٣).

قال المهدوي: «وتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام (بأي) وأجرى صفة على (أي)، والثاني صفة لـ(أي)، وهي في النداء لازمة(٤).

الأخفش(٥): الأقيس أن يكون الناس صفة لـ(أي) وأجمع النحويون على رفعه سوى المازني(٦) فإنه أجاز النصب قياساً على جوازه في (يا هذا الرجل)»(٧).

---

(١) ينظر: المخطوطة ١٧٢/ب/ك.

(٢) «إذا وردت الكلمة بمكان من الإعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان، فأصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت ولا يقاس عليه غيره من المواضع». ينظر: (القياس) ص٩٠.

(٣) من [آية ٢١، البقرة]، والآية هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

(٤) ينظر: (الكتاب) ١٠٦/٢، و١٨٨ و١٩٨، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٩٨/١.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ٣٧/١.

(٦) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ٩٨/١.

(٧) ينظر: المخطوطة ٢٠/ب/ظ.



الخاتمـــــة

الخاتمة

من المعالم البارزة في هذا البحث عناوين مباحثه، وعدد الآراء الخلافية الواردة في كل مبحث، ثم اختيار رأي من بينها وقع عليه الترجيح وإليك بيان كل ذلك بإيجاز:

أولاً: مباحث النحو:

[١] إعراب كلمة (غير)[١] من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢].

اختلف القراءة في كلمة (غير) بين النصب والجر. وذُكر فيها ثلاثة أوجه في النصب، وثلاثة أوجه في الجر، وقد رجّح البحث[٣] في قراءة النصب إعرابها (حالاً) وهو رأي الأخفش[٤] (ت ٢١٥هـ)، والزجّاج[٥] (ت ٣١١هـ)، وفي قراءة الجر، إعرابها (بدلاً) من (الذين) وهو رأي الفرّاء[٦] (ت ٢٠٧هـ)، والأخفش[٧] (ت ٢١٥هـ)، والمبرِّد[٨] (ت ٢٨٥هـ).

---

(١) ينظر: ص١١٩ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الفاتحة، الآية [٧].

(٣) ينظر: ص١٣٨ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/١٨.

(٥) (معاني القرآن وإعرابه) ١/٥٣.

(٦) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ١/٧.

(٧) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/١٨.

(٨) ينظر: (المقتضب) ٤/٤٢٣.

[٢] إعراب كلمة (بعوضة)[١] من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[٢]:

اختلف القراءة في كلمة (بعوضة) من الآية، بين النصب والرفع، وذُكر في قراءة النصب سبعة أوجه وفي قراءة الرفع ثلاثة أوجه. والراجح منها[٣] في قراءة النصب: أن تعرب (بعوضة) مفعولاً ثانياً لـ(يضرب)؛ لأنّه تضمن معنى (جعل). و(ما) زائدة وهو رأي الفرّاء[٤] (ت ٢٠٧هـ)، والزجاج[٥] (ت ٣١١هـ).

وفي قراءة الرفع أن تعرب (بعوضة) خبراً لمبتدأ محذوف يقع في جملة الصلة، و(ما) اسم موصول. وهو رأي الكوفيين[٦].

[٣] رافع الاسم الواقع بعد الظرف[٧] في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾[٨].

للعلماء مذهبان في رافع الاسم الواقع بعد الظرف: مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين.

---

(١) ينظر: ص١٣٩ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٦].

(٣) ينظر: ص١٤٩ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ١/ ٢٢.

(٥) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/ ١٠٣.

(٦) ينظر: (البحر المحيط) ١/ ١٢٣.

(٧) ينظر: ص١٥٢ من هذا الكتاب.

(٨) سورة البقرة، الآية [٧٨].

ويرجح البحث[١] مذهب البصريين وهو رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢]، وهو أن (كلمة) (أميون) مبتدأ في محل رفع، و(منهم) ظرف متعلق بخبر مقدم.

[٤] هل يأتي اسم الإشارة بمعنى (الذي)[٣]..؟ وهل منه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤].

اختلف في إعراب (هؤلاء) في الآية على سبعة أوجه، وقد رجّح البحث[٥] أن يعرب (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) اسم إشارة خبراً. وجملة (تقتلون) في محل نصب حال. وهو رأي الزجّاج[٦] (ت ٣١١هـ)، وابن عطية[٧] (ت ٥٤٦هـ)، وأبي حيّان[٨] (ت ٧٤٥هـ).

[٥] ضمير الشأن[٩] وهل من قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[١٠].

اختلفت الآراء في تقدير الضمير (هو) من الآية الكريمة فذكرت فيه (أربعة أوجه).

---

(١) ينظر: ص١٥٩ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٨، و(الهمع) ٥/١٣٢.

(٣) ينظر: ص١٦٠ من هذا الكتاب.

(٤) سورة البقرة، الآية [٨٥].

(٥) ينظر: ص١٧٣ من هذا الكتاب.

(٦) ينظر: (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ١/٢١٣.

(٧) ينظر: (المحرر الوجيز) ١/٢٨١.

(٨) ينظر: (البحر المحيط) ١/٢٩٠.

(٩) ينظر: ص١٧٥ من هذا الكتاب.

(١٠) سورة البقرة، الآية [٨٥].

ويرجِّح البحث[١] (أن يكون (هو) ضمير الشأن) وهو رأي الزجّاج[٢] (ت ٣١١هـ).

[٦] أكلوني البراغيث[٣] وهل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]:

اختلفت الآراء في إعراب كلمة (كثير) من هذه الآية؛ فجاء فيها سبعة أوجه من الإعراب.

والراجح[٥] فيها أن تعرب (كثير) بدلاً من (الواو) في الفعل، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، وهو رأي سيبويه[٦] (ت ١٨٠هـ)، وتبعه كثير من العلماء منهم المبرِّد[٧] (ت ٢٨٥هـ) والزجّاج[٨] (ت ٣١١هـ).

[٧] الخلاف في إعراب (أرأيتكم)[٩] من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[١٠]:

اختلف في (التاء والكاف) من (أرأيتكم) فقيل فيه ثلاثة أوجه.

---

(١) ينظر: ص١٨٣ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ١/١٦٧.

(٣) ينظر: ص١٨٥ من هذا الكتاب.

(٤) سورة المائدة، الآية [٧١].

(٥) ينظر: ص٢٠٨ من هذا الكتاب.

(٦) ينظر: (الكتاب) ٢/٤١.

(٧) ينظر: (البحر المحيط) ٦/٢٩٧.

(٨) (معاني القرآن وإعرابه) ٢/١٩٥.

(٩) ينظر: ص٢١٣ من هذا الكتاب.

(١٠) سورة الأنعام، الآية [٤].

وقد رجّح البحث[١] أن تكون (التاء) ضمير في محل رفع فاعل، و(الكاف) حرف خطاب، وهذا رأي الزجاج[٢] (ت ٣١١هـ).

واختلف في مفعولي (أرأيت) على خمسة أوجه.

ويرجّح البحث[٣] أن يكون المفعول الأول محذوفاً، والمسألة من باب التنازع، والمفعول الثاني الجملة الاستفهامية ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ وهو رأي أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)[٤].

[٨] الفصل بين المتضايفين[٥] في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكَائِهِم)[٦]:

اختلفت القراءات في هذه الآية فبلغت أربع قراءات ولكل قراءة توجيه.

والراجح في البحث[٧] قراءة ابن عامر، وهو رأي الأخفش[٨] (ت ٢١٥هـ)، وابن الحاجب[٩] (ت ٦٤٦هـ).

---

(١) ينظر: ص٢٢٤ من هذا الكتاب.

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٢/٢٤٦.

(٣) ينظر: ص٢٢٦ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (البحر المحيط) ٤/١٢٧.

(٥) ينظر: ٢٢٧ من هذا الكتاب.

(٦) من [آية ١٣٧، الأنعام]، والآية هنا في قراءة ابن عامر. ينظر: (النشر) ٢/٢٦٣.

(٧) ينظر: ص٢٤٠ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: (شرح المفصل) لابن يعيش ٣/٢٣.

(٩) ينظر: (الكافية في النحو) ١/٢٩٣.

[٩] إذا الفجائية[١] في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[٢]:

قيل فيها خمسة أوجه من الإعراب ثلاثة في (إذا) واثنان في كلمة (ثعبان).

والراجح في البحث[٣] أن تكون (إذا) حرفاً للمفاجأة، و(ثعبان) خبراً للضمير (هي) وهو رأي الأخفش[٤] (ت ٢١٥هـ) وأبي علي الشلوبين[٥] (ت ٦٤٥هـ)، وابن مالك[٦] (ت ٦٧٢هـ).

[١٠] إعراب كلمة (شيخ)[٧] من قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٨]:

في الآية قراءتان، قراءة النصب في كلمة (شيخاً) وفيها وجهان من الإعراب، وقراءة الرفع في كلمة (شيخ) وفيها ثمانية أوجه.

ورجّح البحث[٩]: في قراءة النصب إعراب (شيخاً) حالاً، وهو رأي سيبويه[١٠] (ت ١٨٠هـ)، والزجّاج[١١] (ت ٣١١هـ)، وفي قراءة الرفع، إعراب (شيخ) خبراً

---

(١) ينظر: ص٢٤١ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأعراف، الآية [١٠٧].

(٣) ينظر: ص٢٥٢ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (ارتشاف الضرب) ٢/٢٤٠.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) ينظر: ص٢٥٤ من هذا الكتاب.

(٨) سورة هود، الآية [٧٢].

(٩) ينظر: ص٢٦٦ من هذا الكتاب.

(١٠) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٣.

(١١) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٣/٦٣.

ثانياً وهو رأي الخليل[١] (ت ١٧٠هـ)، وابن جني[٢] (ت ٣٩٢هـ).

[١١] ضمير الفصل[٣] وهل من قوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ ﴾[٤].

اختلف الإعراب في كلمة (أطهر) بين النصب والرفع. فجاء في النصب خمسة أوجه، وفي الرفع وجهان.

ورجَّح البحث[٥] في قراءة النصب أن تكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) مبتدأ ثاني، و(هن) خبر المبتدأ والجملة خبر عن المبتدأ (هؤلاء) و(أطهر) حالاً من هن أو من بناتي، وهو رأي الكسائي[٦] (ت ١٨٩هـ)، وابن جني[٧] (ت ٣٩٢هـ).

وفي قراءة الرفع يعرب (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) عطف بيان أو بدلاً و(هن) ضميراً منفصلاً، و(أطهر) خبر المبتدأ، وهو رأي جمهور البصريين[٨].

---

(١) ينظر: (الكتاب) ٢/٨٣.

(٢) ينظر: (المحتسب) ١/٣٢٤.

(٣) ينظر: ص٢٦٨ من هذا الكتاب.

(٤) سورة هود، الآية [٧٨].

(٥) ينظر: ص٢٧٥ من هذا الكتاب.

(٦) ينظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٢/٢٩٥.

(٧) ينظر: (المحتسب) ١/٣٢٥.

(٨) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ١/٣٧١.

[١٢] (حاشا) بين الفعلية والاسمية والحرفية[١] في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٢]:

ذكر في المبحث ثلاثة أوجه لـ(حاشا)، والمرجح[٣] منها أن تكون (حاشا) اسم مصدر بمعنى (تنزيهاً لله) وهو رأي ابن مالك[٤] (ت ٦٧٢هـ)، وابن هشام[٥] (ت ٧٦١هـ).

[١٣] العطف على التوهم[٦] وهل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾[٧]:

ذكر في إعراب (مَنْ) من الآية خمسة أوجه.

والراجّح[٨] في البحث أن (مَنْ) شرطية جازمة، وأن فعل (يتقي) مجزوم بحذف حرف العلة، ثم أشبعت الكسرة في الفعل فنشأت عنها الياء. وهو رأي ابن يعيش[٩] (ت ٦٤٣هـ)، وابن الحاجب[١٠] (ت ٦٤٦هـ)، وغيرهم.

---

(١) ينظر: ص٢٧٧ من هذا الكتاب.

(٢) سورة يوسف، الآية [٣١].

(٣) ينظر: ص٢٩٠ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (التسهيل) ص١٠٥.

(٥) ينظر: (المغني) ١/١٢٩.

(٦) ينظر: ص٢٩١ من هذا الكتاب.

(٧) سورة يوسف، الآية [٩٠].

(٨) ينظر: ص٣٠٣ من هذا الكتاب.

(٩) ينظر: (شرح المفصل) ١٠/١٠٧.

(١٠) ينظر: (شرح الكافية) ٢/٢٣٠.

ويتعلق[١] بهذه الآية آية أخرى وهي: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٢].

ذكر في إعراب (أكن) أربعة أوجه من الإعراب.

ويرجّح[٣] البحث أن يكون الفعل (أكن) مجزوماً بالعطف على التوهم، أو حملاً على المعنى، وهو رأي الخليل[٤] (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه[٥] (ت ١٨٠هـ).

ويتعلق[٦] بهذه الآية آية أخرى هي: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[٧].

ذُكر فيها ثلاثة أوجه من الإعراب في كلمة (تخشى) من الآية.

ويرجح الباحث[٨] أن يكون الفعل مرفوعاً على الاستئناف، وهو رأي الفرَّاء[٩] (ت ٢٠٧هـ)، أي: (أنت لا تخشى غرقاً).

[١٤] حذف الفاعل[١٠] وهل منه قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾[١١]:

في الآية ستة أوجه من التقديرات في إعراب (أنكم مخرجون).

---

(١) ينظر: ص٣٠٨ من هذا الكتاب.

(٢) سورة المنافقون، الآية [١٠].

(٣) ينظر: ص٣١٥ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٣/١٠٠.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) ينظر: ص٣١٦ من هذا الكتاب.

(٧) سورة طه، الآية [٧٧].

(٨) ينظر: ص٣٢٢ من هذا الكتاب.

(٩) ينظر: (معاني القرآن) ٢/١٨٧.

(١٠) ينظر: ص٣٢٤ من هذا الكتاب.

(١١) سورة المؤمنون، الآية [٣٥].

ويرجّح البحث[١] إعراب (أنكم مخرجون) في موضع رفع مبتدأ وإذا ظرف متعلق بخبر، والجملة خبر؛ لأنكم الأولى وهو رأي المبرِّد[٢] (ت ٢٨٥هـ)، والزمخشري[٣] (ت ٥٣٨).

[١٥] إضمار الفعل حملاً على المعنى[٤] وهل من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾[٥]:

اختلفت القراءة في الفعل (يُسَبِّحُ) من الآية. فأدى ذلك إلى اختلاف إعراب كلمة (رجال) منها.

فجاء فيها ستة أوجه من الإعراب، ويرجح البحث[٦] في قراءة ابن عامر (يُسبَّح)[٧] أن يعرب (رجال) فاعلاً لفعل محذوف يؤخذ من معنى الفعل المذكور في الآية. وهو رأي سيبويه[٨] (ت ١٨٠هـ)، والفرَّاء[٩] (ت ٢٠٧هـ).

---

(١) ينظر: ص٣٣٢ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (الأشباه والنظائر) ٣/١٨٩.

(٣) ينظر: (الكشاف) ٣/٣١.

(٤) ينظر: ص٣٣٣ من هذا الكتاب.

(٥) سورة النور، الآيتان [٣٦-٣٧].

(٦) ينظر: ص٣٤٢ من هذا الكتاب.

(٧) ينظر: (النشر) ٢/٣٣٢.

(٨) ينظر: (الكتاب) ١/٢٨٠ إلى ٢٩٠.

(٩) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٢٥٣.

[١٦] العطف على الموضع[١] **وهل منه قوله تعالى:** ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾[٢] :

اختلفت القراءة في كلمة (والطير) من الآية بين الرفع والنصب، وذكر في قراءة الرفع ثلاثة أوجه من الإعراب، وفي قراءة النصب ستة أوجه من الإعراب.

ويرجّح البحث[٣] في قراءة الرفع اتباع المنادي (يا جبال). وهو رأي الفرّاء[٤] (ت ٢٠٧هـ).

وفي قراءة النصب العطف على موضع المنادي (يا جبال) وهو رأي الخليل[٥] (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه[٦] (ت ١٨٠هـ)، والزجّاج[٧] (ت ٣١١هـ).

[١٧] الحمل على المعنى[٨] **وهل منه قوله تعالى:** ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[٩] :

اختلفت القراءة في كلمة (والسلاسل) بين الرفع والنصب والجر، وقيل فيها سبعة أوجه من الإعراب.

---

(١) ينظر: ص٣٤٣ من هذا الكتاب.

(٢) سورة سبأ، الآية [١٠].

(٣) ينظر: ص٣٥٣ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٣٥٥.

(٥) ينظر: (الكتاب) ٢/١٨٦.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٤/٢٤٣.

(٨) ينظر: ص٣٥٥ من هذا الكتاب.

(٩) سورة غافر، الآية [٧١].

ويرجّح البحث[١] في قراءة الجر أن تعرب كلمة (السلاسل) مجرورة حملاً على المعنى.

وهو رأي الفرّاء[٢] (ت ٢٠٧هـ)، والطبري[٣] (ت ٣٠٠هـ)، وغيرهما.

[١٨] **العطف على معمولي عاملين مختلفين[٤] وهل منه قوله تعالى:** ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٥]:

قيل في هذه الآية تسعة أوجه من الإعراب.

ويرجّح البحث[٦] عطف (آيات) على ما قبلها وإضمار (في) عند قوله: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ وهو رأي سيبويه[٧] (ت ١٨٠هـ)، وجمهور البصريين[٨].

---

(١) ينظر: ص٣٦٣ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: (معاني القرآن) ٣/١١.

(٣) تفسيره ٢٤/٨٤.

(٤) ينظر: ص٣٦٤ من هذا الكتاب.

(٥) سورة الجاثية، الآيات [٣-٥].

(٦) ينظر: ص٣٧٨ من هذا الكتاب.

(٧) ينظر: (الكتاب) ١/٦٦.

(٨) ينظر: (مشكل إعراب القرآن) ٢/٦٥٩.

[١٩] الجازم في جواب الطلب[١] **في قوله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾[٢]:

ذكر في إعراب (يغفر لكم) المجزوم وجهان من الإعراب.

ويرجّح البحث[٣] إعراب (يغفر) مجزوماً في جواب الطلب؛ لأن (تؤمنون) بمعنى (آمنوا) وهو رأي سيبويه[٤] (ت ١٨٠هـ).

[٢٠] حذف الألف من (ما) الاستفهامية[٥] **في قوله تعالى:** ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[٦]**: وأمثالها:**

قيل في الحذف وجهان: جائز واجب.

ويرجّح البحث[٧] الحذف الجائز. وهو رأي الفرّاء[٨] (٢٠٧هـ)، والزجاج[٩] (ت ٣١١هـ).

---

(١) ينظر: ص٣٨١ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الصف، الآيات [١٠-١٢].

(٣) ينظر: ص٣٩٢ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (الكتاب) ٣/٩٣.

(٥) ينظر: ص٣٩٣ من هذا الكتاب.

(٦) سورة النبأ، الآية [١].

(٧) ينظر: ص٤٠١ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٣٧٤.

(٩) ينظر: (معاني القرآن وإعرابه) ٥/٢٧١.

ثانياً: مباحث الصرف:

[١] اسم التفضيل الذي لا فعل له[١] ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾[٢]:

اختلف في وزن كلمة (أوّل) من الآية. فجاء فيها أربعة أوجه.

ويرجّح البحث[٣]، أن (أول) على وزن (أفعل) لا فعل له. وهو رأي سيبويه[٤] (ت ١٨٠هـ).

[٢] الخلاف في وزن (آية)[٥] من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾[٦]:

اختلف في أصل الهمزة الثانية في الكلمة هل هي (واو) أو (ياء) وجاء في وزن (آية) خمسة أوزان.

ويرجح البحث[٧] أن يكون أصل الكلمة (أييه) ياءية العين ووزنها (فَعَلَة) كـ(شجرة) وهو رأي الخليل[٨].

---

(١) ينظر: ص٤٠٥ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة، الآية [٤١].

(٣) ينظر: ص٤٠٩ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (الكتاب) ١٩٥/٣.

(٥) ينظر: ص٤١١ من هذا الكتاب.

(٦) سورة البقرة، الآية [٤١].

(٧) ينظر: ص٤١٨ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: (اللسان) ٦٣/١٤ «أيا».

[٣] الأصل في اشتُقاق كلمة (أدنى)[١] في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾[٢]:

قيل في أصلها ثلاثة أوجه.

والراجح في البحث[٣] أن تكون (أدنى) مأخوذة من (الدون) وهو الأحط ووزنها (أفلع) مقلوب أفعل وهو رأي الأنباري[٤] (ت ٥٧٧هـ).

[٤] الأصل في اشتقاق كلمة (ميت)[٥] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾[٦]:

قيل في أصلها ثلاثة أوجه.

ويرجح البحث[٧] أن تكون مشتقة من (فيْعِل) بكسر العين وهو وزن خاص بالمعتل دون غيره، وهو رأي سيبويه[٨] (١٨٠هـ).

---

(١) ينظر: ص٤٢٠ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة، الآية [٦١].

(٣) ينظر: ص٤٢٥ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (البيان) ١/٨٦.

(٥) ينظر: ص٤٢٦ من هذا الكتاب.

(٦) سورة البقرة، الآية [١٧٣].

(٧) ينظر: ص٤٣٥ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: (الكتاب) ٤/٣٦٥، ٣٦٦.

[٥] (الهاء) بين الأصل والزيادة في كلمة (يتسنه) [١] **من قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾** [٢]**:**

اختلفت القراءة في الآية بين إثبات الهاء في الوصل وبين حذفها، وقيل في وزنها قولان:

[١] على وزن (يتفعّه) وفيه أربعة أقوال.

[٢] على وزن (يتفعّل) وفيه قول واحد.

ويرجح البحث[٣] الوزن الثاني (يتفعل) على أن الهاء أصلية من بنية الكلمة على لغة الحجازيين[٤]. وهو رأي الفرّاء[٥] (ت ٢٠٧هـ).

[٦] الخلاف حول كلمة (تقاة)[٦] **من قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾**[٧]**:**

اختلفت الآراء في وزن كلمة (تقاة) من الآية على ثلاثة أوجه.

ويرجح البحث[٨] أن تكون (تقاة) مصدراً على وزن (فُعَلَة)، وهو رأي الفرّاء[٩] (ت ٢٠٧هـ)، والأخفش (ت ٢١٥هـ)[١٠].

---

(١) ينظر: ص٤٣٧ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٥٩].

(٣) ينظر: ص٤٤٥ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (الدر المصون) ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: (معاني القرآن) ١/١٧٢.

(٦) ينظر: ص٤٤٦ من هذا الكتاب.

(٧) سورة آل عمران، الآية [٢٨].

(٨) ينظر: ص ٤٥١ من هذا الكتاب.

(٩) ينظر: (معاني القرآن) للفراء ١/٢٠٥.

(١٠) ينظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/١٩٩.

[٧] (كأين) بين البساطة والتركيب[١] في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[٢]:

اختلفت الآراء حول تركيب كلمة (كأين) فقيل فيها ثلاثة أوجه.

ورجّح البحث[٣] أنها كلمة مركبة من (كاف) التشبيه، و(أي) الاستفهامية، وهو رأي الخليل (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه[٤] (ت ١٨٠هـ).

[٨] الاختلاف في اشتقاق كلمة (دُرّيّ)[٥] من قوله تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[٦]:

قيل اشتقاقها وجهان.

ويرجّح البحث[٧] أن تكون على وزن (فُعْليّ) بضم الدال وتشديد الياء نسبة إلى (الدُّرّ) وهو رأي سيبويه[٨] (ت ١٨٠هـ).

---

(١) ينظر: ص ٤٥٢ من هذا الكتاب.

(٢) سورة آل عمران، الآية [١٤٦].

(٣) ينظر: ص٤٦٣ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (تفسير القرطبي) ٤/ ٢٨٨

(٥) ينظر: ص٤٦٥ من هذا الكتاب.

(٦) سورة النور، الآية [٣٥].

(٧) ينظر: ص٤٧٣ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: (الكتاب) ٤/ ٢٥١، و(البغداديات) للفارسي ص٤٩٧.

[٩] حذف أحد المثلين تخفيفاً[١] وهل منه قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[٢]:

اختلف في اشتقاق كلمة (قرن) من الآية فجاء فيها أربعة أوجه.

ويرجِّح البحث[٣] أن تكون مشتقة من (قَرّ، يقِرُّ) أو من (قَرّ، يَقَرُّ)، وهو رأي الفرّاء[٤] (ت ٢٠٧هـ).

[١٠] (إياب) بين تخفيف (الياء)[٥] وتشديدها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴾[٦]:

قيل في اشتقاق هذه الكلمة خمسة أوجه.

ويرجِّح البحث[٧] أن تكون من (فعّل، فعّالاً) (أوّب، إوّاباً) ثم قلبت الواو ياءً استحساناً للاستخفاف فأصبح (إيّاباً). وهو رأي ابن جني[٨] (ت ٣٩٢هـ).

أهم النتائج التي انتهى إليها البحث:

(أ) تأثير المهدوي فيمن جاء بعده ومنهم ابن عطية[٩] (ت ٥٤٦هـ)، والقرطبي (٦٧١هـ)، وأبوحيان (٧٥٤هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ)، وابن تيمية[١٠].

---

(١) ينظر: ص٤٧٤ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأحزاب، الآية [٣٣].

(٣) ينظر: ص٤٧٤ من هذا الكتاب.

(٤) ينظر: (معاني القرآن) ٢/٣٤٢.

(٥) ينظر: ص٤٨٦ من هذا الكتاب.

(٦) سورة الغاشية، الآية [٢٥].

(٧) ينظر: ص٤٩١ من هذا الكتاب.

(٨) ينظر: (المحتسب) ٢/٣٥٧.

(٩) ينظر: ص٩٢ من هذا الكتاب.

(١٠) ينظر: ص٤٨- ٤٩ من هذا الكتاب.

(ب) التزام المهدوي بمنهجه التزاماً تاماً، لا يكاد يحيد عنه من إيراد الآيات[1] المراد تفسيرها، ثم التعقيب عليها بمحاور أربعة، التزام بها مرتبة هكذا في التفسير كله من أوله إلى آخره؛ حيث يذكر أولاً محور (الأحكام والنسخ)، ويثني بمحور (التفسير)، ويثلث بمحور (القراءات)، ثم يختم بمحور (الإعراب)، وفيه المسائل النحوية والصرفية ممتزجة كما عنّتْ له دون تفرقة بين المسائل النحوية من ناحية، والمسائل الصرفية من ناحية أخرى.

(جـ) انتهى البحث إلى أن المهدوي ـ يرحمه الله ـ كان ناقلاً أكثر منه ناقداً، وترتب على هذا أنه ما كان يتعرض لترجيح رأي على رأي ـ إلا في القليل النادر ـ.

(د) التزم البحث بمبدأ الترجيح في كل مسألة من المسائل الواردة في هذه الرسالة، عملاً بالمنهجية الحقة تلك التي توجب على الباحثة أن تكون لها شخصية واضحة في البحث.

(هـ) من نتائج البحث بيان موقف المهدوي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف[2]. وأنه لم يستشهد به في إثبات قاعدة نحوية وصرفية.

(و) ومن نتائج البحث الموازنة[3] بين تفسير المهدوي (ت ٤٤٠هـ) وتفسير الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تلك التي انتهت فيها الباحثة إلى التعادل بينهما تقريباً.

---

(١) وغالباً ما تكون عشرين آية.

(٢) ينظر: ص٥٠٨ من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: ص٩٣ من هذا الكتاب.

وختاماً أسألُ المولى الله تعالى أن يلهمني الصواب، وأن يوفقني والمسلمين أجمعين إلى ما يُحب ويرضى، وأن يجزيني خير الجزاء على ما بذلت في هذا البحث من جهد وسهر ومعاناة لا يعلم مداها إلا الله. إنه هو المسؤول والمأمول القائل في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[1].

وأملي في الله كبير إنه نعم المولى ونعم النصير وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،،

(١) سورة الكهف، الآية [٣٠].

فهرس المصادر والمراجع

[١] القرآن الكريم.

[أ]

[٢] ابن الطراوة النحوي، للدكتور عياد بن عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط١(١٤٠٣هـ).

[٣] أبوزكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، (نشر الرسائل الجامعية).

[٤] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالبنا (ت ١١١٧هـ)، صححه: علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ط(١٣٥٩هـ).

[٥] آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البرغيث، للدكتور خليل عمايرة، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

[٦] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، ط١ (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ثلاثة أجزاء.

[٧] الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبدالمعين الملّوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق ط٢ (١٤٠١هـ/ ١٩٨٦م).

[٨] الأشباه والنظائر في النحو، تأليف أبوالفضل عبدالرحمن أبوبكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) حققه طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ط(١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) أربعة أجزاء.

[٩] الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف: د. محمد فجال، دار القلم، دمشق ط١ (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

[١٠] الأصول دارسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (نحو، فقه اللغة، بلاغة)، للدكتور/ تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب ط(١٩٨٢م).

[١١] الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١ (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ثلاثة أجزاء.

[١٢] أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط(١٩٧٨م).

[١٣] الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط(١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

[١٤] إعراب ثلاثين سورة من القرآن، للإمام أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

[١٥] إعراب الحديث النبوي، صنعة الشيخ محب الدين أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري رحمه الله (ت ٦١٦هـ). دارسة وتحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط٢ (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

[١٦] إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي، الشافعي (ت ٣٧٠هـ)، حققه وقدم له د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

[١٧] إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) خمسة أجزاء.

[١٨] إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق ودارسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢ (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م). جزءان.

[١٩] الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤ (١٩٧٩م).

[٢٠] الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له وحققه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢ (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).

[٢١] الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، جزاءان.

[٢٢] أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢ (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

[٢٣] أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبدالرحمن عبدالله الأندلسي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط(١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).

[٢٤] الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

[٢٥] إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف جمال الدين بن القفطي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط(١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، أربعة أجزاء.

[٢٦] الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، ط(المكتبة التجارية الكبرى بمصر) جزءان.

[٢٧] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر. جزءان.

[٢٨] الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام نصر الدين أحمد بن محمد ابن المنير الإسكندري المالكي (ت ٦٨٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، أربعة أجزاء.

[٢٩] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مطبعة السعادة بمصر، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط٥(١٣٨٦/ ١٩٦٧م) أربعة أجزاء.

[٣٠] إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

[٣١] الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط١ (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

[٣٢] الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥(١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

[ب]

[٣٣] البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.

[٣٤] البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط(المكتبة العصرية)، صيدا، بيروت أربعة أجزاء.

[٣٥] بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تأليف الضبيِّ أحمد بن يحيى ابن أحمد بن عميرة (ت ٥٩٩هـ)، مطبعة روخس، مجريط، ط(١٨٨٤م).

[٣٦] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط١(مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه)، جزءان.

[٣٧] البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ط(١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، جزءان.

[٣٨] بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن.

[ت]

[٣٩] تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدين المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط١ (١٣٠٦هـ).

[٤٠] تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره السيد/ أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط(١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

[٤١] التأويل النحوي في القرآن الكريم، تأليف د. عبدالفتاح أحمد الحمّوز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١(١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، جزءان.

[٤٢] التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، جزءان.

[٤٣] التبيين عن مذاهب النحو بين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط(١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

[٤٤] التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، للإمام أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، مخطوط.

[٤٥] تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر محمد بن يوسف الرُّعيني (ت ٧٥٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار المنارة للنشر والتوزيع، جده، ط١(١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

[٤٦] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: د. محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).

[٤٧] تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان (ت ٧٥٤هـ)، دار الفكر بيروت، ط٢ (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ثمانية أجزاء.

[٤٨] تفسير التبيان، لشيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، ط(مكتبة الأمين، النجف الأشرف).

[٤٩] تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن.

[٥٠] تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

[٥١] التكملة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم مرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، الجمهورية العراقية، ط(١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

[٥٢] التيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ) عنيّ بتصحيحه، أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت ط٢(١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

[ج]

[٥٣] الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ط٣(١٣٨٧هـ/١٩٦٧م) عشرون جزءاً.

[٥٤] جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، تأليف أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣(١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، ثلاثون جزءاً.

[٥٥] جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تأليف الحميدي أبي عبدالله محمد بن أبي نصر (ت ٤٨٨هـ)، القسم الأول، تحقيق: إبراهيم الأبياري.

[٥٦] جذوة المقتبس في ذكر رواة الأندلس وأسماء رواة الحديث، وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر، تأليف أبي عبدالله محمد بن فتوح بن عبدالله الحميدي (ت ٤٨٨هـ). كتب تقدمته محمد زاهد الكوثري، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، نشر مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة.

[٥٧] الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢(١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

[٥٨] جمهرة الأمثال، للحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، أبوجلال (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ود. عبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ط١(١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

[ح]

[٥٩] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبع المطبعة الأزهرية بمصر، ط٧(١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م).

[٦٠] حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، على شرح الأشموني (ت ٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي.

[٦١] الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط٢(١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، تحقيق: سعيد الأفغاني.

[٦٢] حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة (ت ٤٨٩هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢(١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

[٦٣] الحجة للقراء السبعة، تصنيف أبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حققه بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، راجعه ودققه عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث دمشق.

جـ١، ٢، ط١(١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

جـ٣، ط١(١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

جـ٤، ط١(١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

[خ]

[٦٤] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للرضي، تأليف الشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، دار صادر، بيروت، أربعة أجزاء.

[٦٥] الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ثلاثة أجزاء.

[٦٦] الخلاف بين النحويين، دارسة، تحليل، تقويم: للدكتور/ السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط(١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).

[د]

[٦٧] دراسات في اللغة والنحو، للدكتور/ عدنان سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ط(١٩٩١م).

[٦٨] الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

[٦٩] الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر، ط٣(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار بيروت للطباعة والنشر.

[٧٠] ديوان أبي فراس، رواية أبي عبيدالله بن خالويه (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، دار بيروت للطباعة والنشر.

[٧١] ديوان الأخطل أبومالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السكري، رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب.

[٧٢] ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.

[٧٣] ديوان جرير ط(١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، دار بيروت للطباعة والنشر.

[٧٤] ديوان جميل شعر الحبل العذري، جمع وتحقيق وشرح: دكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة.

[٧٥] ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: د. وليد عرفات، لندن ١٩٧١م، ود. سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، تصحيح عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م).

[٧٦] ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الإعرابي وابن عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري ط(١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، رواية دار صادر، بيروت.

[٧٧] ديون ذي الرُّمة غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ)، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبدالقدوس أبوصالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ط٢(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

[٧٨] ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت (١٤٠١هـ/١٩٨٠م)، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان.

[٧٩] ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت.

[٨٠] ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب، دار بيروت للطباعة والنشر، ط(١٣٩٩هـ/١٩٨٩م).

[٨١] ديوان عبدالله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم ط(١٣٧٨هـ/١٩٥٨م)، الجامعة الأمريكية، دار صادر بيروت.

[٨٢] ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت، ط(١٣٧٧هـ).

[٨٣] ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبدالحفيظ السطلي، ط(مكتبة أطلس، دمشق).

[٨٤] ديوان عروة بن الورد (ت ٦١٦هـ)، دار صادر، بيروت.

[٨٥] ديوان الفرزدق، الذي أملاه محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي، دار صادر، بيروت.

[٨٦] ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، نشر دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط(١٣٩١هـ/١٩٦٧م).

[٨٧] ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديون، ضبه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، الطبعة الأخيرة (١٣٩١هـ/١٩٧١م)، مطبعة البابي الحلبي.

[٨٨] ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه فضيلة العلامة سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع ط(١٩٧٦هـ).

[٨٩] ديوان أبي نواس الحسن بن هاني (ت ١٩٥هـ)، حققه وضبطه وشرحه أحمد عبدالمجيد الغزالي، الناشر، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

[٩٠] ديوان يزيد بن مفرغ، جمعه وحققه: د. عبدالقدوس أبوصالح ط(١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

[ر]

[٩١] رأي في بعض الأصول النحوية، تأليف، عباس حسن، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ط(١٣٧١هـ/١٩٥١م).

[٩٢] الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د.شوقي ضيف، ط(١٩٤٧م)، ودراسة وتحقيق، د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

[٩٣] رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢ (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

[س]

[٩٤] السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط(١٤٠٠هـ).

[٩٥] سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقري المنتهي هو شرح ابن القاصح على المنظومة المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني للشيخ الشاطبي، مطبعة حجازي، ط١(١٣٥٢هـ/١٩٣٤م).

[٩٦] سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط١(١٤٠٩هـ/١٩٨٥م).

[٩٧] السماع والقياس، رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ، وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة للعلامة أحمد تيمور باشا، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

[٩٨] سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، تأليف د. أحمد مكي الأنصاري، توزيع دار المعارف بمصر، ط(١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

[٩٩] سيبويه عملاق النحو العربي (مخطوط)، دراسة تحليلية لنصوص من الكتاب، تأليف د. أحمد مكي الأنصاري.

[ش]

[١٠٠] شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: الشيخ/ محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر بيروت، لبنان، ط١٦(١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) أربعة أجزاء.

[١٠١] شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ألفه أبوعلي الفارسي، (ت ٣٧٧هـ)، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط١(١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

[١٠٢] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، أربعة أجزاء.

[١٠٣] شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية.

[١٠٤] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت ٦٦٩) الشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب أبوجناح.

[١٠٥] شرح ديوان عنترة بن شداد، تحقيق وشرح عبدالمنعم عبدالرؤوف شلبي، قدم له إبراهيم الأبياري ط(شركة فن الطباعة، القاهرة).

[١٠٦] شرح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تأليف الشيخ رضي الدين (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، أربعة أجزاء.

[١٠٧] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد.

[١٠٨] شرح الشواهد الكبرى، للإمام العيني بهامش خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر بيروت، أربعة أجزاء.

[١٠٩] شرح شواهد الشافية، للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) حققه: محمد نورالحسن محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، ط(١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

[١١٠] شرح الكافية في النحو، للشيخ رضى الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) جزءان.

[١١١] شرح الكافية الشافية، تأليف ابن مالك، حققه وقدم له: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.

[١١٢] شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

[١١٣] شرح الهاشميات، للشاعر الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٦هـ)، طبع شركة التمدن الصناعية بمصر.

[١١٤] شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع، حسين عطوان.

[١١٥] شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان، القاهرة، الهيئة المصرية ط(١٣٩٠هـ).

[١١٦] شعر عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط٢(١٤٠٣هـ).

[١١٧] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق وتعليق: فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣(١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

[ص]

[١١٨] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

[١١٩] صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، توزيع مكتبة العلم، السعودية، دار الدعوة (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

[١٢٠] صحيح البخاري شرح فتح الباري، دار المعرفة للطباعة والنشر، المكتبة السلفية، (بدون).

[١٢١] صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، طبعة استانبول، دار الدعوة، ط(١٤٠١هـ/١٩٨١م).

[١٢٢] الصلة، لابن بشكوال، (ت ٥٧٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

[ط]

[١٢٣] طبقات الذهبي = معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.

[١٢٤] طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلي أبي الحسن محمد بن أبي يعلي محمد بن الحسين الفرّاء (ت ٥٢٦هـ)، اختصار النابلسي (٧٩٧هـ)، تصحيح وتعليق: أحمد عبيد، المكتبة العربية، دمشق، ط١(١٣٥٠هـ).

[١٢٥] طبقات الشافعية، لأبي محمد جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١(١٣٩٠هـ/١٩٧٠م).

[١٢٦] طبقات الشافعية، لأبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود الطناحي، د. عبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، (١٣٨٣هـ/١٩٦٤م).

[١٢٧] طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني (١٩٧٤م) جزءان.

[١٢٨] طبقات القراء = غاية النهاية في طبقات القراء.

[١٢٩] طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مركز تحقيق التراث بدار الكتب، الناشر مكتبة وهبة.

[١٣٠] طبقات المفسرين، للإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء.

[ظ]

[١٣١] ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية، للدكتور محمد عبدالقادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط١(١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

[ع]

[١٣٢] عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، أربعة أجزاء، ط٥(١٣٨٦هـ/١٩٦٧م).

[١٣٣] العلّة النحوية، نشأتها وتطورها، للدكتور مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ط٣(١٣٩٣هـ/١٩٧٤م).

[١٣٤] العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للجرجاني (ت ٤٧١هـ) شرح الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق وتقديم: د. البداروي زهران، دار المعارف بمصر، ط١(١٩٨٣م).

[١٣٥] العين (معجم)، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية، ط(١٩٨٤م).

[غ]

[١٣٦] غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج برجستراسر، ط٢ (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

[١٣٧] غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق ومراجعة: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١(١٣٨١هـ/١٩٩٢م).

[ف]

[١٣٨] فهارس كتاب سيبويه، ودراسة له، صنع محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، ط١(١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

[١٣٩] فهرس ابن خير (ت ٥٧٥هـ)، وقف على نسخها وطبعها ومقابلتها على أصل مخطوط من خزانة الأسكوريال، الشيخ فرنسشكة قداره زيدين وتلميذه خليان رباره طرغوه، طبعة جديدة (١٨٩٣م).

[١٤٠] فهرست الكتبخانة الخديوية، حسنين محمد، ط١(١٣٠١هـ).

[١٤١] الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
[١٤٢] في أدلة النحو، تأليف د. عفاف حسانين، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر، ط١(١٩٧٧م).
[١٤٣] في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط٣(١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م).

[ق]

[١٤٤] القياس في اللغة العربية، تأليف محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ط(١٣٥٣هـ).

[ك]

[١٤٥] الكامل في اللغة والأدب، للعلامة أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) مكتبة المعارف، بيروت.
[١٤٦] الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣(١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، خمسة أجزاء.
[١٤٧] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط(١/١٣٩٧هـ/١٩٧٧م) أربعة أجزاء.
[١٤٨] كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون، للعلامة المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الحلبي المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ).

[١٤٩] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠١هـ/١٩٨١م) جزءان.

[ل]

[١٥٠] لسان العرب (معجم)، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م)، (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، خمسة عشر جزءاً.

[١٥١] لمع الأدلة، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢(١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).

[١٥٢] اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د.حامد المؤمن، ط٢ (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

[م]

[١٥٣] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

الجزء الأول: تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح شلبي.

الجزء الثاني: تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي.

أعده للطبعة الثانية وقدم له محمد بشير الأدلبي.

دار سزكين للطباعة والنشر ط٢، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) جزءان.

[١٥٤] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) مطابع فضالة بالمحمدية المغرب، المملكة المغربية، وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية، ط(١٤٠٣هـ/١٩٨٢م).

[١٥٥] مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٤ (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، جزءان.

[١٥٦] مجالس العلماء، لأبي القاسم أحمد بن إسحاق الزجاجي (ت ٢٤٠هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط (١٩٦٢م) الكويت.

[١٥٧] مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، العدد الثاني (١٣٩٩هـ).

[١٥٨] مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والعشرون.

[١٥٩] مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، مكة المكرمة، العدد الأول (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

[١٦٠] مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية ط(١٣٧٤هـ/١٩٢٥م).

[١٦١] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٣(١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

[١٦٢] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، جزءان.

[١٦٣] المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة د.محمد الشاطر أحمد، مكتبة المدني، جدة، ط١(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، جزءان.

[١٦٤] المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي (ت ٢٧٧هـ)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، ط(١٩٨٣م).

[١٦٥] المسائل المنثورة، للفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

[١٦٦] المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة بمكة المكرمة، ط(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

[١٦٧] مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣(١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

[١٦٨] مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤ (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

[١٦٩] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومّي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق د. عبدالعظيم الشناوي.

[١٧٠] معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم السري الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي.

[١٧١] معاني القرآن، للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، الإمام أبوالحسن سعيد ابن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، ط٢(١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

[١٧٢] معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، دار الفكر ط٢.

[١٧٣] معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، وراجعته وزارة المعارف العمومية، مكتبة البابي الحلبي وشركاه، بمصر، الطبعة الأخيرة.

[١٧٤] معجم البلدان لياقوت (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط(١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

[١٧٥] معجم شواهد العربية، تأليف عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط١(١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

[١٧٦] معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حداد، دائرة اللغة العربية وآدابها بجامعة اليرموك، دار العلوم للطباعة والنشر، ط(١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

[١٧٧] معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحَالة، الناشر، مكتبة المثني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[١٧٨] المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

[١٧٩] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار = طبقات الذهبي، تأليف الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة.

[١٨٠] المغرب الكبير، تاريخ المغرب الكبير، من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، د. رشيد الناضوري، د. السيد عبدالعزيز سالم، د. جلال يحيى.

[١٨١] المغرب الكبير، العصر الإسلامي، دراسة تاريخية وعمرانية وأثرية، د.السيد عبدالعزيز سالم، الدار القومية للطباعة والنشر، ط(١٩٦٦م).

[١٨٢] مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن مبارك وزميلية، ط. دار الفكر، جزءان.

[١٨٣] مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، (ت ٩٦٢هـ)، دار الكتب العلمية.

[١٨٤] المفصل في علم العربية، تأليف الأستاذ أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ويذيله كتاب المفصَّل (ت ٥٣٨هـ) في شرح أبيات المفصّل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، دار الجيل، ط.٢.

[١٨٥] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المزري بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود، بحاشية خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، ط.ا، أربعة أجزاء.

[١٨٦] المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط(١٣٩٩هـ)، أربعة أجزاء.

[١٨٧] المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، د. عبدالله الجبوري، الكتاب الثالث، مطبعة العاني، بغداد، ط١(١٣٩١هـ/١٩٧١م)، جزءان.

[١٨٨] مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، للدكتور أحمد حسن فرحات، دار الفرقان، عمان الأردن، ط(١٤٠٤هـ/١٩٨٣م).

[١٨٩] الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤(١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) جزءان.

[١٩٠] من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢(١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

[١٩١] منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد دار الفكر، بيروت، ط١٦ (١٣٩٤هـ/١٩٨٤م).

[١٩٢] المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت ٢٤٥هـ)، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ثلاثة أجزاء، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١(١٣٧٣هـ/١٩٥٤م).

[١٩٣] الموضح في تعليل وجوه القراءات، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت ٤٤٠هـ)، مخطوط.

[١٩٤] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، العراق، وزارة الثقافة والإعلام.

[ن]

[١٩٥] النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، عرض ونقد الدكتور محمد آدم الزاكي، المكتبة الفيصلية، ط(١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

[١٩٦] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف عبدالعظيم الشناوي، محمد عبدالرحمن الكردي، مطبعة السعادة، مصر، ط٢ (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م).

[١٩٧] النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق علي محمد الضبّاع، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر، جزاءن.

[١٩٨] النهر الماد من البحر، لأبي حيان بهامش البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط٢(١٣٩٨هـ/١٩٧٨م) ثمانية أجزاء.

[١٩٩] النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، مع تعاليق عليه لمصححه الفقير إليه تعالى سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، ط(دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان).

[هـ]

[٢٠٠] هجاء مصاحف الأمصار، تأليف أبي العباس أحمد بن عمّار (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالرحمن رمضان.

[٢٠١] هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ط(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

[٢٠٢] الهمع للسيوطي، دار البحث العلمية الكويت، سبعة أجزاء.

الجزء الأول: تحقيق عبدالسلام هارون، و د. عبدالعال سالم مكرم ط(١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م).

الجزء الثاني: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، ط(١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

الجزء الثالث: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، ط(١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

الجزءان الرابع والخامس: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ط(١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

الجزءان السادس والسابع: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ط(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

[و]

[٢٠٣] الوافي بالوفيات، تأليف صلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (ت ٦٧٤هـ) تحقيق أحمد بن الطيب بن خلف بن محمد شراعة ط.٢، باعتناء د. إسماعيل عباس.

[ي]

[٢٠٤] يونس البصري، حياته وآثاره ومذهبه، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر، ط(١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

[٢٠٥] يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ط(١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م)، مكتبة الحسين التجارية، الجزء الأول.



فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة